A/34/23/Rev.1
Vol. IV

تقرير
اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

المجلد الرابع

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الرابعة والثلاثون

الملحق رقم ٢٣ (A/34/23/Rev.1)

الأمم المتحدة

Digitized by UNOG Library

تقـريـر
اللجنـة الخاصـة المعنيـة بحـالـة تنفيـذ إعلان منح الاسـتقلال للبلـدان والشـعوب المسـتعمرة

المجلـد الرابـع

الجمعيـة العامـة

الوثائـق الرسـمية : الـدورة الرابعة والثلاثـون

الملحق رقـم ٢٣ (A/34/23/Rev.1)

الأمـم المتحـدة

نيويورك، ١٩٨١

Digitized by UNOG Library

ملاحظـــة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام ، ويعني ايراد أحد هذه الرموز الاحالـة الى احدى وثائق الأمم المتحدة .

ينقسم تقرير اللجنة الخاصة الى أربعة مجلدات . يضم هذا المجلد منها الفصول من السابع والعشرين الى الثالث والثلاثين ؛ ويضم المجلد الأول الفصول من الأول الى السابع* ؛ والمجلـد الثاني الفصول من الثامن الى الثالث عشر ؛ والمجلد الثالث الفصول من الرابع عشـر الى السـادس والعشرين .

---

* هذا النص للفصول من السابع والعشرين الى الثالث والثلاثين هو عبارة عن تجميـع للوثائق التالية كما ظهرت بصورتها المؤقتة : A/34/23/Add.6 المؤرخة في ٥ تشرين الثاني / نوفمـبر ١٩٧٩ ، و A/34/23/Add.7 المؤرخة في ٩ تشرين الأول / اكتوبـر ١٩٧٩ ، و A/34/23/Add.8 المؤرخة في ١ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٩ ، و A/34/23/Add.9 المؤرخة في ٢٨ أيلـول / سبتمـبر ١٩٧٩ .

Digitized by UNOG Library

[الأصل : بالانكليزية]

المحتويات

المجلد الأول

(الفصول من الأول الى السابع)

كتاب الاحالة

الفصل

الأول - انشاء اللجنة الخاصة وتنظيمها وأنشطتها (A/34/23 (Part I and Corr.1))

الثاني - الاجتماعات المعقودة خارج المقر عام ١٩٧٩ (A/34/23 (Part II))

الثالث - نشر المعلومات عن انهاء الاستعمار (A/34/23 (Part II))

الرابع - مسألة ايفاد بعثات زائرة الى الأقاليم (A/34/23 (Part II))

الخامس - أنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في روديسيا الجنوبية وناميبيا وفي سائر الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي A/34/23 (Part III)

السادس - الأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الأقاليم الواقعة تحت ادارتها ، والتي قد تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة A/34/23 (Part IV)

السابع - تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة A/34/23 (Part V)

المجلد الثاني

(الفصول من الثامن الى الثالث عشر)

الثامن - روديسيا الجنوبية (A/34/23/Add.1)

التاسع - ناميبيا (A/34/23/Add.2)

العاشر - الصحراء الغربية (A/34/23/Add.3)

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

الفصـــل

الحادى عشر — تيمـور الشـرقية (A/34/23/Add.3)
الثانـي عشر — جـبل طـارق (A/34/23/Add.3)
الثالث عشـــر — بـرونـي (A/34/23/Add.3)

المجلد الثالـــث

(الفصول من الرابع عشر الى السادس والعشرين)

الرابع عشـــر — جـزر كوكس (كيلينغ) (A/34/23/Add.4)
الخامس عشـر — نيوهبريـد (A/34/23/Add.4)
السادس عشر — توكيـــلاو (A/34/23/Add.4)
السابع عشـر — بيتكريـــن (A/34/23/Add.4)
الثامن عشـــر — جزر سانت هيلانة (A/34/23/Add.4)
التاسع عشـــر — ساموا الأمريكيـــة (A/34/23/Add.4)
العشـــــرون — اقليم جزر المحيط الهادئ المشمولة بالوصاية (A/34/23/Add.4)
الحادى والعشرون — برمـــودا (A/34/23/Add.5)
الثاني والعشـــرون — جزر فرجن البريطانية (A/34/23/Add.5)
الثالث والعشـرون — مونتسـيرات (A/34/23/Add.5)
الرابع والعشـــرون — جزر تركس وكايكوس (A/34/23/Add.5)
الخامس والعشرون — جـــزر كايمـان (A/34/23/Add.5)
السادس والعشرون — جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة (A/34/23/Add.5)

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابـــع)

المجلـد الرابـــع

(الفصول من السابع والعشرين الى الثالث والثلاثين)

		الفقـــرات	الصفحـة
السابع والعشرون —	غـــوام (A/34/23/Add.6)	١ — ١٣	١
	ألف — نظر اللجنة الخاصة في المسألة ..	١ — ١٢	١
	باء — قـرار اللجنـة الخاصـــة	١٣	٢
	المرفـق		
	تقرير بعثة الأمم المتحدة الزائرة الى غوام ، ١٩٧٩		٥
الثامن والعشرون —	جزر فولكلاند (مالفيناس) (A/34/23/Add.7)	١ — ٤	١٤٥
	ألف — نظر اللجنة الخاصة في المسألة...	١ — ٣	١٤٥
	بـاء — قرار اللجنـة الخاصـة	٤	١٤٥
	المرفـــق		
	ورقـــة العمل التي أعدتها الأمانـة العامة		١٤٦
التاسع والعشرون —	بلـيز (A/34/23/Add.7)	١ — ٤	١٥٨
	ألف — نظر اللجنة الخاصة في المسألة ...	١ — ٣	١٥٨
	بـاء — قرار اللجنة الخاصـة	٤	١٥٨
	المرفـــق		
	ورقة العمل التي اعدتها الامانة العامة		١٥٩
الثـــلاثـــون —	انتيغوا ، وسان كيتس — نيفيس — أنغـيلا ،		
	وسان فنسنت (A/34/23/Add.7)	١ — ٤	١٨٦
	ألف — نظر اللجنة الخاصة في المسألة ...	١ — ٣	١٨٦
	باء — قـرار اللجنة الخاصـــة	٤	١٨٦
	المرفـــق		
	ورقـــة العمـــل التي أعدتها الأمانة العامـة		١٨٧

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابـــع)

	الفقـــرات	الصفحـــة
الحادى والثلاثـــون ـ جـــزر جيلبرت* (A/34/23/Add.8)	١ ـ ١٠	٢٢٢
ألف ـ نظر اللجنة الخاصة في المسألة ...	١ ـ ٩	٢٢٢
باء ـ قرار اللجنة الخاصـــة	١٠	٢٢٣
المرفـــق		
ورقـــة العمـــل التي أعدتها الامانة العامة		٢٢٥
الثاني والثلاثون ـ سانت لوسيا ** (A/34/23/Add.3)		٢٤٩
نيل الاستقلال		٢٤٩
الثالث والثلاثون ـ المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة عن الأقاليم غير المتمتعـــة بالحكم الذاتي (A/34/23/Add.9)	١ ـ ٧	٢٥٠
ألف ـ نظر اللجنة الخاصة في المسألة	١ ـ ٦	٢٥٠
بـاء ـ قـرار اللجنة الخاصة.....	٧	٢٥١
المرفـــق		
تقـرير الأمين العـــام		٢٥٣

* نالت جزر جيلبرت الاستقلال في ١٢ تموز/يوليه ١٩٧٩ ، وأصبح اسمها كيريباتي .

** نالت سانت لوسيا الاستقلال في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٧٩ تحت اسم سانت لوسيا .

Digitized by UNOG Library

الفصل السابع والعشرون *

غـــــوام

ألف ـ نظـر اللجنـة الخاصـــة فـي المسألة

١ ـ كان مما قررته اللجنة الخاصة في جلستها ١١٣٥ المعقودة في ٩ شباط/فبرايـــر ١٩٧٩، باعتمادها الاقتراحات المقدمة من رئيسها فيما يتصل بتنظيـم أعمالها (A/AC.109/L.1280 و Add.1)، أن أحالت مسألة غوام الى اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة للنظر فيها وموافاتها بتقرير عنها .

٢ ـ ونظرت اللجنة الخاصة في هذا البند في جلساتها ١١٤٨ ومن ١١٦١ الـــى ١١٦٣ ، المعقودة في الفترة من ٢٥ تموز/يوليه الى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر .

٣ ـ وأخذت اللجنة بعين الاعتبار ، عند نظرها في البند ، أحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، بما فيها بوجه خاص القرار ٣٣/٤٤ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ بشـــأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد رجت الجمعية العامة من اللجنـــة الخاصة في الفقرة ١٢ من ذلك القرار " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قـــرار الجمعيـــة العامة ١٥١٤ (د ـ ١٥) تنفيذا فوريا وتاما في جميع الأقاليم التي لم تنل بعد استقلالها والقيام خاصة : ... بوضع مقترحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الـى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين " . ووضعت اللجنة الخاصة في اعتبارها أيضا الفقرتين ٥ و ١٠ من قرار الجمعية العامة ٣٣/٣٣ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ اللتـــين رحبت فيهما " بالدعوة التي وجهتها حكومة الولايات المتحدة الى اللجنة الخاصة لايفاد بعثة زائـرة الى غوام لمراقبة الاستفتاء المقبل الذى سيجرى بشأن مشروع الدستور ، وللاطلاع على الأوضـاع فـي الاقليم "(١) ، ورجت من اللجنة الخاصة " أن تواصل البحث عن أفضل الطرق والوسائـل لتنفيـذ الاعلان فيما يخص غوام ، بما في ذلك ايفاد بعثة زائرة اليها بالتشاور مع الدولة القائمـــة بالادارة، لمراقبة الاستفتاء الدستورى والحصول على معلومات مباشرة عن الحالة في الاقليم ، وللتحقق من آراء شعب غوام بشأن مركزه السياسي في المستقبل ... " .

٤ ـ واشترك ممثل الولايات المتحدة الامريكية ، بوصفها الدولة المعنية القائمة بالادارة ، في عمل اللجنة الخاصة خلال نظرها في البند .

---

* سبق اصداره تحت الرمز A/34/23/Add.6.

(١) الوثائق الرسمية للجمعيـة العامـة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقـم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الرابع ، الفصـل السابـع والعشرون ، المرفق الثاني . أنظر أيضـــا A/AC.109/575.

Digitized by UNOG Library

٥ - وفي ٣١ أيار/مايو ١٩٧٩ ، أبلغ الممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة رئيس اللجنة الخاصة بأن الهيئة التشريعية في غوام قد حددت في ٩ أيار/مايو ١٩٧٩ موعدا جديدا للاستفتاء على الدستور هو يوم ٤ آب/أغسطس ١٩٧٩ (A/AC.109/580).

٦ - وفي الجلسة ١١٤٨ المعقودة في ٢٥ تموز/يوليه ، وبناء على اقتراح من الرئيس ، قررت اللجنة الخاصة دون اعتراض ، أن تتكون البعثة الزائرة الموفدة الى غوام من سيراليون (الرئيس) ، وترينيداد وتوباغو ، والجمهورية العربية السورية .

٧ - وفي الجلسة ١١٦١ المعقودة في ١٦ آب/أغسطس ، قامت اللجنة الخاصة ، بناء على اقتراح من الرئيس وتعديلا منها للقرار المشار اليه في الفقرة ١ أعلاه ، بالموافقة على أن تتناول مباشرة في جلساتها العامة تقرير البعثة الزائرة الموفدة الى غوام عندما يتم اعداده .

٨ - وفي الجلسة ١١٦٢ المعقودة في ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ، قام ممثل سيراليون ، بوصفه رئيس بعثة الأمم المتحدة الزائرة الموفدة الى غوام لعام ١٩٧٩ ، بعرض تقرير البعثة (أنظر مرفق هذا الفصل) .

٩ - وفي الجلسة ١١٦٣ للجنة الخاصة المعقودة في ٥ تشرين الثاني /نوفمبر ، وجّه الرئيس النظر الى مشروع الاستنتاجات والتوصيات بشأن غوام (A/AC.109/L.1346).

١٠ - وفي نفس الجلسة ، أدلى ببيانات ممثلو كل من الولايات المتحدة ، واستراليا ،وتشيكوسلوفاكيا ، وترينيداد وتوباغو ، والهند ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والصين (A/AC.109/PV.1163) .

١١ - وفي نفس الجلسة ، أقرت اللجنة الخاصة مشروع الاستنتاجات والتوصيات الواردة في الوثيقة A/AC.109/L.1346 (أنظر الفقرة ١٣ أدناه) . كما أدلى ببيانات في هذا الصدد ممثلو اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية العربية السورية ، وايران ، واستراليا ، والكونغو (A/AC.109/PV.1163) . وترد في محضر الجلسة (A/AC.109/PV.1163) التحفظات التي أبداها بعض الممثلين على مشروع الاستنتاجات والتوصيات .

١٢ - وفي ٥ تشرين الثاني /نوفمبر ، أحيل نص الاستنتاجات والتوصيات الى الممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة لاطلاع حكومته عليها .

باء - قرار اللجنة الخاصة

١٣ - يرد فيما يلي نص الاستنتاجات والتوصيات المشار اليها في الفقرة ١١ أعلاه والتي اعتمدتها اللجنة الخاصة في جلستها ١١٦٣ المعقودة في ٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩ :

(١) تؤكد اللجنة الخاصة من جديد حق شعب غوام غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ .

Digitized by UNOG Library

(٢) ان اللجنة الخاصة اذ تعي تماما ما لغوام من ظروف خاصة مردها الى عوامل مثل حجمها وموقعها الجغرافي وعدد سكانها وموارد ها الطبيعية المحدودة ، تكرر الاعراب عن رأيها انه ينبغي ألا تؤخر هذه الظروف ، بأية طريقة كانت ، التنفيذ السريع لعملية تقرير المصير وفقا للاعلان الوارد في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) الذى ينطبق كل الانطباق على الاقليم .

(٣) تعرب اللجنة الخاصة عن تقديرها للدولة القائمة بالادارة لما أبدته من تعاون ، مما مكّن اللجنة من اجراء دراسة أجدى وأكثر اطلاعا لمسألة غوام ، بغية مواصلة عملية انهاء الاستعمار توطئة لتنفيذ الاعلان تنفيذا كاملا وسريعا . وتعرب اللجنة عن تقديرها الخاص للدعوة الموجّهة من حكومة الولايات المتحدة الى اللجنة الخاصة لايفاد بعثة زائرة لمراقبة الاستفتاء الدستورى على مشروع الدستور ، الذى جرى في ٤ آب/أغسطس ١٩٧٩ (٢) .

(٤) في هذا الصدد ، تحيط اللجنة الخاصة علما بتقرير بعثة الأمم المتحدة الزائرة الموفدة الى غوام في عام ١٩٧٩ (٣) ، وبالاستنتاجات والتوصيات الواردة فيه . وتلاحظ اللجنة أن مشروع الدستور المطروح على شعب غوام قد قوبل بالرفض .

(٥) ان اللجنة الخاصة ، اذ تلاحظ ما توصلت اليه البعثة الزائرة من أن الدولة القائمة بالادارة لم تشرح لشعب الاقليم بشكل كاف الخيارات المفتوحة أمامه ، واذ تضع في اعتبارها المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والاعلان الوارد في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، تشير الى أن الدولة القائمة بالادارة يقع عليها التزام بأن تضمن ابقاء شعب غوام على علم تام بحقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) .

(٦) اذ تشير اللجنة الخاصة الى قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، المتعلقة بالقواعد العسكرية في الأقاليم المستعمرة وغير المتمتعة بالحكم الذاتي ، فانها تسلّم بأن وجود القواعد العسكرية يمكن أن يشكل عاملا يعرقل تنفيذ الاعلان ، وتؤكد من جديد اعتقادها الراسخ بأن وجود القواعد العسكرية في غوام ينبغي ألا يمنع شعب الاقليم من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقا للاعلان ولمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه .

---

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الرابع ، الفصل السابع والعشرون ، المرفق الثاني ، أنظر أيضا A/AC.109/575 و 580 .

(٣) أنظر مرفق هذا الفصل .

Digitized by UNOG Library

(٧) واذ تلاحظ اللجنة الخاصة أن المؤسسة العسكرية تشكل أكبر مصدر للعمالة في غوام ، تؤكد من جديد مسؤولية الدولة القائمة بالادارة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقليم . وفي هذا الصدد ، تهيب اللجنة بالدولة القائمة بالادارة أن تتخذ كافة الخطوات الممكنة لتقوية وتنويع الاقتصاد بالاقليم لتخفيف اعتماده على أنشطة اقتصادية محدودة .

(٨) وتحث اللجنة الخاصة الدولة القائمة بالادارة على أن تواصل ، بالتعاون مع حكومة الاقليم ، اتخاذ التدابير الفعالة لتأمين وضمان حقوق شعب غوام في موارده الطبيعية ، وفي أن يتحكم ويظل متحكما في تنمية هذه الموارد مستقبلا . وترجو اللجنة من الدولة القائمة بالادارة أن تتخذ كل الخطوات اللازمة لحماية حقوق الملكية العائدة لشعب الاقليم .

Digitized by UNOG Library

المرفـــق*

تقرير بعثة الأمم المتحدة الزائـرة الـــى غـــوام ، ١٩٧٩

المحتويات

	الفقـــرات	الصفحـــة
مقدمـــة	١ ـ ١٣	٧
أولا ـ معلومـات عـن الاقـــليم	١٤ ـ ١٢٤	١٠
ثانيـــا ـ الاستفتاء الدســـتوري	١٢٥ ـ ١٤٨	٣٨
ثالثـــا ـ أنشطة البعثة الزائـرة	١٤٩ ـ ١٧٩	٤٢
رابعـــا ـ الملاحظات والاستنتاجات	١٨٠ ـ ٢٠٢	٥١
خامسـا ـ التوصـــيات	٢٠٣	٥٥

التذييـــــلات

الأول ـــ برنامج زيارة البعثة وأنشطتها ٥٧

الثانـــي ـ القانون التأسيسي لغـوام والقوانين الاتحادية المتصلة به التي تؤثر علـــى الهيكل الحكومي لغـوام ٥٩

الثالـث ـ دســتور غـوام ١٠٧

الرابـــع ـ الدستور المقترح لاقليم غوام ، النتائج الرسمية ١٢٥

الخامـس ـ رسالة مؤرخة في ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٧٩ وموجهة الى الرئيس جيمي كارتـر من أنطونيو ر. أونبينفكو الشيخ بالهيئة التشريعية الخاسدة عشرة لغـوام ١٢٦

السـادس ـ رسالة مؤرخـة في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٧٩ ، الى الرئيس جيمي كارتـــر من السيد أنطونيو ر. أونبينفكو الشيخ بالهيئة التشريعية الخاســـــة عشرة لغـــوام ١٣١

السـابع ـ بيان مقدم من السيد روبرت اندروود باسم ائتلاف بارابادا ١٣٤

Digitized by UNOG Library

التذييلات (تابـــع)

الصفحـــة

الثامـــن ـ مذكرة مقدمة الى البعثة في ٦ آب/اغسطس ١٩٧٩ من السيـــدة سيسيليا سي . بامبا بعنوان " استعراض عام موجز لتاريخ غـــوام في ظل الحكم العسكري " ١٣٧

التاســع ـ المؤشرات الاحصائية لغوام : ١٩٧١-١٩٧٨ ..... ١٤١

العاشـــر ـ توزيع الحيازات الأرضية العسكرية الرئيسية في غوام ١٤٣

الحادى عشر ـ ميناء أبرا ، غـــوام ١٤٤

Digitized by UNOG Library

مقدمـــة

ألف - اختصاصات البعثة الزائـرة

١ - وجه الممثل الدائم للولايات المتحدة الامريكية في رسالة مؤرخة في ٢٤ ايار/مايو ١٩٧٨ موجهة الى رئيس اللجنة الخاصة (أ) ، دعوة باسم حكومته بوصفها الدولة المعنية القائمـــة بالادارة ، الى اللجنة الخاصة لايفاد بعثة زائرة الى غوام لمراقبة الاستفتاء على مشروع الدستـور الذى وضعه مؤتمر غوام الدستورى وللاطلاع على الأوضاع في الاقليم .

٢ - وقد رحبت اللجنة الخاصة بهذه الدعوة في استنتاجاتها وتوصياتها بشأن غوام الـــتي اعتمدتها في ١٠ آب/اغسطس ١٩٧٨ والتي أعربت فيها عن تقديرها لما أبدته الدولة القائمـة بالادارة من تعاون . ورأت اللجنة أن الهدف الرئيسي للبعثة الزائرة هو الحصول على معلومات مباشرة عن الحالة في الاقليم والتحقق من آراء شعب غوام بشأن مستقبله السياسي (ب) .

٣ - وكان من المقرر اجراء الاستفتاء في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ في الوقت ذاته الذى تجرى فيه الانتخابات العامة لاختيار أعضاء الهيئة التشريعية لغوام ، الا أن الممثل الدائـم للولايات المتحدة ذكر، في رسالة مؤرخة في ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر موجهة الى رئيس اللجنـة الخاصة (A/AC.109/573)، ان الهيئة التشريعية في غوام قررت تأجيل الاستفتاء الى عـام ١٩٧٩ بغية اتاحة مزيد من الوقت لبرنامج تثقيفي واف لتعريف الناخبين بالدستور المقترح حتى يتمكـن شعب غوام من اتخاذ قرار بشأن هذه القضية الهامة وهو على بينة من الأمر . وذكر الممثـل الدائم أن اللجنة ستبلغ عندما يحدد موعد جديد للاستفتاء . وأدلى ممثل الولايات المتحـدة ببيان مماثل في الجلسة ٢٦ للجنة الرابعة المعقودة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ (ج) .

٤ - واتخذت الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين ، القرار ٣٣/٣٣ المؤرخ فـــي ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ الذى يرد فيما يلي نص الفقرتين ٥ و ١٠ منه :

" ٥ - ترحب بالدعوة التي وجهتها حكومة الولايات المتحدة الى اللجنـة الخاصة لايفاد بعثة زائرة الى غوام لمراقبة الاستفتاء المقبل الذى سيجرى بشأن مشروع الدستور وللاطلاع على الأحوال في الاقليم ؛

" . . .

(أ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الرابع ، الفصل السابع والعشرون ، المرفق الثاني .

(ب) المرجع نفسه ، الفصل السابع والعشرون ، الفقرة ١٤ (٣) .

(ج) المرجع نفسه ، اللجنة الرابعة ، الجلسة ٢٦ ، الفقرات ٤ الى ٦ .

Digitized by UNOG Library

" ١٠ - ترجو من اللجنة الخاصة أن تواصل البحث من أفضل الطرق والوسائل لتنفيذ الاعلان فيما يخص غوام، بما في ذلك ايفاد بعثة زائرة اليها بالتشاور مع الدولة القائمة بالادارة ، لمراقبة الاستفتاء الدستوري والحصول على معلومات مباشرة عن الحالة في الاقليم وللتحقق من آراء شعب غوام بشأن مركزه السياسي في المستقبل ، وأن تقدم الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار " .

٥ - وأبلغ الممثل الدائم للولايات المتحدة ، في رسالة مؤرخة في ٣١ ايار/مايو ١٩٧٩ موجهة الى رئيس اللجنة الخاصة (A/AC.109/580) ، اللجنة ان مجلس الهيئة التشريعية لغوام قد أقر في ٩ ايار/مايو مشروع قانون يحدد موعد الاستفتاء . وقد صدر هذا القانون بعد ذلك بفترة وجيزة ومن ثم سيجرى الاستفتاء الدستوري في ٤ آب/اغسطس ١٩٧٩ . وجدد الممثل الدائم دعوة حكومته الى اللجنة الخاصة أن توفد بعثة زائرة لمراقبة الاستفتاء والاطلاع على الأحوال المحلية السائدة في غوام . وقال ان حكومته على استعداد للدخول فورا في مشاورات تستهدف وضع الترتيبات اللازمة .

باء - تكوين البعثة الزائرة

٦ - قررت اللجنة الخاصة في جلستها ١١٠٩ ، المعقودة في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٧٨ ، على اساس المشاورات ووفقا للممارسة السابقة ، أن تتكون البعثة الزائرة من ثلاثة أعضاء وأن يرافقهم موظفون من الامانة العامة .

٧ - وقررت اللجنة في ضوء هذا المقرر ، في جلستها ١١٤٨ المعقودة في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٧٩ ، أن تتكون البعثة من الاعضاء التالية اسماؤهم :

السيد جورج حيلاغا - كنغ	سيراليون (رئيسا)
السيدة لينور سيلفيا دورسيت	ترينيداد وتوباغو
السيد محمد سمير منصوري	الجمهورية العربية السورية

ورافق السيد حسن م . كونته (سيراليون) البعثة بوصفه مستشارا للرئيس .

٨ - وقد وفر الامين العام الموظفين التالين لمرافقة البعثة :

السيد أ . ز. نسيلو سواى ، سكرتير رئيسي ، والسيد نور الدين دريس ، موظف شؤون سياسية ؛ والسيد هوراس لينارد ، موظف شؤون ادارية ؛ والسيدة سوزانا كاريلو ، سكرتيرة .

جيم - برنامج زيارة البعثة

٩ - قامت البعثة ، قبل سفرها الى الاقليم ، وتوخيا لراحة الاعضاء ، بزيارة واشنطن العاصمة

Digitized by UNOG Library

في ٢٧ تموز/ يوليه حيث عقدت اجتماعا مع السيد أنطونيو وون بات نائب غوام لدى كونغرس الولايات المتحدة ، وقدم لها كبار الموظفين في وزارة الداخلية ومكتب الشؤون الاقليمية معلومات تعريفية . وسافرت البعثة بطريق الجو في اليوم نفسه الى هونولولو حيث توقفت بها لفترة وجيزة ثم توجهت الى غوام في ٢٩ تموز/ يوليه .ووصلت البعثة الى اغانيا عاصمة الاقليم في ٣٠ تموز/ يوليه .

١٠ - ويتضمن التذييل الاول لهذا التقرير برنامج زيارة البعثة . وقد انهت البعثة زيارتها الى غوام في ٦ آب/ اغسطس واتجهت الى مانيلا ، حيث بدأت تنقح تقريرها . وغادرت البعثة مانيلا في ١٠ آب/ اغسطس متجهة الى مقر الامم المتحدة .

دال - كلمة شكر

١١ - تود البعثة أن تسجل تقديرها العميق لحكومة الولايات المتحدة للتعاون الوثيق والمساعدة اللذين لقيتهما اثناء زيارتها وللمجاملة والرعاية اللتين أبداهما لها السيد تشارلز و . مينز مساعد وزير الخارجية لشؤون المنظمات الدولية ، والسيد أنطونيو وون بات نائب غوام في كونغرس الولايات المتحدة ، والسيد جورج ميلنر نائب مدير مكتب الشؤون الاقليمية وغيرهم من كبار المسؤولين الذين اجتمعت بهم في واشنطن .

١٢ - وتود أعضاء البعثة الاعراب عن امتنانهم العميق لحكومة وشعب غوام لكرم الضيافة والتعاون اللذين حظيت بهما البعثة اثناء اقامتها في الاقليم . وتود البعثة الاعراب بصفة خاصة عن تقديرها للسيد بول م . كالفو حاكم الاقليم ، والسيد جوزيف س . ادا نائب الحاكم ،والشيوخ الأعضاء في الهيئة التشريعية ،ومفوضي القرى ، والسيد جو ميزا المدير التنفيذي للجنة الانتخابية في غوام وللعديد من الاشخاص الآخرين الذين يسّروا عمل البعثة .

١٣ - وتود البعثة أن تعرب عن شكرها ايضا للسيد دانييل أ . ستراسر المستشار بالبعثة الدائمة للولايات المتحدة ، لدى الامم المتحدة الذي رافق البعثة وقدم لها مساعدة قيّمة .

Digitized by UNOG Library

أولا - معلومات من الاقليم

ألف - لمحة عامة

١ - الارض والشعب

١٤ - تقع غوام، وهي أقصى جزر ماريانا جنوبا ، غرب المحيط الهادئ على بعد ٢٤٠٠ كيلومتر تقريبا الى الجنوب الشرقي من مانيلا . وهي على وجه الدقة تقع على خط عرض 26° و 13° شمالا وخط طول ١٤٤° شرقا . ويسبق توقيتها المحلي توقيت غرينتش بعشر ساعات . وهي جزيرة بركانية يبلغ طولها ٣ر٤٨ كيلومترا ويتراوح عرضها بين ٤ر٦ كيلومترات في أضيق مكان و ٧ر١٢ كيلومترا في أوسع مكان ؛ وتبلغ مساحة اراضيها ١٤٠١ كيلومتر مربع . وعاصمة غوام هي مدينة اغانيا التي تقع على بعد حوالي ٢١٧٠ كيلومترا جنوب طوكيو و ٣٠٠٥ كيلومتر غرب هونولولو . وتوجد داخل المياه الاقليمية المحيطة بغوام ٢٠ جزيرة صغيرة ، بعضها في حجم الصخرة فحسب والبعض الاخر جزيرات . وأصغرها جزيرة صخرة كالاس الواقعة قرب خليج ليتي وتبلغ مساحتها نحو ٢٧٠ مترا مربعا ، وأكبرها جزيرة كوكس بالقرب من مريزو وتبلغ مساحتها ٤ر٣٦ هكتارا . والجزر الصغرى ملك الدولة ،باستثناء جزيرة كوكس وجزيرة بانغي الواقعتين بالقرب من اغات واللتين تمتلكهما أسرة وون بات .

١٥ - وجبل لاملام في الجزء الجنوبي الغربي من الجزيرة هو أعلى نقطة بها ويبلغ ارتفاعه ٤٠٧ من الأمتار . وينتهي جزء كبير من خط الساحل باجراف صخرية ، وتوجد معظم السهول الساحلية بين اغانيا واغات على الساحل الجنوبي الغربي . والجزء الشمالي من الجزيرة عبارة عن هضبة يبلغ ارتفاعها ١٥٠ مترا فوق سطح البحر . وتبدأ من وسط الجزيرة سلسلة من التلال تمتد نحو الجنوب . ويبدو أن هذه التلال كانت جزءا من هضبة مرتفعة تحولت الآن بفعل عوامل التحات الى منخفضات ووديان شديدة الانحدار ، وهي تضم غالبية أنهار الجزيرة . وتوجد سلسلة من الصخور البحرية بالقرب من ساحل غوام . والتلال الواقعة في الجنوب هي من أصل بركاني .

١٦ - والمناخ المداري صحي ولطيف بوجه عام . وتسود الرياح التجارية الشمالية الشرقية والشرقية الشمالية لمدة ستة أشهر في السنة ، تقل فيها الامطار . وأشد شهور السنة جفافا هو عموما شهر نيسان/ابريل . وتهب الرياح الموسمية الجنوبية الغربية في الفترة من حزيران/يونيه الى تشرين الثاني/نوفمبر على فترات تكاد تكون متقاربة. وتؤدي الى سقوط ٢٥٤ مم من الامطار شهريا . ويبلغ المتوسط السنوي للامطار ٢٠٠٠ مم . وتتراوح في العادة درجات الحرارة نهارا بين ٢٥ و ٣٠ درجة مئوية ، اما درجات الحرارة ليلا فهي أكثر انخفاضا ولكنها أعلى من ٢٠ درجة مئوية .

Digitized by UNOG Library

١٧ - والحيوانات الرئيسية المحلية في غوام هي خفاش الفاكهة والسحالي . ومن بين الحيوانات التي توجد الان في الجزيرة الايل المتوحش والحمام البري، وغيره من الطيور وأسماك الصخور وسرطان جوز الهند والجاموس الهندي . وتشمل اشجار الزهور الموجودة في غوام البونسيانة والفرنجيباني والاوركيدة والزنبق ونباتي الالمندر والبوغنفيلية . بينما تشمل اشجار الجزيرة اشجار الليمون الهندي والكازوارينة وجوز الهند والصنوبر . وكانت الغابات الكثيفة تغطي في الماضي نصف الجزيرة الشمالي بالكامل تقريبا الا أن معظم الغابات ازيلت منذ تغطيل المزارع والمطارات . وتكمن الموارد الرئيسية في البحر .

١٨ - ووفقا للاحصاء السكاني الذي جرى في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٥ كان عدد السكان ١٠٢٠٥٧ نسمة بالمقارنة بالرقم ٧٠٣٣١ نسمة الذي أعلنه مكتب بحوث غوام في نيسان/ ابريل عام ١٩٧٣ . الا أن الرقمين كليهما يستبعدان المقيمين اقامة مؤقته في القواعد العسكرية والذين يبلغ عددهم حوالي ٢٠٠٠٠ نسمة في عام ١٩٧٨ وقد قدر رسميا مجموع عدد السكان في عام ١٩٧٦ بـ ١٠٩٠٠٠ نسمة

١٩ - وقد نشر مكتب الهجرة والتجنيس في اغانيا ، في عام ١٩٧٣ ، احدث تقرير عن السكان وهو تقسيما للسكان حسب الجنسية والاصل . ويتضح من هذا التقرير ان حوالي ١٨٠٠٠ اجنبي من ٥٠ بلدا مختلفا يقيمون في الاقليم ، واكثرهم عددا الفلبينيون (١٣١٨٦ نسمة) الذين كان نصفهم حاصلين لتأشيرات عمل مؤقته والنصف الآخر حاملين لتصاريح اقامة دائمة .

٢٠ - ويفيد احصاء ١٩٧٠ ان نسبة الرجال الامريكيين من شتى انحاء الولايات المتحدة تبلغ ٢٨ في المائة ، بينما تبلغ نسبة الاجانب ١٥ في المائة . وقد انخفضت نسبة الغواميين المنحدرين من سلالة شامورو من ٩٠٫٥ في المائة في عام ١٩٤٠ الى ٥٥ في المائة في عام ١٩٧٠ .

٢١ - وغالبية الغواميين من الشباب ، اذ تقل اعمار نصف سكان الاقليم تقريبا عن ١٩ سنة و٢٫٧ في المائة فقط من السكان تتجاوز اعمارهم ٦٥ سنة . ويتبين من الاحصاء السكاني الذي اجرته الولايات المتحدة ان عدد الذكور كان في عام ١٩٧٩ يفوق عدد الاناث بمقدار ١٠٠٠٠ نسمة وعدم التوازن هذا كبير بصفة خاصة في فئة الاشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٥٠ سنة وهو يرجع أساسا الى وجود العمال الاجانب المتعاقدين والعسكريين غير المتزوجين في غوام وقد انخفض عدد المواليد باطراد منذ عام ١٩٧٣ .

٢٢ - وترجع التغييرات التي طرأت على السكان في السنوات الاخيرة الى وفود عمال بناء آسيويين الى الجزيرة . وهناك هجرة بطيئة وان كانت مستمرة من الجزء القاري من الولايات المتحدة ومن هاواي . ويهاجر الشامورين أيضا باستمرار الى الولايات المتحدة .

٢٣ - والانكليزية والتشامورية هما اللغتان الرسميتان . وغالبية المتاجر لديها موظفون يتكلمون اليابانية والتاغالوغية .

Digitized by UNOG Library

٢٤ - ومعظم السكان المحليين هم من الكاثوليك ، أما الديانات الاخرى فهي الاسقفية البروتستنتية والمعمدانية والمجيئية السبتية والمورمونية واليهودية والبهائية وجماعة شهود يهوه .

٢٥ - وقد تأثر اسلوب حياة الغواميين على وجه خاص بديانة وثقافة المستعمرين الاسبان الاوائل ، وهو مايجعلهم اقرب الى الفلبينيين أو المكسيكيين منهم الى الميكرونيزيين الذين هم على مسافة ابعد نحو الشرق . ويجرى احياء اللغة التشامورية من طريق البرنامج المزدوج الثقافة واللغة الذى يطبق في المدارس الابتدائية . ويعيش الغواميون في مساكن متنوعة ذات طراز اوروبي ولكن كثيرين منهم مازالوا يفضلون المساكن المفتوحة ذات التهوية الجيدة التي اعتادوها من قبل في الجزيرة وذلك خاصة في القرى الواقعة على الساحل الجنوبي .

٢ - المرحلة المبكرة من الحكم الاجنبي

٢٦ - كشفت حفريات التنقيب من الآثار في غوام ان الجزيرة كانت مأهولة منذ سنة ١٣٢٠ قبل الميلاد على الأقل . وتم اكتشاف حضارتين مستقلتين في فترة ماقبل التاريخ ، احداهما تسمى حضارة ماقبل المساكن والاخرى حضارة المساكن . وترتبط حضارة المساكن (أو الحضارة اللاتية) بالشعب الذى يبني مساكنه على أعمدة حجرية كبيرة تسمى هاليغ (HALEGE) ، ولا تزال توجد في غوام بعض هذه الاعمدة منتظمة في صفوف مزدوجة .

٢٧ - ولا يعرف سوى القليل من هاتين الحضارتين المبكرتين ،غير أنه عندما احتك الاوربيون لأول مرة بسكان الجزيرة في القرن السادس عشر ، وجدوا لدى شعب التشامورو حضارة ومجتمعا على درجة عالية من التطور . وكانت المراتب والطبقات عوامل هامة في حياته . كما كانت هناك ثلاث طبقات هي : " ماتوا" (النبلاء) و" أتشاوت" (الطبقة المتوسطة) و " مانا شانغ" (العوام) وكان الشامو ريون ينتمون الى عشائر تنسب الى الأم ،ويعيشون في قرى على الساحل ،أو بجانب الانهار أو على قمم التلال حرصا على سلامتهم . وكانوا يبنون منازلهم وقواربهم بمهارة بالغة ويتسمون ببراعة فائقة في صناعة الفؤوس الحجرية والازاميل والسكاكين والرماح والمطارق والهاونات والمدقات والمقاليع الحجرية . وكان بوسع زوارقهم الصغيرة ذات المساند الانتقال بسرعة فائقة وكانت معروفة لدى الزوار الأول بأنها " زوارق طائرة " . وكان الشامو ريون أنفسهم طوال القامة ، أقوياء البنية ،أشداء . ويعتقد انهم كانوا من أصل ماليزى .

٢٨ - وكان المكتشف الاوروبي فرناندو ماجلان هو الذى اكتشف غوام حيث وصل الجزيرة في ٦ آذار/ مارس عام ١٥٢١ عقب رحلة استغرقت ٩٨ يوما من مضيق ماجلان . ويقال ان سفينة ماجلان رست في خليج أوماتاك على الساحل الجنوبي الغربي للجزيرة حيث اشترى من سكان الجزيرة الطعام والماء .

٢٩ - وفي عام ١٥٦٥ زارت الجزيرة حملة بقيادة ميغل لوبيز دى ليغاسبى ، الذى أرسل من المكسيك لاستعمار الفلبين ، واستولت عليها باسم ملك أسبانيا . وفي عام ١٦٦٨ استقرت

Digitized by UNOG Library

مجموعة من المبشرين اليسوعيين برياسة دييغو لويز دى سانفيتورس في غوام في ظل حراسة حامية من الجنود الاسبان والفلبينيين . وفي وقت لاحق من العام نفسه ، صدر أمر ملكي بالغاء جميع السفن الشراعية الرسو في غوام ، كما تم الانعام على القائد الاسباني برتبة الحاكم . وقد استقبل التشامورييون في البداية المبشرين اليسوعيين استقبالا طيبا ، وتم تعميد حوالي ١٣٠٠٠ شامورى في السنة الاولى . غير أن سكان الجزيرة سرعان ماأدركوا أن الاسبان يشكلون تهديدا لاسلوب حياتهم وثاروا علنا ضدهم في تموز/ يوليه عام ١٦٧٠ ، وبدأوا بذلك ٢٥ سنة من الحرب المتقطعة . ويقال ان عدد التشامورييين انخفض خلال عامين من القتال من ٤٠٠٠٠ الى ٥٠٠٠ وقد أسهمت ايضا الامراض غير المعروفة والاعاصير المدمرة في انخفاض عدد السكان بدرجة كبيرة على مر السنين .

٣٠ - وظلت غوام خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ركنا منعزلا هادئا تابعا للامبراطورية الاسبانية . وفي عام ١٨١٥ ، وبعد حوالي سبع سنوات من هزيمة اسبانيا على يد نابليون بونابرت ، توقفت التجارة بين المكسيك والفلبين التي كانت تتم عن طريق السفن الشراعية ، وفي عام ١٨٥٥ اكتسبت غوام أهمية بالنسبة للتجارة الامريكية جعلت الولايات المتحدة الامريكية تقيم فيها قنصلية لها . وفي عام ١٨٥٦ قضى وباء الجدرى على ٣٦٤٤ غوامي مما اضطر الحكومة الى أن تسمح للعديد من سكان كارولينا واليابان بالاقامة في الجزيرة .

٣١ - وبعد اندلاع الحرب الاسبانية الامريكية في عام ١٨٩٨ صدرت الأوامر لاربع سفن تابعة للولايات المتحدة بقيادة الكابتن هنرى كلاس بالاستيلاء على غوام وهي في طريقها الى الفلبين وتم تنفيذ هذه التعليمات دون اراقة دماء ورفع علم الولايات المتحدة على الجزيرة لاول مرة في ٢١ حزيران/ يونيه عام ١٨٩٨ . وأصبحت غوام بعد ذلك بشهرين ملكا للولايات المتحدة بموجب أحكام الهدنة بين الولايات المتحدة وأسبانيا . وفي هذه الاثناء ، وبموجب اتفاق سرى ، باعت اسبانيا جزر ماريانا الاخرى وجزيرة كارولينا وبالاو لألمانيا بمبلغ ٥ ملايين دولار (د) وتولى الكابتن ريتشارد ب . ليرى منصب أول حاكم من الولايات المتحدة لجزيرة غوام في آب/ اغسطس ١٨٩٩ بعد أن أصدر الرئيس وليام ماكينلى مرسوما بوضع الجزيرة تحت سيطرة البحرية الامريكية .

٣٢ - واتضح من احصاء سكاني أجرى في عام ١٩٠١ ان عدد سكان جزيرة غوام كان يبلغ ٩٧٦٧ نسمة كلهم من الغواميين ماعدا ٤٦ فقط . وفي عام ١٩١٧ اجتمع الكونغرس الاول وهو مجلس استشارى يتكون من ٢٤ زعيما غواميا معينين ، ثم حل محله في عام ١٩٣١ كونغرس منتخب يتكون من مجلسين ويضم ٤٣ عضوا . الا أن هذا الكونغرس ، مثل سلفه ،لم يكن في وسعه اصدار أية تشريعات .

(د) العملة المحلية هو دولار الولايات المتحدة .

Digitized by UNOG Library

٣٣ - وفي ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٠ اجتاح الجزيرة امصار من أعنف الاعاصير في تاريخ الجزيرة ، وعم بسببه الدمار كل انحاء الجزيرة . وبعد مضي عام تقريبا على ذلك ، وفي ٨ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٤١ ، شنت الطائرات اليابانية هجوما على الجزيرة من جزيرة سايبان المجاورة وخضع الغواميون طوال الواحد والثلاثين شهرا التالية للحكم العسكري الياباني الى أن نزلت بالجزيرة قوة امريكية قوامها ٥٥٠٠٠ رجل في حزيران/ يونيه عام ١٩٤٤ ، استعادت الجزيرة بعد قتال عنيف استمر عدة اسابيع . وخضعت الجزيرة لحكومة عسكرية تابعة للولايات المتحدة حتى نهاية شهر ايار/ مايو عام ١٩٤٦ حيث وضعت مرة أخرى تحت سيطرة بحرية الولايات المتحدة

٣٤ - وفي ١ حزيران/ يونيه عام ١٩٥٠ وقع الرئيس هاري س. ترومان القانون الاساسي الذي جعل غوام جزءا لايتجزأ من أراضي الولايات المتحدة الامريكية ومنح شعبها جنسية الولايات المتحدة . ووضع القانون أيضا حدا لادارة البحرية ونقل المسؤولية عن الجزيرة الى وزارة الداخلية وعين السيد كارلتون س . سكينر أول حاكم مدني للجزيرة . وفي حزيران/ يونيه عام ١٩٦٠ اصبح السيد جوزيف فلوريس أول حاكم غوامي معين للجزيرة .

باء - الترتيبات السياسية والدستورية الحالية

١ - لمحة عامة

٣٥ - يدار الاقليم ، كما ذكر من قبل ، بمقتضى قانون غوام التأسيسي لعام ١٩٥٠ ، بصيغته المعدلة ، وهو يخضع للاشراف العام لوزارة داخلية الولايات المتحدة . ويضطلع بالسلطة التنفيذية حاكم ينتخب، هو ونائب الحاكم ، لمدة أربع سنوات . وللاقليم هيئة تشريعية مكونة من مجلس واحد يضم ٢١ عضوا منتخبا يطلق عليهم اسم الشيوخ . وتشمل سلطة الهيئة التشريعية جميع مواضيع التشريع المحلي التي لاتتعارض وأحكام القانون التأسيسي أو قوانين الولايات المتحدة المنطبقة على غوام . وتجرى الانتخابات وفقا لنظام الاقتراع العام للراشدين ، الذي ينطبق على جميع من هم في سن ١٨ فما فوق . ورغم أن الغواميين هم من مواطني الولايات المتحدة ، الا أنه لايحق لهم ، اثناء اقامتهم في غوام ،الاشتراك في الانتخابات الوطنية في الولايات المتحدة . وقد انتخب السيد ان بول م. كالفو وجوزيف س . اداء ، وكلاهما من الحزب الجمهوري ، في ١٩٧٨ لمدة ٤ سنوات لشغل منصبي الحاكم ونائب الحاكم ،على التوالي .

٣٦ - وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧ ، قررت الهيئة التشريعية لغوام بالاجماع تعيين امين مظالم لفترة ست سنوات وتناط به مهمة التحقيق في أي ادعاء من أي مواطن بان احدى الهيئات قد انتهكت احد القوانين او النظم الادارية او اتخذت قرارا مجحفا على اساس وقائع خاطئة ، أو فشلت في تفسير اجراء ما تفسيرا كافيا ، أو باشرت مهامها بطريقة غير معقولة . ويجوز لأمين المظالم ، بعد اجراء التحقيق ، أن يوصي برفع دعوى قانونية اذا وجد أدلة تثبت ارتكاب جريمة أو باتخاذ اجراء تصحيحي أو تأديبي . وأمين المظالم هذا محظور عليه الاشتراك في الأنشطة السياسية ويمكن أن ينحى من منصبه بالتماس يتقدم به الناخبون أولا ثم يتم تنفيذه بعد أن ينال أغلبية ثلثي الأصوات في الهيئة التشريعية .

Digitized by UNOG Library

٢ - الهيئة التشريعية

٣٧ - تتألف الهيئة التشريعية الخامسة عشرة لغوام، التي افتتحت في كانون الثاني/يناير عام ١٩٧٩، من ١٤ نائبا جمهوريا و ٧ نواب ديموقراطيين. وقد انتخبت ثلاث نساء أعضاء في الهيئة التشريعية. ويعزى الى خطة تقسيم الاقليم الى مناطق انتخاب اثنين من الشيوخ من ذوى الاصل الفلبيني. ويعاد انتخاب الهيئة مرة كل سنتين. ويمثل الاقليم بنائب لا يحق له التصويت في مجلس النواب في كونغرس الولايات المتحدة وينتخب لمدة سنتين. وهذا النائب هو الان السيد انطونيو وون بات الذى انتخب لأول مرة في عام ١٩٧٢ وأعيد انتخابه ثلاث مرات منذ ذلك الحين.

٣ - السلطة القضائية

٣٨ - يترأس المحكمة المحلية لغوام قاض يعينه رئيس الولايات المتحدة لمدة ثماني سنوات. وتعمل هذه المحكمة بوصفها المحكمة الاتحادية لغوام. وكما هو الحال بالنسبة للمحاكم المحلية الاتحادية الاخرى، تتمتع هذه المحكمة بالاختصاص في جميع القضايا الناشئة وفقا لدستور الولايات المتحدة ولمعاهداتها وقوانينها. اما المحكمة العليا لغوام فتتولى النظر في جميع القضايا الاخرى الناشئة وفقا لقوانين غوام.

٤ - الخدمة العامة

٣٩ - في عام ١٩٧٨ كان في غوام ٨ ٢٤١ موظفا حكوميا، تحميهم لجنة الخدمة المدنية التابعة لحكومة غوام، وهي هيئة تضم سبعة أعضاء يعينهم الحاكم وتقر تعيينهم الهيئة التشريعية. ولجنة الخدمة المدنية لا تحمي نظام جدارة الموظفين فحسب، وانما تعزز أيضا عمليات الحكومة من طريق ادارة شؤون الموظفين بكفاءة. وقد شغلت دراسة التماسات وشكاوى الموظفين معظم وقت اللجنة وجهودها في عام ١٩٧٨. وذكر ان موظفي الحكومة، وكذلك اولئك الذين يبحثون عن عمل لدى الحكومة، قد أصبحوا اكثر ادراكا لحقهم في تكافؤ فرص العمل.

٤٠ - وحصلت لجنة الخدمة المدنية على مساعدة تقنية من حكومة الولايات المتحدة الامريكية دفعت تكاليفها من منحة مقدمة بموجب قانون الموظفين المشترك بين الحكومات، لاجراء دراسة استقصائية للاجور ودراسة تصنيفية لموظفي حكومة غوام تضطلع بهما الان فرقة عمل. والهدف من الدراسة هو وضع هيكل للاجور يمكن حكومة غوام من تعيين عدد كاف من الموظفين الاكفاء والاحتفاظ بهم ومن تحديد الوظائف القياسية في القطاع الصناعي الخاص وفي قطاع الخدمة العامة بغية اجراء مقارنة للاجور. وقد أدى عمل فرقة العمل الى وضع هيكل أساسي لتحديث نظام تصنيف الوظائف ونظام الاجور في حكومة غوام.

Digitized by UNOG Library

جيم ـ الأوضاع الاقتصادية

١ ـ ملكية الأرض

٤١ ـ كانت الغابات الكثيفة تغطي في وقت من الأوقات كل نصف الجزيرة الشمالي تقريبا ، ولكن جزءا كبيرا من هذه المنطقة قطعت أشجاره بغية انشاء المزارع والمطارات . على ان موارد الاقليم الرئيسية تكمن في البحر . ومن العقبات التي تسد طريق التنمية الاقتصادية عدم الاطمئنان لمستقبل ملكية الأرض . فثلث أراضي غوام تقريبا تملكه القوات المسلحة للولايات المتحدة . وتبلغ مساحة الاراضي التي تملكها حكومة غوام ٢١ في المائة تقريبا من مجموع مساحة الأرض ، كما أن ٤٥ في المائة تقريبا من الأرض مملوك ملكية خاصة ، وهو في معظمه قطع صغيرة يملكها ٣٨ . ١٠ من الملاك الذين تبلغ ملكية ٩٤ في المائة منهم أقل من هكتارين للمالك الواحد . والأراضي التي تملكها حكومة غوام مبعثرة ويصعب استغلالها في معظم الأحيان . ولم يجر مسح دقيق لجزء كبير من هذه الأراضي ، وقد خسرت الحكومة ملكية قطع قيّمة منها نتيجة للتجاوز من قبل الحيازات الخاصة . وفي كثير من الأحيان لا تستطيع وزارة الأراضي والمساحة في غوام الدفاع عن الملكية الشرعية للحكومة في مواجهة دعاوى الملاك الخصوصيين لانها لا تملك السجلات الكافية ولا الخبرة القانونية .

٢ ـ دور الحكومة الاتحادية في اقتصاد الاقليم

٤٢ ـ ما فتئت حكومة الولايات المتحدة تقوم منذ عام ١٨٩٨ بدور رئيسي في تنمية غوام من الناحيتين العمرانية والاقتصادية . وحتى عام ١٩٦٢ ، كان يتعين على كل من يرغب في زيارة غوام أن يحصل من بحرية الولايات المتحدة على ما يفيد بأنه لا يمثل خطرا على الأمن ، وكان هذا أحد القيود المفروضة من جانب السلطة الاتحادية الرئيسية والمعوقة لنمو اقتصاد غوام . ولا يزال هناك عدد من الأنظمة الاتحادية يعتبر حائلا دون تحقيق الامكانيات الاقتصادية لغوام . وعلى سبيل المثال ، فان الأنظمة الاتحادية التي تحكم الخطوط الجوية والملاحة البحرية (قانون جونز) وصيد الاسماك كان لها تأثير حاسم على غوام .

٤٣ ـ على أن الحكومة الاتحادية مازالت مصدرا هاما من مصادر العمالة والدخل في الاقليم . فالموظفون الاتحاديون يؤلفون نحو ٢٠ في المائة من مجموع العاملين المدنيين في الجزيرة .

٤٤ ـ وتقوم الحكومة الاتحادية بتحصيل ضرائب الدخل من العسكريين وبعض الموظفين الاتحاديين الآخرين الموجودين في غوام ، ثم تسليم هذه الضرائب الى حكومة غوام المحلية .

٤٥ ـ وقد بلغ نصيب مصدر الدخل هذا ٢٢ في المائة من مجموع الايرادات المحلية لسنة ١٩٧٦/١٩٧٧ (هـ) ، و ١٦ في المائة من ايرادات سنة ١٩٧٧/١٩٧٨ . وقد ارتفعت الايرادات

(هـ) قبل عام ١٩٧٧ ، كانت السنة المالية تمتد من ١ تموز/يوليه الى ٣٠ حزيران/يونيه . ومنذ ١٩٧٧ أصبحت تمتد من ١ تشرين الأول/اكتوبر الى ٣٠ أيلول/سبتمبر .

Digitized by UNOG Library

المستمدة من ضرائب الدخل التي يدفعها الموظفون الاتحاديون بنسبة ٣٧ في المائة ، اذ ارتفعت من ١٣ مليونا من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٧٦ الى ١٨ مليونا من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٧٧ ، ولكنها انخفضت بنسبة ١٩ في المائة فبلغت ١٥ مليونا من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٧٨ .

٤٦ - وقد بلغ ما انفقته الحكومة الاتحادية في غوام ٤٦٨ مليون دولار في سنة ١٩٧٦/١٩٧٧ . ويشمل هذا المبلغ قروضا ومنحا مقدمة الى القطاعين العام والخاص ، كما يشمل مصروفات مؤسسات اتحادية مختلفة في غوام ، منها المؤسسة العسكرية . وبالنظر الى حجم المبالغ التي تنفقها الحكومة الاتحادية ، فان ما يحدث من تغيرات في الأسعار الاتحادية يسبب مشاكل كبيرة في عملية التكيف .

٣ - العسكريون

٤٧ - يتوقف عدد العسكريين في غوام على مستوى ونمط الوزع العسكري في المحيط الهادئ وآسيا .

٤٨ - ففي تموز/يوليه ١٩٧٨ ، بلغ مجموع عدد العسكريين في غوام ١٧ ٩٨٣ شخصا ، بما فيهم أكثر من ٩٠٠٠ من المحالين ، ممثلين بذلك نحو ١٦ر٥ في المائة من مجموع سكان غوام (انظر الجدول ١ أدناه) .

Digitized by UNOG Library

الجـدول ١

العسكريون الذين هم في الخدمة الفعلية ومعالوهم
تموز/يوليه ١٩٧٥ - تموز/يوليه ١٩٧٨

	تموز/يوليه ١٩٧٥	كانون الثاني/يناير ١٩٧٦	تموز/يوليه ١٩٧٦	كانون الثاني/يناير ١٩٧٧	تموز/يوليه ١٩٧٧	كانون الثاني/يناير ١٩٧٨	تموز/يوليه ١٩٧٨
أفراد الخدمة الفعلية:							
البحرية	٦ ٢٨١	٦ ٠٢١	٦ ٠١٥	٥ ٧٢٦	٦ ٢٢٣	٥ ٠١١	٥ ٧٠٣
سلاح الجو	٤ ٢١٥	٤ ١٣١	٣ ٩٩٩	٣ ٥٧٧	٣ ٥٦١	٣ ١٥٥	٢ ٥٩٢
مشاة الاسطول	٣٢٩	٣٤١	٣٤١	٣٦٥	٣٦١	٧٨٠	٣٦٤
حرس السواحل	١٢٥	٩٦	١٤٤	١٣٨	١٣٧	١٣٣	١٠٨
الجيـــش	٨٩	٩٩	٩٥	٧٣	٧٥	٨٥	١٢
المجموع	١١ ٠٣٩	١٠ ٦٨٨	١٠ ٥٩٤	٩ ٨٧٩	١٠ ٣٥٧	٩ ١٦٤	٨ ٧٧٩
المعالـــون:							
البحرية	٥ ٢٦٦	٥ ٦٨٧	٥ ٧٣٣	٤ ١١٨	٥ ١٧٢	٤ ٢٦٠	٤ ٧٩٠
سلاح الجو	٥ ٨٢٠	٥ ٧٦٥	٥ ٤٤٩	٥ ٢٠٤	٥ ٠٢٦	٤ ٨٣٩	٤ ١٧٢
مشاة الاسطول	٦	٩٠	٨٢	٥٨	٧٨	٢٢١	٩٢
حرس السواحل	١٠٤	٩٦	٨٠	١٠٦	١٢٨	١٢٥	١٢٢
الجيـــش	٤٨	١٧٣	١٧٧	١٤٦	١٢٣	١٤٢	٢٨
المجموع	١١ ٢٤٤	١١ ٨١١	١١ ٥٢٠	٩ ٦٣٢	١٠ ٥٢٧	٩ ٥٨٧	٩ ٢٠٤
المجموع الكلي	٢٢ ٢٨٣	٢٢ ٤٩٩	٢٢ ١١٤	١٩ ٥١١	٢٠ ٨٨٤	١٨ ٧٥١	١٧ ٩٨٣

المصـــدر : قيادة القوات البحرية ، جزر الباهاما - التقويم الاقتصادي السنوي لعام ١٩٧٩ .

Digitized by UNOG Library

٤٩ - وعلى الرغم من تخفيض وزع القوات في غوام ، فقد زادت النفقات الدفاعية للجزيرة بنسبة ٢٥ في المائة اذ ارتفعت من ٢٩٥ مليونا من دولارات الولايات المتحدة في سنة ١٩٧٥/١٩٧٦ الى ٣٦٩ مليونا من دولارات الولايات المتحدة في سنة ١٩٧٦/١٩٧٧ . ومن أصل المبلغ الأخير بلغت مرتبات المدنيين ١٦ في المائة ، ومرتبات العسكريين ٢٢ في المائة ، وأعمال التشييد ٦٢ في المائة .

٥٠ - وقد زادت النفقات الخاصة بأعمال التشييد زيادة كبيرة في ١٩٧٧ ، وكان السبب الرئيسي لذلك هو ما أصاب المرافق العسكرية من تدمير بسبب هبوب اعصار مدمر ، هو الاعصار باميلا ، على الجزيرة في عام ١٩٧٦ . وبلغ ما خصص للعسكريين الامريكيين من أموال الكوارث ١٢٢ مليونا من دولارات الولايات المتحدة منها ٦٠ مليون دولار للبحرية و ٢٤ مليون دولار لسلاح الجو و ٣٠ مليون دولار لمساكن أسر العسكريين . وقد شملت المشاريع الأخرى اصلاح الحاجز الزجاجي الذى يحمي ميناء أبرا ، وتركيب أعمدة للمرافق مقاومة للأعاصير ، ومرافق مختلفة لدعم الأفراد .

٥١ - وينبغي ان يلاحظ انه لا يتعين انفاق النفقات المخصصة لسنة معينة في خلال تلك السنة نفسها .

٥٢ - وقد زادت النفقات العسكرية الفعلية بنسبة ٧ في المائة في سنة ١٩٧٦/١٩٧٧ وبنسبة ٣٥ في المائة في سنة ١٩٧٧/١٩٧٨ (انظر الجدول ٢ أدناه) . ويأتي نحو ٤٠ في المائة من الدخول الشخصية في غوام من أجور متصلة بالخدمات العسكرية . وقد هبطت أجور المدنيين بنسبة ١٦ في المائة في سنة ١٩٧٦/١٩٧٧ ، ولكنها ارتفعت بنسبة ٣٦ في المائة في سنة ١٩٧٧/١٩٧٨ في حين زادت اجور العسكريين بمقدار ١ في المائة و ٧ في المائة خلال الفترة نفسها .

٥٣ - وقد استمرت نفقات أعمال التشييد في الارتفاع فازدادت من ٢١ مليونا من دولارات الولايات المتحدة في سنة ١٩٧٥/١٩٧٦ الى ٢٤ مليونا من دولارات الولايات المتحدة في سنة ١٩٧٦/١٩٧٧ والى ٧٠ مليونا من دولارات الولايات المتحدة في سنة ١٩٧٧/١٩٧٨ ، وذلك بسبب مشاريع اعادة التعمير في اعقاب الاعصار ، التي يتوقع اتمامها قريبا .

٥٤ - وتبلغ نسبة الموظفين المحليين من بين المدنيين الذين تستخدمهم القوات العسكرية حاليا ، والبالغ عددهم ٥٤١٦ شخصا ، أكثر من ٩٠ في المائة .

٥٥ - وتشغل المرافق العسكرية ١٦٠٠٠ هكتار من الأراضي المملوكة للسلطة الاتحادية . وتتركز هذه المساحة في خمس مناطق رئيسية هي : بحرية فينا والمستودع التابع للبحرية ، والمحطة الجوية التابعة للبحرية ، ومحطة المواصلات الجوية التابعة للبحرية ، ومجمع سلاح الجو في الطرف الشمالي من الجزيرة (انظر التذييل العاشر) .

٥٦ - وقد نوقشت المسائل المتصلة بالأراضي العسكرية على نطاق واسع في السنوات الأخيرة . وفي ١٩٧٧ افرجت البحرية عن حوالي ٢٧ هكتار من الاراضي المجاورة لمطار غوام الدولي وذلك لتوسيع المطار وتطويره . كما ينتظر تحويل مساحة أخرى من الأرض في جزيرة كابراس الى حكومة غوام متى ما امكن وتم نقل رصيف الذخيرة الى موقع آخر . واذا تم هذا سيصبح في وسع غوام ان تنشئ ميناء تجاريا / مجمعا صناعيا أكفأ وأوسع في جزيرة كابراس ، وبذلك تقضي على نقطة اختناق رئيسية تحول دون تطوير ميناء ابرا الذى هو من أحسن الموانئ في غربي المحيط الهادئ (انظر التذييل الحادى عشر) ومن المسائل التي هي محل نقاش بعض الممتلكات العسكرية الأخرى من الأراضي التي تنطوى على امكانيات تنمية اقتصادية .

Digitized by UNOG Library

الجـــــدول ٢

النفقات العسكرية : الفترة ١٩٦٨/١٩٦٩-١٩٧٧/١٩٧٨

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

السنة المالية	مرتبات العسكريين	مرتبات المدنيين	الانشاءات العسكرية (أ)	نفقات اخرى (ب)	المجموع
١٩٦٩	٥٥ ٨١٢	٣٨ ٣٠٤	١٢ ٦٥٦	٣٦ ٨٥٧	١٤٣ ٦٢٩
١٩٧٠	٥٦ ٠٤٥	٤٠ ٣٩٤	٢٠ ٢٦٥	٤٦ ٩٠٣	١٦٣ ٦٠٧
١٩٧١	٥٧ ٥٧٠	٣٤ ٥٧٣	١٢ ٩٨٦	٣٧ ٢٦١	١٤٢ ٣٩٠
١٩٧٢	٥٤ ١٠٤	٣٦ ٥٧٢	٢٢ ٦٧٠	٣٠ ٤٨٩	١٤٣ ٨٣٥
١٩٧٣	٦٥ ٢٤٥	٤٣ ٣١٤	١٥ ١٩٧	٤٨ ٠٩٧	١٧١ ٨٥٣
١٩٧٤	٧٤ ٣١٦	٤٨ ٠٠٠	٢٢ ٦٨٢	٣٨ ٥٠٠	١٨٣ ٤٩٨
١٩٧٥	٩٧ ٣٧٢	٥٩ ٨٦٩	٢٩ ٢٩٥	٣٠ ٣٩٧	٢١٦ ٩٣٣
١٩٧٦	٧٨ ٢٩٨	٦٩ ١١١	٢١ ٣٠٦	٢٨ ٦٠٣	١٩٧ ٣١٨
إنت ٩٧ ١ (ج)	١٩ ٣٦٤	١٩ ٣٨١	٣ ١٤٦	٥ ٣٦٨	٤٧ ٢٥٩
١٩٧٧	٧٩ ١٧٤	٥٨ ٠٧٦	٢٤ ٢٦٦	٥٠ ٤٦٧	٢١١ ٩٨٣
١٩٧٨	٨٤ ٣٦٤	٧٨ ٧٣٤	٧٠ ٣٤٩	٥٢ ٩٠٨	٢٨٦ ٣٥٥

المصدر : قيادة القوات البحرية ، جزر ماريانا ، التقويم الاقتصادي السنوي لغوام ، ١٩٧٩ .

(أ) يمثل كمية العمل المنجز في خلال السنة فقط ، ولا يعكس مجموع الاعتمادات التي منحت خلال الفترة نفسها .

(ب) يشمل مصروفات التشغيل والصيانة ؛ واسكان الأسر ؛ وضرائب الدخل المردودة الى غوام بمقتضى المادة ٣٠ من القانون التأسيسي والسلع والخدمات المشتراة في الجزيرة باستثناء المنتجات النفطية .

(ج) انت ١٩٧ هي ربع السنة الانتقالي ١ تموز/يوليه ـ ٣٠ أيلول/سبتمبر الذي غيرت الحكومة الاتحادية فيه سنتها المالية فصارت تبدأ من ١ تشرين الاول/اكتوبر بدلا من ١ تموز/يوليه .

Digitized by UNOG Library

٤ ـ هيئة التنمية الاقتصادية لغوام

٥٧ ـ انشئت هيئة التنمية الاقتصادية لغوام في آب/اغسطس ١٩٦٥ بالقانون العام ٨ـ٨٠ المعدل بوصفها هيئة عامة ذات وظائف وسلطات ومسؤوليات يتولاها ويمارسها ويشرف عليها مجلس للادارة . ويتألف المجلس من سبعة اعضاء يعينهم الحاكم بمشورة وموافقة الهيئة التشريعية في غوام .

٥٨ ـ وقد انشئت هيئة التنمية الاقتصادية لغوام للمساعدة في تنفيذ برنامج متكامل للتنمية الاقتصادية في الاقليم ، ولتكون حافزا للتنمية الاقتصادية في الاقليم ، ولزيادة الموارد النقدية . وقد اذن للهيئة بمراقبة وتنفيذ ما يتصل من الخطة الأساسية للتنمية الاقتصادية في الاقليم بما يلي : تشجيع استثمارات رأس المال الخاص في غوام ؛ واقامة وصيانة المرافق المعدة للايجار أو للبيع ؛ والتوسع في المرافق الزراعية والصناعية والاستشفائية والاسكانية والسياحية عن طريق توفير المساعدة المالية وغير ذلك من الوسائل . وللهيئة ان تصدر سندات مدرة للدخل أو تبيعها أو تتصرف فيها وأن تستثمر اموالها في أى مشروع ؛ وان تحصل على الأراضي التي تسيطر عليها حاليا حكومة غوام ؛ وأن تتقدم الى الحاكم بتوصيات فيما يتعلق بحوافز الاستثمار (بما في ذلك اصدار الشهادات التأهيلية) .

٥٩ ـ وترعى هيئة التنمية الاقتصادية لغوام ثلاث ورش تجارية صناعية وتتولى الاشراف عليها ، وهي : الورشة الصناعية في جزيرة كابراس ومساحتها ١٣ هكتارا ، وورشة إ . ت . كالفو التذكارية في تامونينغ ومساحتها ١١ هكتارا ، وورشة هارمون الصناعية ومساحتها ٦ هكتارات . ولتشجيع وتنمية الصناعة الزراعية ، بما في ذلك المزارع التجارية الصغيرة والكبيرة ، تقوم هيئة التنمية الاقتصادية لغوام بادارة برامج صندوق تأمين النفقات الزراعية . وبالاضافة الى ذلك فقد تبنت الهيئة مشروع " الثورة الخضراء " وشاركت فيه مشاركة ايجابية . (انظر الفقرة ٧٠ أدناه) .

٦٠ ـ وثمة برنامج انمائي تموله الحكومة الاتحادية أنشأه كونغرس الولايات المتحدة بمقتضى قانون صندوق التنمية في غوام لسنة ١٩٦٨ . وهيئة التنمية الاقتصادية لغوام هي الوكالة المعنية المسؤولة عن ادارة البرنامج ، التي توفر رؤوس الأموال الاولية للمشاريع المناسبة في مجال الزراعة وصيد الاسماك والسياحة ومشاريع متصلة بمرافق الدعم في المجالين الصناعي والتجارى ، وذلك عن طريق تقديم قروض مباشرة او ضمانات للقروض . ويقوم كونغرس الولايات المتحدة بتمويل البرنامج الانمائي باعتماد سنوى قدره ٥ ملايين من دولارات الولايات المتحدة .

٦١ ـ وقد قابلت البعثة في اثناء زيارتها لغوام المدير الجديد لهيئة التنمية الاقتصادية لغوام ، الذى شرح لها بعض المشاريع الجارى تنفيذها . وقد ذكر بوجه خاص الخطة الرئيسية للتنمية الاقتصادية في جزيرة كابراس التي ستحول في النهاية الى حكومة غوام بعد نقل رصيف الذخيرة الموجود حاليا بالجزيرة . كما صحب اعضاء البعثة في زيارة الى مصفاة النفط التي انشئت في غوام بتشجيع من الهيئة . وقد شرح المدير مختلف الحوافز الضريبية والاستثمارية التي توفرها الهيئة لتشجيع الاستثمار الخاص في غوام .

Digitized by UNOG Library

٥ ـ المرافق العامة

٦٢ ـ كانت المرافق العامة في غوام خاضعة لاشراف البحرية حتى عام ١٩٥٠ وهو العام الذى شرعت فيه وزارة الدفاع في نقل هذا الاشراف الى حكومة غوام . وحالة هذه المرافق الآن ليست على ما يرام، ولكن هناك جهودا تبذل لتحسينها .

٦٣ ـ ويقوم بتوفير الخدمة الهاتفية المدنية في غوام هيئة الهاتف الغوامية ، وهي وكالة حكومية مستقلة ، وقد زاد عدد الخطوط الهاتفية العاملة بمقدار ١٠٠٠ خط في عام ١٩٧٨ فأصبح مجموعها ١٢٣٢٣ خطا ، في حين انخفض عدد العمال الذين تستخدمهم هيئة الهاتف من ٣٠١ الى ٢٨٩ عاملا . ومن المرجح احداث تخفيض آخر في عدد الموظفين نتيجة لتجديد الشبكة الهاتفية ووضع وتنفيذ برنامج شامل لتدريب الموظفين . وقد زاد مجموع عائدات الهيئة من التشغيل بنسبة ٣ في المائة في عام ١٩٧٨ ، ولكنها كابدت خسائر بلغت ٣٩٠٠٠٠ دولار خلال السنة نفسها . وقد ارتفع العجز المتراكم في الهيئة من ٥٦٠٠٠٠ دولار في عام ١٩٧٦ الى ١٫٨٧ مليون دولار في عام ١٩٧٧ و ٢٫٢٦ مليون دولار في عام ١٩٧٨ . وقد بدأ بناء بعض مرافق الاتصال الحديثة في ١٩٧٧ وحدد عام ١٩٨٠ للانتهاء منه .

٦٤ ـ وتتولى وكالة المرافق العامة في غوام توفير خدمات المياه والمجارى للمدنيين في الاقليم . وتبلغ الطاقة الحالية لانتاج المياه ٨٣٫٢ مليون لتر في اليوم ، وهو ما يمثل ٨٥ في المائة من استهلاك المدنيين للمياه في الجزيرة . اما نسبة الـ ١٥ في المائة المتبقية فتوفرها شبكة المياه العسكرية . ونظرا لعدم كفاية الطاقة التخزينية ، فان التوزيع لا يكون كافيا في الفترات التي يصل فيها الطلب الى ذروته . وتبلغ الطاقة التخزينية الحالية في الجزيرة ٥٧ مليون لتر . ويلزم توفير طاقة اضافية قدرها ٤٥٫٤ مليون لتر لتحسين شبكة التوزيع . وقد بلغ عدد عدادات المياه المستخدمة في عام ١٩٧٨ ما مجموعه ١٩٤٨٩ عدادا مقابل ١٩٢٨٧ عدادا في عام ١٩٧٧ . وقد بلغ دخل وكالة المرافق العامة في غوام من العمليات التي تديرها ١٫٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٧٨ مقابل ١٫٢٥ مليون دولار في ١٩٧٧ .

٦٥ ـ وتتألف شبكة المجارى في الاقليم حاليا من نحو ٢٢٥ كيلومترا من الخطوط الرئيسية و ١٧٧ فتحة . وكان مجموع عدد وصلات المجارى ٩٧٠٠ وصلة في عام ١٩٧٨ . وفي تموز/يوليه ١٩٧٨ ، كان يجرى تنفيذ مشاريع لتنمية المجارى تكلفتها ٢٤٫٤ مليون دولار ، وتعتزم وكالة المرافق العامة في غوام ان تستثمر اكثر من ٤٢ مليون دولار في تحسينات متعلقة بالمياه والمجارى في خلال السنوات الخمس القادمة .

٦٦ ـ وتشترك هيئة الكهرباء في غوام مع البحرية في انتاج الطاقة الكهربائية ويجرى توزيع هذه الطاقة بواسطة شبكة واحدة متكاملة . ويتقاسم الطرفان تكاليف التشغيل والصيانة ، كما يتقاسمان عائدات الاستثمارات ، على أساس ما يحتاج اليه كل منهما وما يحصل عليه من الكهرباء . وكثيرا ما نشبت الخلافات فيما يتعلق بتوزيع التكاليف والدخل على أساس منصف . وقد ادى نمو اقتصاد غوام وزيادة عدد سكانها الى زيادة كبيرة في الطلب على الكهرباء . ويزيد ما تستطيع هيئة الكهرباء في غوام توليده من الكهرباء على ٣٠٠ كيلوواط . وقد زاد استهلاك الطاقة الكهربائية بنسبة ١٠

Digitized by UNOG Library

في المائة في عام ١٩٧٨ . ويأتي الجزء الأكبر من ايرادات هيئة الكهرباء في غوام من بيع الطاقة الكهربائية ، وقد بلغت هذه الايرادات ٢ر٢٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٧٨ .

٦ ـ الزراعة

٦٧ ـ تعتبر الأحوال الطبيعية في غوام غير مواتية نسبيا لممارسة الزراعة على نطاق تجاري . فسقوط الأمطار المدارية يمثل ظاهرة موسمية ، وقد يستمر فصل الجفاف عدة شهور . ويضاف الى مشاكل الجفاف عدم كفاية مرافق الري وارتفاع تكلفة المياه . واذا ما سقط المطر فانه قد يسقط بغزارة شديدة وكثيرا ما يكون مصحوبا برياح مدمرة . وللبيئة المدارية مشاكل زراعية عديدة منها وجود الحشرات على مدار السنة ، ووجود القواقع والفطريات والآفات الزراعية والحاجة المستمرة لابادة الأعشاب الضارة . وبالاضافة الى ذلك فان اجتماع عدد من العوامل الجيولوجية مع الأمطار المدارية الغزيرة قد ادى الى فقر التربة نسبيا وخلوها من المحتويات المعدنية والمغذية اللازمة لتحقيق انتاج زراعي مرضي . وقد ادى بطء تطوير الزراعة منذ الحرب العالمية الثانية الى انخفاض عدد المزارعين ذوى الخبرة القادرين على مواجهة الاحوال الطبيعية . كما كان نقص المساعدات المالية عاملا حد من النمو الزراعي . وتقدم هيئة التنمية الاقتصادية لغوام تأمينا يغطي ما يصل الى ٥٠٠ دولار من الخسائر المباشرة ولكنه لا يغطي الخسائر في المحصول .

٦٨ ـ وتقل الأجور الزراعية السائدة عن الأجور التي تقدم الى العاملين في القطاع العام . والغواميون منذ القدم يعتبرون العمل الزراعي شيئا غير مستحب . وتفسر هذه العوامل نقص عدد العمال في القطاع الزراعي ، وهو نقص تم تلافيه الى حد ما عن طريق استخدام العمال الاجانب .

٦٩ ـ ومازال جزء كبير من الأرض الزراعية الجديدة غير متاح للمزارعين الافراد أو ليس في متناولهم فثمة ما يقرب من ٣٢٠٠٠ هكتار من الاراضي الصالحة للزراعة والمملوكة ملكية خاصة أو تملكها حكومة غوام ، لا يزرع منها في الوقت الحاضر سوى ما يقرب من ٤٠٠ هكتار . ويمثل صغر مساحة القطع المملوكة عقبة في طريق استخدام الآلات ، كما انه في كثير من الحالات يثني المزارعين الأفراد عن شراء أية معدات انتاجية . اما مرافق نقل المنتجات الزراعية وتخزينها وتجهيزها فتكاد تكون معدومة في غوام ، ومن ثم يتعين بيع معظم المنتجات بعد الحصاد بقليل . ولا زالت جهود التسويق معثرة ومعظمها نتيجة للمبادرات الفردية .

٧٠ ـ وبسبب هذه القيود ، ولكون الزراعة أصغر القطاعات الاقتصادية ، حيث لا يعمل فيها الا نحو ١٠٠ شخص ، فان التقدم بطيء ، وان كان انتاج الفواكه والخضروات قد زاد في عام ١٩٧٨ . وكان بعض هذه الزيادة يرجع الى نجاح برنامج " الثورة الخضراء " الذى شجعته حكومة غوام ، والذى كان هدفه زيادة الانتاج المحلي من الاغذية وسائر المنتجات الزراعية . ونتيجة لهذا البرنامج عادت أسر عديدة الى فلاحة أرضها وبيع منتجاتها الى الفنادق السياحية أو الى العسكريين . وكانت الزراعة الحقلية تمثل ٥٠ في المائة من منتجات المزارع في عام ١٩٧٨ . اما انتاج الفاكهة فقد اقتصر اقتصارا يكاد يكون تاما على البطيخ والموز بسبب التدمير الواسع النطاق الذى الحقته العواصف بأشجار الفاكهة في ١٩٧٦ . ويمكن لبعض الأساليب التكنولوجية المتقدمة في ميدان الزراعة ، مثل الزراعة المائية ، ولشبكة تسويق جيدة التنظيم ان تسهم اسهاما كبيرا في تطوير الزراعة التجارية الحديثة .

Digitized by UNOG Library

٧١ ـ وتنطوى الزراعة ، بفضل مزاياها على امكانيات كبيرة بالنسبة الى غوام . فهذه الطريقة في الزراعة تتطلب مساحة من الأرض أقل مما تتطلبه الزراعة التقليدية ، ويمكنها ان تحقق ناتجا مرتفعا لكل وحدة من وحدات المساحة لمجموعة من الاسباب . والعامل الأول هو السيطرة البيئية على المؤثرات المناخية والجوية وتقليل الآفات والأمراض الى أدنى حد ممكن . ومن المزايا الأخرى لهذه الطريقة قلة ما تحتاج اليه من الأيدى العاملة بسبب ميكنة عمليتي الرى والتسميد . وثمة مشروع مشترك في الزراعة المائية اضطلعت به هيئة التنمية الاقتصادية لغوام واحدى الشركات اليابانية . والغرض الرئيسي من هذا المشروع هو تعليم الزراعة المائية للمزارعين المحليين . وقد بدأ انتاج الخضروات والفاكهة في مستنبتين في عام ١٩٧٨ .

٧٢ ـ ولقد بلغت غوام مرحلة الاكتفاء الذاتي في انتاج البيض الذى يصدر فائضه الى الجزر المجاورة . وكان انتاج البيض يمثل اكبر فئة من فئة المنتجات الزراعية كلها على مدى السنوات العديدة الماضية . وفي ١٩٧٨ انتج الاقليم ٣ر٢ مليونا دزينة من البيض ، وان كان هذا الرقم يمثل انخفاضا بنسبة ٨ في المائة بالمقارنة مع عام ١٩٧٥ .

٧٣ ـ وكان الانتاج من المواشي يمثل ١٤ في المائة من قيمة مجموع الانتاج الزراعي في سنة ١٩٧٧/١٩٧٨ . وكان نحو ٨٥ في المائة من اللحم المنتج في غوام في خلال عام ١٩٧٨ والبالغ وزنه ٠٠٠ ٥٦٥ كيلوغرام هو من لحم الخنزير . وبغرض تحسين سلالات الماشية المحلية خصصت هيئة التنمية الاقتصادية لغوام ٠٠٠ ٥٠ دولار لتحسين انتاج الخنازير والماعز . ومن المعتقد ان احد العوامل التي تحول دون تنمية انتاج الخنازير هو عدم وجود مجزرة . وتستورد غوام حاليا ما يقرب من ٩٠ في المائة مما تستهلكه من منتجات اللحوم ، وهذه الكمية يأتي معظمها من استراليا والولايات المتحدة ونيوزيلندا . وقد أخذ الانتاج المحلي من لحم البقر يتناقص باطراد ، فقد هبط من ٠٠٠ ١٣٢ كيلوغرام في سنة ١٩٦٧/١٩٦٨ الى ٠٠٠ ٣٣ كيلوغرام في سنة ١٩٧٧/١٩٧٨ ، حيث لم يمثل اللحم البقرى سوى ٦ في المائة من اللحم المنتج في سنة ١٩٧٧/١٩٧٨ . ولا توجد سوى امكانيات ضئيلة لتنمية انتاج اللحم البقرى نظرا لما يتطلبه ذلك من مساحات واسعة من الأرض ولارتفاع تكلفة العلف المستورد .

٧٤ ـ ويبلغ استهلاك الدواجن ما يقرب من ٣ر١ من ملايين الكيلوغرامات في السنة كلها تقريبا مستوردة . وعلى الرغم من ارتفاع الطلب على لحم الدواجن ، فقد ظل انتاجه على مستويات منخفضة على مدى السنوات العشر الماضية . ويمثل الانتاج المحلي للدواجن ، من حيث الوزن ، حوالي ١٠ في المائة من مجموع الانتاج الحيواني .

٧ ـ مصائد الاسماك

٧٥ ـ لقد كان من الممكن ان يهيئ صيد الاسماك والزراعة البحرية للأغراض التجارية امكانية كبيرة للتنمية في غوام ، ولكن عددا من القيود يحد من نمو هذه الصناعة . فقد درج أهل غوام منذ القدم ، على صيد الاسماك في مناطق الشعاب الصخرية ، ومن ثم كان من الصعب الحصول على الايدى العاملة الكافية لصناعات صيد الاسماك التي تتطلب تنمية القدرات على الصيد في المياه

Digitized by UNOG Library

العميقة . كما ان هناك نقصا في برامج التدريب المهني في هذا الميدان ، ونقصا في المساعدات التقنية والمالية . كما أعاق نمو صناعات صيد الاسماك لأغراض تجارية عدم وجود أحواض سفن ، ومرافق للتخزين والتوزيع . هذا ، والقيود الاتحادية المرتبطة بأحكام معينة في قانون جونز تمنع شراء أو استخدام قوارب الصيد المصنوعة في الخارج التي تزيد حمولتها على ٥ أطنان صافية ، وليس لدى غوام من مرافق بناء السفن ما تعوض به آثار هذا القيد . وتكاليف بناء السفن في الولايات المتحدة مرتفعة ومن ثم فان تكلفة شحن سفن مصنوعة في الولايات المتحدة الى غوام تكاد تكون أمرا لا قبل لهذه الجزيرة به .

٧٦ - بيد ان غوام تعتبر موقعا طبيعيا لقيام صناعة صيد اسماك كبرى ، ومركز مساندة للاسماك ولعمليات التعليب . ومما يزيد من ملاءمة الزراعة المائية والزراعة البحرية بالنسبة لغوام ان ارتفاع درجات الحرارة على مدار السنة لا يدع مجالا للبيات الشتوى ويتيح أقصى درجات النمو . وفي بحث اجرته جامعة غوام في ١٩٧٧ ذكر اكثر من ثلث المستجوبين انه لو اتيح لهم السمك الطازج لاكلوه عددا اكبر من المرات . والسمك هو الطعام الرئيسي التقليدي لكثير من الجماعات الاثنية في غوام ، وتتوافر منه أنواع ممتازة في المحيط المجاور .

٧٧ - ويهيئ سمك التونة أعظم امكانية في فئة أسماك الصيد ، ويقدر ما يمكن صيده بمليون طن في السنة . وتشمل الاسماك التي تنمّى عن طريق الزراعة القريسدس المالايزى والانقليس والسلاحف . وقد استبقيت شركة المزارع المائية المحدودة التابعة لهاواى للقيام بدراسة جدوى لتنمية زراعة القريسدس ، وذلك تحت رعاية وزارة التجارة في غوام ، وبالاستفادة من منحة مقدمة من هيئة التنمية الاقتصادية لغوام . وقد أظهرت هذه الدراسة أن انشاء صناعة متوسطة الحجم تشمل ٧٠ هكتارا من مزارع القريسدس واستخدام ٣٠ موظفا متفرغا يمكن أن يؤدى الى انتاج ٢٤٥ ٠٠٠ كيلوغرام من القريسدس ، منها ٧٠ ٠٠٠ كيلوغرام للاستهلاك المحلي و ١٧٥ ٠٠٠ كيلوغرام للتصدير . ويمكن لهذه الكمية ان تحقق عائدا سنويا قدره ١٫٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة .

٨ - السياحة

٧٨ - أدى القيام ، في عام ١٩٦٢ ، بالغاء القيود الأمنية التي فرضتها السلطات العسكرية وزيادة عدد اليابانيين المسافرين الى الخارج ، الى ازدهار كبير في حركة الاستثمارات وزيادة كبيرة في عدد الزائرين القادمين الى غوام في اواخر الستينات واوائل السبعينات . واذا ما اريد لصناعة السياحة ان تنمو الآن بمعدل اسرع ، فانه يتعين توجيه الانتباه فورا الى عدد من القيود فالقيود التي فرضها مجلس الطيران المدني فيما يتعلق بحقوق الهبوط في غوام تحد من فرص دخول الاقليم امام السائحين القادمين من استراليا ونيوزيلندا والمناطق الواقعة في غرب وجنوب غرب المحيط الهادئ . يضاف الى ذلك ، انه من الصعب على المسافرين أن يحصلوا في غوام على التأشيرات التي يحتاجون اليها في السفر الى مناطق آسيا والمحيط الهادئ وغيرها من المناطق الدولية . اذ يتعين الحصول على هذه التأشيرات عن طريق هاواى ، مما يؤدى الى حدوث تعطيلات وتعويق السفر من غوام . والسوق الرئيسية للسياحة ، وهي اليابان ، هي سوق

Digitized by UNOG Library

متخصصة جدا وتقتصر على نوع معين من المسافرين . وتتألف اغلبية السائحين القادمين من اليابان من المتزوجين حديثا وجماعات كبيرة من الشابات . وينبغي ان تبذل جهود لتشجيع السياحة من البلدان الاخرى ، بما في ذلك الولايات المتحدة ، كما يتعين استحداث أنشطة تجتذب الذكور من شباب السائحين أو الجماعات المهتمة بالسفر والنزهة . فمرافق السياحة في غوام متخلفة ، ولا يزيد متوسط الوقت الذى يقضيه السائح في غوام عن اربعة أيام .

٧٩ - بيد ان السياحة تعتبر المصدر الثاني في غوام للايرادات الخارجية ، التي لا يزيد عليها الا نفقات حكومة الولايات المتحدة . وتستخدم صناعة السياحة ما يتراوح بين ٣٠٠٠ و ٤٠٠٠ شخص، أى ما يتراوح بين ١٠ و ١٥ في المائة من مجموع العاملين المستخدمين . وفي عام ١٩٧٨ اجتذبت غوام ٢٣٢٠٠٠ زائر انفقوا في الاقليم ما يقدر بمبلغ ١١٦ مليون دولار (٥٠٠ دولار لكل زائر) مقابل ٢٤٠٠٠٠ زائر في عام ١٩٧٧ . ويأتي ٧٠ في المائة من الزائرين من اليابان ، و ١٤ في المائة من امريكا الشمالية ، و ٧ في المائة من ميكرونيزيا . وقد شهدت سنة ١٩٧٨ زيادة في عدد الاسر وفي عدد المسنين الذين زاروا غوام . على أن الشباب مازالوا هم العنصر السائد في سوق الزوار ، وتبلغ نسبة من تقل اعمارهم منهم عن ٣٠ سنة ٥٦ في المائة .

٨٠ - وبالاضافة الى ما سبق ، تستفيد صناعة السياحة من وصول سفن الرحلات التي تبلغ في المتوسط ١٠ سفن تقريبا في السنة . ويقوم الزوار عادة بالتسوق أو الرحلات المنظمة أو بالامرين معا ، حيث ينفقون في غوام ما متوسطه ٧٥ دولارا للشخص الواحد . وفي عام ١٩٧٨ زار غوام من ركاب سفن الرحلات ٧٠٠٠ راكب ، بزيادة قدرها ٢٨ في المائة عن السنة السابقة . ومع ذلك فمازال هذا القطاع من قطاعات صناعة السياحة بحاجة الى استكشاف .

٨١ - ويجرى بحث الأخذ بنظام الاسعار المخفضة للسفر بين غوام واليابان . ويتوقع ، بسبب ما حدث من تغيير في سياسة مجلس الطيران المدني ، ان تزيد خدمات الطيران بين غوام وامريكا الشمالية وهونغ كونغ واليابان ، وان يؤدى ذلك الى زيادة عدد السياح القادمين الى غوام . وحتى شباط/فبراير ١٩٧٩ تقدم ما مجموعه ١٠ من شركات الطيران بطلبات الى مجلس الطيران المدني للقيام برحلات الى غوام . ويتضمن معظم المقترحات القيام برحلات من الساحل الغربي للولايات المتحدة الى آسيا عن طريق غوام . وقد يرى السياح القادمون من نيوزيلندا واستراليا وغيرهما من المناطق الواقعة في جنوب المحيط الهادئ في غوام مكانا جذابا يتجهون اليه لو اتيح لهم المزيد من الخدمات الجوية الملائمة ، ولو تم تحسين المرافق السياحية في الجزيرة .

٩ - صناعة البناء

٨٢ - تعتبر صناعة البناء من اقوى الصناعات في غوام ، ومرجع هذا في السنوات الاخيرة هو التوسع في تشييد الفنادق . ويعمل في صناعة البناء اكبر نسبة من العمال الأجانب . ففي ١٩٧٧-١٩٧٨ ، وعقب اعصار باميلا المدمر ، أذن بانفاق ٢٠٠ مليون دولار من الأموال الاتحادية للاغاثة العامة ولاعادة بناء المرافق العسكرية والمدنية والحكومية التي اصابها الدمار . وقد تم خلال الفترة ١٩٧٧/١٩٧٨ تشييد ما تقدر قيمته بمبلغ مليونا من دولارات الولايات المتحدة من

Digitized by UNOG Library

مشاريع البناء الدفاعية ، مقابل ما قيمته ٤٨ مليون دولار تقريبا في فترة السنتين السابقة . وحتى عام ١٩٧٧ كانت الأجور في قطاع البناء منخفضة نظرا لتوفر الايدى العاملة الاجنبية الرخيصة التي جيء بها الى غوام بمقتضى برنامج الاستخدام المؤقت للاجانب الذى يسمح بالاستخدام المؤقت للعمال غير المهاجرين الذين لديهم مهارات لا تتوفر محليا . وفي عام ١٩٧٧ ، بدأت وزارة العمل في الولايات المتحدة ادخال سلسلة من الزيادات في الحد الادنى للأجر الذى يدفع لهؤلاء العمال الاجانب في الحرف المتصلة بالبناء ، وهو اجراء أريد به أن تصل معدلات الاجور في ١٩٧٩ الى ضعف معدلات الاجور في ١٩٧٦ . وعلى الرغم من أن هذه الخطوة قد قصد بها تشجيع اشتراك العمال المحليين في الحرف المتصلة بالبناء ، فمن المتوقع ان تؤدى الى زيادة تكاليف البناء بما يصل الى ٤٠ في المائة وذلك بالاضافة الى الزيادات الاخرى الناجمة عن ارتفاع أسعار مواد البناء .

١٠ ـ الصناعات التحويلية

٨٣ ـ أصبح قطاع الصناعات التحويلية في غوام ، منذ عام ١٩٧٤ ، المصدر الثاني لعائدات الاقليم الاجمالية من النشاط التجارى والصناعي . فقد ارتفعت العائدات من الصناعة التحويلية من ٦٣ مليون دولار في ١٩٧٣ الى ١٨٧ مليون دولار في عام ١٩٧٨ . على أن هذا النمو يعزى ، الى حد كبير ، الى مصفاة النفط الجديدة في غوام والتي كانت عائداتها في ١٩٧٧ تمثل ٩٠ في المائة من مجموع عائدات الصناعات التحويلية ، بينما لم يكن يعمل بها سوى ١٠ في المائة من مجموع الايدى العاملة في قطاع الصناعات التحويلية . وثمة أنواع أخرى من أنشطة الصناعة التحويلية في غوام ، منها : المنتجات الصخرية والخرسانية ، والطباعة والنشر ، وتجهيز الأطعمة ، وبعض الشركات التي تقوم أساسا بانتاج الملبوسات والساعات بغرض التصدير . وقد ارتفع عدد الوظائف في قطاع الصناعات التحويلية من ١٠٠ وظيفة في عام ١٩٧٧ الى ١٢٠٠ وظيفة في عام ١٩٧٨ . على أن نسبة العمال المحليين المستخدمين في هذا القطاع ظلت ثابتة الى حد معقول حيث تراوحت بين ٣ر٢ و ٥ر٣ في المائة . وثمة قيدان رئيسيان أعاقا نمو الصناعة التحويلية في غوام وهما : نقص العمال المهرة ، ونقص المواد الخام . وفي محاولة لعلاج هذا الوضع ، وضعت عدة حوافز صناعية وتجارية لجذب الصناعات الخفيفة الى غوام . وتشمل هذه الحوافز ، التي تتولى ادارتها هيئة التنمية الاقتصادية لغوام ، تخفيض الضرائب المفروضة على العقارات لمدد تصل الى ١٠ سنوات ؛ وتخفيض الضرائب المفروضة على اجمالي العائدات من صناعة المشروبات الكحولية أو المنتجات النفطية ؛ ورد ما يصل الى ٧٥ في المائة من ضرائب الدخل المحصلة على أرباح الأسهم لمدد تصل الى خمس سنوات ؛ ورد ما يصل الى ٧٥ في المائة من ضرائب الايرادات المفروضة على الشركات لمدد تصل الى ٢٠ سنة .

١١ ـ التجارة

٨٤ ـ تتمتع غوام بمركز الميناء الحرة كما انها تستفيد من نظام الافضليات المعمم الذى يوافق بمقتضاه عدد من البلدان المتقدمة النمو على تخفيض الحواجز أمام الواردات القادمة من البلدان والاقاليم

Digitized by UNOG Library

النامية . وفي نيسان/ابريل ١٩٧٩ أصبحت غوام أحد الاقاليم المستفيدة من برنامج نظام الافضليات الذى وضعته اليابان . وتبلغ قيمة صادرات غوام من السلع ما يقرب من ١٠ في المائة من القيمة الكلية لوارداتها . وأحدث البيانات المتوافرة عن صادرات غوام وارداتها هي البيانات الخاصة بسنة ١٩٧٦ التقويمية والربعين الأولين من سنة ١٩٧٧ . وفي عام ١٩٧٦ بلغت قيمة الصادرات من السلع ٢١ مليونا من دولارات الولايات المتحدة ، وبلغ مجموع قيمة الواردات ٢٦٣ مليونا من دولارات الولايات المتحدة . وكانت قيمة نصيب الفرد الواحد من الصادرات هي ٣١٢ دولارا ، بينما كانت قيمة نصيب الفرد الواحد من الواردات تزيد على ٣٠٠٠ دولار . ولا تشمل هذه الارقام البنود التي تدخل ضمن التجارة غير المنظورة مثل التأمين والسياحة . ويتجه الجزء الأكبر من صادرات الجزيرة الى الولايات المتحدة ، بيد ان بعض صادرات غوام يذهب الى آسيا والى اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية .

١٢ - النقل والمواصلات

٨٥ - تعتبر غوام معزولة عن المنطقة الاقتصادية الاقليمية التي تنتمي اليها ، لأن حركة البضائع والركاب منها أو عن طريقها الى وجهات اقليمية أو دولية تخضع لقيود صارمة . وتسرى الأنظمة الاتحادية التي تحد من تنمية صناعة النقل على كل من النقل الجوى والنقل البحرى . فحقوق الهبوط في غوام تحكمها انظمة وضعها مجلس الطيران المدني . وتقوم بخدمة الاقليم حاليا ثلاث شركات فقط من شركات الخطوط الجوية العابرة للمحيط الهادئ ، وهي شركة برانيف انترناشيونال وشركة كونتينتال ايرلاينز وشركة بان اميركان وورلد ايرويز ؛ وبالاضافة الى ذلك فان الوصول عن طريق الجو الى جزر المحيط الهادئ الغربية تسيطر عليه ثلاث شركات من شركات الخطوط الجوية هي ايرنورو وكونتيننتال ايرلاينز وشركة خطوط باسفيك ايلاندز ايرويز . ولا تقوم أى من هذه الشركات بنقل البضائع أو الركاب جنوبا الى منطقة اندونيسيا وبابوا غينيا الجديدة . كما لا توجد توصيلات جوية مباشرة بين غوام واستراليا . وتقوم شركة الخطوط الجوية اليابانية بتسيير رحلات بين طوكيو وأوساكا وغوام ، كما تقوم شركة الخطوط الجوية الفلبينية بتسيير رحلات بين غوام ومانيلا . وتحد قلة المواصلات الجوية ، الى حد بعيد ، من فرص غوام في أن تتطور الى مقر اقليمي أو مركز لتوزيع البضائع في غرب المحيط الهادئ . على ان عددا من شركات الخطوط الجوية تقدمت بطلبات لتسيير رحلات جوية عن طريق غوام أو اليها . وهذه الشركات هي ايرنورو ، وشركة اول نيبون ايرلاينز ، وكاثاى باسيفيك ايرويز ، وكونتيننتال ايرلاينز وجارودا اندونيسيان ايرويز ، وكوانتاس ايرويز وسنغافورة ايرلاينز ، وشركة ثاى ايرويز انترناشيونال .

٨٦ - وتعتبر خدمات الطيران المدني والطيران العام متخلفة . والانشطة المتعلقة بالنقل الجوى للبضائع تحد منها الأنظمة التي وضعها مجلس الطيران المدني ، والرسوم الجمركية ، وسيطرة بحرية الولايات المتحدة على المرافق . وتقوم بحرية الولايات المتحدة وهيئة مطار غوام بتوفير مرافق الطيران الوحيدة المتاحة في غوام . وتكاليف التشغيل في المحطة البحرية الجوية مرتفعة . ويتعين الحصول على ترخيص باستخدام مرافق هذه المحطة أو خدماتها من حكومة الولايات المتحدة وينطوى هذا على كثير من التعطيلات والاشكليات .

Digitized by UNOG Library

١٣ ـ قانـــون جونـز

٨٧ ـ وتحد أحكام قانون جونز من النقل المائي الى غوام . فهي تحظر على جميع الناقلات التي لا تنتمي الى الولايات المتحدة استخدام غوام الا كمحطة نهائية للولايات المتحدة (اى كميناء محلية للولايات المتحدة) . وبمقتضى هذا القانون ، تخضع غوام لقوانين النقل البحرى التي تنطبق على الساحل كله ، والتي تحظر استخدام السفن التي ترفع اعلاما اجنبية في نقل البضائع بين موقعين في الولايات المتحدة . كما تحظر هذه الانظمة على السفن التي ترفع علم الولايات المتحدة والتي تعمل على هذا الطريق تلقي أية اعانات بغرض تخفيض تكاليف النقل المرتفعة . ونتيجة لهذا فان اسعار نقل البضائع بين الولايات المتحدة وغوام أعلى كثيرا من اسعار نقل البضائع بين الولايات المتحدة وغيرها من بلدان المحيط الهادئ ، كما ان استخدام الطرق المائية بين الولايات المتحدة وغوام محدود . (وينبغي ملاحظة ان قانون جونز ينطبق على غوام وبورتوريكو ولكنه لا ينطبق على ساموا الامريكية ولا على جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة) .

٨٨ ـ ويجرى تشغيل ميناء غوام التجارى بوصفه وكالة من وكالات حكومة غوام ، شبه المستقلة ، وتشغيل الميناء هو الحلقة الضعيفة في نظام النقل المائي . فالحيز المتاح لحوض السفن بالغ الصغر والروافع الشوكية وغيرها من المعدات ، اما غير متوفرة أو لا تلقى الصيانة الكافية . ويؤدى عدم الكفاءة في تشغيل الميناء ، وتكاليف الاستخدام الباهظة ، والتأخير في نقل البضائع الى الحد من نمو الميناء وما يرتبط به من خدمات النقل البحرى .

٨٩ ـ ولا وجود في الجزيرة لوسائل النقل العام . فحركة نقل الركاب تقتصر على السيارات الخاصة وسيارات الاجرة والباصات السياحية . وشبكة الطرق العامة هي نفسها دون الكفاية . والطرق المؤدية الى كثير من المناطق السكنية رديئة ، وثمة اجزاء كبيرة من المناطق الداخلية لا يمكن الوصول اليها الا بالعربات التي تجرها الثيران أو بسيارات الجيب . وفي غوام طريق رئيسي يحيط بالجزيرة يبلغ طوله ٩٠ كيلومترا ، وكل اجزائه بحالة جيدة .

١٤ ـ الماليـة العامـة

٩٠ ـ لقد كانت عمليات الحكومة في كل سنة من السنوات الخمس الماضية تنتهي بعجز . وقد ارتفع هذا العجز من سنة ١٩٧٧ الى سنة ١٩٧٨ بنسبة ٣٤ في المائة ، كما حدثت زيادة مماثلة من سنة ١٩٧٨ الى ١٩٧٩ . وسوف يخفض هذا العجز بنسبة ١٦ في المائة في ١٩٨٠ . وتنقسم ايرادات الاقليم الى اربع فئات : الصندوق العام ؛ و "المتحصلات المخصصة" ؛ وصناديق الوكالات شبه المستقلة ؛ والصناديق الخاصة . وتشمل ايرادات الصندوق العام الايرادات المحصلة من الضرائب ، وخاصة ضريبة الدخل وضريبة اجمالي المتحصلات ، وكذلك بعض المنح الاتحادية . وقد فرضت ضريبة الدخل الاقليمية بمقتضى القانون التأسيسي ، وهي قائمة على أساس مدونة الايرادات الداخلية في الولايات المتحدة . اما ضريبة اجمالي المتحصلات فتجبى بنسبة ٤ في المائة على كل ما يجرى في غوام تقريبا من صفقات تجارية متعلقة بسلع أو خدمات . وقد سن هذه الضريبة الهيئة التشريعية في غوام لتحل محل ضريبة المبيعات .

Digitized by UNOG Library

٩١ - وتقدر ايرادات الصندوق العام للسنة المالية ١٩٨٠ بمبلغ ١٢٨ ٧٩٧ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة ، وينتظر ان يستمد ١١١ ٧١٩ ٠٠٠ دولار ، أو ٨٧ في المائة منها ، من المصادر المحلية وأن يكون ١٧ ٠٧٧ ٣٠٠ دولار ، أو ١٣ في المائة منها ، في صورة منح اعانة اتحادية . وقد بلغ رقم الايرادات المقابل ١٣٢ ٢٣٧ ٥٠٠ دولار في سنة ١٩٧٩ و ١١٩ ٥٦٤ ٨٨٠ دولارا في سنة ١٩٧٨ . ويتوقع للمبالغ المحصلة من الوكالات المستقلة والوكالات شبه المستقلة التي تمثل المصدر الثاني للايرادات ان تبلغ ٧٥ ٩٠٥ ٩٠٠ دولار . اما " المتحصلات المخصصة " فتأتي كلها من الحكومة الاتحادية ، وهي تمثل المصدر الثالث للاموال ويتوقع أن يبلغ مجموعها ١٠ ٥٧٤ ٠٠٠ دولار . واخيرا ، فان ايرادات الصناديق الخاصة تقدر بمبلغ ١١ ١٠١ ٠٠٠ دولار . وبذلك يقدر مجموع ايرادات حكومة غوام في سنة ١٩٨٠ بمبلغ ٢٢٦ ٢٧٨ ٠٠٠ دولار ، منها ١٧٨ ٦٩٣ ٥٠٠ دولار (أو ٧٩ في المائة) من المصادر المحلية و ٤٧ ٥٨٤ ٥٠٠ دولار (أو ٢١ في المائة) من الحكومة الاتحادية .

Digitized by UNOG Library

دال ـ الأحوال الاجتماعيـــة

١ـ الصحة العامـــة

٩٢ـ ان وزارة الصحة العامة والخدمات الاجتماعية ، المنشأة بموجب القانون العـــام رقـــم ٧ـ١٠١ ، مسؤولة عن توفير الخدمات الطبية والاجتماعية ، ومسؤولة أيضا عن تحسين المرافـــق الصحية والمستويات المعيشية ، في شتى أرجاء المجتمع .

٩٣ـ وللوزارة صيدلية للصحة العامة توفر الخدمات الدوائية للجمهور ، وبالاضافة الـى ذلـك يوجد أيضا بمرفق الصحة العامة المركزى قسم للحضانة في اطار الصحة العامة ومركز لتنظيم الأســرة وعيادة لطب الأطفال في اطار العناية بصحة الأم والطفل . وتوفر العيادة الخدمات لجميع الأطفال (منذ الولادة والى أن يبلغوا سنة من العمر) المولودين لأمهات ترتفع بالنسبة اليهن مخاطـــر الانجاب ، وفي حالات الولادة قبل الأوان ، وانخفاض وزن المواليد ، وضعف النمو ، والاسهـــال المتكرر والالتهابات المعدية المعوية ، وأمراض الجهاز التنفسي أو الأمراض الرئوية المتكررة .

٩٤ـ وبرنامج حكومة غوام لصحة الأسنان يقع ضمن مسؤولية العيادة العامة لطب الأسنان المفوضة قانونا بالقيام بهذا النشاط . وهي مسؤولة عن علاج جميع الأطفال حتى سن السادسة عشـــرة ، وعن أى حالة طارئة تستدعي تسكين الألم أو الالتهاب ويميل برنامج صحة الأسنان بطبيعته الى أن يكون تزايديا ، وموجها للأطفال وملحق به مساعدون في ميدان طب الأسنان ، يقومون بأداء جميع العمليات العادية في ميدان طب الأسنان باستثناء ما يتعلق منها بقطع النسيج الصلب أو الليّـــن قطعا يتعذر معه اعادته الى حالته الأصلية .

٩٥ـ ويضم مستشفى غوام التذكارى ، الذى بني بعد الحرب العالمية الثانية ودشن في عام ١٩٥٧ ، ٢٤٠ سريرا ، وكذلك عنابر لمرضى الدرن وعنابر للولادة . ويقوم بتوفير الرعاية الصحية كذلك المركـــز الطبي الكاثوليكي والمجموعة الطبية ، وعيادة جماعة السبتيين ، والمركز الطبي لجزر ماريانـا الـذى اشترته مؤخرا حكومة غوام بمنحة تبلغ ٢٥ مليونا من دولارات الولايات المتحدة قدمها كونغـــرس الولايات المتحدة عندما أجاز مشروع القانون المرجي المتعلق بالأقاليم في تشرين الأول/أكتوبـــر ١٩٧٧ . وقد ساهمت حكومة غوام بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار في الأموال المحلية التي جمعت من أجل شراء المركز . ويضم المستشفى ، الذى افتتح في عام ١٩٧٧ ، ١٢٨ سريرا ، وهو يستخـدم فـي علاج المرضى الذين يحتاجون الى عناية مكثفة . ولبحرية الولايات المتحدة أيضا مستشفى فـــى الجزيرة .

٩٦ـ وفي كانون الثاني/يناير ١٩٧٧ وقع مجلس أمناء مستشفى ميموريال في غوام عقدا مع شركـــة هيات Hyatt للخدمات الادارية الطبية لكي تشرف على تشغيل المستشفى ودراسة احتياجاته مـــن الموظفين ، وما يطبقه من أجور ويوفره من خدمات ، واجراء التنقيحات اللازمة . ويتألـــف مجلـس الأمناء من سبعة أعضاء يعينهم الحاكم وتقر الهيئة التشريعية بغوام تعيينهم . ويقوم المجلس بوضع سياسات المستشفى وتتولى الادارة تنفيذها . وتقع مسؤولية توفير العناية في المستشفى بصفـــة رئيسية على عاتق الهيئة الطبية التي تتألف من أطباء يعملون بعقود وأطباء لهم عيادات خاصـــة

Digitized by UNOG Library

وامتيازات استخدام المستشفى . وفي عام ١٩٧٧ كانت الهيئة الطبية تضم ١٣ جراحا و ٦ أطباء باطنيين ، و ١٠ أطباء توليد ونساء ، و٦ أطباء أطفال ، و١٦ طبيبا عموميا ، وأخصائي واحد في علم الأمراض و ٣ من أخصائيين التخدير ، وأخصائي أشعة ، وأخصائي في الجهاز البولي ، وأخصائي أعصاب ، و ٣ أطباء أسنان .

٩٧- وبلغ الانفاق الحكومي على الصحة في عام ١٩٧٨ ، ما مجموعه ٦ر١٦ من ملايين دولارات الولايات المتحدة أو ١٢ في المائة من نفقات صندوق الحكومة العام .

٢- اليد العاملة

٩٨- بلغ عدد الأشخاص العاملين في غوام في سنة ١٩٧٣ رقما قياسيا هو ٣٩٩٠٠ شخصا . ومنذ ذلك الحين ، وفي أعقاب الانتكاس الاقتصادي الذي ساد العالم وانسحاب الولايات المتحدة من الهند الصينية ، هبطت العمالة الكلية بنسبة ٩ في المائة في عام ١٩٧٥ و ١٤ في المائة في سنة ١٩٧٦ . ومع تحسن الأوضاع الاقتصادية في الاقليم أساسا بسبب مشاريع اعادة التعمير التي أعقبت الأعصار الاستوائي باميلا ، وتنفيذ البرامج الاتحادية لمكافحة الانتكاس ، ارتفعت العمالة في سنة ١٩٧٧ بمقدار ٥ر٢ في المائة وبما يقدر بنسبة ٤ر٦ في المائة في سنة ١٩٧٨ . وفي آذار/مارس ١٩٧٧ كان ٥٥ في المائة تقريبا من جميع الأجراء المدنيين مستخدمين في القطاع الخاص ، في حين كانت نسبة الـ ٤٥ في المائة المتبقية مستخدمة لدى أجهزة الحكم المحلي والاتحادي .

٩٩- وطبقا للتقويم الاقتصادي السنوي لغوام لسنة ١٩٧٩ ، زادت القوة العاملة المدنية من ٢٦٩٠٠ في أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ الى ٢٩٠٩٠ في أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ والى ٣٢٠٠٠ في أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ . ومن جملة العمال الجدد المنضمين الى قوة العمل فيما بين سنة ١٩٧٧ وسنة ١٩٧٨ ، كان النصف تقريبا (٤٠٠ ١) من النساء الراشدات . وتراوحت نسبة النساء في القوى العاملة بين ٣٥ و ٣٦ في المائة ، وفي آذار/مارس ١٩٧٨ ، كان ٤٩ في المائة تقريبا من النساء الراشدات في غوام يعملن . كما بلغت نسبة الشباب ممن هم دون العشرين في قوة العمل ٧ في المائة في ١٩٧٦ و ١٩٧٧ . وارتفعت هذه النسبة الى ٩ في المائة في أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ .

١٠٠- أما نسبة الأشخاص العاطلين فقد هبطت من ٦ر٨ في المائة من قوة العمل في أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ الى ٧ر٨ في المائة في أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ والى ٦ر٧ في المائة في أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ . على أن عدد العاطلين قد زاد بمقدار ١٨٠ شخصا فبلغ ٢٤٤٠ في عام ١٩٧٨ بعد أن كان يساوي ٢٦٠ ٢ في عام ١٩٧٧ . وزادت البطالة بين الشباب ممن هم دون العشرين من ٢٦ر٤ في المائة في أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ الى ٣٠ر٨ في المائة في أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ . كذلك زادت البطالة بين النساء الراشدات في قوة العمل من ٧ر٩ الى ١٠ر٣ في المائة ، في حين هبطت البطالة بين الرجال من ٤ر١ الى ٧ر٢ في المائة في خلال الفترة ذاتها .

١٠١- وفي آذار/مارس ١٩٧٧ سمح لما يربو على ٥٠٠٠ شخص من العمال الأجانب غير المهاجرين بالعمل على أساس مؤقت في مختلف الصناعات بموجب أحكام برنامج H-2 الاتحادي .

Digitized by UNOG Library

وقد بلغت نسبة هؤلاء العمال ١٦ في المائة من مجموع قوة العمل . كما أفادت التقارير بتركز الأجانب غير المقيمين تركزا شديدا في صناعة البناء (٧٤ في المائة) ، وفي القطاع الزراعي (٦٤ في المائة) . وفي حزيران / يونية ١٩٧٧ جاء في تقرير لحكومة الولايات المتحدة أن حالة القوة العاملة الأجنبية في غوام ليست في جانب الصالح العام وأن العمال الأجانب الذين يدخلون الى غوام يتسببون في تردى أجور العمال المحليين وظروف عملهم ؛ وأن الشركات التى تستخدم العمال الأجانب (وهي نفسها في الغالب شركات أجنبية المقار) تتمتع بميزة تنافسية مجحفة في حق شركات الولايات المتحدة . لذلك طبقت في تموز/يولية ١٩٧٧ مبادئ توجيهية اتحادية جديدة ترمي الى وقف تدفق العمال الأجانب المؤقتين . ووفقا لهذه الأنظمة الجديدة ، لايجوز لرب عمل أن يطلب استخدام عامل أجنبي ما لم يكن قد تأكد من أنه لا يوجد عامل ماهر يقوم مقامه سواء في غوام أو هاواى أو الساحل الغربي للولايات المتحدة ولهذا الغرض قامت وزارة العمل في الولايات المتحدة ، وهي الجهة المسؤولة عن الموافقة النهائية على اصدار تصاريح العمل للأجانب ، بايفاد موظف الى غوام ليحل محل المسؤولين عن اليد العاملة الموجودين في الساحل الغربي للولايات المتحدة .

١٠٢ــ واتخذت عدة تدابير لتشجيع اشتراك الاهالي في صناعة البناء والصناعات الزراعية . وفي وفي أعقاب دراسة اعدتها وزارة العمل في الولايات المتحدة في عام ١٩٧٧ وحللت فيها الآثار التي تخلفها قوة العمل الأجنبية على الأجور وظروف العمل المحلية ، اعتمدت الوزارة سلسلة من الزيادات في الأجور من شأنها مضاعفة معدل الأجور لسنة ١٩٧٧ في خلال فترة عامين . وفي كانون الثاني /يناير ١٩٧٨ ، وقعت وزارة العمل الاقليمية مع رابطة المقاولين في غوام مذكرة تفاهم للتعجيل بتجهيز طلبات عمال البناء الأجانب . وكان الدافع الى هذه المذكرة هو عبء عمل متراكم يتعلق بطلبات مقدمة من المقاولين لجلب حوالي ٢٥٠٠ من عمال البناء الى غوام .

١٠٣ــ وعززت برامج الحكومة الرامية للنهوض بتعليم وتدريب المقيمين من الأهالي . فأنشئ ، فضلا عن كلية غوام كوميونوتي كولج كيانان آخران في عام ١٩٧٧ لتحسين فعالية برامج تنمية القوى العاملة في غوام هما : وكالة تنمية الموارد البشرية ومجلس خدمات القوى العاملة . وتشارك غوام ، فى الوقت الحاضر ، في مختلف البرامج التدريبية المأذون بها بموجب قانون التدريب والعمالة الشامل ، وبرنامج العمل المكثف وبرامج العمالة الخاصة التابعة لدائرة كبار السن . ونظرا الى ضخامة نسبة السكان الذين هم في سن الالتحاق بالمدرسة ، من الضرورى زيادة فرص العمالة المحلية لتأمين رفاه غوام في السنوات المقبلة . وبافتراض استمرار الاتجاه الحالي ، يتوقع أن يحدث نمو في العمالة في القطاع الخاص ، لا سيما في صناعة البناء وتجارة الجملة والتجزئة وقطاع الخدمات . وفي الوقت الحاضر تعتبر المؤسسة العسكرية والحكومة الاقليمية أكبر أرباب العمل في غوام .

١٠٤ــ وزاد مجموع دخل الأفراد في غوام من ١٤٢ مليون من دولارات الولايات المتحدة فى عام ١٩٧٠ الى ٢٩٩ مليون من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٧٥ . وبرغم ارتفاع متوسط الدخل الفردى والدخل القابل للانفاق بنسبة ٦٥ في المائة ، من حيث القيمة المطلقة ، الا انهما لا يزالا أدنى بكثير من مثيلهما في الولايات المتحدة . فقد أظهرت دراسة استقصائية لدخل الأسرة أجريت في عام ١٩٧٧ أن متوسط الدخل النقدى لأسرة مكونة من خمسة أفراد يبلغ ١٦٤٠٥ من دولارات الولايات المتحدة ، وهو ما يمثل زيادة قدرها ١٣٫٨ في المائة على عام ١٩٧٦ . ولم

Digitized by UNOG Library

تشمل هذه الدراسة الأفراد العسكريين ، وأسر الأفراد العسكريين التي تعيش في القواعد العسكرية ، والأجانب غير المهاجرين . وهناك ما يقرب من ٢٤ في المائة من الأسر التي تعيش في غوام وعددها ١٦ ٨٥٠ أسرة دخلها دون ٠٠٠ ٧ دولار ، و ٢٣ في المائة يتراوح دخلها بين ٠٠٠ ٧ دولار و ٩٩٩ ١٢ دولارا ؛ و ٢٤ في المائة يتراوح دخلها بين ٠٠٠ ١٣ دولار و ٩٩٩ ١٩ دولارا و ٣٠ في المائة يزيد دخلها على ٠٠٠ ٢٠ دولار .

١٠٥ - وزاد متوسط الأجر في القطاع الخاص بنسبة ٦ر٥ في المائة ، إذ زاد من ٣ر٧٠ من الدولارات في الساعة في كانون الثاني /يناير ١٩٧٧ إلى ٣ر٩٤ من الدولارات في كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ ، غير أنه مايزال أدنى من متوسط الأجر في الولايات المتحدة بنسبة ٢٣ في المائة . بيد أن الأجور الحقيقية هبطت بنسبة ١ر٣ في المائة نتيجة للتضخم ولانخفاض متوسط عدد ساعات العمل في الاسبوع . وقد حصل موظفو حكومة غوام على زيادة شاملة في المرتبات بلغت ٤٠٠ ١ دولار بين سنة ١٩٧٧ وسنة ١٩٧٨ . كما حصل الموظفون الاتحاديون على بدل غلاء معيشة قدره ١٥ في المائة حتى آذار/مارس ١٩٧٨ عندما خفض الى ١٠ في المائة .

١٠٦ - وبسبب موقع غوام واعتمادها الشديد علي الواردات فان تكلفة المعيشة بها أعلى منها في معظم مجتمعات الولايات المتحدة . ومن المتوقع أن تتبع الأسعار في غوام في بقية سنة ١٩٧٩ وفي سنة ١٩٨٠ الاتجاهات التضخمية لدى الموردين الرئيسيين الذين يمدونها بالسلع ، وخاصة الولايات المتحدة واليابان . وتتراوح تكاليف الاسكان الشهرية المقدرة ، بما فيها تكاليف الخدمات ، في غوام بين ٢٣٤ر٩٧ من الدولارات و ٨٨٤ر٩٧ من الدولارات .

هاء - الأحوال التعليمية

١٠٧ - التعليم اجبارى للأولاد الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و ١٦ عاما . وتوجد ٣٧ مدرسة حكومية ، بما في ذلك ٢٨ مدرسة ابتدائية ، ومدرسة تجارية وتقنية ، ومدرسة للمعوقين . أما المدارس الأخرى فتديرها الارساليات الدينية .

١٠٨ - أما مجموع الملتحقين بالمدارس في السنة الدراسية ١٩٧٨ - ١٩٧٩ فبلغ ٠٢٣ ٣١ تلميذا مقابل ١٦٥ ٣٢ في سنة ١٩٧٧ - ١٩٧٨ . ومن مجموع الملتحقين هناك ٧٩١ ٢٥ تلميذا منتظمون في المدارس الحكومية و٢٣٢ ٥ تلميذا منتظمون في المدارس الخاصة . وكان توزيع التلاميذ حسب الفئة والمرحلة التعليمية للمدرسة بالنسبة للسنة الدراسية ١٩٧٨/١٩٧٩ على النحو التالي (الأرقام الواردة بين أقواس تتعلق بسنة ١٩٧٧/١٩٧٨) : مدارس ابتدائية حكومية ، ٥٨٠ ١٥ (٩٨٩ ١٥) ؛ مدارس ابتدائية خاصة وتابعة للأبرشيات ، ٢٨٩ ٢ (٥٨٥ ٢) ؛ مدارس اعدادية حكومية ، ٩٣٤ ٥ (٠٤٥ ٦) ؛ مدارس اعدادية خاصة ٢٢٧ ١ (٢٢١ ١) ؛ مدارس ثانوية حكومية ٢٧٧ ٤ (٣٤٦ ٥) ؛ مدارس ثانوية خاصة ١٢٦ ١ (٩٧٩) .

١٠٩ - وفي السنة الدراسية ١٩٧٨/١٩٧٩ بلغ مجموع الطلاب الملتحقين بكلية غوام كوميونوتي كوليج (انظر الفقرة ١٢٢ أدناه) ، ٤٦٨ ٢ طالبا . وبلغ عدد المسجلين بجامعة غوام من الطلبة المتفرغين للدراسة ٦٥٧ ١ طالبا (٩٢٣ ١ في سنة ١٩٧٧/١٩٧٨) ومن الطلبة غير المتفرغين ٨٥٤ (٤٢٠ ٢ طالبا في سنة ١٩٧٧/١٩٧٨) . كذلك كان هناك ٥٦٨ طالبا منتسبا و ٢٥

Digitized by UNOG Library

طالبا التحقوا في وقت متأخر ، وبذا بلغ مجموع الطلبة الملتحقين ٣١٠٤ طالبا . وبلغ عدد الطلبة الوافدين من جزر مكرونيزيا الذين يدرسون بجامعة غوام ١٦٢ طالبا مقابل ٢٣٨ طالبا في سنة ١٩٧٧/١٩٧٨ . وعلاوة على ذلك بلغ مجموع الطلبة الملتحقين ببرنامج التدرّج المهني التابع لبحرية الولايات المتحدة ١٤٠ طالبا في خلال سنة ١٩٧٨ ، على النحو التالي : ٦٧ طالبا بمركز الأشغال العامة و ٧٣ طالبا بمرفق اصلاح السفن .

١١٠ـ وفي سنة ١٩٧٨/١٩٧٩ بلغ عدد المعلمين الموظفين في المدارس الحكومية ١٣٢٨ معلما (١١٨٦ في سنة ١٩٧٧/١٩٧٨) ، منهم ٧٦٩ (٦٧٧ في سنة ١٩٧٧/١٩٧٨) يدرسون في المدارس الابتدائية و ٥٥٩ (٥٠٩ في سنة ١٩٧٧/١٩٧٨) يدرسون في المدارس الثانوية . وبلغت تكاليف تشغيل شبكة المدارس الحكومية في غوام ٤٢٫٥ مليونا من دولارات الولايات المتحدة في سنة ١٩٧٨/١٩٧٩ مقابل ٤٢٫١ مليونا من دولارات الولايات المتحدة في السنة السابقة .

١١١ـ وتوفر المدارس الابتدائية الحكومية التعليم للأطفال من مرحلة الروضة حتى الصف السادس، بما في ذلك بعض الفصول التعليمية الخاصة . وتضيف البرامج الاتحادية الى جوهر المنهاج الدراسي الرئيسي المقرر في المدارس الحكومية بعض العناصر ، مثل البرنامج الثنائي اللغة والثقافة ، الذى تجرى الدراسة فيه باللغتين الانكليزية والتشامورية ، (أنظر الفقرة ١٢١ أدناه) ، وبرنامج القراءة العلاجي وبرنامج الرياضيات العلاجي . ويقوم مستشارون في ميدان الارشاد بتنفيذ ومراقبة برنامج للاختبارات المدرسية بالمناطق . والخدمات الاستشارية متاحة لجميع الطلبة . كما يقوم المستشارون الصحيون ، بالتعاون مع وزارة الصحة العامة والخدمات الصحية ، بتنظيم برامج للتربية الصحية ، وكذلك توفير الخدمات المتصلة بالصحة . وقد نظم كثير من المدارس الابتدائية رابطات للآباء والمعلمين تشارك مشاركة نشطة في دعم وظائف المدرسة . وهناك برنامج مدرسي لتقديم وجبة الغداء في جميع المدارس الحكومية ، يشترك فيه حوالي ٦٢ في المائة من الطلبة . ويقدم حوالي ٤٦ في المائة من جميع وجبات الغداء للطلبة المستوفين لشروط تناول وجبات مجانية أو بأسعار مخفضة .

١١٢ـ وهناك مشروع التعليم في أثناء الخدمة لسلك المدرسين وهو مشروع مشترك بين جامعة غوام ووزارة التعليم في غوام تموله بالكامل حكومة الولايات المتحدة . ويوفر هذا المشروع التدريب في أثناء الخدمة ، والدورات الارشادية وتدريب الخريجين ليستفيد منها المدرسون العاملون . وبالنسبة للطلبة الذين يتدربون لكي يصبحوا مدرسين ، هناك برنامج سلك المدرسين في غوام ، الذى يعد جزءا من برنامج اتحادى يرمي الى تشجيع الكليات والجامعات على توسيع برامجها الخاصة باعداد المدرسين . وتمول السلطات الاتحادية برنامج سلك المدرسين في غوام بالكامل تقريبا ، كما يشترك في رعاية هذا البرنامج جامعة غوام ووزارة التعليم والمجتمع الغوامي .

١١٣ـ ويغطي برنامج سلك المدرسين في غوام والسنتين السابقتين التخرج في الجامعة ، وينتهي بالحصول على درجة البكالوريوس في الآداب في مجال التعليم الثانوى مع التركيز على الرياضيات والعلوم ، وايلاء اهتمام خاص لتعليم الأطفال غير العاديين في المحيط العادى لغرفة الدراسة . ويشمل البرنامج جميع تكاليف الجامعة ، فيما عدا الكتب واللوازم . وعلاوة على ذلك يتلقى الدارسون اعانات تبلغ ١٤٠ دولارا في الاسبوع للدارس و ١٥ دولارا في الاسبوع لكل معال وتأمينا صحيا شاملا .

Digitized by UNOG Library

١١٤- وتعتبر جامعة غوام المؤسسة الرئيسية للتعليم العالي في غربي المحيط الهادئ . وهي مؤسسة معانة من الحكومة ويعترف بها الاتحاد الغربي للمدارس والكليات . ويرجع تاريخ الجامعة الى حزيران /يونية ١٩٥٢ عندما أنشأت حكومة غوام كلية غوام بوصفها مدرسة لتدريب المعلمين ، مدة الدراسة بها سنتان ، تحت اشراف وزارة التعليم . وفي البداية كان عدد الطلبة الملتحقين بالكلية ٢٠٠ وعدد أعضاء هيئة التدريس ١٣ . وفي عام ١٩٦٣ نقلت الرقابة الادارية للكلية من وزارة التعليم الى مجلس للجامعة مؤلف من خمسة أعضاء ، وفي عام ١٩٦٨ غيّر اسم الكلية الى " جامعة غوام " بموجب قانون أصدرته الهيئة التشريعية .

١١٥- وفي ٤ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٧٦ منحت الجامعة الاستقلال الادارى بمقتضى القانون العام رقم ١٣-١٩٤ . وهذا القانون وهو " قانون التعليم لسنة ١٩٧٦ " ، الذى أصبح نافذا في ٣ من تشرين الثانى /نوفمبر ١٩٧٦ ، قد أنشأ الجامعة بوصفها " مؤسسة لا تقبل العضوية ولا تستهدف الربح " ، وتخضع في ادارتها ورقابتها وتسيير أعمالها لمجلس جامعة مؤلف من سبعة أعضاء . ويعين الحاكم أعضاء مجلس الجامعة ، بناء على مشورة الهيئة التشريعية في غوام وبموافقتها ، للعمل فترة أربع سنوات .

١١٦- وبصفة عامة ، ما فتئ معظم أقسام الجامعة ووحدات الدعم الاكاديمي بها غير قادر على توسيع برامجه وخدماته بسبب قيود الميزانية التي شمل أثرها جميع عمليات الجامعة ، وخاصة فيما يتعلق بالاحتياجات من الموظفين واللوازم والمعدات . كما أن الآثار التي خلفها الاعصار الاستوائي باميلا قد زادت من مشاكل الجامعة .

١١٧- وتقدم جامعة غوام برامج للدراسات العليا تؤدى الى الحصول على الدرجات العلمية التالية : ماجستير في الفن وفي علم السلوك وفي التاريخ ؛ ماجستير الآداب في التربية مع التخصص في الانكليزية وفي علم الاجتماع العام وفي العلوم السياسية ، والماجستير في ادارة الاعمال ، وماجستير التربية في الادارة والاشراف ، وفي تعليم المستشارين ، وفي المنهج الدراسي والتدريس وفي القراءة ، وماجستير الادارة العامة ، وماجستير العلوم في البيولوجيا . ومدرسة الدراسات العليا مفوضة بقبول الشهادات الدراسية المحولة من مدارس الدراسات العليا التابعة للكليات والجامعات الأخرى والتي تقرها احدى وكالات التصديق على الشهادات في الولايات المتحدة .

١١٨- ويحدد مجلس الجامعة رسوم الدراسة وغيرها من الرسوم بجامعة غوام ، وفي سنة ١٩٧٩ بلغت هذه الرسوم ٢٢ دولارا للمادة بالنسبة للطالب المقيم و ٣٣ دولارا للمادة بالنسبة للطالب غير المقيم .

١١٩- وادراكا من جامعة غوام بضرورة تحديد رسالتها ، أنشأت في عام ١٩٧٩ لجنة تنسيق عهدت اليها بمهمة وضع خطة دراسية طويلة الأجل للجامعة . وأختير أعضاء اللجنة من مجموعة ذات طابع تمثيلي من الاداريين وأعضاء هيئة التدريس الذين حضروا الدورة الدراسية التي عقدها فريق من الخبراء الاستشاريين من جامعة ثاوت كارولينا وتناولت موضوع " التخطيط والقيادة في الميدان الدراسي " واستمرت من ٢ الى ٦ من كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ .

١٢٠- وقد أدركت اللجنة ، في جملة أمور ، انه ينبغي للجامعة أن تخصص مواردها في سبيل زيادة المشاركة في شؤون غربي المحيط الهادئ . وتوفر الجامعة خدمات لمنطقة كبيرة ، يدخل فيها

Digitized by UNOG Library

اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية . وأوصت اللجنة بانشاء مركز يسمى " مركز المحيط الهادئ للتدريب والتنمية " لتنسيق التدريب التكنولوجي والتخطيط الانمائي للمناطق الجزرية . وأبلغت البعثة بأن الجامعة ، ادراكا منها لمسؤوليتها في غربي المحيط الهادئ ، تعتزم أن تتعاون مع كل من الحكومات والمؤسسات التعليمية في غربي المحيط الهادئ من أجل زيادة تحديد دور الجامعة كعضو في الشبكة التعليمية للمنطقة ، والتفاوض بشأن برامج تعليمية وبحثية محددة وأخرى في ميدان الخدمات ، يمكن تنفيذها علي أساس التكامل والنفع المتبادل .

١٢١- ان البرنامج الثنائي اللغة والثقافة الذى جرى تنفيذه في مدرسة ايناراجان الاعدادية في كانون الثاني /يناير ١٩٧٧ ، يوفر فصولا ثنائية اللغة لحوالي ١١٥ طالبا في الصفوف من السابع الى التاسع . ويتلقى الأطفال تعليمهم باللغتين الانكليزية والتشامورية مستخدمين المواد الحالية التي يعدها المشروع للبرنامج الثنائي اللغة الابتدائي وبرنامج اللغة والثقافة التشامورية . ويعمل معاونو تنمية المجتمع مع المدرسين في تسجيل الأطفال وتحديد الراشدين ذوى المهارات الخاصة الذين يمكنهم الاشتراك في البرنامج ، كما يساعدون في اعداد المواد وتوثيق تاريخ التشامورو والاساطير القوامية . وقد احتفلت معظم المدارس الثانوية باسبوع التشامورو . وعلى المستوى الابتدائي تم ادخال البرنامج الثنائي اللغة والثقافة في خمس مدارس تضم ٣٢٠ تلميذا يتراوح مستواهم بين رياض الأطفال والصف الرابع .

١٢٢- أسست كلية غوام كوميونوتي كوليج رسميا بمقتضى قانون كلية كوميونوتي كوليج المؤرخ في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧ ، وافتتحت رسميا في ١ تموز/يوليه ١٩٧٨ . وتمنح الكلية دبلومات معادلة للشهادة الثانوية ودبلومات الشهادة الثانوية ، ودرجات زمالة في الاداب والعلوم. وفي ٢٠ حزيران / يونيه ١٩٧٩ اعتمدت الكلية من لجنة جونيور كوليج التابعة للاتحاد الغربي للمدارس والكليات . والكلية ايضا معهد لتدريب القوى العاملة ، اذ توفر برامج تدريبية قصيرة الاجل وطويلة الاجل في مجموعة من المهارات المهنية ، كما توفر برامج خارجية في مجال التربية المجتمعية .

١٢٣- وتتألف الكلية من حرمين رئيسيين ، يقع احدهما في منفيلاو ، ويضم شعبة المدرسة الثانوية المهنية ، وادارة الكلية ، وشعبة التدريب الخاص بالتدرج المهني . ويوجد في هذا الحرم الذى تبلغ مساحته ٩ هكتارات واحد وعشرون مختبرا وما يتصل بها من حجرات دراسية . ويقع الحرم الثاني في اغانيا ، ويتكون من مرفق مؤجر يضم كلية العلم والتكنولوجيا ، ومكتب الخدمات الانسانية ، وشعبة الحياة المهنية والخدمات العامة .

١٢٤- ويعمل بالكلية حوالي ١٧٥ مدرسا و ١٠٠ من موظفي الدعم (في الأعمال الكتابية والحراسة وتجهيز الوثائق) و ١٠ اداريين . ويبلغ مجموع الطلبة الملتحقين ٢٥٠٠ طالب موزعين على النحو التالي : التربية المجتمعية ١٠٠٠ طالب ؛ التعليم المهني ٩٠٠ طالب ؛ التعليم التقني ٤٥٠ طالبا ؛ التعليم الصناعي ١٥٠ طالبا ؛ وهناك فضلا عن ذلك ٢٠٠ طالب ملتحقين بمشاريع خاصة . وتعمل الكلية بميزانية سنوية تبلغ ٥ر١ مليون من دولارات الولايات المتحدة ، منها ٣ر٨ مليون دولار آتية من الاعتمادات المحلية ، بينما توفر الحكومة الاتحادية المبلغ المتبقي وقدره ٣ر١ مليون دولار بموجب قانون العمالة والتدريب الشامل . ويجرى ، بالاضافة الى ذلك في كل سنة توفير مبلغ ٣٥٠٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة في المتوسط بموجب قانون التعليم المهني ، و ٢٧٥٠٠٠ دولار بموجب قانون تعليم الراشدين لدفع مصروفات التشغيل المحلية. وتبلغ رسوم الدراسة ١٥ دولارا للفصل الواحد (تعليم الراشدين) أو ٥ دولارات للمادة

Digitized by UNOG Library

الواحدة (المرحلة فوق الثانوية) ؛ وعلاوة على ذلك تدفع ٥ دولارات كرسم عن الفصل الدراسي نظير الخدمات التي تؤدى للطلبة. ويدفع الطلبة المتفرغون ٦٥ دولارا نظير حضور الفصل الدراسي الواحد.

ثانيا - الاستفتاء الدستوري

ألف - معلومات أساسية عن الاستفتاء

١ - استفتاء ١٩٧٦ بشأن المركز السياسي

١٢٥ - في ٩ تموز/يوليه ١٩٧٦ ، أقر المجلس التشريعي لغوام مشروع قانون يدعو الى اجراء استفتاء بشأن المركز السياسي لغوام في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ ، وذلك في نفس الوقت الذى تجرى فيه الانتخابات الأولية للاقليم . وقد عرضت على الناخبين خمسة خيارات تتعلق بالمركز السياسي المقبل لغوام . وهي : (أ) أن تظل غوام اقليما منفصلا يتبع الولايات المتحدة ؛ (ب) أو تبقى غوام اقليما ذا دستور منفصل ؛ (ج) أو تعلن غوام الاستقلال عن الولايات المتحدة ؛ (د) أو تصبح غوام ولاية داخل اتحاد الولايات الامريكية ؛ أو (هـ) تختار شكلا آخر من أشكال العلاقة مع الولايات المتحدة . ومن ثم طلب الى الناخبين اختيار المركز السياسي الذى يرونه أكثر فائدة لغوام .

١٢٦ - وفي ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ ، اشترك في الاستفتاء ٢٧٠٠٤ أشخاص ، أى ٧٤ في المائة من الناخبين المسجلين . وقد صوت ١٧٦٠٧ أشخاص من هؤلاء الى جانب أحد الخيارات الخمسة في الاستفتاء . وكانت النتائج على النحو التالي :

الخيار	الأصوات الصحيحة المسجلة	النسبة المئوية
(أ)	١٥٨٦	٩
(ب)	١٠٢٢١	٥٨
(ج)	١٠٠٤	٦
(د)	٤١٨٥	٢٤
(هـ)	٦١١	٣

١٢٧ - ومع ان اللجنة المعنية بالمركز السياسي ، التي هي مجموعة مؤلفة من ١٥ شخصا من الحزبين ، قامت برعاية الاستفتاء ، فقد أعرب معظم أعضائها عن اعتقادهم بأنه ينبغي لغوام أن تظل اقليما منفصلا تابعا للولايات المتحدة ولكن يتمتع بدستور مستقل واتفاق ، يعرف عادة باسم قانون العلاقات الاتحادية ، لوضع شروط مكتوبة لعلاقة غوام مع الولايات المتحدة . وقد ذكروا انهم يفضلون ذلك الخيار لأن من شأنه أن يعفي غوام من الالتزام ببعض القوانين المتصلة بالتجارة والنقل والتي من شأنها أن تقيد النمو الاقتصادى للاقليم ويحفظ في الوقت ذاته حق أبناء غوام في نيل جنسية الولايات المتحدة بالاضافة الى الاستفادة من المزايا الاتحادية التي تشمل غوام حاليا ، والتي سيخسرها الاقليم اذا أصبح ولاية ضمن الاتحاد أو دولة مستقلة . بيد أن اللجنة المعنية بالمركز السياسي كانت ، بالرغم من موقفها ، مرغمة بحكم القانون على احترام الرغبة التي يظهرها شعب غوام في الاستفتاء المتصل بمركزه السياسي .

Digitized by UNOG Library

١٢٨ - وذكرت اللجنة المعنية بالمركز السياسي أن المركز الذى اختاره الناخبون سيسمح لغـــوام بمواصلة علاقتها الوثيقة مع الولايات المتحدة مع السعي لتحسين بعض أجزاء القانون التأسيســـي ، الذى ما برح القانون الأساسي للاقليم منذ عام ١٩٥١ . وأضافت انه لن يسمح لغوام بأن تفرط عن طريق المساومة بحقها في تلقي منح الاعانة الاتحادية والاحتفاظ بجميع ضرائب الدخل الاتحاديـــة التي تدفع في غوام . وذكرت اللجنة ان أية تغييرات في علاقة غوام بالولايات المتحدة يجـــــب أن تخضع لموافقة أبناء غوام في انتخابات لاحقة .

١٢٩ - وفي عام ١٩٧٧ ، تلقت اللجنة المعنية بالمركز السياسي اعتمادا قدره ٢٥٠٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة كيما تحقق الأهداف التالية بموجب خطة " لتحسين المركز السياسي " : (أ) اعفاء الاقليم من أحكام قانون جونز ، وهو قانون يتصل بالنقل البحرى ، ومن الانظمـــــة الاتحادية التي تحظر على بعض الناقلات الأجنبية الرسو في غوام ؛ (ب) تعديل أحكام القوانـــين المتصلة بالتعريفات الجمركية بحيث يمكن دخول مزيد من البضائع المنتجة في غوام الى الولايـــات المتحدة معفاة من الرسوم الجمركية ؛ (ج) اعفاء الاقليم من أحكام ضريبة الدخل الاتحادية كيمـــا يتمكن من بناء الهيكل الاقليمي الخاص به لضرائب الدخل ؛ (د) زيادة قيمة الاعفاء الجمركي الذى يتمتع به سياح الولايات المتحدة لدى مغادرتهم غوام من ٢٠٠ الى ٤٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة ، الأمر الذى من شأنه أن يشكل اغراء كبيرا للمسافرين من الولايات المتحدة لزيارة غوام ؛ (هـ) تحديد عدد المقيمين الأجانب الذين يدخلون الى غوام ؛ (و) مراقبة دخول الأجانب غـــير المهاجرين الى غوام ؛ (ز) اعادة جميع الأراضي التي تملكها الحكومة الاتحادية الى غوام اذا كانت لا تستطيع تبرير استخدامها في غضون خمس سنوات ؛ (ح) تحديد سلطة الحكومة الاتحادية فيمـــا يتصل بحيازة الأراضي في غوام بحيث لا يمكن للولايات المتحدة حيازة الأراضي الا بعد استنفاد جميع الامكانيات الأخرى ؛ (ط) وقف العمل بقانون التقادم لمدة عام واحد لاتاحة رفع الشكاوى لدى المحاكم المحلية في غوام بشأن الأراضي التي تملكتها الحكومة الاتحادية في غوام بعد الحرب العالميـــــة الثانية ؛ و (ى) منح غوام المزيد من الاستقلال الذاتي السياسي عن الولايات المتحدة ، بما فـــي ذلك دستور منفصل .

١٣٠ - وفي ايلول /سبتمبر ١٩٧٦ ، أقر مجلس النواب في الولايات المتحدة الصيغة النهائية لمشروع قانون يأذن لشعبي غوام وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة بصياغة دستوريهما الخاصين بهما . وتنص أحكام مشروع القانون على السماح لكل من الهيئتين التشريعيتين الاقليميتين بالدعوة لعقـــد مؤتمر لاعداد مشروع الدستور . ويتم اختيار أعضاء المؤتمر وفقا للقوانين المحلية التي تصدر بعـــد أن يوافق رئيس الولايات المتحدة على مشروع القانون .

١٣١ - وبموجب مشروع القانون هذا ينبغي أن ينص دستور كل من الاقليمين على اقامة حكم جمهورى ، ووضع مشروع قانون لحقوق المواطنين ، وانشاء نظام للمحاكم القضائية ، وتعديل أجزاء القانـــون التأسيسي المتصلة بالحكم الذاتي المحلي وجعله متمشيا مع دستور الولايات المتحدة ونواح أخرى من القانون الاتحادى حسب ما يراه المؤتمر الدستورى ضروريا . وعقب انجاز مشروع الدستور ، يقـــوم المؤتمر بعرض المشروع على الحاكم لتقديمه الى رئيس الولايات المتحدة الذى يتعين أن يبـــدى ملاحظاته عليه خلال ٦٠ يوما . وبعد المراجعة النهائية لمشروع الدستور ، يقوم كونغرس الولايـــات

Digitized by UNOG Library

المتحدة بتقديم الوثيقة الى الناخبين المؤهلين في الاقليم المعني للموافقة عليها أو رفضها عن طريق استفتاء يجرى بموجب أحكام القوانين المحلية . ويشترط موافقة غالبية المقترعين قبل أن يصبح مشروع الدستور قانونا .

١٣٢ - وبناء على طلب تقدمت به اللجنة المعنية بالمركز السياسي لغوام ، قامت حكومة الولايات المتحدة باختيار السيد فريد زيدر ، مدير مكتب شؤون الاقاليم في الولايات المتحدة حينئذ ، للتفاوض مع ممثلي الاقليم بشأن أحكام مشروع دستور غوام .

٢ - المؤتمر الدستوري

١٣٣ - في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، وقّع حاكم غوام مشروع قانون يدعو الى عقد مؤتمر دستوري في عام ١٩٧٧ ، محولا بذلك مشروع القانون الى قانون . وبموجب أحكام هذا القانون ، يضع المؤتمر مشروع دستور لغوام (ليحل محل القانون التأسيسي لعام ١٩٥٠ ، بصيغته المعدلة) يعترف بسيادة الولايات المتحدة على غوام ، وينشئ حكومة اقليمية ذات ثلاثة فروع . وكان من المقرر أن يقوم ٤٠ مندوبا انتخبوا في ١٦ نيسان/ابريل ١٩٧٧ بصياغة هذا الدستور خلال الفترة من ١ تموز/يوليه الى ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٧ ، ليعرض ، للموافقة عليه ، على رئيس وكونغرس الولايات المتحدة وكذلك على ناخبي غوام .

١٣٤ - وطلب رئيس المؤتمر الدستوري ورئيس اللجنة المعنية بالمركز السياسي ورئيس اللجنة المعنية بالشؤون الاقليمية الاتحادية الى الدولة القائمة بالادارة أن تبعث بأحد موظفي الولايات المتحدة الى غوام للمساعدة في صياغة الدستور .

١٣٥ - غير أن السيد أنطونيو ب . وون بات نائب غوام في كونغرس الولايات المتحدة حذر ، في مؤتمر صحفي عقد في أوائل تموز/يوليه ١٩٧٧ ، المندوبين الى المؤتمر من أنهم سيجدون صعوبة في الحصول على موافقة الكونغرس بالولايات المتحدة اذا اقترحوا اعادة تحديد علاقة غوام بالولايات المتحدة . وأعرب عن رأيه في أن المؤتمر لا يتمتع بسلطة قانونية لتقديم مثل هذا الاقتراح ، وهو اقتراح لن ينظر فيه الكونغرس . وأعلن السيد وون بات ، في بيان أدلى به امام المؤتمر ، انه بالرغم من أن الحكومة الاتحادية أذنت لغوام باعداد دستورها الخاص ، فانه يشك فيما اذا كان ذلك الاذن يتضمن البت محليا في قوانين الولايات المتحدة السارية على غوام .

١٣٦ - وكان من بين المقترحات التي قدمها المندوبون الى المؤتمر ما يلي : (أ) لا يجوز لمواطني الولايات المتحدة امتلاك أو استئجار الأراضي أو القيام بأعمال تجارية في الاقليم ما لم يكن المواطن المعني قد عاش في الاقليم لفترة خمس سنوات ؛ (ب) ضرورة اعادة النظر في علاقة غوام بالولايات المتحدة بقصد ابطال سريان بعض قوانين الولايات المتحدة التي تعتبر ضارة بالاقتصاد ؛ (ج) أن لا يحق لغير الغواميين المولودين في الاقليم أو لنسلهم المباشر شغل منصب الحاكم أو نائب الحاكم (و) .

(و) وفقا للقانون التأسيسي ، لا ينتخب أي شخص ليشغل منصب الحاكم أو نائب الحاكم الا اذا كان مؤهلا للتصويت وكان ، لمدة خمس سنوات متعاقبة قبل الانتخاب مباشرة ، مواطنا من مواطني الولايات المتحدة ومقيما بالفعل في غوام .

Digitized by UNOG Library

١٣٧ - وبعد أن رفض معظم المندوبين نصا يدعو الى انشاء هيئة تشريعية تتألف من مجلسين ، صوّت المؤتمر مؤيدا الابقاء على النظام القائم ذى المجلس الواحد . وكانت معظم المقترحات الداعية الى انشاء هيئة تشريعية تتألف من مجلسين ترمي الى انشاء مجلس أدنى ، يتألف من مفوضي القرى كي يمكن للسلطات المحلية أن تشارك في السلطة السياسية . واقترح مندوبون آخرون تعزيز سلطات الحكم القروية بانشاء وظائف عمد وتشكيل مجالس في القرى ، بيد أن مفوضي القرى فضلوا منحهم سلطات ادارية أكبر ، كل في قريته .

١٣٨ - وفي ٢٥ آب/اغسطس ، اجتمع قضاة غوام بمندوبي المؤتمر للنظر في المادة القضائية المقترحة وعارضوا بالاجماع تغيير اسم المحكمة العليا لغوام الى " محكمة الجزيرة" ، كما اقترح في المادة ، لأن ذلك ، من شأنه أن يجعل الجمهور ، في رأيهم ، ينظر الى المحكمة بوصفها محكمة ريفية أو بلدية ، لا كمحكمة ذات اختصاص عام . ومن التوصيات التي قدمها القضاة توصية تدعو الى تمديد فترة خدمتهم لأكثر من عامين عقب تعيينهم وقبل ترشيحهم لاعادة الانتخاب . واعتبروا الحكم المتعلق بادانة القضاة وتنحيتهم عن مناصبهم صارما للغاية ، وشككوا في ضرورة الشرط الذى يقضي باقامة القضاة في الاقليم لمدة ٦ سنوات . وبالرغم من أن القضاة اتفقوا على ضرورة أن تنظر محكمة استئناف الدائرة التاسعة في الولايات المتحدة في القضايا المستأنفة من محكمة غوام العليا المنشأة حديثا ، الا انهم لم يتفقوا على أنواع القضايا التي يجوز استئنافها .

١٣٩ - وفي ايلول/سبتمبر ، عمم مشروع دستور على جميع القرى البالغ عددها ١٩ قرية للنظر فيه في اجتماعات محلية .

١٤٠ - وفي ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ، اعتمد المؤتمر الدستورى اقتراحا يدعو الى انشاء هيئة تشريعية تتألف من ٢٢ عضوا ينتخبون من ١٠ مناطق انتخابية على أساس عدد الناخبين المسجلين وليس عدد المقيمين ، مما يضمن تمثيل القرى الأصغر حجما الموجودة في الجزء الجنوبي من الجزيرة كما اعتمد المؤتمر اقتراحا يعهد الى محكمة غوام العليا بالمسؤولية عن اعادة تنظيم المناطق الانتخابية في الاقليم .

١٤١ - وفي ٢٩ تشرين الأول/اكتوبر ، فرغ المؤتمر من سلسلة الاجتماعات المتعلقة باستطلاع آراء القرويين في جميع القرى . وذكر أن آخر قرويين تم استطلاع آرائهم ، وهم سكان قرية إنا راجان ، يؤيدون بشدة اضافة شرط " مواطن بالميلاد " الى مؤهلات المرشحين لمنصبي الحاكم ونائب الحاكم ، وهي نقطة كثيرا ما أثيرت خلال اجتماعات استطلاع الآراء التي عقدت منذ منتصف تشرين الأول/اكتوبر وطالب المقيمون من أصل تشامورى أيضا بمزيد من الرقابة على توجيه التنمية في الاقليم .

١٤٢ - وقدم المندوبون الى المؤتمر مقترحات تناولت كيفية تحسين الروابط بين غوام والولايات المتحدة ، بالرغم من أن هذا الموضوع لم تشمله ولايتهم . وكانت الهجرة من الاهتمامات الرئيسية للمؤتمر . ولذلك كانت الانتقادات التي وجهت خلال جلسات المؤتمر والاجتماعات المتعلقة باستطلاع آراء الجمهور ، فيما يتصل بالاعداد الكبيرة من الأجانب ، وخاصة الفلبينيين ، ترتبط ارتباطا وثيقا بقضايا تتعلق بالثقافة التشامورية . لهذا ، اعتمد المندوبون اقتراحات تمنح حكومة غوام سلطة " تقييد الدخول الى الجزيرة عملا بالتدابير المتخذة من جانب حكومة غوام " ، و " حماية أراضي غوام وتقاليد أهلها وثقافتهم ... وزيادة الفرص الاقتصادية في غوام " . كما قدمت اقتراحات تدعو الى المزيد من الاستقلال الادارى المحلي .

Digitized by UNOG Library

باء - اجراء الاستفتاء ونتائجه

١٤٣ - كما ذكر سابقا ، وصلت البعثة الزائرة الى غوام في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٧٩ قبل أيام معدودات فقط من اجراء الاستفتاء الذى كان من المقرر حدوثه في ٤ آب/اغسطس . واستغل أعضاء البعثة جزءا كبيرا من الفترة الفاصلة في التعرف على الترتيبات التي وضعت وكذلك في الحصول على آراء المجموعات الممثلة للسكان . ويرد في الفرع التالي وصف أكثر تفصيلا للمناقشات التي دارت .

١٤٤ - وفي ٣١ تموز/يوليه ، اجتمعت البعثة بلجنة التعليم في المؤتمر الدستورى التي كانت مسؤولة عن تعريف الناخبين بالقضايا المطروحة ، ثم حضر أعضاء البعثة ندوة عامة للناخبين نظمتها اللجنة في قرية ميديرو .

١٤٥ - وفي اليوم التالي ، ١ آب/اغسطس ، اجتمعت البعثة بالسيد جو ميسا ، المدير التنفيذى للجنة انتخابات غوام ، التي كلفتها الهيئة التشريعية في غوام بادارة الاستفتاء واجرائه . وشرح السيد ميسا اجراءات الاقتراع الذى كان سيجرى في ١٩ مركزا للاقتراع موزعة على كافة أرجاء الاقليم .

١٤٦ - وفي يوم الاستفتاء ، زارت البعثة عددا من مراكز الاقتراع حيث تمكنت من التثبت من أن الاقتراع يجرى بصورة منظمة وان الناخبين يستطيعون الادلاء بأصواتهم بسرّية ووفقا للقانون الانتخابي . ويتضمن الفرع الرابع أدناه الملاحظات المفصلة التي خرجت بها البعثة عن سير الاستفتاء .

١٤٧ - واشترك في التصويت ٤٦ في المائة فقط من مجموع الناخبين المسجلين وعددهم ٢٧ ٠٠٠ ناخب . ومن مجموع الأصوات الصحيحة التي تم الادلاء بها صوّت ٢ ٢٣٣ شخصا بتأييد لمشروع الدستور بينما صوّت ١٠ ٣١٥ شخصا برفضه .

١٤٨ - وهناك قضية أخرى عرضت كذلك على استفتاء عام في نفس الوقت ، ألا وهي اقتراح باعادة تطبيق عقوبة الاعدام ، ورفضت بأغلبية ٦ ٨٧٦ صوتا مقابل ٦ ٠٠٢ ، حيث ان مجموع الأصوات التي تم الادلاء بها (١٢ ٨٧٨ صوتا) قد زاد قليلا عن تلك التي أدلي بها في الاستفتاء الدستورى (١٢ ٥٤٨ صوتا) .

ثالثا - أنشطة البعثة الزائرة

١٤٩ - بدأت البعثة الزائرة عملها الرسمي في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٧٩ في واشنطن العاصمة ، حيث عقدت مع السيد وون بات ، النائب في كونغرس الولايات المتحدة عن غوام ، اجتماعا في مكتبه ، بحضور ثلاثة من مساعديه . وشرح رئيس البعثة برنامج ومهام البعثة . وأعلم السيد وون بات أعضاء البعثة أن معارضي مشروع الدستور يكسبون التأييد في غوام . وقال انه أثناء استفتاء عام ١٩٧٦ صوت ٨٠ في المائة من الغواميين لصالح تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة ، وصوت ٤ في المائة فقط لصالح الاستقلال . وأوجز السيد وون بات للبعثة الأحوال السياسية والاقتصادية والتعليمية في غوام وأعلمها أن اقتصاد غوام يعتمد أشد الاعتماد على القواعد العسكرية ، وأن أكبر أرباب العمل

Digitized by UNOG Library

هم حكومة غوام والحكومة الاتحادية والقواعد العسكرية . وقال ان غوام ستنهار اقتصاديا بدون الأنشطة العسكرية ، وانه لبناء هياكل اقتصادية قابلة للاستمرار ينبغي ألا يخضع الاقليم تماما للسيطرة الاتحادية . وقال انه يرى أن قانون جونز هو أسوأ مثل للتدخل الاتحادي في شؤون غوام . ومضى قائلا ان تحديد الهجرة هو مثال آخر . واشتكى السيد وون بات من أن أكثر من ٥٠٠٠ غواني يعيشون في الولايات المتحدة وأن هذا يمثل " نزوحا للأدمغة " على نحو خطير . وأشار أيضا الى الافتقار الى الصناعات الخفيفة ، ورأس المال لصناعة صيد السمك ، بوصف ذلك من العقبات لتقدم غوام الاقتصادي والاجتماعي . وقال السيد وون بات ومساعدوه انهم يودون أن تقوم جامعة غوام بدور أكبر في منطقة المحيط الهادئ بوصفها مركزا اقليميا لـ " تكنولوجيا الجزر " . وفي الختام قال السيد وون بات انه يرى أن الاستقلال لن يكون حلا قابلا للاستمرار بالنسبة لغوام .

١٥٠ - واجتمعت البعثة ، أثناء زيارتها لواشنطن ، في حفل غداء ، مع السيد تشارلز و. ماينز ، مساعد وزير الخارجية لشؤون المنظمات الدولية ، كما اجتمعت بعد ذلك مع السيد جورج ميلفر ، نائب مدير مكتب شؤون الاقاليم . وفي هذا الاجتماع استمعت البعثة الى وجهات نظر الدولة القائمة بالادارة بشأن الاستفتاء والحالة الراهنة في غوام . وقدم السيد ميلنر سردا تاريخيا موجزا للتطور السياسي في غوام ، ثم قال انه يعتقد أن شعب غوام أصبح أخيرا شديد الاهتمام بكيانه السياسي ، وأن القضية الرئيسية في الاستفتاء بالنسبة له لم تكن مشروع الدستور بل مركز الاقليم في المستقبل . وسلّم بأن الغواميين يريدون رفع القيود الاتحادية على الشحن وعلى عمليات الخطوط الجوية ، وانهم يريدون أيضا أن تعاد اليهم الأراضي المملوكة اتحاديا . وقال انه يرى أن مسائل الهجرة ، والنتائج التي تترتب عليها ، ذات أهمية كبرى . وذكر السيد ميلنر أن الحكومة في غوام توظف نحو ٢٠٠٠٠ شخص ، وشرح بعض العلاقات الادارية والقانونية القائمة بين غوام والولايات المتحدة . واستطرد فأبلغ أعضاء البعثة الزائرة أيضا أن غوام تسعى للحصول على ٩ ملايين من الدولارات من الحكومة الاتحادية ومصادر التمويل الأخرى ، وأن ٣ ملايين من الدولارات ستخصص قريبا لتوسيع مرفأ أبرا .

١٥١ - وقد زودت البعثة أثناء وجودها في غوام بمعلومات تفصيلية وأساسية عن الاستفتاء وغيره من المسائل السياسية والدستورية وكذلك عن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في الاقليم .

١٥٢ - وفي ٣١ تموز/يوليه ١٩٧٩ ، عقدت البعثة الزائرة اجتماعها الرسمي الأول في الاقليم مع الحاكم ، ونائب الحاكم ، وبعض مساعديهما . وشرح رئيس البعثة برنامج ومهام البعثة فأوضح أنها موجودة في الاقليم بدعوة من الدولة القائمة بالادارة لمراقبة الاستفتاء على مشروع الدستور الذي سيجرى في ٤ آب/اغسطس ١٩٧٩ ، وكذلك للحصول على معلومات مباشرة عن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في الاقليم . ورحب السيد بول كالفو ، الحاكم ، بالبعثة الزائرة وشرح ما يراه من أن مشروع الدستور لا يتعرض لكافة المسائل التي تواجه غوام (وهي الهجرة ، وقوانين الملاحة البحرية ، الخ) . غير انه أعرب عن مشاركته في الرأى الذى مفاده أن مشروع الدستور سيكون وسيلة تؤدى بالاقليم الى الاتحاد مع الاقليم الرئيسي . وقال ان الحالة تختلف عن حالة جزر الماريانا الشمالية مثلا ، لأن غوام جزء من أسرة الولايات المتحدة بالفعل . وأعرب عن اعتقاده بأن حالة غوام أشبه

Digitized by UNOG Library

بحالة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة . وقال الحاكم ، ردا على سؤال وجهه اليه رئيس البعثة عن الخلاف بشأن النظام القضائي ، انه يود أن يتاح لمحاكم الاقليم الوصول مباشرة الى المحكمة العليا للولايات المتحدة .

١٥٣ - وقال السيد كالفو انه برغم اتفاقه مع الأمم المتحدة في أن غوام تعتمد اعتمادا شديدا على المؤسسة العسكرية الا انه يرى أن بعض التقدم قد أحرز نحو التنويع الاقتصادى خلال العقد الأخير . واستطرد فذكر ما يبذل من جهود عديدة في سبيل هذه الغاية ، وبوجه خاص مؤتمر حكام الجزر الذى ستعقده وزارة تجارة الولايات المتحدة في هاواى بغية وضع خطة للتنمية الاقتصادية مشتركة بين جزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة ، وجزر ماريانا ، وغوام ، وساموا الامريكية ، وهاواى . وقال الحاكم ان قانون جونز ، وسياسة الهجرة الاتحادية ، وشغل العسكريين للأراضي ، من العوامل التي تشكل قيودا على تطور غوام نحو الاكتفاء الذاتي . وقال ان غوام تدفع ضرائب اتحادية تعتبر ضرائب اقليمية ، ولكنها تود أن تتمكن من جباية ضرائبها بنفسها . وأردف قائلا ان الحالة الحاضرة فيما يتعلق بالضرائب تشبه الاستعمار الى حد ما ، من حيث انها تحرم غوام من حقها في جباية ضرائبها الخاصة . وبعد أن ذكر الحاكم أن الحكومة الاتحادية لم تفعل الا القليل من أجل التنويع الاقتصادى ، وسلم بأن غوام ذات أهمية استراتيجية بالغة للولايات المتحدة ، أعرب عن آرائه الشخصية بشأن المركز السياسي لغوام في المستقبل . وقال انه يرحب بقيام رابطة مع جزر ميكرونيزيا الأخرى ، ومثال ذلك انشاء دولة ميكرونيزية تكون غوام مقر حكومتها . وبعبارة أخرى فهو يرحب بقيام دولة تجمع بين غوام والكيانات الميكرونيزية .

١٥٤ - واشتكى نائب الحاكم من أن وزارة الداخلية تخصص حاليا ٣ ملايين من الدولارات فقط للتنمية الاقتصادية في غوام . وقال أيضا ان لوزارات ووكالات عديدة تابعة للحكومة الاتحادية ولاية في غوام ولكن في نطاق المسؤولية الخاصة لكل منها . وقال ان حكومة غوام تؤيد نهجا منسقا للأنشطة واتساقا لها عن طريق عملية موحدة لاتخاذ القرارات بحيث يمكن معالجة مشاكل غوام على نحو شامل . واشتكى الحاكم من أن التمييز في العمل يثير استياء الغواميين . وألقى اللوم في ذلك على قوانين الهجرة التي وضعت في واشنطن دون ايلاء اعتبار لوجهات نظر غوام . وأخبر البعثة الزائرة أيضا أن التعليمات كانت تصدر الى النواب في المؤتمر الدستورى بما يوافقون عليه وما يعارضونه .

١٥٥ - واتيحت الفرصة للبعثة الزائرة أن تجتمع أيضا مع الشيوخ أعضاء الهيئة التشريعية في غوام الذين قالوا انهم لم يفهموا لماذا تغيبت الأمم المتحدة أثناء استفتاء عام ١٩٧٦ . وأوضح رئيس البعثة مهامها وأخبرهم انه لم توجه دعوة الى الأمم المتحدة في عام ١٩٧٦ . وكان هناك فيما يبدو بعض الالتباس وسوء الفهم في الاجتماع . فلم يكن كثير من الشيوخ على علم دقيق بمهام ودور الأمم المتحدة فيما يتعلق بغوام ، وانتهز كثير منهم الفرصة لاعلان ولائهم للولايات المتحدة . وقال آخرون انهم غير راضين عن حكومتهم واشتكوا من أن الغواميين غير قادرين على السيطرة على صناعة صيد السمك لديهم وتنظيمها ، بسبب الأنظمة الاتحادية . وقال أحد الشيوخ انه من أجل الحصول على الأموال تضطر الهيئة التشريعية الغوامية أن تصوت على النحو الذى يملى عليها .

١٥٦ - وأثناء الاجتماع ذاته ذكرت احدى الشيخات أن شعب غوام برغم اظهاره لمشاعره الوطنية قد عانى من القهر لمدة طويلة . وقالت ان غوام أعطت أكثر من ثلث أراضيها لوزارة دفاع الولايات

Digitized by UNOG Library

المتحدة التي تستخدمها في تخزين الأسلحة النووية . وواصلت كلامها فطالبت بمنح شعب غوام حقوقه الكاملة وأخبرت البعثة الزائرة أن اليابان تفاوضت حول تسوية مع الولايات المتحدة بشأن دعاوى التعويض عن خسائر الحرب نيابة عن اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية ، ولكنها لم تفعل ذلك نيابة عن غوام التي عانت بشدة مثل غيرها ان لم يكن أكثر . وقالت أيضا انه لم ينشأ هيكل أساسي ثقافي لمساعدة الفواميين على تأكيد شخصيتهم .

١٥٧ - وأعلم شيخ آخر البعثة أن وفدا من الهيئة التشريعية الثامنة لغوام أراد زيارة الأمم المتحدة ولكنه " حطم سياسيا " . واشتكى هذا المتحدث من وزارة الخارجية وسأل أعضاء البعثة عما اذا كان للأمم المتحدة أى نفوذ لدى حكومة الولايات المتحدة أم لا . وقال ان تلك الحكومة عقدت اتفاقات مع بلدان المحيط الهادئ الأخرى دون مشاورة الفواميين وأن الفواميين يشعرون بغاية القلق عندما تقوم حكومة الولايات المتحدة بعقد مباحثات مع بلدان المنطقة .

١٥٨ - وأعلم الشيوخ البعثة الزائرة انهم لا يتلقون نسخا من قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بغوام . وانهم يريدون أن يعرفوا ما اذا كانت لهم حقوق فيما يتعلق بالموارد الاقتصادية المحيطة بهم أم لا . وسألوا لماذا لم تمنح الولايات المتحدة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الخيار فيما يتعلق بالاندماج مع الولايات المتحدة .

١٥٩ - وعقدت البعثة اجتماعا مع فريق من معارضي مشروع الدستور معروف باسم ائتلاف بارا - بادا (الحلف الشعبي من أجل البدائل المستجيبة - الحلف الشعبي من أجل البدائل المشرفة) . وأخبر ممثلو الائتلاف البعثة انهم يشعرون أن شعب غوام يجهل الخيارات المختلفة التي تكفلها الأمم المتحدة له . والهدف من الائتلاف هو ترك الباب مفتوحا لجميع الخيارات . وقالوا ان شعب غوام كان يتمتع بغاية الصحة والاكتفاء الذاتي قبل مجيء الاوروبيين ، ولكن الشعب تناقص خلال الـ ٤٠٠ سنة التالية بنسبة ٩٠ في المائة لأسباب مختلفة . غير انه فيما بين عامي ١٨٩٠ و ١٩٠٠ تضاعف عدد السكان . وقالوا ان فريقهم مكرس لكفالة الحق السيادى للشعب في الاختيار بنفسه لأنه في وقت استفتاء عام ١٩٧٦ لم تشرح نتائج الخيارات الخمس الممنوحة . واستراتيجية الفريق هي ، في المقام الأول ، هزم مشروع الدستور ، ثم البدء في حملة توعية سياسية بشأن الخيارات الدستورية المختلفة المتاحة لغوام . وأعربوا عن اعتقادهم أن مشروع الدستور يهدف الى ادامة الهياكل الاستعمارية في غوام ، واعتمادها الاقتصادى على القواعد العسكرية والسياحة . وسوف تؤدى الموافقة على الدستور الى اضفاء الشرعية على القانون التأسيسي . واشتكى ائتلاف بارا - بادا من أن قدرة الفواميين على الاشتراك في المنظمات الدولية محدودة جدا .

١٦٠ - واجتمعت البعثة أيضا مع لجنة التوعية التابعة للمؤتمر الدستورى التي أعلمت البعثة أن الهيئة التشريعية رصدت لها اعتمادا قدره ٧٠٠٠٠٠ دولار لغرض التوعية السياسية . وهدف اللجنة هو خلق وعي سياسي وجعل ٦٠ في المائة على الأقل من الناخبين المسجلين يحضرون للادلاء بأصواتهم . وقامت اللجنة بترجمة مشروع الدستور الى لغة التشامورو ، واستخدمت التلفزيون والاذاعة على نطاق واسع لنشر المعلومات . ونظمت أيضا ندوات دراسية في القرى . ونظرا لأن " باسفيك ديلي نيوز " هي الصحيفة الوحيدة في غوام فهي تتمتع باحتكار فعلي ، ولا يتاح الاعلام بلغة التشامورو . وأعرب أعضاء اللجنة عن اعتقادهم أن عددا قليلا جدا من مديرى وسائط

Digitized by UNOG Library

الأنباء يتحمس للفة التشامورو . وأخبروا رئيس البعثة انهم وجدوا أثناء حملتهم أن النقد الموجه لقانون التفويض أشد من النقد الموجه لمشروع الدستور ، وأن السؤال الذى كان يوجه اليهم في أغلب الأحيان هو ما اذا كان التصويت لصالح مشروع الدستور يقضي نهائيا على كافة الخيارات السياسية الأخرى المتاحة لشعب غوام أم لا . وذكروا أن استفتاء عام ١٩٧٦ كان من صنع الهيئة التشريعية لغوام ولم تعترف به الولايات المتحدة رسميا قط . وقالوا ان تحليل الأصوات بحسب مصدرها هو كما يلي تقريبا :

	النسبة المئوية
التشاموريون	٥٦
الفلبينيون	١٩
مواطنو الولايات المتحدة	٩
غيرهم	١٦
	١٠٠

١٦١ - وشهدت البعثة حلقة دراسية نظمتها لجنة التوعية التابعة للمؤتمر الدستورى في ميريزو .

١٦٢ - وقال المدير التنفيذى للجنة الانتخابات الغوامية انه لكي يتمتع شخص ما بحق التصويت يجب أن تكون سنه ١٨ عاما يوم الانتخاب ، وأن يكون من مواطني الولايات المتحدة ، وألا يكون قد حكم عليه في أية جريمة . ولا توجد شروط تتعلق بالاقامة . ويساعد المصوتين الأميين اثنان من موظفي الانتخابات أحدهما يضع علامة على ورقة التصويت والآخر يشهد أن ذلك تم وفقا لاختيار المصوت . وقد أصدرت عشر ورقات تصويت بيضاء لكل ثمانية مصوتين مسجلين . وسوف يتم التصويت في ٤ آب/اغسطس ١٩٧٩ فيما بين الساعة الثامنة صباحا والساعة الثامنة مساء . وسيكون على المصوتين أن يوقعوا في دفتر تسجيل الناخبين . ولن يكون هناك مراقبون للتصويت وسيتم عد الأصوات يدويا . وعلاوة على هذه الايضاحات أجاب المدير التنفيذى على الاسئلة التي طرحها عليه أعضاء البعثة الزائرة وقدم معلومات أساسية تفصيلية عن سير الاستفتاء .

١٦٣ - واجتمعت البعثة الزائرة مع مجلس مفوضي القرى لشرح الغرض من زيارتها . وسأل المفوضون عما اذا كانت الأمم المتحدة قد حاولت في الماضي ارسال بعثة زائرة الى غوام أم لا . وأجابت البعثة أن اللجنة الخاصة تطلب في كل عام من الدولة القائمة بالادارة الموافقة على استقبال بعثة زائرة . وقال المفوضون أيضا انه بالرغم من انهم لن يختاروا أى شكل آخر للحكومة فانهم يشعرون أن الخيارات الممنوحة للغواميين محدودة . ويشعرون أنه كان ينبغي ألا توافق الهيئة التشريعية لغوام على قانون التفويض الذى أقره كونغرس الولايات المتحدة والذى وجه المجلس لصياغة دستور . وقالوا ان أغلبية المفوضين ضد مشروع الدستور لانهم يعتقدون أن الذين وضعوه أناس يتطلعون الى المناصب السياسية ولذلك فهو لم يعالج مسائل حيوية مثل الهجرة ، وقوانين الشحن البحرى ،

Digitized by UNOG Library

وأحكام الرعاية الاجتماعية ، الخ . وسأل المفوضون عما سيحدث للفواميين في حالة نشوب حرب . وقالوا انهم يشعرون انه ينبغي أن تعاد الى شعب غوام الأراضي غير المستخدمة التي في حيازة العسكريين .

١٦٤ - وزارت البعثة ثلاثة من الزعماء الدينيين في الاقليم (اثنان من الكاثوليك وواحد من الكنيسة الاسقفية البروتستانتية) ، وناقشت معهم الأنشطة السياسية الأخيرة في غوام . وأعرب الزعماء الدينيون عن اعتقادهم أن شعب غوام يريد في المقام الأول أن تكون له كلمة في تسيير شؤونه الخاصة " تحت راية الولايات المتحدة " . وقالوا ان الشعب في غوام يريد أن يكون له مزيد من الحقوق مثل مواطني الولايات المتحدة ، ومزيد من التمثيل ، وامكانية التصويت لانتخاب رئيس الولايات المتحدة ، الخ . وقالوا انهم يرون أن غالبية الفواميين (٩٥ في المائة) سوف تصوت لصالح علاقة أوثق مع الولايات المتحدة ، ولا تريد الاستقلال سوى مجموعة صغيرة جدا . وعموما سوف يختار الشعب قيام دولة ، ولكن نظرا لادراكه ما يكتنف بلوغ ذلك الوضع من صعوبات فسيتخذ نهجا تدريجيا نحو ذلك الهدف . ويمكن اتخاذ خطوات في هذا الاتجاه ، مثل الحصول على حق التصويت لانتخاب رئيس الولايات المتحدة ، والحق في أن يكون لغوام نائب له حق التصويت في الكونغرس ، الخ . وأعربوا عن اعتقادهم أن شعب غوام يبدى بعض الفتور ازاء الاستفتاء القادم لأسباب مختلفة ، منها التأجيلات المتلاحقة ، ومنها أن الاستفتاء لم يعالج المسائل الشخصية أو المسائل السياسية المحلية . غير انهم يرون انه بعد اعلان نتائج الاستفتاء سيكون هناك اهتمام سياسي أنشط ، ولا سيما فيما يتعلق بوضع غوام السياسي في المستقبل .

١٦٥ - وفيما يتعلق بالتعليم أبلغوا البعثة أن المدارس الخاصة التي تديرها الكنائس تركز على التعليم الاكاديمي أكثر من تلقين المهارات التقنية أو المهنية . ويبلغ عدد المسجلين في المدارس الدينية نحو ٢٠ في المائة من التلاميذ ، من مستوى رياض الأطفال الى مستوى المدارس الثانوية . وأعلم رجال الدين الثلاثة البعثة الزائرة انهم يؤيدون بقاء القواعد العسكرية في غوام لأغراض دفاعية .

١٦٦ - وأعلنت البعثة ، أثناء وجودها في غوام ، عن استعدادها للقاء أى فرد من الفواميين يرغب في التحدث معها . وقال أحد الأشخاص القلائل الذين حضروا أمام البعثة ان الفواميين لا يعرفون وضعهم ولا يفهمون مشروع الدستور . وقال ان بعضهم يعتبرون غوام مستعمرة . وذكر ، مشيرا الى تقرير هيبورن لعام ١٩٣٨ الذى جاء فيه ان الدفاع عن غوام سيكون باهظ التكاليف في حالة الحرب ، ان ذلك التقرير اتخذ أساسا للجلاء في ١٩٤٠-١٩٤١ . ومضى قائلا انه يحتمل أن يحدث نفس الشيء في حالة نشوب نزاع آخر . وروى ان مساعد مدير لشؤون الأقاليم أعلن في عام ١٩٧٦ ، فيما يقال ، انه لا مركز سياسي لغوام في المستقبل . وأعرب الملتمس أيضا عن اعتقاده أن قانون التفويض صك يثير السخط بسبب القيود التي يفرضها على الخيارات الدستورية المتاحة للفواميين ، وانه ينبغي أن ينص بوضوح على الخيارات المتاحة . وأردف قائلا ان غوام مدينة للحكومة الاتحادية بما يتراوح بين ٨٠ و ٩٠ مليون دولار بسبب دين اعادة التعمير .

١٦٧ - وفي اجتماع مع مؤيدى مشروع الدستور سألوا البعثة عما اذا كانت الخيارات المختلفة ستظل متاحة عقب التصديق على مشروع الدستور ، وما اذا كانت الولايات المتحدة ستواصل رفع تقارير الى

Digitized by UNOG Library

الأمم المتحدة عن غوام بوصفها اقليما غير متمتع بالحكم الذاتي ، وفقا للمادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة ، أم لا . وقالوا انهم يعتقدون انه لا ينبغي للأمم المتحدة أن تنظر في الوجود العسكري للولايات المتحدة في غوام . وتساءلوا عن سبب عدم اصرار اللجنة الخاصة على حذف غوام من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ؟ وقالوا انهم يرون ان غوام ينبغي الا تدرج في تلك القائمة لأن شعب غوام ، في رأيهم ، قد أبدى اختياره فعلا في عام ١٩٧٦ ، وانه الآن يتمتع بالحكم الذاتي . واتهموا البعثة الزائرة بانها توجد في غوام لغرض التدخل في الاستفتاء على مشروع الدستور . وذكروا أن ائتلاف بارا - بادا أذاع في التليفزيون أن البعثة الزائرة أعطت الشعب أن الخيارات المتعلقة بوضعه السياسي في المستقبل ما زالت مفتوحة . وأعربوا عن اعتقادهم أن مثل هذا البيان من شأنه أن يؤثر في نتيجة التصويت . وقالوا انهم يريدون أن تعلم الأمم المتحدة أن ٩١ في المائة من شعب غوام يريدون أن يصبحوا " مواطنين امريكيين من الدرجة الأولى " وان القانون التأسيسي كان من نتائج الاستعمار وليست هناك طريقة لمحوه سوى أن يصوت الشعب لصالح مشروع الدستور . ودعوا الأمم المتحدة أيضا الى مساعدة الغواميين في تحقيق استقرارهم الاقتصادي وكفالة اكتفائهم الذاتي .

١٦٨ - وانتهزت البعثة الفرصة ، أثناء وجودها في الاقليم ، لزيارة معظم القرى ، وعقدت محادثات مع مفوضي القرى وكذلك مع الأهالي . وزارت أيضا قاعدة اندرسن الجوية ، وهي ، بحسب ما قاله الضابط العسكري المرافق للبعثة ، قاعدة القيادة الجوية الاستراتيجية الوحيدة الموجودة خارج الاقليم القاري للولايات المتحدة . كما ذكر أن هذه القاعدة هي مقر الجناح الاستراتيجي الثالث والأربعين ، وان قيمة الأرض التي تشغلها القاعدة تقدّر بـ ١٧٣ مليون دولار . ويبلغ عدد العسكريين في القاعدة ، بما في ذلك أسرهم ، ١٠٠٠٠ نسمة ، وهم يشغلون ١٤ في المائة من مجموع أراضي غوام . وأعلم البعثة أيضا أن البحرية تشغل ثلث أراضي غوام . وتوجد في القاعدة ١٤ طائرة من طراز B52 ، وذلك بالمقارنة بـ ١٥٦ طائرة كانت موجودة أثناء حرب فييت نام . وقال الضابط ان ٣٦٠٠ موظف عسكري و ٦٠٠ مدني يعملون في قاعدة اندرسن الجوية . وفي نهاية جولة البعثة بالقاعدة قامت بزيارة الى أقرب القرى اليها ، وهي قرية ديديدو أكبر قرى غوام ، ويبلغ عدد سكانها حوالي ٣٥٠٠٠ نسمة . وأعلم مفوض قرية ديديدو البعثة انه لا يتمنى رحيل الموظفين العسكريين لانهم يمثلون المصدر الرئيسي للدخل لقريته .

١٦٩ - وقدم مدير هيئة التنمية الاقتصادية لغوام للبعثة عرضا موجزا عن هذه الهيئة فقال انها شركة عامة شبه مستقلة يعمل بها ٢٠ موظفا ، والغرض منها أن تعمل كحافز لتعزيز التنمية الاقتصادية في غوام . وهي تشجع المشاريع الخاصة المحلية وكذلك الشركات الأجنبية التي تتخذ لها مقرا في غوام . وأعلم مدير الهيئة البعثة أن هناك خطة رئيسية للتنمية الاقتصادية لجزيرة كابراس ستحال الى حكومة غوام عقب نقل رصيف الذخيرة . وقال ان الهيئة ليس لديها برنامج لتنمية الموارد البحرية ، وانها ساعدت في انشاء شركة تكرير النفط الغوامية ، التي يسيطر عليها مستثمرون من القطاع الخاص من تكساس (٧٧ في المائة) ومن غوام (٢٣ في المائة) . وأعلم المدير البعثة أن ٣٠٠ شخص يعملون في المصفاة ، وأن الغرض منها هو سد الاحتياجات العسكرية فقط ، رغم انها توفر بعض النفط للاستخدام المحلي . والمهمة الرئيسية لهيئة التنمية الاقتصادية لغوام ، بحسب ما قاله

Digitized by UNOG Library

مديرهـا ، هي تحديد مختلف المواقع المتاحة في غوام للمشاريع الخاصة ثم توفير الحوافز لاقامة هذه المشاريع .

١٧٠ - وأحد الحوافز التي تستخدمها الهيئة هو توفير حماية من الضرائب تسمح باعادة ٧٥ في المائة من ضرائب الشركات لمدة ٢٠ سنة ، وكل الضرائب العقارية لمدة ١٠ سنوات . وتسمح أيضا باعادة ٧٥ في المائة من الضرائب التي يدفعها المستثمرون من المقيمين المحليين على الأسهم ، لمدة تصل الى خمس سنوات . وأعلم المدير البعثة الزائرة أن الهيئة في سبيلها الى اكمال خطة تنمية اقتصادية مدتها ١٠ سنوات . وقال أيضا ان الهيئة اشتركت في " الثورة الخضراء " التي بدأها الحاكم السابق . وبعد ذلك اصطحب المدير أعضاء البعثة في جولة بجزيرة كابراس .

١٧١ - وقامت البعثة الزائرة أيضا بجولة قصيرة في القاعدة البحرية ، وبعد ذلك واصلت جولتها بالقرى . وفي الساعة الثامنة من صباح يوم الاستفتاء ، ٤ آب/اغسطس ١٩٧٩ ، شهدت البعثة فتح مركز انتخابي في دائرة تامونغ الانتخابية ، ثم ذهبت لزيارة مراكز انتخابية أخرى في سيناجانا ، ويونا ، ودي ديدو ، وبيفو ، وبيتي ، وأغات ، وأوماتاك ، وميريزو ، حيث كان هناك أيضا انتخاب فرعي لشغل منصب مفوض القرية . ولاحظت البعثة الزائرة فعلا ، أثناء جولتها بين المراكز الانتخابية ، عملية التصويت وتحدثت مع موظفي الانتخابات في المراكز ، وفي بعض المناطق ، كان مفوضو القرى حاضرين للترحيب بأعضاء البعثة وزودوهم بمعلومات عن اجراءات التصويت ، وعدد الأشخاص المسجلين في كل دائرة وعدد المصوتين ، الخ .

١٧٢ - وفي ٦ آب/اغسطس اجتمعت البعثة الزائرة مع رئيس جامعة غوام ، ورئيس كلية كوميونيتي كوليج ونائب مدير ادارة التعليم ، ورئيس مجلس أوصياء جامعة غوام . وقال نائب مدير ادارة التعليم ان الادارة مسؤولة عن ٣٥ مدرسة و ٠٠٠ ٢٦ طالب و ٥٠٠ ٢ موظف . والمدارس معترف بها من قبل الاتحاد الغربي للمدارس والكليات . وقال ان هذا الاعتراف قد يعوق في بعض الحالات ، تطور مدرسة ما لانه يفرض درجة من التوحيد لا تأخذ في الحسبان الأحوال الخاصة السائدة في غوام .

١٧٣ - واعلم رئيس جامعة غوام البعثة ان هناك ٥٠٠ ٢ طالب في الحرم الجامعي ، وان الجامعة تقوم بتشغيل بعض المعاهد الاقليمية في اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية . وتضم جامعة غوام خمس شعب : العلوم ، والتربية ، والزراعة وعلوم الحياة ، والأعمال التجارية ، والادارة العامة ، ولها هيئة اكاديمية مكونة من ١٧٢ عضوا ، وهي قائمة منذ ٢٧ عاما . وتقدم الحكومة الاقليمية نحو ٩٠ في المائة من أموال الجامعة . وتستفيد الجامعة ، فضلا عن ذلك ، من صناديق الأوقاف ، ومنح الحكومة الاتحادية ، والهدايا والهبات .

١٧٤ - وأعلم نائب مدير التعليم البعثة ان هناك ٦٣٧ مدرسا بالمدارس الابتدائية النظامية ونحو ٤٠٠ مدرس في المدارس الثانوية . وتضم المدارس الكاثوليكية ما بين ٠٠٠ ٤ و ٠٠٠ ٦ طالب . وتوجد حوالي ١٧ مدرسة خاصة . وقال ان ٥٢ سنتا من كل دولار من الضرائب في غوام تذهب الى التعليم . وأعلم البعثة أيضا أن لكلية غوام كوميونيتي كوليج مدرسة ثانوية خاصة بها .

١٧٥ - وفي ٦ آب/اغسطس عقدت البعثة الزائرة اجتماعا مع مديري الادارة بمكتب الميزانية والتجارة . وعلمت أثناء ذلك الاجتماع ان الميزانية تشمل نحو عشرة مجالات رئيسية للانفاق . وفي عام ١٩٧٩

Digitized by UNOG Library

خصص ، من مجموع مبالغ الميزانية وقدرها ١٢٥ مليون دولار ، مبلغ ٥ ملايين دولار للتنمية الاقتصادية ، ومبلغ ١٥ مليون دولار للسلامة والأمن العامين ، و ١٩ مليون دولار للصحة العامة ، و ٥٧ مليون دولار للتعليم . وقدمت الحكومة الاتحادية نحو ٢٠ مليون دولار .

١٧٦ - وقال مدير الادارة ، في معرض مناقشته لأحوال الخدمة المدنية ، انه يجرى تشجيع موظفي الحكومة على قيد اسمائهم للدراسات المسائية في جامعة غوام . وقال ان لهم اتحادا ويمكنهم عرض مشاكلهم على لجنة الخدمة المدنية . وأوضح المدير ان اتحاد معلمي غوام هو الاتحاد الرئيسي الذى يمثل أيضا سائقي سيارات نقل الركاب وعمال هيئة المرفأ .

١٧٧ - وأجاب موظفو الخدمة المدنية الكبار الثلاثة ، أثناء اجتماعهم مع البعثة ، على أسئلة تتعلق بالاسكان والتنمية الاقتصادية وتوفر الأموال الاتحادية واستخدامها ، والخ ... وزودوا أعضاء البعثة أيضا بمعلومات قيّمة عن سياسات التنمية التي تتبعها حكومة غوام .

١٧٨ - وفي اليوم ذاته زارت البعثة وحدة العناية المشددة بمستشفى غوام التذكارى الجديد . وقال الموظف المسؤول عن ارشاد البعثة في جولتها حول المرافق ان المرفق القديم المتخصص في الحالات المزمنة به ٦٠ سريرا . وفي المرفق الجديد ١٢٨ سريرا وملاك طبي يبلغ مجموعه ٦٠ شخصا بما في ذلك ٧ أطباء مقيمين . ويبلغ عدد موظفي التمريض نحو ٢٠٠ شخص . وكانت الكنيسة الكاثوليكية قد بنت المستشفى ، واشترته حكومة غوام في أيار/مايو ١٩٧٩ بمبلغ ٢٥ مليون دولار من أموال الحكومة الاتحادية و ٥٠٠ ٠٠٠ دولار جمعت محليا . وتغطي تكاليف تشغيل المستشفى من الرسوم واعانات الحكومة المحلية . ويدفع المريض ٧٠ دولارا يوميا للغرف شبه الخاصة و ٧٥ دولارا يوميا للغرفة الخاصة .

١٧٩ - وفي اليوم ذاته ، حضرت البعثة بعد ذلك جلسة للهيئة التشريعية لغوام ثم زارت مصفاة النفط . وغادرت البعثة الاقليم في ٧ آب/اغسطس ١٩٧٩ .

Digitized by UNOG Library

رابعا ـ الملاحظات والاستنتاجات

١٨٠ ـ اتيحت للبعثة اثناء زيارتها فرصة ان تجتمع وتجرى مناقشات مع زعماء منتخبين وغير منتخبين ، من بينهم الحاكم ، ونائب الحاكم ، والشيوخ ، ومفوضو القرى ، ونائب الكونغرس ، وموظفو الحكومة ، ومدير جامعة غوام ، ورئيس الـ " كوميونيتي كوليدج " الغوامية وزعماء الكنيسة ، والمدير التنفيذى للجنة الانتخابات وزملاؤه ، ومجموعات من المواطنين ، ورجال الصحافة ، وأفراد آخرون في شتى انحاء الجزيرة . وزارت البعثة مشاريع مختلفة كما قامت بجولة منظمة في مناطق معينة من قاعدة اندرسن الجوية والقاعدة البحرية .

ألف ـ الاستفتاء

١ ـ تنظيم الاستفتاء

١٨١ ـ كانت البعثة راضية عن تنظيم الاستفتاء . وقد لوحظ عدم وجود مراقبين لعملية الاقتراع الا أن المدير التنفيذى للجنة الانتخابات ذكر أن أحدا لم يطلب وجود مراقبين لعملية الاقتراع . واتيحت للبعثة فرصة أن ترى بنفسها أن جهودا قد بذلت لتأمين الاشتراك في الاستفتاء عن دراية . ويخوّل لمواطني الولايات المتحدة غير المسجلين للتصويت في الولايات المتحدة أن يصوتوا في غوام اذا كانوا مسجلين فيها . وتعتقد البعثة أن عدم اشتراط صفة الاقامة يمكن أن يكون قد مكّن مواطنين من الولايات المتحدة غير مقيمين في غوام من المشاركة في الاستفتاء . ولم تلاحظ البعثة وجود حملات دعائية كبيرة حول مراكز الاقتراع ، على الرغم من أن جودة الطقس يوم التصويت كانت يمكن أن تسمح بتجمع مؤيدى ومعارضي مشروع الدستور حول أماكن الاقتراع في حدود ما هو مسموح به قانونا . وقد احترم الحظر المفروض على الدعاية والمواد واللافتات والملصقات الدعائية داخل المنطقة المحظورة التي توجد فيها أماكن الاقتراع . ولم تتلق البعثة شكاوى بخصوص تنظيم وادارة الاستفتاء .

٢ ـ التوعية السياسية

١٨٢ ـ اتضح بجلاء كبير من المناقشات والمحادثات التي أجرتها البعثة مع نماذج تمثيلية للسكان أن الدولة القائمة بالادارة لم توضح للغواميين الخيارات العديدة المتاحة لهم المذكورة في القرار ١٥٤١ (د ـ ١٥) المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ والواردة ضمنا في المادة ٧٣ من ميثاق الأمم المتحدة .

١٨٣ ـ وقد أعلم ممثلو لجنة الانتخابات البعثة الزائرة أن حملة سياسية مكثفة قد نظمت في أعقاب ترجمة نص مشروع الدستور الى اللغة التشامورية .

١٨٤ ـ وحضرت البعثة في ٣١ تموز/يوليه ١٩٧٩ اجتماعا للتوعية السياسية احتدم أثناءها النقاش بين مؤيدى الدستور ومعارضيه .

١٨٥ ـ وكانت هناك أيضا حملة سياسية نشطة في الاذاعة والتليفزيون والصحافة . ولم يتبين للبعثة أى دليل على تدخل غير مناسب في الحملة من جانب الدولة القائمة بالادارة ، ولم تتلق أية شكوى

Digitized by UNOG Library

في هذا الخصوص . وشاهدت البعثة بعض اعلانات تحث السكان على التصويت لصالح الدستور المقترح واعلانات أخرى تحثهم على التصويت ضده .

٣ - ترتيبات التصويت وفرز الأصوات

١٨٦ - قامت البعثة يوم الاستفتاء بزيارة عدة مراكز اقتراع واستطاعت أن تتأكد من أن الترتيبات التي اتخذتها لجنة الانتخابات كانت مرضية . وقد سمح عدد أماكن الاقتراع وتوزيعها بتغطية الاقليم تغطية جيدة وسهل وصول الناخبين . وكان موظفو ومفتشو الاقتراع مدركين ادراكا جيدا لواجباتهم ومسؤولياتهم . وقد تم تزويدهم بتعليمات شاملة وبالتدريب على النحو الوارد في دليل أعدته لجنة الانتخابات بعنوان " تعليمات للمسؤولين عن مراكز الاقتراع " أتيح أيضا لأعضاء البعثة الزائرة . ولم تبلغ البعثة الزائرة أية شكاوى من ضغط أو محاولات لتخويف الناخبين أو رشوتهم . وقد لوحظ فعالية اجراءات التثبت من هوية الناخبين في كل مركز اقتراع . ولاحظت البعثة أثناء زيارتها لمراكز اقتراع عديدة أن الناخبين كان بوسعهم الادلاء بأصواتهم في سرية ووفقا للقانون الانتخابي .

١٨٧ - وقد فرزت الأصوات في مختلف مراكز الاقتراع فور انتهاء الاقتراع في الساعة الثامنة من مساء يوم ٤ آب/أغسطس ١٩٧٩ . ونقلت صناديق الاقتراع من المراكز تحت حراسة رجال الشرطة بزيهم الرسمي في عربة شرطة ، الى مقر لجنة الانتخابات حيث أعيدت عملية الفرز . وأعلنت النتائج في الاذاعة والتليفزيون فور اكتمال عملية الفرز . وقد كفل صغر حجم الجزيرة وكذلك كفاءة تنظيم الفرز ، سرعة ظهور النتائج وسهولة تصنيفها . وبعد بضع ساعات من انتهاء الاقتراع تمكنت لجنة الانتخابات من اعلان النتائج الرسمية غير المصدق عليها .

٤ - الاقتراع والنتائج

١٨٨ - شاركت في الاستفتاء نسبة مئوية صغيرة نسبيا (حوالي ٤٨ في المائة) من الناخبين المسجلين . فمن بين ٢٧ ٠٠٠ ناخب مسجل ، صوّت ٢ ٣٦٧ لصالح الدستور المقترح في حين صوّت ١٠ ٦٧١ ضده

باء - مركز غوام السياسي في المستقبل

١٨٩ - استمعت البعثة طوال زيارتها لعدد هائل من الشهادات التي أوضحت أن الغواميين غير راضين عن قانون ١٩٥٠ التأسيسي الحالي . فلديهم شعور قوي بأنه لا يعطي الغواميين ما يكفي من سلطة البت في الميادين ذات الأهمية الحيوية لتنمية الاقليم اقتصاديا ولرفاهه مستقبلا ، مثل الهجرة والنقل الجوي والبحري ، وصيد الأسماك ، وحيازة الأرض من قبل الحكومة الاتحادية والسلطات العسكرية . وهم يقولون أن عبء القيود الاتحادية في تلك الميادين الحيوية يقضي على آمالهم وخياراتهم وطموحاتهم ، وذلك على الرغم من أنهم صوّتوا في استفتاء ١٩٧٦ الخاص بمسألة المركز السياسي مؤيدين تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة . وهناك شعور قوي بأن أفضل سبيل لمعالجة الحالة الراهنة التفاوض على مركز سياسي تراعى فيه تماما ظروف غوام الخاصة ، الجغرافية

Digitized by UNOG Library

وغيرها ، بقصد تمكين السكان من ممارسة حقهم في تقرير المصير وتقرير مركزهم السياسي بحرية ومن السعي الى تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بحرية .

١٩٠ - وكان السبب في الرفض الساحق لمشروع الدستور يرجع الى حد كبير الى أن هذا المشروع كان سيبقي على الوضع الراهن ، الذى لا يسمح ، في اعتقاد غواميين كثيرين ، بمشاركة الغواميين مشاركة ذات معنى في اتخاذ القرارات السياسية التي لها تأثير على الجزيرة ، كما هو مبين أعلاه .

جيم - الأحوال الاقتصادية والاجتماعية

١٩١ - تتمثل احدى السمات الاقتصادية الرئيسية للحالة في غوام في استمرار اعتمادها على القواعد العسكرية للولايات المتحدة ، في مجال العمالة المباشرة ، والمشتريات والعقود المدنية . وقد أدى هذا الاعتماد الى تدمير الهياكل الأساسية الزراعية التقليدية عندما تم الاستيلاء على ثلث مساحة أحسن الأراضي الزراعية في الاقليم بقصد استخدامها في الأغراض العسكرية . وتسيطر حكومة الولايات المتحدة على بعض الأراضي الأخرى التي أصبحت نتيجة لذلك غير متاحة للتنمية الزراعية أو لنشاط انمائي آخر . ولم تقم غوام بتنمية أى أساس لمورد تصديرى . فعلى سبيل المثال ، كانت العمالة الاتحادية والمحلية ، بما في ذلك العسكرية ، تشكل ٦٠ في المائة من مجموع العمالة في الاقليم (٤٢٣٠٠) في عام ١٩٧٦ . وكان حوالي ٤٠ في المائة من الدخل الفردى المنتج في الجزيرة محصورا في الرواتب المتصلة بالقطاع العسكرى .

١٩٢ - وقد رأن النفقات العسكرية وحدها تساوى حوالي ٦٢ في المائة من اجمالي الناتج للجزيرة (ز) . وبالاضافة الى ذلك بلغ مجموع الاستثمار العسكرى للولايات المتحدة في غوام عام ١٩٧٥ حوالي ٢٫٦ بليون من دولارات الولايات المتحدة . غير أن البعثة قد أعلمت أن ارتفاع النسبة المئوية للمشاركة الأجنبية في صناعة البناء ، وقبول السلطات العسكرية لعقود بناء من مقاولين أجانب ، قد خفضتا الفائدة العائدة الى الجزيرة من نفقات الدفاع . ففي آذار/مارس ١٩٧٥ مثلا ، كان ٩٠ في المائة من مجموع الأشخاص العاملين في قطاع البناء ، والبالغ ٥٣٨٨ شخصا ، عمالا أجانب . ولم يكن عدد العمال غير الأجانب يتجاوز ٥٠٧ في عام ١٩٧٥ . وقد حصل المقاولون الأجانب على ما يزيد على ٩٥ في المائة ، بحساب الدولارات ، من حجم العقود المبرمة خلال سنة ١٩٧٥/١٩٧٦ .

١٩٣ - وعلى الرغم من أن أغلبية الغواميين الذين استجوبتهم البعثة الزائرة أقروا بفرص العمالة والفوائد الاقتصادية الناشئة عن وجود القواعد العسكرية في غوام ، فان سكان الجزيرة يودون الحد من هذا الاعتماد الاقتصادى الشديد على السلطة العسكرية وعلى الحكومة الاتحادية ، وذلك من خلال سيطرة الغواميين على مواردهم ، وادارتهم لها ، بغية تعزيز وتنويع اقتصاد الاقليم .

(ز) برنامج التعديل الاقتصادى لاقليم غوام ، من اعداد ادارة التعديل الاقتصادى ، مكتب مساعد وزير الدفاع والقوة العاملة ، شؤون الاحتياطي والسوقيات ، البنتاغون ، (واشنطون العاصمة تموز/يوليه ١٩٧٩) ، الصفحات ٣ الى ٥ .

Digitized by UNOG Library

١٩٤ - غير أنهم يشعرون أن هناك قيودا هائلة مفروضة من قبل الحكومة الاتحادية بموجب قانون ١٩٥٠ التأسيسي الحالي تعرقل المحاولات الرامية الى تحقيق مثل هذه الأهداف . وهم يقترحون ما يلي :

(أ) توسيع الانتاج الزراعي والسياحة ؛ وينبغي ، بالاضافة الى ذلك ، أن تتخلى الحكومة الاتحادية ، عن الأراضي التي هي الآن في حوزتها والتي تبين أنها زائدة عن الاحتياجات العسكرية في المستقبل المنظور ، وأن تصبح هذه الأراضي متاحة للفواميين .

(ب) ينبغي أن يستشار الفواميون عند التفاوض على حقوق هبوط الطائرات في غوام . وبمقتضى النظام الحالي يقوم مجلس الطيران المدني بتنظيم هذه الحقوق في غوام دون استشارة ممثلي غوام أو الحصول على موافقتهم .

(ج) ينبغي اعادة النظر في قانون جونز على نحو يكون مؤاتيا للفواميين ويخدم مصالحهم على خير وجه . فهذا القانون ، بصيغته الحالية ، يحد من النقل البحري الى غوام ومنها ، ويمنع كل شركات النقل غير التابعة للولايات المتحدة من استخدام غوام الا بوصفها الوجهة الأخيرة . وغوام ، بوصفها ميناء محليا من موانئ الولايات المتحدة تخضع لقوانين الشحن البحري التي تحظر استخدام البواخر التي تحمل أعلاما أجنبية في نقل البضائع بين أماكن في الولايات المتحدة . وتحظر هذه النظم أيضا على الناقلات التي تحمل علم الولايات المتحدة قبول اعانات مالية بغية تخفيض تكاليف النقل . ونتيجة ذلك هي أن تعريفة نقل البضائع من غوام تفوق كثيرا تعريفة النقل بين الولايات المتحدة وبلدان المحيط الهادئ الأخرى (الفلبين ، مثلا) وأن الوصول عن طريق البحر محدود . ويقدر أن أثر هذا العامل يتمثل في ارتفاع تكلفة السلع الفواميه بنسبة ١٠ في المائة .

١٩٥ - وتخدم غوام حاليا ثلاث شركات طيران عابرة للمحيط الهادئ هي بان أميريكان ، وبرانيف ، وكونتنتال . وتسيطر على دخول جزر غربي المحيط الهادئ عن طريق الجو ثلاث شركات نقل هي : إير ناورو ، وإير ميكرونيزيا ، وشركة خطوط " باسيفيك أيلندز " . كما تعمل شركة الخطوط الجوية اليابانية بين طوكيو وأوساكا وغوام .

١٩٦ - وهذا التقييد لامكانية الوصول الى غوام عن طريق الجو ، بالاضافة الى ارتفاع أسعار وأجور السفر نفسها ، يحد بشدة من فرص نمو غوام بحيث تصبح مركزا اقليميا أو مركز توزيع شحنات البضائع لمنطقة غرب المحيط الهادئ . وتود عدة شركات طيران اقامة خدمات الا أنها لم تتمكن الى الآن من ذلك .

١٩٧ - ونظرا لموقع غوام الجغرافي الخاص في المحيط الهادئ فانه ينبغي أن يكون لها ، وشأنها في ذلك شأن ، ساموا الأمريكية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وبالاو ، دور في تقرير الترتيبات المتعلقة بالنقل البحري ، بغية ضمان أفضل الشروط المؤاتية لها .

دال - الموارد البحرية

١٩٨ - ليس لفوام حاليا أي رأي في مراقبة وادارة وتنمية مواردها البحرية الكامنة الواسعة ولذلك يحث على أن يكون لفوام الحق في مراقبة مواردها الطبيعية وفي تنميتها .

Digitized by UNOG Library

هاء - اليد العاملة ، والعمالة ، والهجرة

١٩٩ - ان استخدام اليد العاملة الأجنبية يعتبر من أكثر المسائل حساسية واثارة للعواطف وصعوبة وتفجرا . ويشكو الغواميون من أن فرص العمل المتاحة لهم قد تقلصت بشدة نتيجة لتزايد استخدام العمال الأجانب في جميع قطاعات الاقتصاد .

٢٠٠ - وتوجد لدى كلية " غوام كوميونيتي كوليدج " مرافق ممتازة لتدريب الغواميين على اكتساب المهارات المطلوبة لدعم هياكلهم الأساسية الاقتصادية ولتحسين القطاع الادارى . وتتسم قيادات القطاع الخاص بروح التجاوب والتعاون ، غير أن العقبة الرئيسية هي القيد الاتحادى المفروض في شكل رقابة على الهجرة الى غوام دون استشارة السلطات الغوامية أو استئذانها . ولذلك فان الغواميين يشعرون أن مصالحهم ليست محمية على النحو المناسب .

٢٠١ - وهناك شعور قوى جدا بأنه ينبغي أن ينال الغواميون في المرحلة الحالية ، ان لم تكن السيطرة ، فعلى الأقل دورا كبيرا في هذا الجانب البالغ الأهمية من جوانب حياتهم الاقتصادية .

واو - الثقافة التشامورية

٢٠٢ - يعطي التشامو ريون ، وهم شعب غوام الأصلي ، الجزيرة تراثها الثقافي وبكامل أسس وهويتها الاجتماعية ، بما في ذلك لغتها الأصلية . وهم يشكلون ، حسب احصاءات ١٩٧٥ ، حوالي ٥ر٥٥ في المائة من السكان . ويشعر العديد من الغواميين أن هويتهم الثقافية مهددة تهديدا خطيرا ، وأنه ينبغي لذلك احترام وتشجيع الحركة الحالية الرامية لاحياء اللغة والثقافة التشاموريتين وتطويرهما والنهوض بهما .

خامسا - التوصيات

٢٠٣ - توصي البعثة اللجنة الخاصة أن تطلب من الدولة القائمة بالادارة أن تضطلع بما يلي :

(أ) أن توضح ايضاحا تاما للغواميين مختلف الخيارات المتاحة لهم بموجب حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير ، بما في ذلك حقهم في الاستقلال ، كما ينص على ذلك ميثاق الأمم المتحدة واعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ .

(ب) ونظرا لأن الناخبين المقترعين قد رفضوا بأغلبية ساحقة في استفتاء ٤ آب/أغسطس ١٩٧٩ (وهي أغلبية ٨٠ في المائة) ، مشروع الدستور ، ونظرا لأن البعثة وجدت أن الدولة القائمة بالادارة لم تبين للغواميين الخيارات المتاحة لهم ، ينبغي للدولة القائمة بالادارة أن تمكن الغواميين من أن يختاروا ويقرروا بحرية مركزهم السياسي المقبل ، وأن يتفاوضوا بشأنه ان رغبوا في ذلك ، مع مراعاة حقوقهم المتأصلة المذكورة آنفا ، بالرغم مما يقال من أن الغواميين قد صوّتوا ، في استفتاء ١٩٧٦ ، الذى جرى بشأن مسألة المركز ، تأييدا لتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة .

Digitized by UNOG Library

(ج) أن تفي ، طبقا للمادة ٧٣ وسائر المواد ذات الصلة من الميثاق ، بالتزاماتها في الاقليم ، سواء بالغاء قانون جونز من حيث أنه يضر بالفواميين ، و/أو بتعديل هذا القانون بحيث يراعي مصالح الفواميين ، كما تتبين من آمالهم وخياراتهم وطموحاتهم ، ويكفل تحقيقها على خير وجه .

(د) نظرا لأن قانون التفويض الذى صدر بموجبه مشروع الدستور كان بالتأكيد مقيدا للخيارات المتاحة للفواميين بموجب ميثاق الأمم المتحدة أن ، تضمن الدولة القائمة بالادارة أن يولي أى قانون تفويض من هذا النوع يصدر مستقبلا المراعاة الواجبة لحقوق الفواميين غير القابلة للتصرف ، في تقرير المصير ، وأن تكف عن الحد من الممارسة الحرة والكاملة لتلك الحقوق أو اعاقتها أو منعها .

(هـ) وأن تتخذ التدابير اللازمة لتمكين سكان غوام من استعادة ملكية الأرض التي هي الآن في حيازة السلطات الاتحادية والعسكرية والتي لا تستخدمها هذه السلطات .

(و) أن تتخذ جميع الخطوات اللازمة لضمان عدم بقاء اقتصاد الاقليم معتمدا اعتمادا شديدا على القواعد العسكرية ، وضمان منح الفواميين كل فرصة وتشجيع لتعزيز وتنويع الهياكل الأساسية الاقتصادية لغوام .

Digitized by UNOG Library

التذييل الأول

برنامج زيارة البعثة وأنشطتها

التاريخ	الساعة	ملاحظات
الجمعة ٢٧ تموز/يوليه	٩/٠٠	غادرت نيويورك الى واشنطن العاصمة
	١١/٠٠	قابلت السيد انطونيو ب. وون بات نائب غوام في الكونغرس الولايات المتحدة
	١٢/٣٠	حضرت حفل الغداء الذى أقامه السيد تشارلز و. ماينز مساعد وزير الخارجية لشؤون المنظمات الدولية
	١٤/٣٠	قابلت موظفي وزارة داخلية الولايات المتحدة ومكتب شؤون الأقاليم
	١٧/١٥	غادرت واشنطن العاصمة الى هونولولو
	٢٣/٠٥	وصلت الى هونولولو
الأحد ٢٩ تموز/يوليه	٠٠/٤٥	غادرت هونولولو الى غوام
الاثنين ٣٠ تموز/يوليه	٤/١٥	وصلت الى غوام
الثلاثاء ٣١ تموز/يوليه	٩/٣٠	نظم رئيس البعثة مقابلة صحفية
	١١/٣٠	قابلت الحاكم ونائب الحاكم وموظفيهما
	١٤/٠٠	لقاء مع أعضاء الهيئة التشريعية الخامسة عشرة لغوام
	١٥/٠٠	قابلت ائتلاف بارا - بادا (الحلف الشعبي من أجل البدائل المستجيبة - الحلف الشعبي من أجل البدائل المشرفة)
	١٦/٠٠	قابلت لجنة التوعية التابعة للمؤتمر الدستورى
	١٩/٠٠	حضرت حلقة دراسية في ميريزو عقدتها للناخبين لجنة التوعية التابعة للمؤتمر الدستورى
الأربعاء ١ آب/أغسطس	٩/٠٠	قابلت السيد جو ميسا ، المدير التنفيذى للجنة الانتخابات بغوام
	١٠/٣٠	قابلت مجلس مفوضي القرى
	١٢/٠٠	حضرت حفل غداء مع أعضاء الغرفة التجارية بغوام

Digitized by UNOG Library

التاريخ	الساعة	ملاحظات
	١٥/٠٠	قابلت الأب مارتنيز والأب بريفيد و اريو والأستاذ جوردان بك في أستفية اغانيا
	١٧/٣٠	قابلت أفراد من الجمهور
الخميس ٢ آب/أغسطس	٩/٣٠	مقابلة مع أفراد من الجمهور وأعضاء المؤتمر الدستوري تلتها زيارات للقرى ولقاعدة اندرسن الجوية
	١٨/٣٠	حضرت حفل استقبال أقامه السناتور انطونيو م. بالومو، رئيس لجنة الشؤون الاقليمية ـ الاتحادية
الجمعة ٣ آب/أغسطس	١٠/٠٠	اجريت مقابلة تليفزيونية
	١١/٣٠	قابلت مدير هيئة التنمية الاقتصادية لغوام تلتها جولة على مشاريع الهيئة ، وزيارة الى القاعدة البحرية
السبت ٤ آب/أغسطس		يوم الاستفتاء . زارت البعثة مراكز الاقتراع لمشاهدة عملية التصويت
الاثنين ٦ آب/أغسطس	٩/٠٠	قابلت السيدة بنيت تيرى ، نائبة مدير ادارة التربية ، والدكتورة روزا كارتر رئيسة جامعة غوام والدكتور جون سالاس رئيس كلية غوام كميونيتي كولدج ، أعقبها اجتماع مع مدير الادارة ومدير مكتب الميزانية والموارد الادارية ومدير التجارة
	١٢/٠٠	حضرت حفل غداء أقامه الحاكم والسيدة كالفو
	١٤/٠٠	تجولت في مستشفى غوام التذكاري وزيارة الى مصفاة النفط
	١٨/٣٠	أقامت البعثة حفل استقبال
الثلاثاء ٧ آب/أغسطس		غادرت البعثة غوام الى مانيللا

Digitized by UNOG Library

التذييل الثانـــي

القانون التأسيسي لغوام والقوانين الاتحادية المتصلة به التي تؤثر على الهيكـــل الحكومي لغـــوام

القانون التأسيسي لغـــوام

أحكام عامـــة

المادة ١ عنوان مختصر : يسمى هذا القانون " القانون التأسيسي لغوام " .

التاريخ التشريعي : " هذا القانون " هو القانون الصادر في ١ آب/أغسطس ١٩٥٠ ، الجزء ٦٤ من مجموعة اللوائح صفحة ٣٨٤ ، المدوّن بوصفه المواد من ١٤٢١ الى ١٤٢٥ من الجزء ٤٨ من مدونة قوانين الولايات المتحدة . وبسبب الاستعمال الشائع والاشارة في القوانين التعديلية الأحدث الى المواد الأصلية من القانون التأسيسي ، فان هذه الطبعة من القانون التأسيسي ستشير الى مواد القانون التأسيسي بصيغتها المعدلة حيثما أمكن ذلك . وستدرج الاستشهادات بمدونة قوانـــين الولايات المتحدة تحت عنوان " التاريخ التشريعي " .

المادة ٢ الاسم والاقليم المشمول به . يظل الاقليم الذى جرى التنازل عنه الى الولايات المتحدة وفقا لأحكام معاهدة الصداقة المعقودة بين الولايات المتحدة واسبانيا والموقعة في باريس في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٨٩٨ والمعلنة في ١١ نيسان/ابريل ١٨٩٩ ، المعروف بجزيرة غـوام في جزر ماريانا ، يعرف باسم غوام .

التاريخ التشريعي : المادة ٢ من القانون الصادر في ١ آب/أغسطس ١٩٥٠ ؛ الجزء ٤٨ من مدونة قوانين الولايات المتحدة ، المادة ١٤٢١ .

المادة ٣ اقليم غير مدمج ـ الحكومة . تعلن غوام بموجب هذا القانون اقليما غير مدمج من أقاليم الولايات المتحدة عاصمته ومقر حكومته في مدينة أغانا ، بغوام . ويكون لحكومة غوام السلطات المبيّنة في هذا القانون والصلاحية لأن تتقاضى بهذا الاسم ، ويجوز ، بموافقة الهيئة التشريعيـــة ، التي تقوم القوانين المسنونة دليلا عليها ، أن تتقاضى بخصوص أى عقد تدخله ، أو جريرة شخصيـــة ترتكبها عرضا ، فيما يتعلق بممارسة حكومة غوام لسلطاتها الشرعية (١) . وتتألف حكومة غوام من ثلاثـة فروع ، تنفيذى وتشريعي وقضائي ، وتكون علاقتها مع الحكومة الاتحادية في جميع المسائل الـــتي لا تدخل في مسؤولية برنامجية لادارة أو وكالة اتحادية أخرى ، تحت الاشراف الادارى العام لوزيـــر الداخليـــة (٢) .

Digitized by UNOG Library

التاريخ التشريعي: المادة ٣ من القانون الصادر في ١ آب/أغسطس ١٩٥٠ ، الجزء ٤٨ من مدونة قوانين الولايات المتحدة المادة ١٤٢١ (أ) ؛ (١) مضافة بموجب القانون الصادر في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٥٩ ؛ (٢) معتمدة بموجب التعديل المؤرخ في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٦٨ ، القانون العام ٩٠ - ٤٩٧ ، المادة ١٢ (أ) ، الجزء ٢ من مجموعة اللوائح الصفحة ٨٤٧ .

قرارات المحاكم

بما أن غوام اقليم غير مندمج ، فان حكومتها لا تتمتع الا بالسلطات التي يمنحها اياها الكونغرس . قضية رود ريغس ضد غيلورد ، [١٩٧٧ المحكمة المحلية هاواي] الملحق الاتحادي ٤٢٩ الصفحة ٧٩٧ .

المادة ٤ جنسية الأشخاص القاطنين والمولودين في غوام .

(ألغيت)

التاريخ التشريعي : الغيت بالقانون الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٥٢ ، الفقرة ٤٧٧ ، الباب الرابع ، المادة ٤٠٣ (أ) (٤٢) ، الجزء ٦٦ من مجموعة اللوائح صفحة ٢٨٠ . وقد أعيد سن هذه المادة ، مع تغييرات ، كجزء من قانون الهجرة والجنسية لعام ١٩٥٢ ، الجزء ٨ من مدونة قوانين الولايات المتحدة ، المادة ١٤٠٧ . سابقا الجزء ٤٨ من مدونة قوانين الولايات المتحدة ، المادة ١٤٢١١ .

المادة ٥ لائحة الحقوق .

(أ) لا يسن في غوام قانون يتعلق بحظر انشاء دين أو بحظر الممارسة الحرة له أو ينتقص من حرية الكلام أو الصحافة أو من حق الناس في أن يتجمعوا بصورة سلمية وفي أن يلتمسوا من الحكومة كشف ظلاماتهم .

(ب) لا يتخذ أي جندي في أوقات السلم مأوى في منزل دون موافقة صاحبه ، ولا يتخذ المأوى في زمن الحرب ، الا بالصورة التي تتحدد بالقوانين .

(ج) لا ينتهك حق الناس في أن تكون أشخاصهم ومساكنهم وأوراقهم وممتلكاتهم ، في مأمن من اجراءات التفتيش والضبط غير المعقولة ؛ ولا يتم اصدار أمر توقيف أو تفتيش الا بموجب سبب وجيه ، مدعم بقسم أو اقرار ، ويصف بالتحديد المكان الذي سيفتش والشخص الذي سيوقف أو الأشياء التي ينبغي ضبطها .

(د) لا يعرّض أي شخص لخطر العقوبة على الجريمة نفسها مرتين ؛ ولا يجبر على أن يكون شاهدا ضد نفسه في أية قضية جنائية .

(هـ) لا يحرم أي شخص من الحياة أو الحرية أو الممتلكات ، بدون اتباع قواعد الاجراءات القانونية .

Digitized by UNOG Library

(و) لا تؤخذ الملكية الخاصة للاستخدام العام بدون تعويض عادل .

(ز) في جميع المحاكمات الجنائية ، يكون للمتهم الحق في محاكمة سريعة وعلنية ؛ وفي الاطلاع على طبيعة الاتهام وسببه والحصول على نسخة عنه ؛ وفي أن يواجه الشهود الذين سيشهدون ضده ؛ وفي توجيه مذكرات جلب للحصول على شهود لصالحه ؛ وفي الحصول على مساعدة مستشار قانوني للدفاع عنه .

(ح) لا يجوز تطلّب كفالة مفرطة ولا فرض غرامات مفرطة ولا انزال عقوبات قاسية وغير عادية .

(ط) لا يكون في غوام عبودية أو خدمة غير طوعية ، الا كعقوبة على جريمة يكون فيها الشخص قد أدين بها حسب الأصول .

(ى) لا يسن قانون للتجريم ولا قانون بأثر رجعي ولا قانون ينتقص من التزامات العقود .

(ك) لا يودع شخص السجن بسبب دين عليه .

(ل) لا يعطل امتياز أمر الاحضار الا ، عندما تتطلب السلامة العامة ذلك في حالات التمرد أو الغزو أو خطر وشيك بحدوث تمرد أو غزو .

(م) لا يفرض على أي ناخب أي اشتراط يتعلق بملكية أو دخل أو رأي سياسي أو أية مسألة أخرى عدا الجنسية والأهلية المدنية والاقامة .

(ن) لا يميز في غوام ضد أي شخص على أساس العرق أو اللغة أو الدين ولا يحرم من الحماية المتساوية للقوانين .

(س) لا يدان أي شخص بالخيانة العظمى ضد الولايات المتحدة ما لم تثبت بافادة شاهدين شهدا نفس الفعل السافر ، أو على أساس اعتراف في محكمة علنية .

(ع) لا يتم أبدا الاستيلاء على أية أموال عامة أو ممتلكات عامة ولا تقدم أو تمنح أو تستخدم بصورة مباشرة أو غير مباشرة لاستعمال أو منفعة أو دعم أية طائفة أو كنيسة أو ديانة أو مؤسسة طائفية أو جمعية طائفية أو نظام ديني ، أو لاستعمال أو فائدة أو دعم أي كاهن أو مبشر أو قس أو غير ذلك من المعلمين الدينيين أو الشخصيات الدينية بصفتها تلك .

(ف) تحظر بموجب هذا القانون توظيف الأطفال دون سن الرابعة عشرة في أي مهنة تضر بالصحة أو الأخلاق أو تشكل خطرا على الحياة أو الأطراف .

(ص) يكون هناك تعليم الزامي لجميع الأطفال بين سن السادسة والسادسة عشرة .

(ق) لا يطلب أبدا أي امتحان ديني كشرط تأهيلي لأي وظيفة أو أمانة عامة في ظل حكومة غوام .

(ر) لا يكون أي شخص يناصر أو يؤيد أو ينتمي الى أي حزب أو منظمة أو اتحاد يدعو الى قلب حكومة غوام أو حكومة الولايات المتحدة بالقوة أو بالعنف ، مؤهلا لشغل منصب عام أو أمانة عامة أو للانتفاع بهما في ظل حكومة غوام .

Digitized by UNOG Library

(ش) تعمم الأحكام التالية من دستور الولايات المتحدة وتعديلاته ، بموجب هذا القانون ، على غوام بقدر كونها لم تعمم سابقا على هذا الاقليم ، ويكون لها نفس القوة والأثر كما في الولايات المتحدة أو في أية ولاية من الولايات المتحدة . المادة الأولى ، الفقرة ٩ ، البندان ٢ و ٣ ؛ والمادة الرابعة الفقرة ١ والبند ١ من الفقرة ٢ ؛ والتعديلات من الأول الى غاية التاسع ؛ والتعديل الثالث عشر ؛ والجملة الثانية من الفقرة ١ من التعديل الرابع عشر ؛ والتعديلان الخامس عشر والتاسع عشر .

تلغى جميع القوانين التي سنها الكونغرس فيما يتعلق بغوام وجميع القوانين التي سنتها الهيئة التشريعية لاقليم غوام ، التي تتعارض مع أحكام هذه الفقرة الفرعية ، ضمن مقدار هذا التعارض.

التاريخ التشريعي : المادة ٥ من القانون الصادر في ١ آب/أغسطس ١٩٥٠ (القانون التأسيسي بصيغته المعدلة) ، مقنن بوصفه المادة ١٤٢١ (ب) من الجزء ٤٨ من مدونة قوانين الولايات المتحدة . أضيفت الفقرة الفرعية (ش) بالقانون العام ٩٠-٤٩٧ ، المادة ١٠ ، الجزء ٨٢ من مجموعة اللوائح ٨٤٧ [قانون انتخاب الحاكم].

قرارات المحاكم

لا يتعارض مع الدستور أو مع هذه المادة القانون المحلي الذى يمنع الناخب الذى وقّع عريضة لمرشح حزبي من توقيع عريضة لمرشح مستقل لنفس المنصب . قضية وبستر ضد ميسا ، [١٩٧٧] ، الدائرة ٩ من محكمة الاستئناف - غوام] الجزء ٥٢١ من الملحق الاتحادى الثاني ، الصفحة ٤٤٢ .

الفرع التنفيذى

المادة ٦ الحاكم . تسند السلطة التنفيذية لغوام الى موظف تنفيذى يكون لقبه الرسمي " حاكم غوام " . وينتخب حاكم غوام ومعه نائب الحاكم بأغلبية الأصوات التي يدلي بها الناس المؤهلون للتصويت لأعضاء الهيئة التشريعية لغوام . ويجرى اختيار الحاكم ونائب الحاكم بصورة مشتركة عن طريق ادلاء كل ناخب بصوت واحد يطبّق على المنصبين . واذا لم يحصل أى مرشح على أغلبية الأصوات المدلى بها في الانتخابات ، تجرى في اليوم الرابع عشر بعد ذلك انتخابات تصفية بين المرشحين للحاكم ولنائب الحاكم اللذين حصلا على أكبر عدد من الأصوات والمرشحين اللذين أتيا في المرتبة الثانية من حيث عدد الأصوات المدلى بها . وتجرى الانتخابات الأولى للحاكم ونائب الحاكم في ٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٠ . وبعد ذلك ابتداء من سنة ١٩٧٤ ، ينتخب الحاكم ونائب الحاكم كل أربع سنوات في انتخابات عامة . ويبقى الحاكم ونائب الحاكم في منصبيهما لفترة أربع سنوات وحتى يتم انتخاب وتنصيب خليفيهما .

ولا يحق لشخص انتخب حاكما لفترتين متعاقبتين أن يشغل هذا المنصب الا بعد مرور فترة كاملة بعد ذلك .

وتبدأ مدة الحاكم ونائب الحاكم المنتخبين في أول يوم اثنين من شهر كانون الثاني / يناير بعد تاريخ الانتخاب .

Digitized by UNOG Library

ولا يكون أى شخص مؤهلا للانتخاب لمنصب الحاكم أو نائب الحاكم الا اذا كان ناخبا مؤهلا وكان للسنوات الخمس المتعاقبة التي سبقت الانتخابات مباشرة ، مواطنا من مواطني الولايات المتحدة ومقيما حقا في غوام ، وكان عمره وقت مباشرة مهام منصبه ثلاثين سنة على الأقل . ويحافظ الحاكم على اقامته الرسمية في غوام خلال مدة منصبه .

ويكون للحاكم الاشراف العام والمراقبة العامة على جميع الادارات والمكاتب والوكالات وغيرها من هيئات الفرع التنفيذى لحكومة غوام . وله أن يمنح العفو ويوقف التنفيذ وأن يلغي الغرامات والمصادرات المفروضة لمخالفات ضد قوانين محلية . وله أن ينقض أى تشريع ، كما هو منصوص عليه في هذا القانون [القانون التأسيسي بصيغته المعدلة] . ويعين ، جميع المسؤولين والموظفين في الفرع التنفيذى لحكومة غوام ، ويجوز له أن يفصلهم ، باستثناء ما هو منصوص عليه خلافا لذلك في هذا القانون أو في غيره من القوانين الصادرة عن الكونغرس ، أو بموجب قوانين غوام ، وينتدب جميع الموظفين الذين قد يكون مأذونا بتعيينهم . ويكون الحاكم مسؤولا عن التنفيذ المخلص لقوانين غوام وقوانين الولايات المتحدة المنطبقة في غوام . وله عندما يكون ذلك ضروريا في حالات الكوارث أو الغزو أو التمرد أو العصيان أو في حالات الخطر الوشيك بحدوث أى منها ، أو حرصا على منع أو قمع أعمال العنف المخالفة للقانون أن يستنفر قوة الاقليم أو أن يدعو المليشيا أو أن يطلب مساعدة أعلى قائد للقوات المسلحة العسكرية أو البحرية للولايات المتحدة في غوام التي يمكن أن تقدم للحاكم بناء على تقدير هذا القائد اذا كان ذلك لا يعيق مسؤوليته الاتحادية أو يخالفها . ويجوز للحاكم في حالة حدوث تمرد أو غزو أو نشوء خطر وشيك بحدوث أى منهما ، عندما تتطلب السلامة العامة ذلك ، أن يعلن الجزيرة بقدر ما هي خاضعة لولاية حكومة غوام ، خاضعة للأحكام العرفية . وبعد ذلك مباشرة يجتمع أعضاء الهيئة التشريعية بمبادرة منهم ويجوز لهم بأغلبية ثلثي الأصوات ابطال هذا الاعلان .

ويقدم الحاكم الى وزير الداخلية تقريرا سنويا عن عمليات حكومة غوام لاحالته الى الكونغرس وكذلك أية تقارير أخرى ، في أية أوقات أخرى مما قد يتطلبها الكونغرس أو يتطلبها القانون الاتحادى المطبّق . ويكون له صلاحية اصدار أوامر وتنظيمات لا تتعارض مع أى قانون سار . وله أن يوصي الهيئة التشريعية بمشاريع قوانين وأن يعرب عن آرائه بشأن أية مسألة أمام تلك الهيئة .

وينشأ بموجب هذا القانون منصب نائب حاكم غوام . ويتمتع نائب الحاكم بالسلطات التنفيذية ويؤدى الواجبات التي قد يوكلها اليه الحاكم أو تحدد له بموجب هذا القانون [القانون التأسيسي بصيغته المعدلة] أو بموجب قوانين غوام .

التاريخ التشريعي : القانون الصادر في ١ آب/أغسطس ١٩٥٠ ، الفقرة ٥١٢ ، المادة ٦ ، المدونة بوصفها المادة ٤٢٢ من الجزء ٤٨ من مدونة قوانين الولايات المتحدة ؛ معدل بالقانون العام ٩٠-٤٩٧ ، المادة ١ ، الجزء ٨٢ من مجموعة اللوائح صفحة ٨٤٢ [قانون انتخاب الحاكم] .

قرارات المحاكم

لم تخول هذه المادة حاكم غوام اصدار أمر تنفيذى يفرض أنظمة لمنع التجول في أعقاب الاعصار الاستوائي باميلا . قضية غايل ضد حكومة غوام ، [١٩٧٦ المحكمة المحلية - غوام] الملحق الاتحادى رقم ٤١٤ صفحة ٦٣٦ .

Digitized by UNOG Library

يتمتع حاكم غوام ، عملا بسلطاته لتنفيذ القوانين الاتحادية المطبقة في غوام ، بالصلاحيـــة الاضافية ، في حالة عدم وجود مكتب تنفيذ اتحادى مناسب في غوام ، لترحيل الأجنبي الذى يكون قد بقي أكثر من الفترة المسموح له بها . قضية روجرز الغيابية ، [١٩٥٢ ، المحكمة المحلية ـ غـــوام] الملحق الاتحادى ١٠٤ ، صفحة ٣٩٣ .

المادة ٧ عزل الحاكم باستفتاء الناخبين . يجوز عزل أى حاكم لغوام من منصبه باستفتاء للناخبين يشترك فيه على الأقل ثلثا عدد الأشخاص الذين أدلوا بأصواتهم لانتخاب الحاكم في آخـــر انتخابات عامة انتخب فيها ويصوتون لصالح اقالته ، على أن يشكل أولئك الذين يصوتون على هـــذا النحو أغلبية جميع المشتركين في استفتاء الناخبين . ويجرى الانتخاب الاستفتائي بمبادرة من الهيئـة التشريعية لغوام وذلك بعد (أ) تصويت بأغلبية ثلثي أعضاء الهيئة التشريعية لصالح اجـــــراء الاستفتاء ، أو (ب) تقديم عريضة لاجراء هذا الاستفتاء الى الهيئة التشريعية من قبل ناخبـــين مسجلين يساوى عددهم ٥٠ في المائة على الأقل من العدد الاجمالي للأصوات المدلى بها فـــي الانتخابات العامة الأخيرة لمنصب الحاكم التي نجح فيها الحاكم قبل تقديم العريضة .

التاريخ التشريعي : المادة ٧ من القانون الصادر في ١ آب/أغسطس ١٩٥٠ (القانـــون التأسيسي) . مدونة بوصفها المادة ١٤٢٢ من الجزء ٤٨ من مدونة قوانين الولايات المتحـــدة ؛ معدلة بالمادة ٢ من القانون العام ٩٠-٤٩٧ ، الجزء ٨٢ من مجموعة اللوائح صفحة ٨٤٤ (قانـــون انتخاب الحاكم) .

المادة ٨ شغر منصب الحاكم أو نائب الحاكم ؛ عجز الحاكم المؤقت أو غيابه المؤقت.

(أ) في حالة اصابة الحاكم بعجز مؤقت أو تغيبه بصورة مؤقتة ، يتولى نائب الحاكـــم سلطات الحاكم .

(ب) في حـالة حدوث شاغر دائم في منصب الحاكم بسبب الوفاة أو الاستقالة أو العـــزل بالاقتراع أو اصابة الحاكم المنتخب بعجز دائم أو لأى سبب آخر ، يصبح نائب الحاكم أو نائب الحاكـــم المنتخب حاكما يشغل المنصب خلال الفترة المتبقية والى أن يجرى انتخابه وتنصيبه هو أو خليفتـــه حسب الأصول في الانتخابات العادية التالية لمنصب الحاكم .

(ح) في حالة اصابة نائب الحاكم بعجز مؤقت أو في حالة تغيبه بصورة مؤقتة أو خلال أيـــة فترة يكون فيها نائب الحاكم متوليا منصب الحاكم بالوكالة ، يعمل رئيس الهيئة التشريعية لغوام بوصفه نائبا للحاكم .

(د) في حالة حدوث شاغر دائم في منصب نائب الحاكم بسبب الوفاة أو الاستقالة أو اصابـة نائب الحاكم بعجز دائم ، أو لأن نائب الحاكم أو نائب الحاكم المنتخب قد انتقل الى منصب الحاكـم ، يعين الحاكم نائب حاكم جديد ، بمشورة الهيئة التشريعية وموافقتها ، لشغل المنصب للفترة المتبقيـة والى أن يتم انتخابه وتنصيبه هو أو خليفته حسب الأصول في الانتخابات العادية التالية لنائب الحاكم .

Digitized by UNOG Library

(هـ) في حالة اصابة الحاكم ونائب الحاكم كلاهما بعجز مؤقت أو تغيبهما بصورة مؤقتة، يمارس سلطات الحاكم، بوصفه حاكما بالوكالة، الشخص الذى تحدده قوانين غوام. وفي حالة شغر منصبي الحاكم ونائب الحاكم كلاهما بصورة دائمة، يتم شغل منصب الحاكم للفترة المتبقية بالصورة التي تحددها قوانين غوام.

(و) لا يدفع تعويض اضافي الى أى شخص يعمل بوصفه حاكما أو نائبا للحاكم ولا يكون قد شغل منصب الحاكم أو نائب الحاكم بموجب أحكام هذا القانون [القانون التأسيسي بصيغته المعدلة].

التاريخ التشريعي: المادة ٨ من القانون الصادر في ١ آب/أغسطس ١٩٥٠ (القانون التأسيسي)، مدونة بوصفها المادة ١٤٢٢ باء من الجزء ٤٨ من مدونة قوانين الولايات المتحدة؛ معدلة بالمادة ١ من القانون العام ٨٩-٤١٩، الجزء ٧٦ من مجموعة اللوائح صفحة ٩٤١ (١٦ آذار/مارس ١٩٦٢)؛ القانون العام ٩٠-٤٩٧، المادة ٣، الجزء ٨٢ من مجموعة اللوائح، صفحة ٨٤٤ (١١ أيلول/سبتمبر ١٩٦٨) (قانون انتخاب الحاكم). وللاطلاع على كيفية التنفيذ أنظر المواد ... ٥ وما يليها من المدونة الحكومية لغوام.

المادة ٩ السلطات والواجبات المحددة للحاكم.

(أ) ما لم ينص في هذا القانون أو في قوانين غوام على خلاف ذلك، يعين الحاكم، بمشورة وموافقة الهيئة التشريعية، جميع رؤساء الوكالات والهيئات التنفيذية. وتضع الهيئة التشريعية نظاما للجدارة وتجرى التعيينات والترقيات وفقا لنظام الجدارة هذا، بقدر ما يكون ذلك عمليا.

(ب) يكون لجميع الموظفين السلطات والواجبات التي يمنحها لهم ويفرضها عليهم القانون أو تفرضها عليهم الأنظمة التنفيذية التي يضعها الحاكم بصورة لا تتعارض مع أى قانون.

(ج) يدرس الحاكم بين الحين والآخر تنظيم الفرع التنفيذى لحكومة غوام ويقوم بتحديد وتنفيذ ما يلزم من تغييرات فيه لتعزيز فعالية الادارة وتحقيق أهداف هذا القانون وقوانين غوام باخلاص.

(د) باستثناء ماهو منصوص عليه خلافا لذلك في هذا القانون يجوز لجميع الأشخاص الذين يشغلون مناصب رسمية في غوام بتاريخ سن هذا القانون، أن يواصلوا شغل مناصبهم الى أن يتم تعيين وتنصيب خلفائهم.

التاريخ التشريعي: المادة ٩ من القانون الصادر في ١ آب/أغسطس ١٩٥٠ (القانون التأسيسي بصيغته المعدلة)، مدونة بوصفها المادة ١٤٢٢ (ج) من الجزء ٤٨ من مدونة قوانين الولايات المتحدة؛ معدلة بقانون انتخاب الحاكم، القانون العام ٩٠/٩٤٧، المادة ٨، الجزء ٨٢ من مجموعة اللوائح، صفحة ٨٤٥.

المراقب المالي الحكومي (الاتحادى)

المادة ٩ ـ ألف المراقب المالي الحكومي؛ تعيينه وواجباته.

(أ) يعين وزير الداخلية في وزارة الداخلية مراقبا ماليا حكوميا لغوام يكون تحت الاشراف

Digitized by UNOG Library

العام لوزير الداخلية ولا يكون جزءا من أى ادارة تنفيذية في حكومة غوام . وابتداء من ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧ ، تدفع رواتب ونفقات مكتب المراقب المالي من الأموال المأذون باعتمادها لوزارة الداخلية . ويبلّغ الوزير ، قبل ستين يوما من تاريخ تنفيذ نقل أو عزل المراقب المالي الحكومي ، عزمه على نقل أو عزل المراقب المالي الحكومي والأسباب الداعية لذلك ، الى رئيس مجلس الشيوخ والى رئيس مجلس النواب .

(ب) يراجع المراقب المالي الحكومي جميع الحسابات ويتولى استعراض المطالبات المتعلقة بعائدات وواردات حكومة غوام والأموال المتأتية عن اصدار السندات ويقدم توصيات بشأن الفصل فيها ؛ كما يقوم وفقا للقانون والتنظيمات الادارية بمراجعة حسابات جميع نفقات الصناديق والممتلكات التابعة لحكومة غوام بما في ذلك تلك المتعلقة بالصناديق الاستئمانية التي تديرها حكومة غوام .

(ج) يكون من واجب المراقب المالي الحكومي أن يلفت نظر وزير الداخلية وحاكم غوام الى جميع الاخفاقات في تحصيل المبالغ المستحقة لحكومة غوام وانفاق الأموال أو استخدام الممتلكات بصورة شاذة أو مخالفة للقانون . وتوجه أنشطة مراجعة الحسابات التي يقوم بها المراقب المالي الحكومي بحيث تؤدى الى (١) تحسين كفاءة واقتصاد برامج حكومة غوام ، (٢) والوفاء بالمسؤولية الواقعة على الكونغرس لضمان كون العائدات الاتحادية الكبيرة المدفوعة لخزينة حكومة غوام يبلغ عنها وتراجع حساباتها بصورة سليمة .

(د) تكون قرارات المراقب المالي الحكومي نهائية فيما عدا أنه يجوز للطرف المغبون أو لرئيس الادارة المعنية ، أن يرفعها للاستئناف ، بموافقة الحاكم ، وخلال عام واحد من تاريخ القرار ، الى وزير الداخلية ، على أن يكون هذا الاستئناف خطيا ويبين بالتحديد الاجراء المعين المتخذ من قبل المراقب المالي الحكومي الذى يعترض عليه ، مدعما بالأسباب والصلاحيات المعتمد عليها في طلب الرجوع عن ذلك القرار .

(هـ) اذا لم يوافق الحاكم على رفع الاستئناف الى الوزير ، جاز للطرف المغبون أن يلتمس رفع الظلامة عن طريق دعوى تقام في المحكمة الجزئية لغوام اذا كان الادعاء يقع ضمن اختصاصها . كذلك يجوز للطرف المغبون ، أو للحاكم بالنيابة عن رئيس الادارة المعنية ، التماس رفع الظلامة عن طريق دعوى في المحكمة الجزئية لغوام اذا كان الادعاء يقع ضمن اختصاصها ، بعد مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما عقب تاريخ صدور قرار وزير الداخلية .

(و) يؤذن للمراقب المالي الحكومي الاتصال مباشرة بأى شخص أو بأى موظف ادارة أو شخص له علاقة رسمية بمكتبه . وله أن يستدعي الشهود وأن يحلّف القسم .

(ز) بمجرد انتهاء كل سنة مالية ولدى الفراغ من دراسة وتسوية حسابات السنة المالية المذكورة ، يقدم المراقب المالي الحكومي الى حاكم غوام والى وزير الداخلية تقريرا سنويا عن الحالة المالية للحكومة يبين مقبوضات ومصروفات مختلف دوائر ووكالات الحكومة . ويقدم وزير الداخلية هذا التقرير مع تعليقاته وتوصياته الى رئيس مجلس الشيوخ والى رئيس مجلس النواب .

(ح) يقدم المراقب المالي الحكومي من التقارير الأخرى ما قد يطلبه منه حاكم غوام أو المراقب المالي العام للولايات المتحدة أو وزير الداخلية .

Digitized by UNOG Library

(ط) يخضع منصب وأنشطة المراقب المالي الحكومي لغوام لاستعراض المراقب المالي للولايات المتحدة الذى يقدم تقاريره عن ذلك الى الحاكم ووزير الداخلية ورئيس مجلس الشيوخ ورئيس مجلس النواب .

(ى) تقدم جميع الادارات والوكالات والمؤسسات الى المراقب المالي الحكومي ماقد يطلبه منها بين الحين والآخر من المعلومات المتعلقة بصلاحيات وواجبات وأنشطة وتنظيم مكاتب كل منها بالاضافة الى معاملاتها المالية وطرائق أعمالها ؛ ويكون للمراقب المالي الحكومي أو أى من مساعديه أو موظفيه عندما يأذن هو لهم بذلك حسب الأصول ، لغرض ضمان الحصول على هذه المعلومات، امكانية الوصول الى أية دفاتر أو وثائق أو أوراق أو سجلات تابعة لأية ادارة أو وكالة أو مؤسسة وهق دراستها .

التاريخ التشريعي : مضافة بالقانون العام ٩٠-٤٩٧ ، (قانون انتخاب الحاكم) ، المادة ٥ ، الجزء ٨٢ من مجموعة اللوائح ، الصفحة من ١٤٥ ، ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٦٨ ؛ معدل بالقانون العام ٩٥-١٣٤ ، الباب الثاني المادة ٢٠٣ (أ) ، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧ ، الجزء ٩١ من مجموعة اللوائح الصفحة ١١٦١ . مدونة بوصفها المادة ١٤٢٢ (د) من الجزء ٤٨ من مدونة قوانين الولايات المتحدة .

الهيئة التشريعية

المادة ١٠ الهيئة التشريعية لغوام ؛ الطابع الأحادى المجلس ؛ السلطات .

(أ) تسند السلطة التشريعية لغوام لهيئة تشريعية تتألف من مجلس واحد يسمى " الهيئة التشريعية لغوام " ، ويشار اليها هنا باسم الهيئة التشريعية .

(ب) الحجم ؛ الانتخاب على نطاق الاقليم أو الانتخاب حسب المناطق الانتخابية ؛ القيود

تتألف الهيئة التشريعية مما لا يزيد على ٢١ عضوا يطلق عليهم لقب شيوخ ، وينتخبون على نطاق الاقليم كله أو من المناطق التشريعية أو ينتخب قسم منهم على نطاق الاقليم كله وقسم من المناطق التشريعية ، على النحو الذى تحدده قوانين غوام : غير أنه يشترط أن لا يمنع أى تقسيم الى مناطق أو أى توزيع عملا بهذا الاذن يكون منصوصا عليه في قوانين غوام ، أى شخص في غوام من الحماية المتساوية للقانون ؛ وكذلك يشترط أن يسمح في أى انتخاب للمجلس التشريعي ، لكل ناخب بأن يدلي بصوته لمجموع عدد المرشحين على نطاق الاقليم كله في الانتخاب ويسمح لكل ناخب يقيم في منطقة تشريعية بالتصويت لاجمالي عدد المرشحين الذين سينتخبون داخل تلك المنطقة .

(ج) اعادة التوزيع ؛ أساس الاحصاء الاتحادى

لا تغير قوانين غوام الأسلوب الذى سيجرى به انتخاب أعضاء الهيئة التشريعية كما هو منصوص عليه في الفقرة (ب) من هذه المادة على فترات تقل مدتها عن ١٠ سنوات : على أنه يشترط أن يستند أى تقسيم الى مناطق وما يتصل بذلك من اعادة توزيع عملا بهذه المادة الى احصاء اتحادى لسكان

Digitized by UNOG Library

غوام يكون الأحدث في ذلك الحين ، ويعاد النظر في هذا التقسيم الى مناطق والتوزيع بعد كل احصاء اتحادى لسكان غوام ويعدّل في حال اللزوم بحيث يكون متمشيا مع هذا الاحصاء .

(د) توقيت الانتخابات التي تتم مرة كل سنتين

تجرى الانتخابات العامة للمجلس التشريعي يوم الثلاثاء التالي لأول اثنين من شهر تشرين الثاني ، مرة كل سنتين في السنوات الزوجية . وتنظم الهيئة التشريعية من كافة الجوانب وتجتمع وفقا لقوانين غوام .

التاريخ التشريعي : المادة ١٠ من قانون ١ آب/أغسطس ١٩٥٠ (القانون التأسيسي) ؛ معدلة بالمادة ١ من القانون العام ٨٩-٥٥٢ ، ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٦٦ ، الجزء ٨٠ من مجموعة اللوائح ، صفحة ٣٧٥ . مدونة بوصفها المادة ١٤٢٣ من الجزء ٤٨ من مدونة قوانين الولايات المتحدة .

المادة ١١ نطاق السلطة التشريعية . تمتد السلطة التشريعية لغوام لتشمل جميع مواضيع التشريعات المقصود بها أن تطبق محليا بصورة لا تتعارض مع أحكام هذا القانون وقوانين الولايات المتحدة المنطبقة على غوام . ويجوز أن تفرض الضرائب والضرائب المربوطة على العقارات وعلى الايرادات الداخلية والمبيعات ورسوم الترخيص واتاوات انشاء المؤسسات والامتيازات والتنازلات ، لأغراض حكومة غوام وفق ما قد تنص عليه بصورة موحدة الهيئة التشريعية لغوام ، كما يجوز ، عندما تقتضي الضرورة ذلك من أجل توقع جباية ضرائب وجني ايرادات ، أن تصدر حكومة غوام سندات وغيرها من الالتزامات : غير أنه يشترط ألا يؤذن أو يسمح بدخول غوام في دين عام يزيد على ١٠ في المائة من اجمالي التقييم الضريبي للممتلكات في غوام . ولا تعتبر دينا عاما لغوام ضمن معنى هذه المادة السندات أو الالتزامات الأخرى لحكومة غوام التي تسدد فقط من الايرادات المتأتية من أى تحسين أو مشروع عام . وتكون جميع السندات التي تصدرها حكومة غوام أو التي تصدر باذن منها معفاة من حيث رأس المال والفوائد ، من أية ضرائب عليها من قبل حكومة الولايات المتحدة أو من قبل حكومة غوام أو من قبل أى ولاية أو اقليم أو أى فرع سياسي تابع لها أو من قبل مقاطعة كولومبيا . ويؤذن لوزير الداخلية (ويشار اليه في هذه المادة باسم "الوزير") بأن يكفل السندات أو الالتزامات الأخرى الصادرة عن مؤسسة كهرباء غوام ، التي تستحق بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ أو قبل ذلك والتي ستصدر بهدف اعادة تمويل الكمبيالات القصيرة الأمد المستحقة أو الموجودة في ١ حزيران/يونيه ١٩٧٦ وغيرها من الديون التي لا تدعمها سندات أو كمبيالات بمبلغ اجمالي لا يزيد على ٣٦ مليون دولار وذلك من أجل قيام مصرف التمويل الاتحادى بشراء تلك السندات والأوراق . ويؤذن لهذا البنك بالاضافة الى صلاحياته الأخرى بشراء أو تلقي هذه السندات والكمبيالات أو حيازتها بطرق أخرى . ولا يكون سعر الفائدة على الالتزامات التي يشتريها مصرف التمويل الاتحادى أقل من المعدل الذى يحدده وزير الخزانة مع مراعاة المتوسط الحالي للمردود في السوق للالتزامات المستحقة الصالحة للتسويق من السندات المشابهة التابعة للولايات المتحدة ، بعد تسويته الى أقرب جزء من ثمانية من واحد في المائة مضافا اليه ١ في المائة سنويا . ويحق للوزير بموافقة وزير الخزانة أن يمد فترة حكم الكفالة الوارد في الجملة السابقة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ . على أنه يشترط تضمين

Digitized by UNOG Library

هذه السندات أو الالتزامات الأخرى المضمونة حكما ينص على أن تدفع الفائدة فقط على أساس نصف سنوى مادامت السندات والالتزامات غير مسددة . واذا قرر الوزير أن مؤسسة كهرباء غوام لن تتمكن من الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بدفع الفائدة ، كان عليه أن يطلب من وزير الخزانة اقتطاع هذه الدفعات من المبالغ المجمعة والمدفوعة عملا بالمادة ٣٠ من هذا القانون (الجزء ٤٨ من مدونة قوانين الولايات المتحدة ، المادة ١٤٢١ ح) [القانون التأسيسي] . وفي حالة عدم دفع قيمة السندات أو الالتزامات الأخرى المكفولة على هذا الشكل عند استحقاقها ، (١) يحق للوزير أن يحتجز أى مبالغ يقرر أنها ضرورية من الأموال التي جمعها وزير الخزانة عملا بالمادة ٣٠ من هذا القانون (الجزء ٤٨ من مدونة قوانين الولايات المتحدة ، المادة ١٤٢١ ح) [القانون التأسيسي] الى أن تسدد للوزير الخسائر التي تكبدها بموجب الكفالة مضافا اليها الفوائد بالمعدل المحدد في هذه المادة ، (٢) وبرغم أى حكم آخر من أحكام القانون يجوز أن تنص القوانين المسنونة لتوفير الاعتمادات على حجب أية مدفوعات من الولايات المتحدة الى حكومة غوام قد تكون أو قد تصبح مستحقة عملا بأى قانون ، الى أن يغطي مبلغ هذه المدفوعات المحجوبة قيمة أية مطالبة قد تكون للولايات المتحدة في ذمة حكومة غوام أو مؤسسة كهرباء غوام عملا بهذه الكفالة . ولأغراض هذا القانون (الجزء ٤٨ من مدونة قوانين الولايات المتحدة المواد ١٤٢١ وما يليها) [القانون التأسيسي] ، يشمل مصطلح " الشخص" بموجب المادة ٣٤٦٦ من اللوائح المنقحة (الجزء ٣١ من مدونة قوانين الولايات المتحدة المادة ١٩١) ، حكومة غوام ومؤسسة كهرباء غوام . ويمكن للوزير أن يضع من الشروط ما يراه ملائما على السندات أو غيرها من الالتزامات التي يكفلها .

التاريخ التشريعي : المادة ١١ من القانون الصادر في ١ آب/أغسطس ١٩٥٠ (القانون التأسيسي) ؛ معدلة بالمادة ١ من القانون العام ٩٤/٣٩٥ المؤرخ في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ ، الجزء ٩٠ من مجموعة اللوائح ، صفحة ١١٩٩ . مدونة بوصفها المادة ١١٢٣ (أ) من الجزء ٤٨ من مدونة قوانين الولايات المتحدة .

قرارات المحاكم

ان الأحكام المتعلقة برد وتخفيض الضرائب في غوام (قانون التنمية الاقتصادية لغوام GEDA) التي تستهدف تشجيع الأعمال التجارية والصناعة بتوفير مساعدة ضريبية سنوية لصالح الشركات المؤهلة ، لا تخالف أحكام هذه المادة التي تتطلب تطبيق الضرائب بصورة موحّدة . قضية رامسي ضد تشاكو [١٩٧٧ ، الدائرة ٩ من محكمة الاستئناف ـ غوام] الملحق الاتحادى رقم ٥٤٩ الجزء الثاني ، صفحة ١١٣٥ .

ان قانون غوام الذى يفرض ضريبة اجمالية على الأشخاص الذين يعملون في مجال بيع الممتلكات الشخصية الملموسة بما في ذلك ما يباع في التجارة الخارجية هو قانون باطل باعتباره يفرض عبئا على التجارة الخارجية وهو كذلك قانون تمييزى . قضية شركة آمبروز ضد مادوكس [المحكمة الجزئية ـ غوام] الملحق الاتحادى ٢٠٣ ، صفحة ٣٣٤ .

Digitized by UNOG Library

رؤى أن اصدار مؤسسة الهاتف في غوام لسندات ايرادات مع دعم طارئ من حكومة غوام وفق ما توخاه القانون العام ١٣-١١٠ سوف يشكل " دينا عاما " في مفهوم هذه المادة . قضية مؤسسة الهاتف في غوام ضد ريفييرا . [١٩٧٦ المحكمة الجزئية غوام] ٤١٦ الملحق الاتحادى ٢٨٣ .

المادة ١٢ انتخاب الأعضاء ومؤهلاتهم ؛ المكتب ؛ القواعد ؛ النصاب .

تكون الهيئة التشريعية هي الحكم في انتخاب أعضائها وتحديد مؤهلاتهم . وتتولى اختيار أعضاء مكتبها من بين أعضائها ، وتحدد ما سيتبعه من قواعدها واجراءاتها التي لا تتنافى مع هذا القانون [القانون التأسيسي] ، وتحفظ سجلا لجلساتها . ويتألف نصاب الهيئة التشريعية من ١١ عضوا من أعضائها . ولا يصبح أى مشروع قانون قانونا الا اذا أقر في جلسة يكون فيها النصاب مكتملا ، وبالتصويت الايجابي لأغلبية الأصوات الحاضرين والمقترعين . ويكون هذا التصويت بنعم أو كلا .

Digitized by UNOG Library

التاريخ التشريعي : المادة ١٢ من القانون الصادر في ١ آب/اغسطس ١٩٥٠ (القانون التأسيسي) ؛ المعدلة بالمادة ٦ (ب) من القانون العام ٩٠ - ٤٩٧ ، ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٦٨ ، الجزء ٨٢ من مجموعة اللوائح صفحة ٨٤٦ (قانون انتخاب الحاكم) ، المدونة بوصفها المادة ١٤٢٣ ب من الجزء ٤٨ من مدونة قوانين الولايات المتحدة .

المادة ١٣ الحصانات التشريعية . (أ) يتمتع أعضاء الهيئة التشريعية ، في كل الحالات باستثناء حالات الخيانة أو ارتكاب جناية أو الاخلال بالسلم ، بامتياز الاعفاء من القاء القبض عليهم اثناء حضورهم في الهيئة التشريعية ، وفي اثناء الذهاب اليها والعودة منها .

(ب) لا يحتجز أى عضو بالهيئة التشريعية للاستجواب أمام أى محكمة غير الهيئة التشريعية ذاتها بسبب أى خطبة أو مناقشة في الهيئة التشريعية .

التاريخ التشريعي : المادة ١٣ من القانون الصادر في ١ آب/اغسطس ١٩٥٠ (القانون التأسيسي) ؛ المدونة بوصفها المادة ١٤٢٣ ج من الجزء ٤٨ من مدونة قوانين الولايات المتحدة .

المادة ١٤ القسم الذى يتعين أن يؤديه الموظفون الحكوميون . على كل عضو بالهيئة التشريعية وعلى جميع موظفي حكومة غوام أن يؤدوا القسم أو الاقرار التالي :

" أقسم (أو أشهد) أمام الله القادر على كل شئ أنني سأؤيد راضيا مخلصا دستور الولايات المتحدة وقوانين الولايات المتحدة السارية على غوام وقوانين غوام ، وأنني سأؤدى واجباتي وفقا لما يمليه للضمير وبنزاهة بوصفي عضوا في الهيئة التشريعية لغوام (أو بوصفي موظفا بحكومة غوام) " .

التاريخ التشريعي : المادة ١٤ من القانون الصادر في ١ آب/اغسطس ١٩٥٠ (القانون التأسيسي) ، المدونة بوصفها المادة ١٤٢٣ د من الجزء ٤٨ من مدونة قوانين الولايات المتحدة .

المادة ١٥ قيد على أعضاء الهيئة التشريعية بقبول تعيينات في الوظائف .

لا يجوز لأى عضو بالهيئة التشريعية ، خلال الفترة التي ينتخب فيها أو خلال السنة التالية لانتهاء هذه الفترة ، أن يعيّن في أى منصب أنشئ في هذه الفترة ، أو جرت أثناءها زيادة مرتب هذا المنصب أو مكافآته .

التاريخ التشريعي : المادة ١٥ من القانون الصادر في ١ آب/اغسطس ١٩٥٠ (القانون التأسيسي) ، المدونة بوصفها المادة ١٤٢٣ هـ من الجزء ٤٨ من مدونة قوانين الولايات المتحدة .

المادة ١٦ المؤهلات التي ينبغي أن تتوفر في أعضاء الهيئة التشريعية . لا يجوز أن يشغل مقعدا في الهيئة التشريعية شخص لا يكون من مواطني الولايات المتحدة ، ولا يكون قد بلغ من العمر خمسا وعشرين سنة ، ولا يكون قد أقام في غوام لخمس سنوات على الأقل في الفترة السابقة مباشرة لشغل المقعد في الهيئة التشريعية التي يسعى لاكتساب الأهلية كعضو بها ، أو يكون قد أدين في جناية أو جريمة تنطوى على عمل أخلاقي شائن ولم يحصل على عفو يعيد اليه حقوقه المدنية .

Digitized by UNOG Library

التاريخ التشريعي : المادة ١٦ من القانون الصادر في ١ آب/اغسطس ١٩٥٠ (القانون التأسيسي) ، المدونة بوصفها المادة ١٤٢٣ و من مدونة قوانين الولايات المتحدة .

المادة ١٧ الشواغر في الهيئة التشريعية . تشغل الشواغر في الهيئة التشريعية على نحو ما تقضي به هذه الهيئة ، باستثناء أنه لا يجوز لشخص يشغل مقعدا شاغرا أن يشغله لفترة أطول من باقي الفترة التي انتخب لها سلفه .

التاريخ التشريعي : المادة ١٧ من القانون الصادر في ١ آب/اغسطس ١٩٥٠ (القانون التأسيسي) ، المدونة بوصفها المادة ١٤٢٣ ز من الجزء ٤٨ من مدونة قوانين الولايات المتحدة .

المادة ١٨ الدورات التشريعية . تعقد الدورات العادية للهيئة التشريعية سنويا ، بحيث تبدأ في يوم الاثنين الثاني من شهر كانون الثاني / يناير (ما لم تحدد الهيئة التشريعية بقانون موعدا آخر) ، وتحدد الهيئة التشريعية فترة انعقادها . ويجوز للحاكم أن يدعو الى انعقاد دورات استثنائية للهيئة التشريعية في أي وقت يرى هو أن المصلحة العامة تقتضي ذلك . ولا يجوز النظر في أي تشريع في أي دورة استثنائية غير ما هو محدد في الدعوة الى عقد هذه الدورة أو في أي رسالة خاصة يبعث بها الحاكم للهيئة التشريعية في اثناء هذه الدورات . وتكون كل جلسات الهيئة التشريعية مفتوحة أمام الجمهور .

التاريخ التشريعي : المادة ١٨ من القانون الصادر في ١ آب/اغسطس ١٩٥٠ (القانون التأسيسي) ، المعدلة بمقتضى المادة ٦ (أ) من القانون العام ٩٠-٤٩٧ ، ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٦٨ ، الجزء ٢ من مجموعة اللوائح ، صفحة ٨٤٦ (قانون انتخاب الحاكم) ، المدونة بوصفها المادة ١٤٢٣ ح من الجزء ٤٨ من مدونة قوانين الولايات المتحدة .

المادة ١٩ اقرار مشاريع القوانين . لابد لكل مشروع قانون تقرّه الهيئة التشريعية ، قبل أن يصبح قانونا ، أن يدرج في سجل وقائع الهيئة ويعرض على الحاكم . فاذا أقرّه الحاكم ، وقّع عليه ، واذا لم يوافق عليه ، فانه ، باستثناء ما هو منصوص عليه فيما يلي ، يعيده مشفوعا باعتراضاته الى الهيئة التشريعية خلال عشرة أيام (باستثناء أيام الاحاد) من وقت تقديمه اليه . فاذا لم يعده خلال هذه الفترة المذكورة يصبح قانونا كما لو كان قد وقّع عليه ، ما لم تحل الهيئة التشريعية دون رجوعه بسبب التأجيل ، وفي هذه الحالة يصبح قانونا اذا ما وقّع الحاكم عليه خلال ثلاثين يوما من وقت تقديمه اليه ، والا فلن يصبح قانونا . وعندما يعيد الحاكم مشروع قانون ما الى الهيئة التشريعية مع اعتراضاته ، فعلى الهيئة التشريعية أن تدرج اعتراضاته بصورة عامة في سجل وقائعها ، ثم تقوم الهيئة التشريعية ، بناء على اقتراح من أحد أعضائها ، بمباشرة النظر مرة أخرى في مشروع القانون . فاذا أجاز ثلثا مجموع أعضاء الهيئة التشريعية مشروع القرار ، بعد اعادة النظر فيه هذه ، فانه يصير قانونا . فاذا عرض على الحاكم مشروع قانون ما متضمنا عدة بنود لرصد اعتمادات مالية ، يجوز له أن يعترض على واحد أو أكثر من هذه البنود أو على أي جزء أو أجزاء أو حصة أو حصص منها ، في حين يوافق على البنود أو الأجزاء أو الحصص الأخرى في مشروع القانون . وفي مثل هذه الحالة ، يرفق بمشروع القانون ، وقت التوقيع عليه تذييلا بالبنود أو الأجزاء أو الحصص

Digitized by UNOG Library

التي يعترض عليها فسيه ، ولا يصير نافذ المفعول ما يعترض عليه في مشروع القانون من بنود أو أجزاء أو حصص . وعلى الحاكم أن يبلغ كل القوانين التي تسنها الهيئة التشريعية الى رئيس ادارة الهيئة التي يعينها رئيس الجمهورية بمقتضى المادة ٣ من هذا القانون [القانون التأسيسي ؛ المادة ١٤٢١ أ من الجزء ٤٨ من مدونة قوانين الولايات المتحدة] ويحتفظ كونغرس الولايات المتحدة باختصاص وسلطة الغاء هذه القوانين .

التاريخ التشريعي : المادة ١٩ من القانون الصادر في ١ آب/اغسطس ١٩٥٠ (القانون التأسيسي) ؛ المعدلة بمقتضى المادة ٨ (ب) من القانون العام ٩٠-٩٤٧ ، ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٦٨ ، الجزء ٨٢ من مجموعة اللوائح ، صفحة ٨٤٧ (قانون انتخاب الحاكم) ؛ والمادة ١ (١٤) من القانون العام ٩٣-٦٠٨ ، ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٧٥ ، الجزء ٨٨ من مجموعة اللوائح ، صفحة ١٩٦٩ ، المدونة بوصفها المادة ١٤٢٣ ط من الجزء ٤٨ من مدونة قوانين الولايات المتحدة.

قرارات المحكمة

بمقتضى هذا الباب ، بوسع الحاكم أن يعترض تفصيليا على اعتمادات محددة ، بيد أنه لا يستطيع أن يعترض تفصيليا على الكلمات أو الجمل أو الشروط التي تضعها الهيئة التشريعية على تلك الاعتمادات . وتستطيع الهيئة التشريعية أن تتجاوز أى اعتراض تفصيلي بنفس الطريقة التي تستطيع بها أن تتجاوز اعتراضا عاما . الدعوى المقامة من الهيئة التشريعية الثالثة عشرة لغوام على بورد الو [سنة ١٩٧٧ ، المحكمة المحلية لغوام] الجزء ٤٣٠ من ملحق فيدرال ريبورت، صفحة ٤٠٥ . مثبت ، الدائرة التاسعة لمحكمة الاستئناف .

مارس الحاكم بشكل سليم نقضه المحدود فلم يوقع مشروع قانون قدّم اليه اثناء عطلة تشريعية حيث كانت الهيئة التشريعية في عطلة لفترة تزيد على ١٠ أيام بعد أن قدمت مشروع القانون للحاكم ، وحيث لم توفر الهيئة التشريعية أى موظف تابع لها لتسلم الرسائل الواردة من الحاكم اثناء هذه العطلة . (الدعوى المقامة من بورد الو على كاماتشو [سنة ١٩٧٥ ، الدائرة التاسعة لمحكمة الاستئناف ، غوام] ، الجزء ٥٢٠ من المجموعة الثانية من فيدرال ريبورت ، صفحة ٧٦٣ .

المادة ٢٠ الاعتمادات . (أ) تضع الهيئة التشريعية الاعتمادات ، باستثناء ما ينص عليه هذا القانون بخلاف ذلك ، وباستثناء ما يضعه كونغرس الولايات المتحدة من حين لآخر من اعتمادات.

(ب) اذا لم تكن الهيئة التشريعية قد أجازت عند نهاية أى سنة مالية مشاريع قوانين باعتمادات مرصودة لتسديد المصروفات الحالية الضرورية للحكومة وتغطية التزاماتها القانونية عن السنة المالية التالية ، فان المبالغ المحددة المرصودة في مشاريع قوانين الاعتمادات السابقة المتعلقة بالأهداف والأغراض المحددة فيها ، بقدر ما ينطبق نفس الشيء ، تعتبر قد رصدت من جديد لكل بند من بنودها .

(ج) تكون جميع الاعتمادات المرصودة قبل تاريخ سن هذا القانون (١ آب/اغسطس ١٩٥٠) متاحة لحكومة غوام .

التاريخ التشريعي : المادة ٢٠ من القانون الصادر في ١ آب/اغسطس ١٩٥٠ (القانون التأسيسي) ، المدونة بوصفها المادة ١٤٢٣ ط من الجزء ٤٨ من مدونة قوانين الولايات المتحدة .

Digitized by UNOG Library

المادة ٢١ حق الالتماس . يكون للهيئة التشريعية أو أى شخص أو مجموعة أشخاص في غوام الحق غير المقيد في الالتماس . ويكون من واجب جميع موظفي الحكومة أن يتسلموا التماسا من هذا النوع ، والتصرف دون ابطاء في اتخاذ اجراء بشأنه أو احالته ، حسب ما يقتضي الحال .

التاريخ التشريعي : المادة ٢١ من القانون الصادر في ١ آب/اغسطس ١٩٥٠ (القانون التأسيسي) ، المدونة بوصفها المادة ١٤٢٣ ك من الجزء ٤٨ من مدونة قوانين الولايات المتحدة .

المادة ٢١ـ ألف الشراء عن طريق ادارة الخدمات العامة . يؤذن للحكومات الاقليمية والمحلية (لغوام) باجراء مشتريات عن طريق ادارة الخدمات العامة .

التاريخ التشريعي : الوارد في الاعتمادات السنوية لوزارة الداخلية ويتكرر بها سنويا .

السلطة القضائية

المادة ٢٢ محاكم غوام ؛ الاختصاص القضائي ؛ الاجراءات.

(أ) تنشأ محكمة تدوينية من المقرر أن يطلق عليها " المحكمة المحلية لغوام " ويعهد بالسلطة القضائية لغوام الى المحكمة المحلية لغوام والى المحكمة أو المحاكم التي انشأتها قوانين غوام أو قد تنشئها في المستقبل . ويكون للمحكمة المحلية لغوام الاختصاص القضائي لأى محكمة محلية بالولايات المتحدة في جميع القضايا الناجمة في اطار دستور الولايات المتحدة ومعاهداتها وقوانينها ، بغض النظر عن حجم أو قيمة المسألة موضع الخلاف ، ويكون لتلك المحكمة الاختصاص القضائي الأصلي لجميع القضايا الأخرى في غوام ، وهو الاختصاص القضائي الذى لم تنقله الهيئة التشريعية الى محكمة أو محاكم أخرى انشأتها هذه الهيئة ، ويكون لها كذلك الاختصاص القضائي الاستئنافي على نحو ما تحدده الهيئة التشريعية . وتحدد قوانين غوام اختصاص واجراءات محاكم غوام الأخرى غير المحكمة المحلية لغوام .

وتقوم بسماع دعاوى الاستئناف المرفوعة للمحكمة المحلية لغوام والبتّ فيها شعبة استئنافية بالمحكمة تتألف من ثلاثة قضاة ، اثنان منهما يكوّنان النصاب القانوني . ويكون الشخص الذى يعيّنه رئيس الجمهورية قاضيا بالمحكمة هو رئيس الشعبة الاستئنافية ويقوم بممارسة الرئاسة فيها ما لم يفقد الأهلية لممارسة الرئاسة أو يصبح من ناحية أخرى غير قادر على التصرف . ويقوم القاضي رئيس الشعبة بتعيين القاضيين الآخرين المقرر أن يشغلا مقعدين في الشعبة الاستئنافية في أى جلسة ، من بين القضاة المعيّنين للمحكمة من وقت لآخر عملا بأحكام المادة ٢٤ (أ) [المادة ١٤٢٤ (ب) من الجزء ٤٨ من مدونة قوانين الولايات المتحدة] من هذا القانون [القانون التأسيسي] . ويكون اتفاق قاضيين في الرأى ضروريا لصدور أى حكم من المحكمة المحلية لغوام بشأن الحالة الموضوعية لأى دعوى استئناف . بيد أنه يجوز للقاضي رئيس الشعبة وحده أن يصدر أية أوامر مناسبة فيما يتعلق بأى دعوى استئناف قبل جلسة الاستماع والبتّ بشأن الحالة الموضوعية ، ويجوز له رفض دعوى الاستئناف لعدم توفر الاختصاص القضائي أو التقصير في تناول ومباشرة الدعوى عملا بالقانون السارى أو قواعد الاجراء .

Digitized by UNOG Library

(ب) عملا بأحكام المادة ٣٠٧٢ من الباب ٢٨ ، في القضايا المدنية ؛ والمادة ٢٠٧٣ من الباب ٢٨ في قضايا المحاكم البحرية ؛ والمادتين ٣٧٧١ و ٣٧٧٢ من الباب ١٨ في القضايا الجنائية ، والمادة ٥٣ من الباب ١١ ، في قضايا الافلاس ؛ تنطبق القواعد التي أصدرتها ونفذتها المحكمة العليا للولايات المتحدة حتى الآن أو التي تصدرها وتنفذها فيما بعد ، على المحكمة المحلية لغوام وعلى دعاوى الاستئناف الناجمة من ذلك ، الا أن أيّا من هذه القواعد التي تجيز أو تستدعي المحاكمة أمام هيئة محلفين او المحاكمة على الجرائم بمقتضى لائحة اتهام توجهها هيئة محلفين تحقيقية ، بدلا من المحاكمة بمقتضى تهمة تحريرية ، لا تسرى على المحكمة المحلية لغوام الا بعد أن يذن على سريانها بموجب قوانين تسنها الهيئة التشريعية لغوام ، وكذلك الا اذا كانت عبارتا " محامي الحكومة " " ومحامي الولايات المتحدة " ، المستخدمتان في القواعد الاتحادية للاجراءات الجنائية ، تعنيان ، عند سريانهما على قضايا ناشئة في اطار قوانين غوام ، النائب العام لغوام أو أى شخص أو اشخاص آخرين تأذن قوانين غوام لهم بالتصرف في تلك القضايا .

التاريخ التشريعي : المادة ٢٢ من القانون الصادر في ١ آب/اغسطس ١٩٥٠ (القانون التأسيسي) ؛ المعدلة بالقانون الصادر في ٢٧ آب/اغسطس ١٩٥٤ ، الحكم ١٠١٧ ، المادة ١ من الجزء ٦٨ من مجموعة اللوائح صفحة ٨٨٢ ؛ القانون الصادر في ٤ حزيران/يونيه ١٩٥٨ ، المادتان ١ و ٢ من القانون العام ٨٤ - ٤٤٤ ، الجزء ٧٢ من مجموعة اللوائح صفحة ١٧٨ ، المدونة بوصفها المادة ١٤٢٤ من الجزء ٤٨ من مدونة قوانين الولايات المتحدة .

قرارات المحكمة

ليس للهيئة التشريعية بغوام أى سلطة لتجريد المحكمة المحلية لغوام من اختصاصها القضائي الاستئنافي ، وهو الاختصاص الذى أنشئ بموجب احكام هذه المادة . وليس للهيئة التشريعية أية سلطة لكي تجرّد ، بالفعل ، الدائرة التاسعة من مهمة اعادة النظر في القضايا المحلية عن طريق الشعبة الاستئنافية بالمحكمة المحلية : الدعوى المقامة باسم الشعب على أولسين [السنة ١٩٧٧ ، الولايات المتحدة] ، الجزء ٩٧ من تقرير المحكمة العليا (ريبورتر) ، صفحة ١٧٧٤ .

وللمحكمة الجزئية في غوام ، بموجب المادة ١٩٧٠٠ من مدونة قوانين الحكومة ، اختصاص قضائي لاعادة البتّ في نواحي القصور المقدّرة بموجب قوانين ضريبة الدخل لاقليم غوام . الدعوى المقامة من فوربس على هادوكس (الدائرة التاسعة لمحكمة الاستئناف) ، الجزء ٣٣٩ من المجموعة الثانية من فيدير ال ريبورتر ، صفحة ٣٨٧ ، مما ينقض الجزء ٢١٢ من ملحق فيدير ال ريبورتر ، صفحة ٦٦٢ .

ويعدّ نقل الدعوى من قبل الشخص غير المقيم من محكمة جزيرة غوام الى المحكمة المحلية لغوام نتيجة طبيعية لوجود اختصاص قضائي في المحكمة المحلية لغوام للنظر في ادعاءات الالتباس . الدعوى المقامة من شركة جونز وغيريرو على سيليفت باسيفيك Sealift Pacific (السنة ١٩٧٧ ، الدائرة التاسعة من محكمة الاستئناف ، غوام) الجزء ٥٥٤ من المجموعة الثانية من فيدير ال ريبورتر ، صفحة ٩٨٤ .

Digitized by UNOG Library

(هـ) يصبح ما يصدر من أحكام بموجب هذه المادة صادرة ضد الولايات المتحدة .

(و) لا يجوز أن تتجاوز أتعاب المحاماة التي يدفعها اصحاب الدعوى للمحامي الذى يمثلهم نسبة ٥ في المائة من قيمة أى مبلغ اضافي يحكم به . ويصير أى اتفاق عكس ذلك غير مشروع ولاغيا . وأى شخص مهما كان ، في الولايات المتحدة أو في أى مكان آخر ، يطلب أو يتسلم مكافأة تزيد على الحد الأقصى الذى تسمح به هذه المادة ، يكون مذنبا بارتكاب جنحة ، وينبغي تغريمه عند ادانته بذلك بما لا يزيد على ٥٠٠٠ دولار أو حبسه لفترة لا تزيد عن اثني عشر شهرا أو بالعقوبتين معا . ويجوز منح أتعاب معقولة للمحامي في القضايا المناسبة .

(ز) تقدم كل الوكالات والوزارات التابعة لحكومة الولايات المتحدة للمحكمة ، عند الطلب ، أية وثائق وسجلات ومستندات مكتوبة تكون ذات صلة بأى دعوى تجرى اعادة النظر فيها .

التاريخ التشريعي : أضيفت بموجب القانون الصادر في ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٧ ، المادة ٢٠٤ من الباب الثاني من القانون العام ٩٥ - ١٣٤ ، الجزء ٩١ من مجموعة اللوائح ، ص ١١٦٢ ، المدونة بوصفها المادة ١٤٢٤ ج في الجزء ٤٨ من مدونة قوانين الولايات المتحدة .

ملاحظة : عملا بأحكام هذا القانون تخضع مختلف القضايا للاستئناف أمام الدائرة التاسعة من محكمة الاستئناف . ويكون موضوع الدعوى المدنية المباشرة هو حق المدعين في احالة قضايا الأراضي الخاصة بهم الى هيئة محلفين وتعقد جلسات لسماعها . ولم تصدر أية قرارات نهائية في اطار هذه المادة من الدائرة التاسعة من محكمة الاستئناف .

أحكام متنوعة

المادة ٢٥ استمرار القوانين النافذة . (أ) ان قوانين غوام النافذة في تاريخ سنّ هذا القانون (القانون التأسيسي) ، باستثناء ما هو معدل بهذا القانون ، تظل بموجب هذا نافذة ، مع مراعاة ما يحدثه كونغرس الولايات المتحدة أو الهيئة التشريعية لغوام من التعديل والالغاء ، وبموجب هذا ، يلغى من جميع قوانين غوام ما لا يتفق مع أحكام هذا القانون .

(ب) دراسة عن انطباق القوانين الاتحادية على غوام . ألغيت .

Digitized by UNOG Library

التاريخ التشريعي : المادة ٢٥ من القانون المؤرخ في ١ آب/أغسطس ١٩٥٠ (القانون التأسيسي) ؛ والمعدلة بالقانون المؤرخ في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٦٨ ، القانون العام ٩٠-٤٩٧ ، المادة ٧ ، الجزء ٨٢ من مجموعة اللوائح ، الصفحة ٨٤٧ (قانون انتخاب الحاكم) . مدونة بوصفها المادة ١٤٢١ (ج) بالجزء ٤٨ من مدونة قوانين الولايات المتحدة .

المادة ٢٦ المرتبات وبدلات السفر التي تدفعها حكومة غوام .

تدفع حكومة غوام ، بالمعدلات المبينة في قوانين غوام ، المرتبات وبدلات السفر الخاصة بالحاكم ، ونائب الحاكم ، ورؤساء الادارات التنفيذية وغيرهم من موظفي حكومة غوام ومستخدميها ، وأعضاء المجلس التشريعي .

التاريخ التشريعي : المادة ٢٦ من القانون المؤرخ في ١ آب/أغسطس ١٩٥٠ (القانون التأسيسي) ؛ المعدلة بتاريخ ١ آب/أغسطس ١٩٥٦ ، البند ٨٥٢ ، المادة ٢١ ، الجزء ٧٠ من مجموعة اللوائح ، الصفحة ٩١١ ؛ و٣٠ تموز/يوليه ١٩٥٦ ، القانون العام ٨٩-١٠٠ ، الجزء ٧٩ من مجموعة اللوائح ، الصفحة ٤٢٤ ؛ و١١ أيلول/سبتمبر ١٩٦٨ ، القانون العام ٩٠-٤٩٧ ، المادة ٩ (أ) و (ب) ، الجزء ٨٢ من مجموعة اللوائح ، الصفحة ٤٨٧ (قانون انتخاب الحاكم) . مدونة بوصفها المادة ١٤٢١ (د) بالجزء ٤٨ من مدونة قوانين الولايات المتحدة .

المادة ٢٧ المعاملة الجمركية التي تمنحها الولايات المتحدة لمنتجات غوام .

تخضع كل المواد الآتية من غوام الى الولايات المتحدة للرسوم الجمركية ، أو تعفى منها ، على النحو المنصوص عليه في المادة ١٣٠١ (أ) من الباب ١٩ [مدونة قوانين الولايات المتحدة].

التاريخ التشريعي : المادة ٢٧ من القانون المؤرخ في ١ آب/أغسطس ١٩٥٠ (القانون التأسيسي) ؛ المعدلة في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٥٤ ، البند ١٢١٣ ، الباب الرابع ، المادة ٤٠٢ (ب) ، الجزء ٦٨ من مجموعة اللوائح ، الصفحة ١١٤٠ . مدونة بوصفها المادة ١٤٢١ (هـ) بالجزء ٤٨ من مدونة قوانين الولايات المتحدة .

المادة ٢٨ نقل الحق في الملكية. (أ) ينقل الى حكومة غوام ، خلال الأيام التسعين التي تلي تاريخ سن هذا القانون (القانون التأسيسي) حق ملكية كل المتلكات ، العقارية والشخصية ، التي تملكها الولايات المتحدة وتستخدمها سلطات البحرية في غوام لادارة الشؤون المدنية لسكان غوام ، بما في ذلك المعدات الذاتية الحركة وغيرها ، والأدوات والآلات ، ومرافق المياه والمجارى ، وخطوط الباصات وغيرها من المنافع ، والمستشفيات ، والمدارس ، وغيرها من الأبنية .

Digitized by UNOG Library

(ب) توضع ، بمقتضى هذا النص ، سائر الممتلكات ، العقارية والشخصية ، التي تملكها الولايات المتحدة في غوام والتي لا يحتجزها رئيس الولايات المتحدة خلال تسعين يوما من تاريخ سنّ هذا القانون (القانون التأسيسي) ، تحت سيطرة حكومة غوام لادارتها لمنفعة شعب غوام . ويتمتع المجلس التشريعي ، في حدود القيود التي قد تفرض على تصرفاته بموجب هذا القانون (القانون التأسيسي) أو القوانين التي يقرها الكونغرس في وقت لاحق ، بسلطة التشريع فيما يتعلق بهذه الممتلكات ، العقارية والشخصية ، بالطريقة التي قد يستصوبها .

(ج) تنقل كل الممتلكات التي تملكها الولايات المتحدة في غوام والتي لم تنقل حقوق ملكيتها الى حكومة غوام بمقتضى الفقرة الفرعية (أ) من هذه المادة ، أو التي لم توضع تحت اشراف حكومة غوام بمقتضى الفقرة (ب) من هذه المادة ، الى الاشراف الاداري لوزير الداخلية ، باستثناء ما قد يقضي به الرئيس خلافا لذلك من وقت الى آخر ؛ على أن يخول وزير الداخلية حق القيام ، بالشروط التي يراها محققة للصالح العام ، بتأجير أو بيع أي مما تحت اشرافه الاداري في غوام من ممتلكات الولايات المتحدة ، العقارية والشخصية ، التي لا تلزم للأغراض العامة .

التاريخ التشريعي : المادة ٢٨ من القانون المؤرخ في ١ آب/أغسطس ١٩٥٠ (القانون التأسيسي) ؛ المعدلة بقانون انتخاب الحاكم ، القانون العام ٩٠-٤٩٧ ، حيث بيّنت أن من يقوم بالاشراف الاداري المنصوص عليه في الفقرة الفرعية (ج) هو وزير الداخلية . مدونة بوصفها المادة ١٤٢١ (و) بالجزء ٤٨ من مدونة قوانين الولايات المتحدة .

المادة ٢٩ توفير الخدمات التعليمية وخدمات المستشفيات .

(أ) الخدمات الصحية : يقوم الحاكم ، وفقا لقوانين غوام ، بانشاء وصيانة وتشغيل الخدمات الصحية العامة في غوام ، بما في ذلك المستشفيات والمستوصفات ومراكز الحجر الصحي ، في أنحاء غوام التي قد يلزمها ذلك ، ويصدر أنظمة الحجر الصحي والأنظمة الصحية لحماية غوام من وفود الأمراض وانتشارها .

(ب) التعليم : يوفر الحاكم نظاما ملائما للتعليم العام في غوام ، وتحقيقا لهذه الغاية ، ينشئ ويصون ويدير المدارس العامة في أنحاء غوام التي قد يلزمها ذلك .

التاريخ التشريعي : المادة ٢٩ من القانون المؤرخ في ١ آب/أغسطس ١٩٥٠ (القانون التأسيسي) . مدونة بوصفها المادة ١٤٢١ (ز) بالجزء ٤٨ من مدونة قوانين الولايات المتحدة .

قرارات المحاكم

يتولى حاكم غوام الاشراف على كل ادارات حكومة غوام ، بما فيها ادارة التعليم . ولذا يتجاوز اتفاق عقد بعد مساومة جماعية في عام ١٩٧٢ السلطة الممنوحة للموقّعين ، حيث يقتضي هذا الاتفاق موافقة مسبقة من النقابة قبل امكان احداث أي تغيير فيه ، أو انهاء العمل به تماما بعد تاريخ

Digitized by UNOG Library

انتهائه . دعوة مقامة باسم الشعب ضد كونراد ستينسون رئيس الفرع المحلي ١٥٨١ لاتحاد معلمي غوام وآخرين [محكمة دائرة غوام ، شعبة الاستئناف ، ١٩٧٨] أحكام الاستئناف الموحدة ، الجزآن ١٢٢ ـ ألف و١٢٥ ـ ألف .

المادة ٣٠ الرسوم والضرائب التي تدفع لخزانة غوام .

تدفع لخزانة غوام كل الرسوم الجمركية وضرائب الدخل الاتحادية الآتية من غوام وحاصلات كل الضرائب المحصلة بموجب قوانين الولايات المتحدة المتعلقة بالايراد الداخلي والمفروضة على المواد المنتجة في غوام والمنقولة الى الولايات المتحدة أو أقاليمها أو ممتلكاتها ، أو المستهلكة في غوام ، وحاصلات أية ضرائب أخرى قد يفرضها الكونغرس على سكان غوام ، وجميع رسوم الحجر الصحي والجوازات والهجرة والتجنس المحصلة في غوام ، وتودع في حساب باسم حكومة غوام وفقا للميزانيات السنوية ما لم يكن في هذا القانون (القانون التأسيسي) ما يؤول بأنه منطبق على أية ضريبة مفروضة وفقا للفصل ٢ أو الفصل ٢١ من قانون الايراد الداخلي لسنة ١٩٥٤ (١) . (٢) وحالما تسنّ حكومة غوام تشريعا يقضي بالعمل بسنة مالية تبدأ في ١ تشرين الأول/اكتوبر وتنتهي في ٣٠ أيلول/سبتمبر ، يحول وزير الخزانة الى حكومة غوام ، قبيل بدء أية سنة مالية ، اجمالي الرسوم والضرائب التي قدّر حاكم غوام ، بموافقة مراجع حسابات حكومة غوام ، انها ستجمع أو تؤخذ من غوام بموجب هذه الفقرة خلال السنة المالية التالية . وتستثنى من ذلك المبالغ التي تورّد الى خزانة غوام لدى التحصيل مباشرة . ويخصم وزير الخزانة من المبلغ المحول بهذه الصورة ، أو يضيف اليه ، الفارق بين مبلغ الرسوم والضرائب المحصلة بالفعل خلال السنة المالية السابقة والمبلغ المقدّر لهذه الرسوم والضرائب والمحوّل في بداية السنة المالية السابقة ، بما في ذلك أية خصومات قد يقتضيها الأمر نتيجة لتنفيذ القانون العام ٩٤ـ٣٩٥ (الجزء ٩٠ من مجموعة اللوائح ، الصفحة ١١٩٩) أو القانون العام ٨٨ـ١٩٧٠ ، بصيغته المعدلة (الجزء ٨٢ من مجموعة اللوائح ، الصفحة ٨٦٣) (٢) .

التاريخ التشريعي : المادة ٣٠ من القانون الصادر في ١ آب/أغسطس ١٩٥٠ (القانون التأسيسي) (١) ؛ المعدلة في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٦٠ بالقانون العام ٨٦ـ٧٧٨ ، الباب الأول ، المادة ١٠٣ (ش) ، الجزء ٧٤ من مجموعة اللوائح ، الصفحة ٩٤١ ، باضافة الجملة التي تبدأ بعبارة " ما لم يكن في هذا القانون ... " .

المادة ٣١ قوانين ضريبة الدخل ، النافذة . (أ) تعتبر قوانين ضريبة الدخل النافذة في الولايات المتحدة الامريكية والقوانين التي قد تسنّ بعد ذلك نافذة بالمثل في غوام ، على أن يكون من حق المجلس التشريعي لغوام أن يفرض ، على الرغم من أي نص قانوني آخر ، على كل

---

(٢) المادة التالية للحاشية ٢ مضافة بمقتضى القانون العام ٩٥ـ٣٤٨ ، القانون الصادر في ١٨ آب/أغسطس ١٩٧٨ ، ومدونة بوصفها المادة ١٤٢١ (ح) من الجزء ٤٨ من مدونة قوانين الولايات المتحدة .

Digitized by UNOG Library

دافعي الضرائب ضريبة منفصلة لا تزيد قيمتها عن ١٠ في المائة من قيمة التزامهم بضريبة الدخل السنوية ازاء حكومة غوام (١).

(ب) يفترض في قوانين ضريبة الدخل النافذة في غوام عملا بالفقرة (أ) من هذه المادة انها تفرض ضريبة دخل اقليمية منفصلة تدفع لحكومة غوام، هي ما يسمى "ضريبة الدخل الاقليمية الغوامية".

(ج) يتولى الحاكم ادارة وتطبيق ضريبة الدخل الاقليمية الغوامية أو يشرف عليهما. وأية مهمة من المهام اللازمة لادارة وتنفيذ قوانين ضريبة الدخل النافذة في غوام عملا بالفقرة (أ) من هذه المادة يتولاها أي من موظفي أو مستخدمي حكومة غوام المفوضين من الحاكم على النحو الواجب (سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق عملية أو أكثر من عمليات اعادة تفويض السلطة) لمباشرة هذه الصلاحية.

(د) (١) ان قوانين ضريبة الدخل النافذة في غوام عملا بالفقرة (أ) من هذه المادة تشمل، ولكنها لا تقتصر على الأحكام التالية من قانون الايراد الداخلي لسنة ١٩٥٤، حيثما لا يتجلى عدم انطباقها أو عدم تمشيها مع نية واضعي هذه المادة: الباب الفرعي "ألف" (باستثناء الفصل ٢ والمادة (٩٣١)، والفصلان ٢٤ و ٢٥ من الباب الفرعي "جيم"، مع الاشارة الى تحصيل ضريبة الدخل على الأجور عند المنبع؛ وكل أحكام الباب الفرعي "واو" المنطبقة على ضريبة الدخل، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالجرائم وغيرها من المخالفات وبالمصادرات، التي وردت في الفصل ٧٠. وخلال الفترة التالية لسنة ١٩٥٠ والسابقة لتاريخ سريان الغاء أي من أحكام قانون الايراد الداخلي لسنة ١٩٣٩ المناظرة لحكم أو أكثر من أحكام قانون الايراد الداخلي لسنة ١٩٥٤ التي درجت في قوانين ضريبة الدخل النافذة في غوام عملا بالفقرة (أ) من هذه المادة، تكون مثل هذه القوانين المتعلقة بضريبة الدخل تشمل ولا تقتصر على الأحكام التي من هذا النوع والتي يتضمنها قانون الايراد الداخلي لسنة ١٩٣٩.

(٢) يتمتع الحاكم ومندوبه، ازاء ضريبة الدخل الاقليمية الغوامية، بما يتمتع به وزير الخزانة وغيره من الموظفين التنفيذيين في الولايات المتحدة من صلاحيات ادارية وتنفيذية وقدرة على الانصاف. ويضع الحاكم القواعد والأنظمة اللازمة التي لا تتعارض مع الأنظمة الموضوعة بمقتضى المادة ٧٦٤٥ (هـ) من قانون الايراد الداخلي لسنة ١٩٥٤ [الجزء ٢٦ من مدونة قوانين الولايات المتحدة، المادة ٧٦٤٥ (هـ)] لتنفيذ قانون ضريبة الدخل الاقليمية الغوامية. ويتمتع الحاكم أو مندوبه بالسلطة التي تجيز له أن يصدر بين وقت وآخر نصا كاملا أو جزئيا لقوانين ضريبة الدخل النافذة في غوام عملا بالفقرة (أ) من هذه المادة (٢).

(هـ) عندما تطبّق ـ تحت اسم ضريبة الدخل الاقليمية الغوامية ـ قوانين ضريبة الدخل النافذة في غوام عملا بالفقرة (أ) من هذه المادة، الا عندما يتضح أن الموقف يستلزم غير ذلك، تقرأ الأحكام المنطبقة الصادرة في سنتي ١٩٥٤ و ١٩٣٩ على نحو تحل فيه "غوام" محل "الولايات المتحدة" ويحل "الحاكم أو مندوبه" محل "الوزير أو مندوبه" ويحل "الحاكم أو مندوبه" محل "مفوض شؤون الايراد الداخلي" و "جابي الايراد الداخلي" وتحل "محكمة غوام

Digitized by UNOG Library

المحلية " محل "المحكمة المحلية" ، مع القيام عند الضرورة باجراء تغييرات أخرى في التسميات وفي بقية التعبيرات المستخدمة ، بما في ذلك حذف التعبيرات غير المنطبقة ، بهدف تحقيق الغاية التي ترمي اليها هذه المادة.

(و) أى فعل أو تقاعس بشأن ضريبة الدخل الاقليمية الفوامية ، يشكل جرما جنائيا بموجب الفصل ٧٥ من الباب الفرعي "واو" من قانون الايراد الداخلي لسنة ١٩٥٤ ، أو الأحكام المناظرة في قانون الايراد الداخلي لسنة ١٩٣٩ ، بصورتها المدرجة في قوانين ضريبة الدخل النافذة في غوام عملا بالفقرة (أ) من هذه المادة ، يعتبر جريمة في حق حكومة غوام ويمكن مقاضاة مرتكبيها باسم حكومة غوام ومن قبل موظفيها المختصين .

(ز) تتمتع حكومة غوام بالاختصاص فيما يتعلق بضريبة الدخل الاقليمية الفوامية - بالطريقة ذاتها ، والأثر ذاته ، ورهنا بالشروط ذاتها - مثلما تتمتع الولايات المتحدة بالاختصاص فيما يتعلق بضريبة الدخل في الولايات المتحدة . وسيكون هذا الاختصاص فيما يتعلق بضريبة الدخل الاقليمية الفوامية نافذا باسم حكومة غوام وعن طريقها . وحيث تقرر قوانين ضرائب الدخل النافذة في غوام عملا بالفقرة (أ) من هذه المادة اصدار اشعار ، يودع مثل هذا الاشعار في مكتب كاتب محكمة غوام المحلية .

(ح) (١) رغم أى حكم من أحكام المادة ٢٢ من هذا القانون [المادة ١٤٢٤ من الباب ٤٨] أو أية أحكام قانونية أخرى مخالفة ، تتمتع محكمة غوام المحلية باختصاص أصلي مطلق فيما يتعلق بكل ما يقام في غوام من دعاوى قضائية ، جنائية أو مدنية على السواء بصرف النظر عن درجة الجرم أو المبلغ الذى ينطوى عليه الأمر ، فيما يتعلق بضريبة الدخل الاقليمية الفوامية .

(٢) لاسترداد أية ضرائب دخل اقليمية فوامية ، يدّعى تقديرها أو تحصيلها بطريقة خاطئة أو غير قانونية أو أية غرامة يدّعى تحصيلها دون تفويض أو أى مبلغ تدّعى زيادته عن الحد أو تحصيله بأية طريقة خاطئة ، في ظل قوانين ضريبة الدخل النافذة في غوام وعملا بالفقرة (أ) من هذه المادة ، يجوز ، بغض النظر عن مبلغ المطالبة ، اقامة الدعوى على حكومة غوام رهنا بالاشتراطات القانونية المنطبقة على ما يقام ضد الولايات المتحدة في المحاكم المحلية بالولايات المتحدة من دعاوى استرداد مثل هذه المبالغ فيما يتعلق بضريبة الدخل في الولايات المتحدة . وعندما يصبح أى حكم صادر في حق حكومة غوام بموجب هذه الفقرة نهائيا ، تأمر الحكومة بدفع قيمة المبالغ المحكوم بها مما في خزانة غوام من الأموال غير المثقلة بأى التزام .

(٣) لا تصدر أحكام بالحجز على أموال الحاكم أو أى موظف أو مستخدم تابع لحكومة غوام عند صدور حكم نهائي في أى دعوى مقامة عليه بسبب أية أعمال ، أو لاسترداد المبالغ التي فرضها أو التي دفعت اليه ثم جرى دفعها فيما بعد الى خزانة غوام ، أثناء أدائه لواجباته الرسمية بموجب قوانين ضريبة الدخل النافذة في غوام عملا بالفقرة (أ) من هذه المادة ، وذلك اذا شهدت المحكمة بأن :

(ألف) هناك سببا محتملا لذلك ؛

Digitized by UNOG Library

(باء) أو أن هذا الموظف أو المستخدم قد تصرف بناء على توجيهات الحاكم أو مندوبه .

وعندما تصدر مثل هذه الشهادة ، يأمر الحاكم بدفع ما قضت به المحكمة مما في خزانة غوام من أموال غير مثقلة بأى التزام .

(٤) تجوز اقامة دعوى مدنية باسم حكومة غوام ومن قبلها ، في محكمة غوام المحلية أو في أية محكمة محلية بالولايات المتحدة أو أية محكمة تتمتع بولاية محاكم الولايات المتحدة المحلية ، لأجل تحصيل ضريبة الدخل الاقليمية الغوامية الى جانب الغرامات والجزاءات المالية والأموال المصادرة ، أو لاسترداد أية رديّات من هذه الضريبة تصرف بطريق الخطأ .

(٥) لا تخضع الولاية الممنوحة لمحكمة غوام المحلية بمقتضى هذه الفقرة للنقل الى أية محكمة أخرى بقرار من المجلس التشريعي ، على الرغم من المادة ٢٢ (أ) من هذا القانون (القانون التأسيسي) (الجزء ٤٨ من مدونة قوانين الولايات المتحدة ، المادة ١٤٢٤ (أ)) .

التاريخ التشريعي : المادة ٣١ ، تتضمن الفقرة (أ) فقط ، من القانون المؤرخ في ١ آب/أغسطس ١٩٥٠ (القانون التأسيسي) ؛ المعدلة في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٥٨ بالقانون العام ٨٥-٦٨٨ ، المادة ١ ، الجزء ٧٢ من مجموعة اللوائح ، الصفحة ٦٨١ - باضافة الفقرات (ب) الى (ح) ؛ و [١] ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٧ ، القانون العام ٩٥-١٣٤ ، الباب الثاني ، المادة ٢٠٣ (ج) ، الجزء ٩١ من مجموعة اللوائح ، الصفحة ١١٦٢ (٢) ؛ و٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٢ ، القانون العام ٩٢-٦٠٦ ، المادة ١ (د) ، الجزء ٨٦ من مجموعة اللوائح ، الصفحة ١٤٩٧ ؛ مدونة في الجزء ٤٨ من مدونة قوانين الولايات المتحدة بوصفها المادة ١٤٢٤ (ط) .

ملاحظة : صدرت عن المحكمة الجزئية والدائرة التاسعة لمحكمة الاستئناف عدة قرارات تتناول تفسيرات مختلفة لقانون الايراد الداخلي بشكله المنطبق على غوام . وهذه الأحكام غير مشروحة هنا ، لأنها لا تتناول هذه المادة بوصفها احدى مواد القانون الأساسي ، بل تعمد بدلا من ذلك الى تفسير قانون الايراد الداخلي لسنة ١٩٥٤ . الا انه يرجى الرجوع الى الملاحظات المرفقة بالمادة ١٤٢١ (ط) من الجزء ٤٨ من مدونة قوانين الولايات المتحدة الواردة في مدونة قوانين الولايات المتحدة المشروحة وفي مجموعة لوائح الولايات المتحدة للاطلاع على مزيد من المعلومات .

ويدرس الكونغرس في الوقت الحالي تعديلا لهذه المادة ، من شأنه تكليف دائرة الايراد الداخلي بتحصيل ضرائب الدخل في غوام . واذا أقر هذا التعديل ، فسيظهر في منشور "القوانين الجارية" .

Digitized by UNOG Library

قرارات المحاكم

كان الهدف الأساسي الذى سعى اليه الكونغرس عندما سنّ المادة ٣١ هو اعفاء خزانة الولايات المتحدة من عبء تخصيص اعتماد مباشر لحكومة غوام . ورغم أن الكونغرس قد فوّض حكومة غوام في تحصيل ضريبة الدخل وتنفيذ قوانينها ، فان هذه الحكومة لا تملك أية سلطة لتغيير أحكام قانون الايراد الداخلي بصورته المنطبقة على غوام الا على النحو الذى يسمح به الكونغرس . بانك أوف اميريكا ن . ت . واس . أ . ضد تشاكو (١٩٧٦ ـ الدائرة التاسعة لمحكمة الاستئناف ـ غوام) المجلد ٥٣٩ من المجموعة الثانية من نشرة " فيدرال ريبورتر " ، الصفحة ١٢٢٦ . ولم تشكل الأحكام المعمول بها في غوام لرد جزء من الضريبة وتنزيل قيمة الضريبة (قانون GEDA) أى انتهاك لأحكام هذه المادة لأن الكونغرس لم يقم خلال فترة السنة بالغاء الأحكام المتعلقة برد جزء من الضريبة معطيا بذلك موافقته الضمنية على هذه الأحكام .

[ألغى قانون انتخاب الحاكم ذلك الجزء من المادة ١٤٢٣ ، من الجزء ٤٨ من مدونة قوانين الولايات المتحدة ، الذى يعتبر موافقة الكونغرس على قوانين غوام حاصلة ضمنيا اذا لم يقم بالغائها خلال سنة واحدة] الدعوى المقامة من رامزى على تشاكو [١٩٧٧ ـ الدائرة ٩ من محكمة الاستئناف ـ غوام] الجزء ٥٤٩ من المجموعة الثانية من " فيدرال ريبورتر " ، الصفحة ١٣٣٥ .

وبمقتضى المادة ١٩٧٠٠ من قانون الحكومة تتمتع محكمة غوام المحلية بالولاية التي تبيح لها اعادة تحديد العجز المقدّر بموجب قوانين ضريبة الدخل الخاصة باقليم غوام . الدعوى التي أقامها فوربس على مادوكس [الدائرة ٩ لمحكمة الاستئناف] الجزء ٣٣٩ من المجموعة الثانية من " فيدرال ريبورتر " ، الصفحة ٣٨٧ ، وهذا ينقض ما جاء في الجزء ٢١٢ من ملحق " فيدرال ريبورتر " ، الصفحة ٦٦٢ .

المادة ٣٢ الاعتمادات المأذون بها . يؤذن بمقتضى هذه المادة بأن يعتمد كونغرس الولايات المتحدة سنويا ما قد يكون ضروريا ومناسبا من المبالغ لتنفيذ أحكام هذا القانون [القانون التأسيسي] .

التاريخ التشريعي : المادة ٣٢ من القانون المؤرخ في ١ آب/أغسطس ١٩٥٠ (القانون التأسيسي) . مدونة بوصفها المادة ١٤٢١ (ى) بالجزء ٤٨ من مدونة قوانين الولايات المتحدة .

المادة ٣٣ المناطق المحتجزة للأغراض البحرية والعسكرية . ليس في هذا القانون ما يؤول بأنه يحد من تحديد سلطة الرئيس في تخصيص أجزاء من غوام بوصفها مناطق محتجزة للأسطول أو الأغراض العسكرية ، أو يقيد سلطته في معاملة غوام بوصفها ميناء مغلقا أمام سفن وطائرات الدول الأجنبية .

التاريخ التشريعي : المادة ٣٣ من القانون المؤرخ في ١ آب/أغسطس ١٩٥٠ (القانون التأسيسي) . مدونة بوصفها المادة ١٤٢١ (ك) بالجزء ٤٨ بمدونة قوانين الولايات المتحدة .

Digitized by UNOG Library

المادة ٣٣ـ ألف حظر الماريوانا . (ملغاة) .

أضيفت بمقتضى القانون المؤرخ في ١ آب/أغسطس ١٩٥٦ ، البند ٨٥٢ ، المادة ١٥ ، الجزء ٧٠ من مجموعة اللوائح ، الصفحة ٩١٠ . وألغيت بموجب القانون المؤرخ في ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٠ ، القانون العام ٩١ـ٥١٣ ، الباب الثالث ، الجزء "باء" ، المادة ١١٠١ (أ) (٨) ، الجزء ٨٤ من مجموعة اللوائح ، الصفحة ١٩٢ ـ قانون المواد الخاضعة للرقابة الاتحادية . كانت مدونة في السابق بوصفها المادة ١٤٢١ (م) بالجزء ٤٨ من مدونة قوانين الولايات المتحدة .

المادة ٣٤ تاريخ النفاذ . عند حلول اليوم الحادي والعشرين من تموز/يوليه ١٩٥٠ ، الذي يصادف ذكرى تحرير جزيرة غوام على أيدي القوات المسلحة للولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية ، تصبح السلطة والصلاحيات التي يخولها هذا القانون [القانون التأسيسي] نافذة . الا أن الرئيس مخول ، لفترة لا تزيد عن سنة واحدة من تاريخ سنّ هذا القانون ، أن يواصل ادارة غوام من كل النواحي أو بعضها ، على النحو الذي ينص عليه القانون ، أو الأمر التنفيذي أو النظام المحلي النافذ عند سنّ هذا القانون . ويجوز للرئيس ، حسب تقديره ، العمل بكل أو بعض أحكام هذا القانون التشريعي اذا كانت قابلة للتطبيق قبل انتهاء فترة السنة .

التاريخ التشريعي : المادة ٣٤ من القانون المؤرخ في ١ آب/أغسطس ١٩٥٠ (القانون التأسيسي) . غير مدونة .

المادة ٣٥ مصروفات معينة تدفع لمندوب غوام في الكونغرس .

على الرغم من أية أحكام أخرى في القانون ، تكون علاوة استخدام الكاتب ومصروفات الانتقال الخاضعة للاسترداد ، بموجب القانون الاتحادي الخاص بمندوب غوام لدى مجلس نواب الولايات المتحدة ، مماثلة لما هو مسموح به لأعضاء مجلس نواب الولايات المتحدة .

التاريخ التشريعي : المادة ٣٥ من القانون التأسيسي ، بصورتها التي أضيفت بمقتضى القانون المؤرخ في ٢٧ أيار/مايو ١٩٧٥ ، القانون العام ٩٤ـ٢٦ ، المادة ١ ، الجزء ٨٩ من مجموعة اللوائح ، الصفحة ٩٤ . مدونة بوصفها المادة ١٤٢١ (ك) (١) بالجزء ٤٨ من مدونة قوانين الولايات المتحدة . أنظر أيضا المادة ١٧١٥ بالجزء ٤٨ من مدونة قوانين الولايات المتحدة .

المادة [٣٦] تصديق السندات . يجوز القيام في جزيرة غوام وساموا أو في منطقة القناة بتصديق أي سند أو غيره من الصكوك المتعلقة بالأراضي الواقعة في اقليم من أقاليم الولايات المتحدة ، وذلك لدى كاتب عدل أو قاض معين هناك من قبل السلطة المختصة ، أو من قبل أي موظف هناك يملك بحكم منصبه صلاحيات كاتب العدل : على أن تكون شهادة كاتب العدل في غوام أو ساموا أو منطقة القناة ، حسب طبيعة الحال ، مشفوعة بشهادة من الحاكم أو نائب الحاكم في مثل هذا

Digitized by UNOG Library

المكان تفيد بأن كاتب العدل الذى قام بعملية الاثبات هو في الواقع نفس الموظف الذى يفترض فيه القيام بهذه الوظيفة ، ويكون لأى سند أو غيره من الصكوك المتعلقة بالأراضي الواقعة في هذه الأماكن والمصدقة على هذا النحو منذ اليوم الأول من كانون الثاني /يناير ١٩٠٥ والمصحوبة بشهادة من هذا النوع أثر مماثل لأثر السندات وغيرها من الصكوك المثبتة والمصدقة على هذا النحو بعد هذا التاريخ [٢٨ حزيران /يونيه ١٩٠٦] .

التاريخ التشريعي : مدونة بوصفها المادة ١٤٢١ (و) (١) بالجزء ٤٨ من مدونة قوانين الولايات المتحدة . القانون المؤرخ في ٢٨ حزيران /يونيه ١٩٠٨ ، الفصل ٣٥٨٥ ، الجزء ٣٤ من مجموعة اللوائح ، الصفحة ٥٥٢ . غير واردة في القانون التأسيسي .

المادة [٣٧] حقوق الطبع . يكون لقوانين الولايات المتحدة المتعلقة بحقوق الطبع ، ولأعمال الحقوق الناشئة بموجبها ، قوة وأثر يعادلان قوتها وأثرها في الولايات المتحدة القارية .

التاريخ التشريعي : مدونة بوصفها المادة ١٤٢١ (ن) بالجزء ٤٨ من مدونة قوانين الولايات المتحدة . القانون المؤرخ في ١ آب/أغسطس ١٩٥٦ ، البند ٨٢٥ ، المادة ٢٤ ، الجزء ٧٠ من مجموعة اللوائح ، الصفحة ٩١١ . غير انه لمعرفة مدى انطباقها في الوقت الحالي ، يرجى الاطلاع على القانون الجديد لحقوق الطبع ، المادة ١٠١ بالجزء ١٧ من مدونة قوانين الولايات المتحدة (القانون العام ٩٤-٥٥٣ ، الجزء ٩٠ من مجموعة اللوائح ، الصفحة ٢٥٤) . غير واردة في القانون التأسيسي .

المادة [٣٨] المساعدة الاتحادية لمكافحة الحرائق وحماية مقاسم المياه ، واعادة التحريج .

يؤذن لوزير الزراعة بتقديم المساعدة المالية والتقنية الى غوام لتحسين القدرة على مكافحة الحرائق وحماية مقاسم المياه واعادة التحريج ، على نحو يتفق مع القوانين القائمة التي ينفذها وزير الزراعة والتي تنطبق على الولايات المتحدة القارية . ويوضع البرنامج الذى تأذن به هذه المادة ، بالتعاون مع حكومة غوام الاقليمية ، ويكون موضوع مذكرة أو تفاهم يحظى بموافقة الحكومة الاقليمية والوزارة . كما يجوز للوزير الاستفادة من الوكالات التابعة للوزارة ومرافقها ومستخدميها ، ويجوز له التعاون مع الوكالات العامة الأخرى ومع المنظمات الخاصة والأفراد في غوام وغيرها .

التاريخ التشريعي : القانون المؤرخ في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ ، القانون العام ٩٣-٤٢١ ، المادة ١ ، الجزء ٨٨ من مجموعة اللوائح ، الصفحة ١١٥٤ . مدونة بوصفها المادة ١٤٢١ (س) بالجزء ٤٨ من مدونة قوانين الولايات المتحدة . غير واردة في القانون التأسيسي .

Digitized by UNOG Library

المادة [٣٩] الاعتمادات المأذون بها . يؤذن بمقتضى هذه المادة باعتماد المبالغ التي قد تكون ضرورية لتنفيذ أغراض المادة ١٤٢١ (س) [المادة ٣٧] من هذا الباب [الجزء ٤٨ من مدونة قوانين الولايات المتحدة] . ويمكن أن تخصص المبالغ المعتمدة عملا بالمادتين ١٤٢١ (س) [المادة ٣٧] و ١٤٢١ (ع) [هذه المادة] من هذا الباب [الجزء ٤٨ من مدونة قوانين الولايات المتحدة] لما يتبع الوزارة من وكالات معنية بادارة البرنامج في غوام .

التاريخ التشريعي : مضاف بالقانون العام ٩٣-٤٢١ ، المادة ٢ ، بتاريخ ١٩ أيلول / سبتمبر ١٩٧٤ ، الجزء ٨٨ من مجموعة اللوائح ، الصفحة ١١٥٤ . مدونة بوصفها المادة ١٤٢١ (ع) بالجزء ٤٨ من مدونة قوانين الولايات المتحدة . غير مدونة في القانون التأسيسي .

المادة [٤٠] انطباق القوانين الاتحادية . تنطبق على غوام ، بنفس الأحكام والشروط التي تسرى على القوانين المنطبقة في جزر ماريانا الشمالية ، قوانين الولايات المتحدة التي طبقت على جزر ماريانا الشمالية بمقتضى أحكام المادة ٥٠٢ (أ) (١) من القرار H.J.Res.549 بصيغته التي وافق عليها مجلس النواب ومجلس الشيوخ ، باستثناء المادة ٢٢٨ من الباب الثاني والباب السادس عشر من قانون الضمان الاجتماعي بصورته المنطبقة على كثير من الولايات ، وقانون المطالب المكرونيزية بصورته المنطبقة على اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية .

التاريخ التشريعي : القانون المؤرخ في ١ نيسان /ابريل ١٩٧٦ ، القانون العام ٩٤ - ٢٥٥ ، المادة ٢ ، الجزء ٩٠ من مجموعة اللوائح ، الصفحة ٣٠٠ . مدونة بوصفها المادة ١٤٢١ (ف) بالجزء ٤٨ من مدونة قوانين الولايات المتحدة . غير وارد في القانون التأسيسي .

ملاحظة : أضيفت المواد الواردة أعلاه داخل الأقواس المعقوفة بعد اقرار القانون التأسيسي الأصلي ، ولم تخصص لها أرقام مواد في القانون التأسيسي بصيغته المعدلة ، ولكن خصصت لها فقرات ضمن مواد القانون الأساسي بصورتها المدونة بالجزء ٤٨ من مدونة قوانين الولايات المتحدة . ونظرا لعدم امكان اضافة هذه المواد على نحو ملائم في أى مكان آخر ، ترجى الملاحظة أن المقتبس الرسمي لهذه المواد هو المرجع المدون .

Digitized by UNOG Library

القوانين الأخرى غير القانون التأسيسي ، المنطبقة على الهيكل الحكومي في غوام والتي توجد في الجزء ٤٨ من مدونة قوانين الولايات المتحدة

ملاحظة : تتعلق كل الاشارات الى المواد من الآن فصاعدا بالمواد الواردة في الجزء ٤٨ من مدونة قوانين الولايات المتحدة .

الاسكان العام وتجديد المدن

Digitized by UNOG Library

الاسكان العام وتجديد المدن

المادة ١٤٢٥	التأمين على مبلغ الرهن في مشاريع الاسكان أو العقارات
المادة ١٤٢٥ (أ)	الجهات المحلية المسموح لها
المادة ١٤٢٥ (ب)	اصدار الأذونات والسندات وسندات الاقتراض
المادة ١٤٢٥ (ج)	الأذن بالقروض ، وما شاكل ذلك
المادة ١٤٢٥ (د)	التصديق على القانون السابق
المادة ١٤٢٥ (هـ)	السلطات الاضافية
المادة ١٤٢٦	شراء القروض العقارية من جانب الرابطة القومية الاتحادية للرهون (ألغيت)

المادة ١٤٢٥ التأمين على مبلغ الرهن في مشاريع الاسكان أو العقارات .

اذا وجد المفوض الاتحادى للاسكان أنه ليس من الممكن عمليا ، بسبب ارتفاع التكاليف السائدة في غوام ، تشييد مساكن على العقارات الكائنة في غوام دون التضحية بالمعايير السليمة للتشييد أو التصميم أو مدى الملائمة للسكنى في حدود القيود المتعلقة بالحد الأقصى أو الحدود القصوى لمبالغ الرهون المنصوص عليها في الفصل ١٣ من الباب ١٢ ، فانه يجوز للمفوض ، بموجب الأنظمة أو خلاف ذلك ، أن يقضي ، فيما يتعلق بالقيمة بالدولار ، بزيادة الحد الأقصى أو الحدود القصوى للالتزام الأساسي للرهون المؤمن عليها بموجب الفصل ١٣ من الباب ١٢ ، الذى يغطي العقارات الكائنة في غوام ، بالمبالغ التي يجدها ضرورية لتعويض تلك التكاليف المرتفعة لكن دون أن تتجاوز ، بأى حال من الأحوال ، الحد الأقصى أو الحدود القصوى السارية خلاف ذلك بما يزيد عن الثلث . ولا يقبل أى رهن فيما يتعلق بمشروع أو عقار في غوام، لأغراض التأمين عليه بموجب الفصل ١٣ من الباب ١٢ ، ما لم يجد المفوض في المشروع أو العقار مخاطرة مقبولة ، مع ايلاء النظر لأزمة المساكن الحادة في غوام : ويشترط لجواز التأمين على رهن من هذا القبيل أو قبوله للتأمين عليه دون ايلاء اعتبار لأى شرط منصوص عليه في أى مادة أخرى من مواد الفصل ١٣ من الباب ١٢ أن يجد المفوض المشروع أو العقار سليما اقتصاديا أو يمثل مخاطرة مقبولة . وبالرغم من أى من الأحكام الواردة في الفصل ١٣ من الباب ١٢ أو أى قانون آخر ، فان حكومة غوام أو أى وكالة أو هيئة أخرى تابعة لها تكون أهلا لأن تصبح راهنة أو مرتهنة ، بحسب الأحوال ، لأى غرض من أغراض التأمين على مبلغ الرهن بموجب أحكام الفصل ١٣ من الباب ١٢ . ولدى قيام المرتهن بتقديم طلب (١) حيث يخضع الراهن لنظام أو قيود عملا بالجملة الأخيرة من هذه المادة أو (٢) حيث حكومة غوام أو أى وكالة أو هيئة تابعة لها هي الراهن أو المرتهن ، وذلك للتأمين على رهن بموجب أى حكم من أحكام الفصل ١٣ من الباب ١٢ ، فانه يؤذن للمفوض بالتأمين على الرهن (بما في ذلك السلف عليه حيث يؤذن بها في

Digitized by UNOG Library

أحوال أخرى) ، وبتقديم التزامات بالتأمين على أى رهن من هذا القبيل قبل تاريخ تنفيذه أو السحب عليه ، بموجب تلك الأحكام (وهذه المادة) دون ايلاء أى اعتبار لأى شرط يقضي بأن يكون الراهن هو مالك العقار وشاغله أو يكون قد دفع مبلغا منصوصا عليه على حساب هذا العقار . ودون تقييد سلطة المفوض بموجب أى حكم آخر من أحكام القانون ، يؤذن للمفوض ، فيما يتعلق بأى راهن في تلك الحالة (الا اذا كانت هيئة ألاسكا للاسكان هي الراهن أو المرتهن) ، بأن يقضي بخضوع الراهن لنظام أو قيود فيما يخص الايجارات أو المبيعات ، والرسوم ، وهيكل رأس المال ، والمعدل أو العائد، وطرق التشغيل وذلك الى الحد وبالاسلوب اللذين يراهما المفوض مستصوبين لتوفير أسعار معقولة للايجارات والمبيعات وتوفير عائد معقول للاستثمار .

التاريخ التشريعي : القانون المؤرخ في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٣٤ ، البند ٨٤٧ ، المادة ٢١٤ ، بالصيغة التي أضيفت بها في ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٤٩ ، البند ٨٩ ، المادة ٢ (أ) ، الجزء ٦٣ مجموعة اللوائح الصفحة ٥٧ ، بالصيغة المعدلة في ١٤ تموز/يوليه ١٩٥٢ ، البند ٧٢٣ ، المادة ١٠ (أ) (٣) ، الجزء ٦٦ من مجموعة اللوائح الصفحة ٦٠٣ ؛ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٥٣ ، البند ١٧٠ ، المادة ٢٥ (ج) ، الجزء ٦٧ من مجموعة اللوائح الصفحة ١٢٨ . أضيفت غوام في ١٩٥٢ . انظر المجلد ٤٨ من مدونة قوانين الولايات المتحدة ، المادة ١٧١٥ (د) .

المادة ١٤٢٥ (أ) الجهات المحلية المسموح لها بمقتضى القانون يجوز للهيئة التشريعية في غوام أن تمنح لأى جهة اعتبارية عامة ، قائمة أو تنشأ بذلك القانون أو بموجبه ، سلطات للاضطلاع بالأنشطة المتعلقة بتجديد المدن والاسكان في غوام . ويجوز لتلك الهيئة التشريعية ، بموجب القانون ، أن تنص على تعيين تلك الجهة ومدة ولايتها أو نقلها أو أعضائها ، وعلى السلطات التي تخول لتلك الجهة ، بما في ذلك سلطة قبول أية مزايا قد تتيحها الحكومة الاتحادية ، والقيام بكل شيء وممارسة جميع السلطات بلا استثناء ، والاضطلاع ، بلا استثناء ، بجميع الالتزامات والواجبات والمسؤوليات والمتطلبات ، بما في ذلك تلك المتصلة بالتخطيط أو التقسيم الى مناطق دون أن تكون قاصرة عليها ، واللازمة أو المستصوبة لتلقي تلك المساعدة الاتحادية ، الا أنه لا يتم منح تلك الجهة أى سلطة لفرض ضرائب ، أو أى سلطة لترهن جدارة اقليم غوام بالثقة وسمعته مقابل أى قرض كائنا ما كان .

التاريخ التشريعي ـ أضيفت بموجب القانون العام ٨٨-١٧١ ، المادة ١ ، ٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٣ ، الجزء ٧٧ من مجموعة اللوائح الصفحة ٣٠٤ .

المادة ١٤٢٥ (ب) اصدار الأذونات والسندات وسندات الاقتراض . بمقتضى القانون ، يجوز للهيئة التشريعية في غوام ، أن تأذن لتلك الجهة ، بالرغم من مخالفة ذلك لأى حكم من أحكام القانون الأساسي لغوام أو أى قانون صادر عن الكونغرس ، باقتراض الأموال واصدار الأذونات والسندات وغيرها من سندات الاقتراض حسب الصفة وأجل الاستحقاق بالضمان وبالاسلوب الذى تنص عليه الهيئة التشريعية . ولا تكون تلك الأذونات والسندات وسندات الاقتراض الأخرى دينا على

Digitized by UNOG Library

الولايات المتحدة أو على غوام بخلاف تلك الجهة ، ولا تشكل دينا أو مديونية أو اقتراضا للأموال ضمن مدلول أى تحديد أو تقييد يفرض على اصدار النقود أو أى تحديد أو تقييد يفرض على اصدار الأذونات أو السندات أو سندات الاقتراض الأخرى ويرد في أى قانون من قوانين الولايات المتحدة السارية على غوام أو على أى وكالة تابعة لها .

التاريخ التشريعي : القانون العام ٨٨-١٧١ ، المادة ٢ ، ٤ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٦٣ ، الجزء ٧٧ من مجموعة اللوائح ، الصفحة ٣٠٤ .

المادة ١٤٢٥ (ج) الاذن بالقروض وما شاكل ذلك . بمقتضى القانون يجوز للهيئة التشريعية في غوام أن تساعد تلك الجهة بتقديم ، أو بالاذن بتقديم ، الهبات النقدية ، والقروض ، وسندات التصرفات العقارية أو الأموال الشخصية والعقارية ، والتسهيلات ، والخدمات ، وغير ذلك ، ويجوز لها ، بمقتضى القانون ، أن تتخذ التدابير الأخرى في سبيل تقديم العون لأنشطة تجديد المدن أو الاسكان أو ما يتصل بذلك من أنشطة .

التاريخ التشريعي : القانون العام ٨٨-١٧١ - المادة ٢ ، ٤ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٦٣ ، الجزء ٧٧ من مجموعة اللوائح ، الصفحة ٣٠٤ .

المادة ١٤٢٥ (د) التصديق على القانون السابق . كل جزء من القانون العام ٦ - ١٣٥ ، الموافق عليه في ١٨ كانون الأول /ديسمبر ١٩٦٢ والذى سبق للهيئة التشريعية في غوام أن سنته ، يتناول أى جزء من موضوع المواد من ١٤٢٥ (أ) الى ١٤٢٥ (هـ) من هذا الباب ولا يتضارب معه ، يصدق عليه ويقر بلا استثناء .

التاريخ التشريعي : القانون العام ٨٨-١٧١ ، المادة ٤ ، ٤ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٦٣ ، الجزء ٧٧ من مجموعة اللوائح ، الصفحة ٣٠٤ .

المادة ١٤٢٥ (هـ) السلطات الاضافية - تكون السلطات الممنوحة ضمن هذا اضافة الى أى سلطات تمنح بتقتضى قوانين أخرى لأى جهة اعتبارية عامة أو لصالحها أو لمساعدتها ، وليست انتقاصا من تلك السلطات .

التاريخ التشريعي : القانون العام ٨٨-١٧١ ، المادة ٥ ، ٤ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٦٣ ، الجزء ٧٧ من مجموعة اللوائح ، الصفحة ٣٠٤ .

المادة ١٤٢٦ شراء القروض العقارية من جانب الرابطة القومية الاتحادية للرهوه .

ألغيت بموجب القانون المؤرخ في ٢ آب/أغسطس ١٩٥٤ ، البند ٩٤٦ ، الباب الثاني ، المادة ٢٠٥ ، الجزء ٦٨ من مجموعة اللوائح ، الصفحة ٦٢٢ .

Digitized by UNOG Library

صندوق غوام للتنميـــة

المادة ١٤٢٨ الاذن بالاعتمادات

المادة ١٤٢٨ (أ) تقديم الخطة ؛ وما شاكل ذلك

المادة ١٤٢٨ (ب) الشروط المسبقة للقروض وضمانات القروض ؛ الحد الأقصى للاشتراك في الأموال المتاحة ؛ الاحتياطيات اللازمة لضمانات القروض

المادة ١٤٢٨ (ج) اجراءات المحاسبة

المادة ١٤٢٨ (د) التقرير السنوى المقدم من الحاكم

المادة ١٤٢٨ (هـ) مراجعة حسابات الوكالة القائمة بالادارة في غوام

المادة ١٤٢٨ الاذن بالاعتمادات . (أ) لغرض تعزيز التنمية الاقتصادية في اقليم غوام ، يؤذن بموجب هذا بتخصيص مبلغ ٥ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار لوزير الداخلية ليدفع الى حكومة غوام لأغراض المواد ١٤٢٨ — ١٤٢٨ (هـ) من هذا الباب .

(ب) بالاضافة الى الاعتمادات المأذون بها في الفقرة الفرعية (أ) من هذه المـادة ، يؤذن بمبلغ ١ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار يخصص لوزير الداخلية كي يدفع الى حكومة غوام سنويا لمدة خمس سنوات مالية تبدأ في السنة المالية ١٩٧٨ من أجل تنفيذ أغراض المواد ١٤٢٨ الى ١٤٢٨ (هـ) من هذا الباب .

التاريخ التشريعي : بالصيغة التي سنها القانون العام ٩٠—٦٠١ ، المادة ٢ ، الجزء ٨٢ من مجموعة اللوائح ، الصفحة ١١٧٢ ، ١٧ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٦٨ ؛ بالصيغة الـتي عدلها القانون العام ٩٥—١٣٤ ، الباب الثاني ، المادة ٢٠٢ ، الجزء ٩١ من مجموعة اللوائـح، الصفحة ١١٦١ ، ١٥ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٧ .

المادة ١٤٢٨ (أ) تقديم الخطة ؛ المحتويات ؛ الأجل ؛ الفائدة ؛ رسم الأقسـاط الخاص بالقرض .

قبل تسلم أى أموال عملا بالمواد من ١٤٢٨ الى ١٤٢٨ (هـ) من هذا الباب ، تقدم حكومة غوام الى وزير الداخلية خطة لاستخدام تلك الأموال تفي بالمتطلبات التي تقضي بها هذه المـادة ويوافق عليها الوزير . وتسمى الخطة وكالة أو وكالات تابعة لتلك الحكومة لتكون الوكالة أو الوكـالات القائمة بادارة الخطة ، وتوضح السياسات والاجراءات التي تتبع في تعزيز التنمية الاقتصادية لغوام عن طريق برنامج يتضمن القروض وضمانات القروض ويرصد الاعتمادات اللازمة لها من أجل تعزيز تنمية

Digitized by UNOG Library

المؤسسات الخاصة والصناعة الخاصة في غوام عن طريق صندوق دائر يخصص لتلك الأغراض : بشرط ألا تتجاوز مدة أي قرض يقدم وفقا للخطة خمسا وعشرين سنة ؛ وأن تكون الفائدة على تلك القروض (باستثناء رسوم الأقساط الخاصة بالتأمين ورسوم الخدمة ، ان وجدت) بالمعدل السنوى الذى يرى أنه معقول والذى يوافق عليه الوزير ، لكن دون أن يقل بأى حال من الأحوال عن معدل يساوى متوسط عائد سندات الاقتراض القابلة للتداول المستحقة للولايات المتحدة في آخر يوم من أيام الشهر السابق لتاريخ القرض ، معدلا لأقرب ثمن من ١ في المائة ، وهو المعدل الذى يحدده وزير الخزانة بناء على طلب الوكالة أو الوكالات المأذون لها التابعة لحكومة غوام ؛ وأن تكون رسوم أقساط التأمين وضمان القروض متناسبة ، في تقدير الوكالة أو الوكالات القائمة بادارة الصندوق ، مع المصروفات والمخاطر المشمولة .

التاريخ التشريعي : بالصيغة التي سنها القانون العام ٩٠-٦٠١ ، المادة ٣ ، الجزء ٨٢ من مجموعة اللوائح ، الصفحة ١١٧٢ ، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٨ .

المادة ١٤٢٨ (ب) شروط القروض وضمانات القروض ، الحد الأقصى للاشتراك في الأموال المتاحة ؛ الاحتياطيات اللازمة لضمانات القروض .

لا يقدم أى قرض أو ضمان للقرض بموجب المواد من ١٤٢٨ الى ١٤٢٨ (هـ) من هذا الباب لأى من مقدمي الطلبات الذين لا يقنعون الوكالة أو الوكالات القائمة بادارة الخطة بأن التمويل غير متاح بأى طريقة أخرى بأحكام وشروط معقولة . والحد الأقصى للاشتراك في الأموال التي تتاح بموجب المادة ١٤٢٨ من هذا الباب يقيد (أ) بحيث لا يجوز أن يكرس لأى مشروع واحد أكثر من ٢٥ في المائة من الأموال التي خصصها الكونغرس بالفعل (ب) وبما يصل الى ٩٠ في المائة من ضمان القرض ، ثم (ج) فيما يتعلق بالقروض جميعها ، الى الدرجة التي يصبح عندها الاشتراك مقسما بالحصافة في الظروف التي تكتنف القروض كل على حدة ، لكن مع ارتباطه مباشرة بالحد الأدنى للمشاركة الأساسية اللازمة للوفاء بأغراض المواد ١٤٢٨ لغاية ١٤٢٨ (هـ) من هذا الباب : شريطة ألا تقل ، فيما يتعلق بضمانات القروض ، الاحتياطيات التي تحتفظ بها الوكالة أو الوكالات من أجل الضمانات عن ٢٥ في المائة من الضمان .

التاريخ التشريعي : سنها القانون العام ٩٠-٦٠١ ، المادة ٤ ، الجزء ٨٢ من مجموعة اللوائح ، الصفحة ١١٧٢ ، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٨ .

المادة ١٤٢٨ (ج) اجراءات المحاسبة - توضح الخطة المنصوص عليها في المادة ١٤٢٨ (أ) من هذا الباب ما يلزم لضمان السحب والتسديد والمحاسبة على الوجه السليم من مراقبة مالية واجراءات محاسبية فيما يتعلق بالأموال .

التاريخ التشريعي : سنها القانون العام ٩٠-٦٠١ ، المادة ٥ ، الجزء ٨٢ من مجموعة اللوائح ، الصفحة ١١٧٢ ، ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٨ .

Digitized by UNOG Library

المادة ١٤٢٨ (د) التقرير السنوى المقدم من الحاكم . يقدم حاكم غوام تقريرا سنويا عن تطبيق المواد من ١٤٢٨ الى ١٤٢٨ (هـ) من هذا الباب الى وزير الداخلية الذى يقوم عندئذ باحالة نسخ من تلك التقارير الى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الشيوخ .

التاريخ التشريعي : سنها القانون العام ٩٠-٦٠١ ، المادة ٦ ، الجزء ٨٢ من مجموعة اللوائح ، الصفحة ١١٧٣ ، ٢٢ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٦٨ .

المادة ١٤٢٨ (هـ) مراجعة حسابات الوكالة أو الوكالات القائمة بالادارة في غوام .

تتاح للمراقب المالي العام للولايات المتحدة ، أو لأى من ممثليه المأذون لهم على النحو الواجب ، امكانية الوصول ، لأغراض مراجعة الحسابات والفحص ، الى دفاتر الحسابات والوثائق والأوراق والسجلات المتصلة بالأموال الواردة بموجب المواد من ١٤٢٨ الى ١٤٢٨ (هـ) من هذا الباب والخاصة بالوكالة أو الوكالات التابعة لحكومة غوام والقائمة بادارة الخطة .

التاريخ التشريعي : سنها القانون العام ٩٠-٦٠١ ، المادة ٧ ، الجزء ٨٢ من مجموعة اللوائح ، الصفحة ١١٧٣ ، ٢٢ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٦٨ .

Digitized by UNOG Library

مندوب غـوام لدى الكونفـرس

المادة ١٧١١ المندوب لدى مجلس النواب
المادة ١٧١٢ انتخاب المندوب
المادة ١٧١٣ مؤهلات المندوب
المادة ١٧١٤ الهيئة التشريعية الاقليمية هي التي تحدد اجراءات الانتخاب
المادة ١٧١٥ النهوض بمهام المنصب ؛ امتيازات المجلس ؛ وما الى ذلك .

المادة ١٧١١ المندوب لدى مجلس النواب .

يمثل كلا من اقليم غوام واقليم جزر فيرجن في كونغرس الولايات المتحدة مندوب لدى مجلس النواب لا يكون له حق التصويت ويجرى انتخابه كما هو منصوص عليه أدناه .

التاريخ التشريعي : سنها القانون العام ٩٢ — ٢٧١ ، المادة ١ ، الجزء ٨٦ من مجموعة اللوائح ، الصفحة ١١٨ ، ١٠ نيسان /ابريل ١٩٧٢ .

المادة ١٧١٢ انتخاب المندوب .

(أ) يقوم بانتخاب المندوب من لهم حق انتخاب أعضاء الهيئة التشريعية في الاقليم الذى سيقوم المندوب بتمثيله في الانتخابات العامة لسنة ١٩٧٢ ثم في الانتخابات المماثلة كل عامين بعد ذلك . ويجرى انتخاب المندوب على نطاق الاقليم كله باقتراع منفصل وبأغلبية من أدلوا بأصواتهم في الانتخاب لمنصب المندوب . واذا لم ينل أى مندوب هذه الأغلبية ، تجرى في اليوم الرابع عشر التالي لهذه الانتخابات اعادة للانتخاب بين الحائز على أكثر الأصوات ومن يليه في عدد ما حصل عليه من أصوات المشتركين في الانتخاب لمنصب المندوب . واذا استمر خلو منصب المندوب لاسباب صحية أو بسبب الاستقالة أو العجز الدائم ، يظل منصب المندوب شاغرا الى أن يجرى انتخاب خلف له يكون مؤهلا لذلك .

(ب) تبدأ مدة المندوب في اليوم الثالث من شهر كانون الثاني /يناير الذى يلي تاريخ الانتخاب .

التاريخ التشريعي : سنها القانون العام ٩٢ — ٢٧١ ، المادة ٢ ، الجزء ٨٦ من مجموعة اللوائح ، الصفحة ١١٩ ، ١٠ نيسان /ابريل ١٩٧٢ .

المادة ١٧١٣ مؤهلات المندوب .

لكي يكون المندوب أهلا لمنصب المندوب ، يجب :

Digitized by UNOG Library

(أ) أن لا يقل عمره عن خمس وعشرين سنة في تاريخ اجراء الانتخاب ؛

(ب) وأن يكون من مواطني الولايات المتحدة لمدة لا تقل عن سبع سنوات قبل تاريخ الانتخاب ؛

(ج) وأن يكون من سكان الاقليم الذى ينتخب منه ؛

(د) وألا يكون في تاريخ اجراء الانتخاب مرشحا لأى منصب آخر .

التاريخ التشريعي : سنها القانون العام ٩٢ — ٢٧١ ، المادة ٣ ، الجزء ٨٦ من مجموعة اللوائح ، الصفحة ١١٩ ، ١٠ نيسان/ابريل ١٩٧٢ .

المادة ١٧١٤ الهيئة التشريعية الاقليمية هي التي تحدد اجراءات الانتخاب .

للهيئة التشريعية لكل اقليم أن تحدد ترتيب الأسماء في قائمة المرشحين لمنصب المندوب، وطريقة اجراء انتخاب خاص لملء منصب المندوب الشاغر ، وطريقة حسم مسألة تعادل أصوات المرشحين لمنصب المندوب ، وجميع الأمور الأخرى التي تنطبق محليا وتتعلق بانتخاب المندوب وبمنصبه ولا يكون منصوصا عليها هنا صراحة .

التاريخ التشريعي : سنها القانون العام ٩٢ — ٢٧١ ، المادة ٤ ، الجزء ٨٦ من مجموعة اللوائح ، الصفحة ١١٩ ، ١٠ نيسان/ابريل ١٩٧٢ .

المادة ١٧١٥ النهوض بمهام المنصب ؛ امتيازات المجلس ؛ التصويت في اللجان ؛ بدل استخدام الكتبة وبدل الانتقال ؛ المرتب ؛ وما الى ذلك.

يتمتع كل من مندوب قوام ومندوب جزر فيرجن في مجلس النواب بالامتيازات الممنوحة له بمقتضى النظام الداخلي لمجلس النواب وما يطرأ تعديل على النظام الداخلي لمجلس النواب ينص على غير ذلك ، يتلقى مندوب كل اقليم نفس التعويض والبدلات والفوائد التي ينالها أى عضو في مجلس النواب، وتحق له أية امتيازات وحصانات ممنوحة أو ستمنح فيما يلي للنهوض المتمم لبورتوريكو شريطة ان يكون حق التصويت في اللجان وفقا لما ينص عليه النظام الداخلي لمجلس النواب ، وأن يكون بدل استخدام الكتبة لكل مندوب مبلغا سنويا اجماليا يدفع مرة واحدة ويعادل ٦٠ في المائة من بدل استخدام الكتبة الذى يدفع للعضو ؛ وأن تكون مصاريف الانتقال التي يحق لكل مندوب استردادها بمقتضى المادة ٤٣ (ب) من الباب الثاني ، في حدود تكاليف السفر أربع مرات ذهابا وايابا كل عام .

التاريخ التشريعي : سنها القانون العام ٩٢ — ٢٧١ ، المادة ٥ ، الجزء ٨٦ من مجموعة اللوائح ،الصفحة ١١٩ ، ١٠ نيسان/ابريل ١٩٧٢ ؛ معدلة بالمادة ٣٥ من القانون التأسيسي (أنظر أدناه) . وهذه تعدلها المادة ٣٥ من القانون التأسيسي التي أضيفت بالقانون الصادر في ٢٧ أيار/مايو ١٩٧٥ وهو القانون العام ٩٤ — ٢٦ ، المادة ١ الجزء ٨٩ من مجموعة اللوائح ، الصفحة ٩٤ . ومدونة في المجلد ٤٨ من مدونة قوانين الولايات المتحدة بوصفها المادة ١٤٢١ ف-١ .

Digitized by UNOG Library

الأراضي المغمورة والولاية القضائية المشتركة

المادة ١٧٠٤ الولاية القضائية المشتركة ؛ استثناءات
المادة ١٧٠٥ أراضي المد وما اليها الآيلة الى غوام
المادة ١٧٠٦ الحقوق المحفوظة ــ تحديد المناطق البحرية الدفاعية
المادة ١٧٠٧ دفع الايجارات الى الحكومات المحلية
المادة ١٧٠٨ حظر التمييز

المادة ١٧٠٤ الولاية القضائية المشتركة ؛ استثناءات .

(أ) ما لم تنص هذه المادة على خلاف ذلك ، تكون لحكومات غوام وجزر فيرجن وساموا الامريكية ، حسب الحال ، ولاية قضائية مشتركة مع الولايات المتحدة على الأطراف الموجودة ، والافعال التي تجرى ، والجرائم التي ترتكب على الممتلكات المملوكة أو المحتجزة أو المسيطر عليها من قبل الولايات المتحدة في غوام وجزر فيرجن وساموا الامريكية . وأى حكم بالادانة أو بالبراءة لأسباب موضوعية بمقتضى قوانين غوام أو جزر فيرجن أو ساموا الامريكية يمنع أية مقاضاة بسبب الفعل أو الأفعال بموجب القوانين الجنائية للولايات المتحدة ، وأى حكم بالادانة أو بالبراءة لأسباب موضوعية بمقتضى قوانين الولايات المتحدة يحول دون أية مقاضاة بسبب الفعل أو الأفعال بموجب قوانين غوام أو جزر فيرجن أو ساموا الامريكية .

(ب) على الرغم من أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة ، يحق لرئيس الجمهورية بين الحين والآخر أن يستبعد من نطاق الولاية القضائية المشتركة مع حكومة غوام الأشخاص الموجودين ، والأفعال التي تجرى ، والجرائم التي ترتكب ، على ممتلكات للولايات المتحدة تكون تحت سلطة وزير الدفاع ، وذلك الى المدى وفي الظروف التي تقتضيها في رأيه مصلحة الدفاع القومي .

التاريخ التشريعي : سنها القانون العام ٨٨ ــ ١٨٣ ، المادة ٤ ، الجزء ٧٧ من مجموعة اللوائح ، الصفحة ٣٣٩ ، ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٣ .

المادة ١٧٠٥ الأراضي المدية وما اليها الآيلة الى غوام .

(أ) مع عدم المساس بالحقوق القانونية القائمة ، تؤول الى حكومات غوام وجزر فيرجن وساموا الامريكية ، حسبما تكون الحال ، كل الحقوق وحجج الملكية والمصالح التي تكون للولايات المتحدة في الأراضي التي تغطيها مياه المد بصفة دائمة أو دورية الى مدى يبلغ ولا يتجاوز متوسط الحد الأقصى للمد ، والى خط باتجاه البحر يبعد ثلاثة أميال جغرافية عن ساحل أقاليم غوام وجزر فيرجن وساموا الامريكية كما هو الآن أو كما سيصبح فيما بعد من جراء التنامي أو التعرية أو انحسار الماء عنه ، وكذلك الحقوق وحجج الملكية والمصالح التي تكون لها في الأراضي المكونة بصورة اصطناعية أو المردومة أو المستصلحة التي كانت مياه المد تغطيها بصفة دائمة أو دورية ، على أن تدار هذه الأراضي كودية لصالح شعوب تلك الاقاليم .

Digitized by UNOG Library

(ب) يستثنى من نقل الحقوق الذى تنص عليه الفقرة الفرعية (أ) :

' ١ ' كل مكامن النفط والغاز والمعادن الأخرى ، على ألا يشمل مصطلح "المعادن" المرجان والرمل والصوان ؛

' ٢ ' كل الأراضي المغمورة الملاصقة لممتلكات الولايات المتحدة بعد متوسط الحد الأقصى للمد ؛

' ٣ ' كل الأراضي المغمورة الملاصقة لممتلكات الولايات المتحدة تتجاوز متوسط الحد الأقصى للمد وتكون قد تملكتها بوضع اليد أو الشراء أو المبادلة أو الاهداء بعد ٥ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٤ حسب ما يحتاجه استكمال مشروع وزارة البحرية لحيازة الأراضي الذى يتعلق بتشييد رصيف الذخيرة البحرى الذى أذن به قانون التفويض بالانشاءات العسكرية لعام ١٩٧١ (الجزء ٦٤ من مجموعة اللوائح ، الصفحة ١٢٠٤) المعدل بالمادة ٢٠١ من قانون الانشاءات العسكرية لعام ١٩٧٣ (الجزء ٨٦ من مجموعة اللوائح ، الصفحة ١١٣٥) ؛

' ٤ ' كل الأراضي المغمورة التي ردمتها الولايات المتحدة أو بنتها أو استصلحتها بغير ذلك من الطرق لاستعمالها الخاص قبل ٥ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٤ ؛

' ٥ ' كل قطع أو أقسام الأراضي المغمورة التي تحمل على أى جزء منها أية انشاءات أو تحسينات اقامتها الولايات المتحدة ؛

' ٦ ' كل الأراضي المغمورة التي قرر رئيس الجمهورية أو الكونغرس أن لها صفة علمية أو طبيعية أو تاريخية تستدعي صونها وادارتها بمقتضى أحكام المواد من ١ الى ٤ من الباب ١٦ ؛

' ٧ ' كل الأراضي المغمورة التي يحددها رئيس الجمهورية خلال مائة وعشرين يوما بعد ٥ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٤ ؛

' ٨ ' كل الأراضي المغمورة التي تقع في نطاق المسؤولية الادارية لأية وكالة أو وزارة في الولايات المتحدة باستثناء وزارة الداخلية ؛

' ٩ ' كل الأراضي المغمورة التي يحوزها بصورة قانونية أشخاص من غير الولايات المتحدة بطريق الشراء أو الاهداء أو المبادلة أو خلاف ذلك ؛

' ١٠ ' [الأرض الواقعة في جزر فيرجن] ؛

' ١١ ' [الأرض الواقعة داخل سلسلة الصخور التي تشير الى الحدود الوطنية لجزيرة بك] .

ويجوز لوزير الداخلية ، بطلب من حاكم غوام أو جزر فيرجن أو ساموا الامريكية ، أن ينقل ، مقابل تعويض أو بدون تعويض ، ومع عدم الاخلال بالاجراء المبين في الفقرة (ج) من هذه المادة حقوق الولايات المتحدة وحجج ملكيتها ومصالحها في أى من الجزر المذكورة في البنود ' ٢ ' و ' ٣ '

Digitized by UNOG Library

و '٤' و '٥' و '٦' و '٧' و '٨' من هذه الفقرة الى حكومة غوام أو جزر فيرجن أو ساموا الامريكية حسبما تكون الحال ، وذلك بالاتفاق مع الوكالة التي تكون قيمة عليها .

(ج) لا يقوم الوزير بأى نقل للحقوق بموجب هذه المادة الا بعد انقضاء ستين يوما (لا تدخل فيها الأيام التي لا يجتمع فيها مجلس النواب أو مجلس الشيوخ بسبب تأجيل اجتماعات أيهما حتى يوم معلوم لمدة تزيد على ثلاثة ايام) من تاريخ تقديم وزير الداخلية الى لجنة الشؤون الداخلية والجزرية في كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ بيانا ايضاحيا يحدد البقعة المراد نقل الحقوق المتعلقة بها والداعي الى ذلك ، وذلك ما لم تقم اللجنتان بابلاغ الوزير قبل انقضاء هذه الأيام الستين بانهما لا تريدان اتخاذ أى اجراء يتعلق بنقل الحقوق المقترح .

التاريخ التشريعي : سنها القانون العام ٩٣ - ٤٣٥ ، المادة ١ ، الجزء ٨٨ من مجموعة اللوائح ، ص ١٢١ ، ٥ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٤ . أنظر الاعلان الرسمي رقم ٤٣٤٧ ، ١ شباط/فبراير ١٩٧٥ ، المجلد ٤٠ من نشرة السجل الاتحادى ، ص ٥١٢٩ ، فيما يتعلق بالأراضي التي خصصها الرئيس للولايات المتحدة بمقتضى هذه المادة .

المادة ١٧٠٦ الحقوق المحفوظة - تحديد المناطق البحرية الدفاعية .

(أ) ليس في المواد من ١٧٠٥ الى ١٧٠٨ من هذا الباب ما يمس حق رئيس الجمهورية في أن يحدد مناطق دفاعية تتبع السلاح البحرى في البحر أو في الجو حول أو فوق جزر غوام وساموا الامريكية وجزر فيرجن عندما يستلزم الدفاع الوطني ذلك .

(ب) ليس في المواد من ١٧٠٥ الى ١٧٠٨ من هذا الباب ما يؤثر على قيام الولايات المتحدة أو من يتصرف بمقتضى السلطة الدستورية المخولة لها باستخدام أو تعمير أو تحسين أو مراقبة الأراضي المنقولة بمقتضى المادة ١٧٠٥ من هذا الباب ، والمياه الصالحة للملاحة التي تغطي هذه الأراضي ، بغرض الملاحة أو التحكم في الفيضانات أو توليد الطاقة الكهربائية ، ولا فيها ما يمكن تأويله على أنه تنازل أو تخل عن أية حقوق للولايات المتحدة تابعة من السلطة الدستورية للكونغرس في تنظيم الملاحة أو تحسينها ، أو في العمل على التحكم بالفيضانات أو توليد الطاقة الكهربائية .

(ج) تحتفظ الولايات المتحدة بكل التزاماتها الملاحية وبحقوقها وسلطاتها فيما يتعلق بتنظيم ومراقبة الأراضي المنقولة بمقتضى المادة ١٧٠٥ من هذا الباب وبالمياه الملاحية التي تغطي هذه الأراضي ، وذلك في الأغراض الدستورية المتصلة بالتجارة والملاحة والدفاع الوطني والشؤون الدولية ، وهي أمور تسبق ، وان كانت لا تشمل ، حق الملكية أو حقوق التنظيم أو الادارة أو التأجير أو الاستخدام أو الاستثمار بالنسبة للأراضي والموارد الطبيعية التي تنقل بوجه التخصيص الى حكومة غوام أو حكومة جزر فيرجن أو حكومة ساموا الامريكية ، حسبما تكون الحال ، بمقتضى المادة ١٧٠٥ من هذا الباب .

(د) ليس في المواد من ١٧٠٥ الى ١٧٠٨ من هذا الباب ما يمس مركز الأراضي التي تتجاوز حد الأميال الثلاثة المبين في المادة ١٧٠٥ من هذا الباب .

Digitized by UNOG Library

التاريخ التشريعي : سنها القانون العام ٩٣ — ٤٣٥ ، المادة ٢ ، الجزء ٨٨ من مجموعة اللوائح ، ص ١٢١١ ، ٥ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٤ .

المادة ١٧٠٧ دفع الايجارات الى الحكومات المحلية .

اعتبارا من ٥ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٤ ، تؤول وتنتقل الى الحكومة المحلية المعنية التي تقع الأرض تحت سلطتها كل الايجارات أو العوائد أو الرسوم الآتية من عقود الايجار أو التراخيص أو حقوق الاستخدام التي أصدرتها الولايات المتحدة قبل ٥ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٤ بشأن الأرض المنقولة بمقتضى المواد من ١٧٠٥ الى ١٧٠٨ من هذا الباب أو بمقتضى المادة ١٥٤٥ (ب) من هذا الباب ، وكذلك حقوق أو اجراءات التعويض عن حالات الإشغال غير القانوني لهذه الأراضي .

التاريخ التشريعي : سنها القانون العام ٩٣ — ٤٣٥ ، المادة ٤ ، الجزء ٨٨ من مجموعة اللوائح ، الصفحة ١٢١٢ ، ٥ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٤ .

المادة ١٧٠٨ حظر التمييز .

لا يحرم شخص من حق الانتفاع بالأراضي أو المنقولة بمقتضى المواد من ١٧٠٥ الى ١٧٠٨ من هذا الباب ، أو بمقتضى المادة ١٥٤٥ (ب) من هذا الباب ، أو من أي من الفوائد التي تعود بها تلك الأراضي ، بدعوى العرق أو الدين أو المذهب أو اللون أو الجنس أو الأصل الوطني ، أو النسب ، على أن يكون ذلك مشروطا بعدم تأويل هذه المادة بما يقيد أيا من أحكام التنازل عن توتويلا وأونو بتاريخ ١٧ نيسان /ابريل ١٩٠٠ والتنازل عن جزر مانو بتاريخ ١٦ تموز /يوليه ١٩٠٤ المصدق عليهما بالقانون الصادر في ٢٠ شباط /فبراير ١٩٢٩ (الجزء ٤٥ من مجموعة اللوائح ، الصفحة ١٢٥٣) والقانون الصادر في ٢٢ أيار /مايو ١٩٢٩ (الجزء ٤٦ من مجموعة اللوائح ، الصفحة ٤) .

التاريخ التشريعي : سنّها القانون العام ٩٣ — ٤٣٥ ، المادة ٦ ، الجزء ٨٨ من مجموعة اللوائح ، الصفحة ١٢١٢ ، ٥ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٤) .

السياسة الاتحادية المتعلقة بتقديم المنح

القوانين المحلية والخاصة المحظورة

المادة ١٤٦٩ — أ اعلان الكونغرس للسياسة التي تتبع بشأن " المناطق الجزرية " توحيد المنح والتنازل عن شرط تقديم ما يساويها من الأموال

المادة ١٤٧١ القوانين المحلية والخاصة المحظورة

Digitized by UNOG Library

المادة ١٤٦٩ ـ أ اعلان الكونغرس للسياسة التي تتبع بشأن "المناطق الجزرية" .

تخفيفا للعبء الناشئ عن الاجراءات الحالية لتقديم الطلبات والتقارير فيما يتعلق ببعض برامج تقديم المنح المتاحة لجزر فيرجن ، وغوام ، وساموا الامريكية ، وأقاليم المحيط الهادئ المشمولة بالوصاية ، وحكومة جزر ماريانا الشمالية ، (المشار اليها فيما يلي باسم "المناطق الجزرية") ، يعلن أن سياسة الكونغرس ، بغض النظر عن أى نص قانوني يخالف ذلك ، هي ما يلي :

(أ) يجوز لأية وزارة أو وكالة تابعة لحكومة الولايات المتحدة تطبيق أى قانون للكونغرس ينص بالتحديد على تقديم منح الى أية منطقة جزرية على أساس عدم استخدام هذه المنطقة الجزرية للمدفوعات التي تنالها بمقتضى ذلك الا لأغراض مخصوصة معينة (باستثناء المبالغ المدفوعة مباشرة الى فئات من الأفراد) أن توحد بعض أو كل المنح المقدمة الى هذه المنطقة عن أية سنة أو سنوات مالية .

(ب) لا تقل أية منحة موحدة تقدم الى أية منطقة جزرية عن مجموع كل المنح التي يحق لهذه المنطقة أن تنالها بغير التوحيد عن تلك السنة .

(ج) تنفق الأموال التي تحصل عليها المنطقة بموجب منحة موحدة في دعم البرامج والأغراض المرخص بها لأى من المنح الموحدة ، والبرامج والأغراض التي يجرى توحيدها بأذن بها أى قانون من القوانين التي تعمل بها الوزارة أو الوكالة مقدمة المنحة والتي كانت تنطبق على المنح المخصصة لهذه البرامج والأغراض لو لم يتم توحيدها ، على أن يكون للمناطق الجزرية أن تحدد نسبة ما يخصص من الأموال الممنوحة لهذه البرامج والأغراض .

(د) على كل وزارة أو وكالة تقدم منحا أن تحدد ، من خلال قواعد تنشر في السجل الاتحادى ، الاسلوب الذى يجوز به لاية منطقة جزرية أن تقدم '١' طلبا مفردا للحصول على منحة موحدة عن أى سنة مالية ، على ألا تحتاج أية وزارة أو وكالة الى أكثر من هذا الطلب للحصول على المنحة الموحدة الا اذا أخطرت اللجان المعنية بكونغرس الولايات المتحدة بهذا الاحتياج ومعه ايضاح كامل لضرورة اشتراط الطلبات الاضافية ؛ '٢' تقريرا مفردا الى هذه الوزارة أو الوكالة عن كل منحة موحدة من هذا القبيل ، بشرط ألا يكون في هذه الفقرة ما يمنع هذه الوزارة أو الوكالة من وضع اجراءات المحاسبة والمراجعة والتقييم والاستعراض اللازمة بالنسبة لأية برامج أو أنشطة تستفيد من أية منحة موحدة . ويجوز للسلطة القائمة بالادارة في أية وزارة أو وكالة ، حسب ما ترى ، (١) أن تتنازل عن أى شرط في القانون يقضي بأن تقدم المنطقة الجزرية المعنية مبلغا من المال مساويا لقيمة المنحة ؛ (٢) وان تتنازل عن الشرط الذى يقضي بأن تقدم أية منطقة جزرية طلبا أو تقريرا كتابيا بالنسبة لأية منحة موحدة .

التاريخ التشريعي : سنها القانون العام ٩٥ ـ ١٣٤ ، الباب الخامس ، المادة ٥٠١ ، الجزء ٩١ من مجموعة اللوائح ، الصفحة ١١٦٤ ، ١٥ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٧ ؛ والفقرة الفرعية (أ) المعدلة بالقانون العام ٩٥ ـ ٣٤٨ ، المادة ٩ ، الجزء ٩٢ من مجموعة اللوائح ، الصفحة ٤٩٥ ، ١٨ آب/أغسطس ١٩٧٨ .

Digitized by UNOG Library

المادة ١٤٧١ القوانين المحلية أو الخاصة المحظورة .

لا يجوز لما هو قائم أو لما يقام مستقبلا من الهيئات التشريعية في الأقاليم التابعة للولايات المتحدة أن يصدر قوانين محلية أو خاصة في أى من المجالات المبينة فيما يلي :

منح الطلاق .

تغيير أسماء الأشخاص أو الأماكن .

تخطيط الطرقات أو الطرق البرية السريعة وفتحها وتغييرها وادارتها .

اخلاء الطرقات ، وتقسيمات أراضي المدن ، والشوارع ، والأزقة ، والساحات العامة .

تحديد أو تغيير مقاعد نواب المقاطعات . تنظيم شؤون المقاطعات ووحداتها الادارية .

تنظيم العمل في المحاكم .

تنظيم سلطات وواجبات قضاة الصلح وقضاة الشرطة ورجال الشرطة .

النص على ادخال تغييرات في أماكن المحاكمة المتعلقة بالقضايا المدنية والجنائية .

ضم المدن أو القصبات أو القرى ، أو تغيير أو تعديل طابع أية قصبة أو مدينة أو قرية .

المعاقبة على أية جرائم أو جنح .

ربط وجباية الضرائب لأغراض تتعلق بالأقاليم أو المقاطعات أو القصبات أو الطرق .

اعلانات الحضور للمحكمة وتشكيل هيئات المحلفين الكبرى والصغرى .

تنظيم ادارة المدارس العامة .

تحديد سعر الفائدة على المال .

تقرير واجراء أية انتخابات وتنظيم طريقة اجرائها وتحديد مكان الاقتراع .

بيع أو رهن العقارات التي يملكها القصّر أو غيرهم من عديمي الأهلية .

حماية الصيد البرى أو صيد الأسماك .

اعطاء امتيازات أو تراخيص باقامة المعابر المائية ، أو الجسور المعبورة برسوم .

الغاء الغرامات أو الجزاءات أو رد الحقوق الساقطة .

تقرير أو زيادة أو خفض ما يتقاضاه الموظفون العموميون من رسوم أو حصص أو بدلات خلال فترة انتخابهم أو تعيينهم .

تغيير قانون النسب .

منح أى شركة أو جمعية أو فرد حق اقامة الخطوط الحديدية أو تعديل الامتيازات القائمة لهذا الغرض .

Digitized by UNOG Library

منح أية شركة أو جمعية أو فرد أية امتيازات أو حصانات أو اعفاءات استثنائية .

وفي كل الحالات الأخرى التي يمكن تطبيق قانون عام عليها ، لا يجوز في أى من الأقاليم التابعة للولايات المتحدة أن تسن الهيئات التشريعية الاقليمية أى قانون خاص .

التاريخ التشريعي : سنها القانون الصادر في ٣٠ تموز/يوليه ١٨٨٦ ،البند ٨١٨ ، المادة ١ ، الجزء ٢٤ من مجموعة اللوائح ، الصفحة ١٧٠ (١) . على أن المرجح ألا ينطبق هذا الحظر نظرا الى وجود نص محدد يعدل هذا الحظر في الباب ١٥ من القانون التأسيسي ،المجلد ٤٨ من مدونة قوانين الولايات المتحدة ، المادة ١٤٢٣ — هـ .

قرارات المحاكم

لا تنطبق المحظورات الواردة في هذه المادة اذا منح القانون التأسيسي للاقليم اذنا محددا خلافا لها . قضية بونسه ضد الكنيسة الرسولية الكاثوليكية الرومانية ، الجزء ٢١٠ من تقارير المحكمة العليا للولايات المتحدة ،الصفحة ٢٩٦ ، المجلد ٢٨ من تقرير الفدرال كورت ريبوتر ، الصفحة ٧٣٧ .

المادة ٥٦٢ من هذا الباب [الباب ٤٨] المتعلقة بهاواى تنسخ هذه المادة بالنسبة لهاواى . قضية ايموليوث ضد مقاطعة اواهو ، المجلد ١٩ من تقارير المحكمة العليا لهاواى ،الصفحة ١٧١ .

ولا علاقة لوضع جزر فيرجن كاقليم غير مضموم بما ورد في هذه المادة من حظر للتشريعات الخاصة في الاقاليم . ويتبين من التاريخ التشريعي لهذه المادة أن الكونغرس يدرك مساوئ التشريعات الخاصة ، التي تم التغلب عليها في معظم ولايات الاتحاد باجراءات حظر دستورية ، قد استفحلت في الأقاليم . وكانت الرغبة في القضاء على هذه المساوئ الموجودة في الأقاليم هي التي استدعت اقرار هذه المادة . قضية سميث ضد حكومة جزر فيرجن [تقارير المجموعة الثالثة من تقارير محاكم كاليفورنيا الاستئنافية ، بشأن جزر فيرجن] ، الجزء ٣٧٥ من المجموعة الثانية من نشرة المقرر الاتحادى ، الصفحة ٧١٤ الذى يؤكد الجزء ٢٤٠ من المجموعة ٢٤٠ من نشرة الملحق الاتحادى ، الصفحة ٨٠٩ [لعام ١٩٦٧] .

قانون ينص على وضع دستور لكل من جزر فيرجن وغوام

القانون العام ٩٤ — ٥٨٤

دورة الكونغرس ٩٤

الجزء ٩٠ من مجموعة اللوائح ، الصفحة ٢٨٩٩

تاريخ الاقرار : ٢١ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٦ .

Digitized by UNOG Library

يقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب للولايات المتحدة في جلستهما المشتركة أن الكونغرس ، اذ يسلم بالمبدأ الديمقراطي الأساسي الذى يقضي بأن يكون الحكم برضاء المحكومين ، يأذن لشعبي جزر فيرجن وغوام ، بأن يقيم كل منهما لنفسه حكومة وفقا للدستور الذى يرتضيه كما هو مبين في هذا القانون .

المادة ٢ (أ) يؤذن للهيئة التشريعية في كل من جزر فيرجن وغوام بالدعوة الى مؤتمر دستورى لوضع دستور في اطار العلاقة الاقليمية — الاتحادية الحالية لاقامة حكم ذاتي محلي لشعب جزر فيرجن وغوام .

(ب) على كل من هذين الدستورين :

(١) أن يعترف بسيادة الولايات المتحدة على كل من جزر فيرجن وغوام وألا يتعارض مع هذا السيادة ، وأن يعترف بسيادة أحكام دستور الولايات المتحدة وأحكام ما تبرمه من معاهدات وما تسنه من قوانين مما ينطبق على كل من جزر فيرجن وغوام ، يدخل في ذلك ، دون استبعاد لسواه ، ما ورد بالقانون التأسيسي والقانون التأسيسي المنقح لجزر فيرجن والقانون الأساسي لغوام من أحكام لا صلة لها بالحكم الذاتي المحلي ؛

(٢) أن ينص على أن يكون نظام الحكم جمهوريا يتألف من ثلاث سلطات هي : التنفيذية ، والتشريعية ، والقضائية ؛

(٣) أن يتضمن لائحة بالحقوق ؛

(٤) أن يتناول فحوى ما يتعلق بالحكم الذاتي المحلي من أحكام القانون التأسيسي المنقح لجزر فيرجن لعام ١٩٥٤ بصيغته المعدلة وأحكام القانون التأسيسي لغوام بصيغته المعدلة ؛

(٥) أن ينص فيما يتعلق بغوام على ألا يتمتع بحق التصويت من المقيمين في غوام الا من كان من مواطني الولايات المتحدة ؛

(٦) أن ينص على انشاء نظام للمحاكم المحلية لا يتعارض مع أحكام القانون التأسيسي المنقح لجزر فيرجن في صيغته المعدلة ؛

(٧) أن ينص على انشاء نظام للمحاكم المحلية لا تسرى أحكامه قبل سن القانون الذى ينظم العلاقة بين محاكم غوام المحلية والنظام القضائي الاتحادى .

المادة ٣ يكون اختيار أعضاء المؤتمرين الدستوريين كما هو مبين في قوانين كل من جزر فيرجن وغوام (الصادرة بعد تاريخ سن هذا القانون) : شريطة ألا يكون أى شخص أهلا لعضوية المؤتمر الدستورى ما لم يكن من مواطني الولايات المتحدة وله حق التصويت في جزر فيرجن أو في غوام حسبما تكون الحال .

Digitized by UNOG Library

المادة ٤ على المؤتمرين ان يقدما الى حاكم جزر فيرجن دستورا مقترحا لجزر فيرجـــــن ، والى حاكم غوام دستورا مقترحا لغوام تتوافر فيهما الاشتراطات المبينة في المادة ٢ (ب) اعلاه. وعلى حاكمي جزر فيرجن وغوام ان يقدما هذين الدستورين الى رئيس الولايات المتحدة .

المادة ٥ على الرئيس ان يحيل كلا من الدستورين الى الكونغرس مشفوعا بملاحظاته خـــلال ستين يوما من تاريخ استلامه له . ويعتبر الدستور في كل حالة مقرا من الكونغرس بعد انقضاء ستـين يوما من تاريخ تقديم الرئيس له ، مالم يقم الكونغرس قبل ذلك باعتماد الدستور او بتغييره او بتعديله كله او في جزء منه بقرار مشترك . ويطرح كل من الدستورين بعد اقراره او تعديله على هذا النحـو على من لهم حق التصويت في كل من جزر فيرجن وغوام لقبوله او رفضه في استفتاء عام يجرى وفقا لمـا تنص عليه القوانين في كل من جزر فيرجن وغوام ، (الصادرة بعد تاريخ سن هذا القانون) . ويصبح الدستوران نافذين وفقا لاحكامهما بعد موافقة ما لا يقل عن اغلبية المشتركين في الاستفتاء (علـى ان يقتصر العد على اصوات المؤيدين والمعارضين) .

ملاحظة

للاطلاع على سجل كامل بأعمال المؤتمر الدستوري لغوام وعلى ما يتصل به من وثائق ، انظـر مؤتمر غوام الدستوري لعام ١٩٧٧ ، ويمكن الحصول عليه من مكتب مدير الادارة بالهيئة التشريعيـــة الخامسة عشرة لغوام .

Digitized by UNOG Library

التذييل الثالث

دستور غوام

الديباجة

نحن ، شعب غوام اذ نؤكد ايماننا بالله القادر على كل شيء الذى منحنا حقوقا غير قابلة للتصرف في الحياة والحرية والسعي الى تحقيق السعادة ، واذ نأخذ على عاتقنا مسؤوليات الحكم الذاتي داخل اتحاد سياسي مع الولايات المتحدة الامريكية ، من أجل تحقيق الرفاهية للشعب ، واتاحة الفرصة للتنمية الكاملة للفرد ، وضمان العدالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية واقامة حكم نيابي ديمقراطي ، وحماية مواردنا الطبيعية والمحافظة على هوية غوام ، نسن ونضع هذا الدستور .

المادة الأولى - مبادئ الحكم

الفقرة ١ - السيادة للشعب . السلطة كلها مملوكة ومستمدة من الشعب ، ويتمتع افراده بالمساواة في الحرية وبالاستقلال ، ويوافق على اقامة حكومة تحقق صالحه وتكفل حمايته وأمنه . ويجب ألا يفسر تعداد الحقوق في هذا الدستور بأنه يعني انكار الحقوق الاخرى التي يملكها الشعب أو الحد منها .

الفقرة ٢ - نظام الحكم الجمهوري . يكون نظام الحكم جمهوريا ، ويتألف من ثلاثة أفرع هي : الفرع التنفيذى والفرع التشريعي والفرع القضائي .

المادة الثانية - لائحة الحقوق

الفقرة ١ - حرية الدين والكلام والصحافة والاجتماع والتظلم . لا يجوز سن أى قانون يفرض دينا أو يمنع حرية ممارسة الدين أو يحد من حرية الكلام أو الصحافة أو حق الشعب في الاجتماع بطريقة سلمية وفي التماس رفع أشكال الظلم .

الفقرة ٢ - المحاكمة المشروعة والمساواة في الحماية . لا يجوز حرمان أى شخص من الحياة أو الحرية أو الممتلكات دون اتخاذ الاجراءات القانونية ولا يجوز معاملته بطريقة غير عادلة اثناء التحقيقات التشريعية أو التنفيذية أو حرمانه من المساواة في الحماية التي توفرها القوانين بسبب العرق أو الدين أو الجنس أو السن أو الأصل الوطني أو الظروف الاجتماعية أو الحالة الاجتماعية أو عاهة جسمانية أو عقلية الا اذا كانت القوانين تفيد أو تحمي القاصرين أو المسنين أو المعدمين أو المعوقين جسمانيا أو عقليا أو تدعم المادة الحادية عشرة من هذا الدستور .

Digitized by UNOG Library

الفقرة ٣ ــ حظر التمييز في العمل على أساس السن . لا يجوز حرمان أى شخص من تكافؤ فرص العمل أو من الاستمرار في العمل بسبب السن .

الفقرة ٤ ــ الحق في حرمة الحياة الخاصة . لا يجوز الحد من حق الفرد في حرمة حياته الخاصة .

الفقرة ٥ ــ عمليات التفتيش والحجز والاعتقال . لا يجوز انتهاك حق الناس في أن يكونوا آمنين على أنفسهم وممتلكاتهم من التفتيش والحجز والاعتقال بلا مبرر . ويتعين ان يوقع امر التفتيش أو الحجز والاعتقال الذى يجب ان يعاد الى من أصدره خلال مدة معقولة من احد قضاة المحكمة الوسطى ، ولا يجوز اصداره الا بناء على سبب مرجح ومؤيد ببيان موثق يصف بالتفصيل المكان الذى سيفتش أو الأشخاص الذين سيلقى القبض عليهم أو الاشياء التي سيفرض عليها الحجز . ولا يجوز استخدام التلصص السلكي أو غيره من أشكال المراقبة الالكترونية .

الفقرة ٦ ــ حقوق المتهم .

(أ) يعتبر الشخص بريئا من أية تهمة جنائية توجه اليه الى ان تثبت ادانته بما لا يدع مجالا للشك . وفي الدعاوى الجنائية يكون للمتهم الحق في محاكمة سريعة وعلنية أمام هيئة محلفين محايدة ، والحق في ان يبلغ بالتهمة الموجهة اليه بلغة يفهمها ، وفي أن يواجه بأية شهود نفي ، وفي تطبيق الاجراء الالزامي بالحصول على شهود وادلة ، وفي الاستعانة بمحام يتولى الدفاع عنه ، وفي ان تعين له المحكمة محاميا اذا رغب ، واذا كان عاجزا عن دفع اتعاب محام . ويبلغ بالكامل الشخص الذى يلقى القبض عليه أو يعتقل في تحقيق متعلق بجريمة بالسبب في القاء القبض عليه أو اعتقاله ، وبحقه في أن يلتزم الصمت ، وبحقه في ألا يدين نفسه ، وبحقه في الحصول على مساعدة محام ، بما في ذلك محام تعينه له المحكمة اذا رغب واذا كان عاجزا عن دفع اتعاب محام .

(ب) لا يجوز فرض كفالة أو غرامات باهظة . ويفترض ان للشخص المتهم بجريمة الحق في أن يفرج عنه انتظارا لمحاكمته بموجب الضمان الشخصي الا اذا قررت المحكمة ، بعد ايلاء الاعتبار الواجب لوزن الادلة وظروف التهمة واحتمال مثوله للمحاكمة ، عدم الافراج عنه أو وجوب ايداع الكفالة في صورة كفالات أو نقود .

(ج) لا يجوز تعريض اى شخص لخطر المثول بين يدى العدالة مرتين لنفس التهمة أو حبسه بسبب دين .

(د) تعاد جميع الحقوق المدنية للشخص المدان بجريمة اثر قضائه مدة العقوبة أو استيفائه أى شرط آخر يفرضه القانون .

الفقرة ٧ ــ الادانة الذاتية . لا يجوز ارغام أى شخص على الادلاء بشهادة قد تميل الى ادانته .

الفقرة ٨ ــ أمر احضار المتهم . لا يجوز ان يعلق شرط اصدار امر احضار المتهم الا عندما تقتضي السلامة العامة ذلك في حالات العصيان او الغزو .

Digitized by UNOG Library

الفقرة ٩ ــ منع الاستعباد والتعذيب . لا يجوز استعباد أى شخص أو تعذيبه أو تعريضه لمعاملة أوعقوبة قاسية أو لا انسانية او مهينة .

الفقرة ١٠ ــ عقوبة الاعدام . لا يجوز سن أى قانون يفرض عقوبة الاعدام الا اذا أيدت ذلك أغلبية من المسجّلين للتصويت في استفتاء بشأن هذا الموضوع .

الفقرة ١١ ــ السيادة المدنية . تخضع السلطة العسكرية للسلطة المدنية ولا يجوز ان يقيم الافراد العسكريون زمن السلم في أى ملك خاص دون موافقة صاحبه ولا زمن الحرب الا طبقا للقانون .

الفقرة ١٢ ــ الحق في الحصول على تعويض عادل . لا يجوز الاستيلاء على أى ملك خاص أو الاضرار به دون تعويض عادل .

الفقرة ١٣ ــ الحق في المعرفة . لأى شخص ان يفحص الوثائق العامة أو ان يحضر مداولات أية وكالة من وكالات الحكومة رهنا بالحدود المعقولة التي ينص عليها القانون .

الفقرة ١٤ ــ المساومة الجماعية . يجوز للأشخاص ان ينظموا انفسهم بقصد ممارسة المساواة الجماعية وذلك رهنا بالحدود التي ينص عليها القانون .

الفقرة ١٥ ــ الحقوق الزوجية والعائلية . الزواج شركة متساوية لتقاسم المسؤولية على أساس التراضي الحر بين رجل وامرأة ، ويتساوى الوالدان الشرعيان في الحقوق والمسؤوليات المتعلقة بأبنائهم . وللأشخاص المولودين لأبوين متزوجين أو غير متزوجين حقوق متساوية .

الفقرة ١٦ ــ الحق في بيئة صحية . لكل شخص الحق في بيئة صحية .

الفقرة ١٧ ــ القيود المفروضة على التشريع . لن يشرع اى قانون تجريم او قانون ذو اثر رجعي أو قانون ينتقص من الصفة الملزمة للعقود .

المادة الثالثة ــ حق التصويت والانتخابات

الفقرة ١ ــ حق التصويت . الناخب المؤهل هو الذى يكون في تاريخ الانتخاب مواطنا من مواطني الولايات المتحدة ، يبلغ من العمر ثمانية عشر عاما أو اكثر واسمه مسجل للادلاء بصوته طبقا للقانون ، ويكون مقيما في غوام في الدائرة التي يجرى فيها الانتخاب . ولا يجوز لشخص يمضي عقوبة لارتكابه جناية ،أو قررت أية محكمة انه فاقد الاهلية عقليا أن يدلي بصوته . ولا يجوز فرض أى شرط آخر للتصويت .

الفقرة ٢ ــ الانتخابات العامة العادية . تجرى الانتخابات العامة العادية في غوام في أول يوم ثلاثاء يعقب أول يوم اثنين في شهر تشرين الثاني /نوفمبر من كل سنة زوجية . اما سائر الانتخابات ، وتسجيل اسماء الناخبين ، وادارة الانتخابات وغيرها من الامور المتصلة باجراءات الانتخابات فتجرى طبقا لما ينص عليه القانون .

Digitized by UNOG Library

الفقرة ٣ ـ الانتخابات الأولية . تجرى الانتخابات الاولية لتسمية مرشحي الاحزاب في الانتخابات العامة العادية في أول يوم سبت في شهر أيلول/سبتمبر من كل سنة زوجية. وفي كل انتخابات أولية لتسمية المرشحين للمناصب الانتخابية الحزبية يجوز لكل ناخب مؤهل أن يدلي بصوت واحد لصالح أى ناخب بغض النظر عن الانتماء السياسي للناخب أو المرشح . ويرشح الحاكم ونائبه كفريق واحد .

الفقرة ٤ ـ تاريخ تولي المنصب . يتولى المسؤولون العموميون المنتخبون في انتخابات عامة عادية مناصبهم في أول يوم اثنين في شهر كانون الثاني/يناير التالي للانتخابات .

الفقرة ٥ ـ الاقامة الفعلية . يقصد بالمقيم اقامة فعلية ، لأغراض هذا الدستور ، الشخص الذى يقيم في غوام لفترة غير محدودة أو غير محددة الأجل ويعتزم العودة اليها كلما غادرها ، حتى وان كان ذلك لفترة طويلة .

الفقرة ٦ ـ منع الاختبارات الدينية . لا يجوز ان يشترط اجتياز أى اختبار ديني لتولي أى منصب أو وظيفة عامة .

المادة الرابعة ـ الفرع التنفيذى

الفقرة ١ ـ السلطة التنفيذية . تسند السلطة التنفيذية الى الحاكم الذى يكون مسؤولا عن التنفيذ الأمين لدستور غوام وقوانينها واحكام دستور وقوانين الولايات المتحدة السارية على غوام .

الفقرة ٢ ـ انتخاب الحاكم ونائب الحاكم . يقوم ناخبو غوام الذين تتوافر فيهم الشروط بانتخاب الحاكم ونائب الحاكم في انتخابات عامة عادية ويتولى الاثنان منصبيهما لفترة أربع سنوات أو الى حين أن ينتخب من يخلفهما ويصبح مؤهلا لشغل المنصب . ولكل ناخب تتوافر فيه الشروط ان يدلي بصوت واحد يسرى على كلا المنصبين . وينتخب الحاكم ونائب الحاكم بأغلبية الاصوات المدلى بها . وينص القانون على اسلوب اجراء انتخابات التصفية . ولا يجوز للحاكم ونائب الحاكم أن يشغلا نفس المنصبين لأكثر من فترتين متواليتين .

الفقرة ٣ ـ مؤهلات الحاكم ونائب الحاكم . يشترط أن يكون كل من الحاكم ونائب الحاكم مواطنا امريكيا يبلغ من العمر ثلاثين عاما أو اكثر ومقيما اقامة فعلية في غوام لمدة خمسة عشر عاما على الأقل قبل تاريخ توليه المنصب مباشرة .

الفقرة ٤ ـ سلطات الحاكم ونائب الحاكم . (أ) على الحاكم اداء الواجبات المنصوص عليها في هذا الدستور وفي القانون .

(ب) يقدم الحاكم الى الهيئة التشريعية تقريرا كل سنة عن شؤون غوام ، بما في ذلك التوصية بالقوانين التي يرى انها ضرورية او مستصوبة ، وله ان يقدم تقريرا وأن يوصي بقوانين في أوقات أخرى .

(ج) مالم ينص على خلاف ذلك في هذا الدستور ، يكون الحاكم مسؤولا عن ادارة العمليات الحكومية على نحو سليم وكفؤ ويتولى تعيين مديرى الادارات والوكالات وله أن يقيلهم ويجب ان يقدم

Digitized by UNOG Library

اى تعيين الى الهيئة التشريعية على وجه السرعة ، ويصبح نافذا بعد ٦٠ يوما تقويميا من تقديمه ، ما لم ترفضه اغلبية اعضاء الهيئة التشريعية .

(د) للحاكم ان يعلن حالة الطوارئ عند وقوع غزو أو اضطرابات أهلية او كارثة طبيعية أو غيرها ، ويجوز له ان يعبئ الموارد المتوفرة لمواجهة تلك الحالة الطارئة . ويجوز الغاء اعلان حالة الطوارئ اذا صوت بتأييد ذلك ثلثا أعضاء الهيئة التشريعية ولا يجوز مد حالة الطوارئ الى اكثر من سبعة أيام تقويمية الا بموافقة ثلثي اعضاء الهيئة التشريعية .

(هـ) ويجوز للحاكم ايقاف تنفيذ الاحكام وتخفيفها واصدار العفو بعد الادانة بأية جريمة رهنا بالاجراءات المنصوص عليها في القانون .

(و) يقدم الحاكم الى الهيئة التشريعية ، في تاريخ يحدده القانون ، ميزانية للسنتين الماليتين التاليتين ، تبين بالتفصيل جميع المصروفات المقترحة وايرادات الحكومة المنتظرة والنفقات التشغيلية لكل ادارة ووكالة ؛ وتعليلات لما يوجد من اختلاف عن التقديرات السابق تقديمها ، ومشروع قانون عام للمخصصات يأذن بالمصروفات وسائر مشاريع القوانين التي تتضمن توصيات بشأن ايرادات جديدة أو اضافية للسنة المالية التالية . ومتى اعتمدت الميزانية السنوية من الهيئة التشريعية لا يجوز للحاكم اعادة توزيع الأموال المعتمدة الا وفقا لما ينص عليه القانون . وفي حالة عدم اعتماد ميزانية سنوية قبل اليوم الاول من السنة المالية تكون الاعتمادات المتعلقة بالعمليات الحكومية على نفس المستوى الذى ادرجت به في ميزانية السنة المالية السابقة الى حين اعتماد ميزانية جديدة .

(ز) تكون على نائب الحاكم الواجبات المنصوص عليها في هذا الدستور وفي القانون أو التي يكلفه بها الحاكم . ولا يجوز لنائب الحاكم أن يضطلع بواجب دستورى من واجبات الحاكم الا بموجب أحكام الفقرة ٨ من هذه المادة أو عندما يكلفه الحاكم بذلك كتابة .

الفقرة ٥ ــ المراقب المالي العام .

(أ) يشترط في المراقب المالي العام ان يكون ناخبا مؤهلا من ناخبي غوام ومقيما اقامة فعلية فيها لمدة سنتين على الاقل قبل تاريخ توليه المنصب مباشرة ، وان تكون له الخبرة التعليمية والمهنية التي يشترطها القانون . وينتخب المراقب المالي العام في انتخابات عامة عادية باقتراع غير حزبي ، ويشغل منصبه لفترة اربع سنوات أو الى ان ينتخب خلف له ويصبح مؤهلا لشغل المنصب .

(ب) يقوم المراقب المالي العام بمراقبة ما تقوم به جميع أفرع الحكومة ووكالاتها وأقسامها الفرعية من استلام وحيازة وانفاق للاموال العامة ، ويضطلع بالواجبات الاخرى التي قد ينص عليها القانون . ويقدم المراقب المالي العام الى الحاكم والهيئة التشريعية تقريرا عاما سنويا . ويؤذن للمراقب المالي العام بأن يتصل مباشرة بأى شخص وأية ادارة أو وكالة أو ان يستدعي أية شهود وأن يؤدى أمامه حلف اليمين . وتقوم كل ادارة ووكالة بتزويد المراقب المالي العام بالمعلومات التي قد يطلبها عن أنشطتها وتنظيمها وعملياتها المالية وأساليب عملها . ومن أجل الحصول على هذه المعلومات يجوز للمراقب المالي العام أن يفحص أية دفاتر أو وثائق أو أوراق أو سجلات لأية ادارة أو وكالة .

Digitized by UNOG Library

(ج) واذا لم تنشر أية خطة عملا بالفقرة الفرعية (ب) من الفقرة ٤ خلال فترة الـ ١٢٠ يوما المحددة تقوم المحكمة العليا في مدى ثلاثين يوما من انقضاء فترة المائة والعشرين يوما باصدار خطة لاعادة توزيع أو تقسيم الدوائر ، تصبح قانونا بمجرد نشرها .

(د) بناء على التماس مقدم من أى ناخب ، يكون للمحكمة العليا الاختصاص القانوني الاصلي لاستعراض الخطة وتعديلها لكي تتفق مع مقتضيات هذا الدستور وذلك في مدى ستين يوما من تاريخ نشر الخطة .

الفقرة ٥ ــ الشواغر . يملأ أى شاغر في عضوية الهيئة التشريعية عن طريق انتخابات خاصة اذا كان متبقيا من فترة العضوية ما يزيد على ستة أشهر ، أما اذا تبقى منها ستة أشهر أو أقل يترك الشاغر حتى الانتخابات العامة العادية التالية .

الفقرة ٦ ــ التعويض . يحصل اعضاء الهيئة التشريعية على مرتبات وبدلات حسبما ينص عليه القانون . ولا يسرى على الهيئة التشريعية أى تغيير في التعويض تسنه هي ، ولا يجوز تنفيذه خلال الفترة الفاصلة بين تاريخ أية انتخابات عامة عادية والتاريخ الذى تتولى فيه الهيئة التشريعية الجديدة مهامها .

الفقرة ٧ ــ الدورات . تعقد الهيئة التشريعية جلستها الأولى في أول يوم اثنين من شهر كانون الثاني / يناير من السنة التالية للانتخابات العامة العادية وتكون في دور انعقاد مستمر لفترة عامين . ويجوز للهيئة التشريعية أن تعقد دورات استثنائية بناء على دعوة رئيسها أو بناء على طلب كتابي مقدم من اغلبية الاعضاء أو من الحاكم . وعندما تجتمع الهيئة التشريعية بناء على طلب من الحاكم فانها لا تنظر الا في المواضيع المذكورة في ذلك الطلب .

الفقرة ٨ ــ الحصانة . لا يجوز سؤال اعضاء الهيئة التشريعية في أى مكان بشأن أى بيان كتابي أو شفوى أدلي به في الهيئة التشريعية . ولا يجوز القاء القبض على اعضاء الهيئة التشريعية اثناء ذهابهم الى اجتماع للهيئة التشريعية أو عودتهم منها الا لارتكابهم جناية أو اخلالهم بالأمن .

الفقرة ٩ ــ التنظيم والاجراءات . تختار الهيئة التشريعية من بين اعضائها رئيسا لها وتحدد نظامها الداخلي ولها ان ترغم اعضاءها الغائبين على الحضور وان تتخذ اجراءات تأديبية ضد اعضائها . وتشكل اغلبية اعضاء الهيئة التشريعية نصابا قانونيا لمباشرة أعمالها . وتصدر الهيئة التشريعية نشرة يومية عن أعمالها . ويجوز للهيئة التشريعية ان تجبر الشهود على الحضور والادلاء بشهاداتهم وتقديم الدفاتر والأوراق أمامها أو أمام لجانها بموافقة اغلبية اعضائها .

الفقرة ١٠ ــ مشاريع القوانين .

(أ) لا يجوز للهيئة التشريعية أن تقر أى مشروع قانون الا بأغلبية أصوات أعضائها . ولا يجوز للهيئة التشريعية ان تتخذ اجراء نهائيا بشأن أى مشروع قانون الا بعد ان تبحثه في جلسة علنية ، ينشر عنها اشعار قبل عقدها بأربعة ايام ، الا انه يمكن التجاوز عن الشرط المتعلق بالاشعار أو الجلسة في حالة الطوارئ وذلك بموافقة أغلبية ثلثي اعضاء الهيئة التشريعية . ولا يجوز اتخاذ اجراء نهائي بشأن أى مشروع قانون الا في جلسة علنية .

Digitized by UNOG Library

(ب) يتعين أن يتضمن أى مشروع قانون موضوعا واحدا ، باستثناء مشاريع القوانين المتعلقة بالاعتمادات العامة أو تدوين القوانين السارية أو اعادة ترتيبها .

(ج) لا يجوز أن يتضمن اى مشروع قانون بشأن اعتماد عام الا اعتمادات المصروفات العادية الخاصة بالفرع التشريعي أو التنفيذى أو القضائي أو بالفائدة على الدين العام أو بالمدارس الحكومية . ويرصد كل اعتماد آخر بواسطة قانون مستقل لا يتضمن الا موضوعا واحدا ، ولا يرصد أى اعتماد الا في حالة توقع ايرادات تكفي لتغطية ذلك الاعتماد .

(د) يتعين ان يقدم أى طعن قانوني بشأن تقيد أى قانون تشريعيا بأحكام هذه الفقرة في غضون ثلاثين يوما من تاريخ سن القانون المطعون فيه

الفقرة ١١ ـ الاجراء الذى يتخذه الحاكم بشأن مشاريع القوانين .

(أ) يقدم أى مشروع قانون تقره الهيئة التشريعية الى الحاكم في خلال خمسة عشر يوما تقويميا من تاريخ اقراره ، ويصبح قانونا بمجرد أن يوقعه الحاكم . واذا رفض الحاكم أى مشروع قانون فانه يرد الى الهيئة التشريعية في خلال خمسة عشر يوما تقويميا مشفوعا ببيان بأسباب الرفض . وللحاكم أن يخفض أو يرفض بندا في مشروع قانون باعتماد ما ، وأن يوقع على بقية مشروع القانون وأن يعيد البند الذى خفضه أو رفضه الى الهيئة التشريعية في خلال خمسة عشر يوما تقويميا ، مشفوعا بالاسباب التي دعته الى اتخاذ هذا الاجراء ، أو أن يحيل مشروع القانون الى الهيئة التشريعية بتوصية بتعديله . واى مشروع قانون لا يوقع أو يرفض أو يحال في خلال خمسة عشر يوما تقويميا من تاريخ تقديمه الى الحاكم يصبح قانونا .

(ب) وللهيئة التشريعية ان تنظر في اى مشروع قانون أو بند في مشروع قانون رفضه الحاكم أو خفضه في غضون ثلاثين يوما تقويميا من تاريخ اعادته اليها ويصبح قانونا بالصيغة الأصلية التي أقرتها اذا وافق عليه ثلثا أعضاء الهيئة التشريعية . وللهيئة التشريعية أن تقر ، بالتصويت الايجابي لأغلبية أعضائها ، أى مشروع قانون أحاله اليها الحاكم وفقا لتوصيات الحاكم بتغييره ، وأن تعيده اليه لاعادة النظر فيه . ولا يجوز للحاكم أن يحيل أى مشروع قانون لتعديله مرة ثانية .

(ج) وينشر عنوان كل مشروع قانون يسن قانونا مع موجز له في غضون سبعة أيام من سنّه . ويتعين أن يقدم أى طعن قانوني في تقيد أى قانون تشريعيا بأحكام هذه الفقرة الفرعية في غضون ثلاثين يوما من تاريخ سن القانون المطعون فيه .

الفقرة ١٢ ـ المحاكمة البرلمانية . للهيئة التشريعية أن تبدأ اجراءات محاكمة برلمانية ضد مسؤول منتخب أو أحد قضاة المحكمة العليا أو أحد قضاة المحكمة الوسطى بالتصويت الايجابي لثلث أعضائها . ويقوم المجلس القضائي بعزل أى مسؤول منتخب أو أى قاض من قضاة المحكمة العليا أو المحكمة الوسطى ، بعد سماع الدعوى ، وذلك بالتصويت الايجابي لثلثي أعضائه . وتكون اسباب المحاكمة البرلمانية هي ارتكاب جناية ، أو الفساد ، أو الرشوة أو الاهمال الجسيم للواجب أو غير ذلك من أشكال الاخلال بالثقة العامة ، التي تؤثر على اداء الواجبات الرسمية .

Digitized by UNOG Library

الفقرة ١٣ ــ القيود المفروضة على الأنشطة . لا يجوز لأى عضو من أعضاء الهيئة التشريعية أن يشغل أى منصب آخر في غوام أو الولايات المتحدة ، بما في ذلك مجلس مستقل أو وكالة أو سلطة أو لجنة مستقلة . ويقوم أى عضو في الهيئة التشريعية له مصلحة مالية مباشرة في مشروع قانون معروض عليها بالكشف عن تلك المصلحة ،ولا يجوز له أن يصوّت على مشروع القانون المذكور .

الفقرة ١٤ ــ الافراج عن الأموال المحتبسة . يجوز للهيئة التشريعية أن تقوم ، بالتصويت الايجابي لثلثي أعضائها ،بالافراج عن أموال كانت قد خصصتها ولكن الحاكم قد احتبسها .

المادة السادسة ــ الفرع القضائي

الفقرة ١ ــ السلطة القضائية . تسند السلطة القضائية في غوام الى محكمة عليا ، محكمة ذات اختصاص عام تسمى المحكمة الوسطى ، والى ما ينشئه القانون من محاكم ذات اختصاص محدود .

الفقرة ٢ ــ المحكمة العليا . تكون المحكمة العليا أعلى محكمة في غوام ويكون لها اختصاص استئنافي واختصاص اصلي طبقا لأحكام القانون . وتتكون المحكمة العليا من رئيس المحكمة وقاضيين . ولا يجوز زيادة عدد القضاة بقانون الا بناء على توصية من المجلس القضائي .

الفقرة ٣ ــ المحكمة الوسطى . تكون المحكمة الوسطى ذات اختصاص اصلي بالنظر في جميع اسباب اقامة الدعاوى ، باستثناء ما هو مسند حصرا الى المحكمة العليا أو المحاكم ذات الاختصاص المحدود ويجوز أن يكون للمحكمة الوسطى اختصاص استئنافي طبقا لأحكام القانون .وينص القانون على عدد قضاة المحكمة الوسطى ،ويجوز تقسيم المحكمة الى شعب وظيفية وفقا لما تنص عليه قواعد المحكمة العليا .

الفقرة ٤ ــ تسمية قضاة المحكمة العليا وقضاة المحاكم وتعيينهم وأهليتهم ومدة شغلهم لمناصبهم ومرتباتهم .

(أ) يقوم الحاكم بملء أى شاغر في منصب من مناصب قضاة المحكمة العليا أو المحكمة الوسطى بتعيين شخص من قائمة تضم ثلاثة مرشحين أو أكثر يقدمها اليه المجلس القضائي . ويعرض كل تعيين فورا على الهيئة التشريعية ، ويصبح نافذا بعد ثلاثين يوما تقويميا من تاريخ تقديمه ما لم ترفضه أغلبية أعضاء الهيئة التشريعية .

(ب) يشترط في أى قاض من قضاة المحكمة العليا أو المحكمة الوسطى أن يكون مواطنا من مواطني الولايات المتحدة ،ومقيما اقامة فعلية في غوام لفترة ثلاث سنوات على الاقل قبل تاريخ تعيينه مباشرة ،ومأذونا له بمزاولة المحاماة أمام المحكمة العليا لغوام .

(ج) يشغل كل قاض من قضاة المحكمة العليا والمحكمة الوسطى منصبه الى حين وفاته أو تقاعده أو تنحيته أو رفضه من جانب الدائرة الانتخابية .

(د) وفي أول انتخابات عامة عادية تجرى بعد أكثر من اربع سنوات من تاريخ التعيين وفي كل ثالث انتخابات عامة عادية تجرى بعد ذلك يكون كل قاض من قضاة المحكمة العليا والمحكمة الوسطى خاضعا للموافقة عليه أو رفضه في انتخابات غير حزبية . ويصبح منصب قاضي المحكمة العليا

Digitized by UNOG Library

أو قاض المحكمة الوسطى شاغرا بعد خمسة وأربعين يوما تقويميا من الانتخابات التي يمتنع القاضي عن ترشيح نفسه فيها أو ترفضه فيها اغلبية الاشخاص المصوتين .

(هـ) يحصل كل قاض من قضاة محاكم غوام على ما ينص عليه القانون من مرتب وبدلات ، ولا يخفض هذا المرتب وهذه البدلات خلال فترة شغل المنصب .

(و) يكون اختيار قضاة المحاكم ذات الاختصاص المحدود ومؤهلاتهم ومدة شغلهم لمناصبهم وتقاعدهم أو تنحيتهم طبقا لاحكام القانون .

الفقرة ٥ ــ المجلس القضائي . يتكون المجلس القضائي من سبعة أعضاء : ثلاثة تنتخبهم نقابة المحامين في غوام من بين أعضائها ؛ وثلاثة أعضاء من غير المحامين يعينهم الحاكم ؛ وعضو سابع يختاره الستة الآخرون . ويتعين أن توافق أغلبية أعضاء الهيئة التشريعية على الأشخاص المرشحين من قبل نقابة المحامين والحاكم ويقوم المجلس باختيار رئيس من بين اعضائه . ويتقاضى أعضاء المجلس التعويضات التي ينص عليها القانون . ويقدم المجلس الى المحكمة العليا والى الهيئة التشريعية كل سنتين على الأقل توصيات من أجل تحسين اقامة العدل ، ويؤدي الواجبات الأخرى المنصوص عليها في القانون وفي هذا الدستور .

الفقرة ٦ ــ القيود المفروضة على الأنشطة . لا يجوز لأى قاض من قضاة المحكمة العليا أو المحكمة الوسطى أن يقوم أثناء شغله لمنصبه بمزاولة المحاماة أو تولي أى منصب آخر مقابل أجر ، أو المساهمة بشكل مباشر أو غير مباشر في أية منظمة سياسية أو شغل أى منصب فيها أو المشاركة بايجابية في السياسات الحزبية ، أو ترشيح نفسه لمنصب انتخابي خلال سنة من تركه المنصب القضائي .

الفقرة ٧ ــ الادارة . يقوم رئيس القضاة بادارة الجهاز القضائي ، وله أن ينقل القضاة من أحد فروع المحكمة الوسطى الى فرع آخر أو من محكمة الى أخرى للعمل بصفة مؤقتة .

الفقرة ٨ ــ سلطة وضع القواعد . تقترح المحكمة العليا القواعد التي تنظم ادارة جميع المحاكم والاجراءات المدنية والجنائية وآداب السلوك القضائي والانضمام الى نقابة المحامين في غوام والطرد منها وسائر الأمور المتعلقة بادارة الشؤون القضائية . وتصبح المادة المقترحة نافذة بعد ستين يوما تقويميا من تقديمها الى الهيئة التشريعية ، ما لم ترفضها أغلبية أعضائها . ويشترط في من يزاول المحاماة أمام محاكم غوام أن يكون عضوا في نقابة المحامين في غوام .

الفقرة ٩ ــ الايقاف . يجوز للحاكم ، بناء على توصية من المجلس القضائي ، أن يوقف أى قاض من القضاة لمدة أقصاها ستين يوما تقويميا للأسباب المنصوص عليها في القانون .

المادة السابعة ــ الحكم البلدى والقروى

الفقرة ١ ــ انشاء الحكم البلدى . ينص القانون على اجراءات انشاء المقاطعات والمدن وسائر الأقسام السياسية الفرعية . ويجرى استفتاء على انشاء أى قسم سياسي فرعي مقترح بناء على طلب مقدم من ٢٥ في المائة من عدد الناخبين المسجلة اسماؤهم في القسم الفرعي المقترح الا انه لا يجوز اجراء اى استفتاء من هذا النوع اكثر من مرة كل اربع سنوات ويتعين اجراؤه قبل انقضاء فترة

Digitized by UNOG Library

شغل منصب المسؤول الرئيسي في القرية الموجودة أو القسم الفرعي الموجود بفترة تتراوح بين اثني عشر شهرا وثمانية عشر شهرا ، ويعمل به بمجرد انقضاء فترة شغل منصب ذلك المسؤول .

الفقرة ٢ ـ الاستفتاءات . لا يجوز انشاء قسم سياسي فرعي الا بموافقة اغلبية الاشخاص الذين يعيشون في القسم الفرعي المقترح والمصوتين في استفتاء على انشاء هذا القسم الفرعي المقترح . ولا يجوز ضم أية قرية أو بلدية موجودة أو ادماجها دون موافقة اغلبية الأشخاص الذين يعيشون فيها والمصوتين في استفتاء بشأن هذا الضم أو الادماج .

الفقرة ٣ ـ السلطات والتنظيم . يجوز ، بقانون عام ، أن تفوض الى أى قرية أو قسم سياسي فرعي السلطات اللازمة لحسن سير عمل الحكومات القروية والبلدية ، بما في ذلك سن القوانين المحلية التي لا تتعارض مع القانون وتحديد مناطق الأعمال التجارية والصناعية وتطوير وصيانة مشاريع التحسين المحلية . ويخصص ، بقانون ، للحكومات القروية والبلدية ٥ر١ في المائة من الميزانية لكل سنة مالية كحد أدنى ، ويمكن النص على شرط الحصول على موافقة الهيئة التشريعية على المصروفات القروية أو البلدية . ويكون للقسم السياسي الفرعي المنشأ بمقتضى أحكام هذه المادة سلطة وضع واعتماد ميثاق للحكم الذاتي في حدود الاجراءات التي ينص عليها القانون العام وبموجبها .

المادة الثامنة ـ التعليم

الفقرة ١ ـ السياسة التعليمية . لجميع الأشخاص الحق في التعليم وفقا لقدراتهم ويجب أن تتاح لهم الفرص والبرامج التعليمية داخل الحدود التي ينص عليها القانون .

الفقرة ٢ ـ التعليم الابتدائي والثانوى والعالي . ينص القانون على نظام موحد للتعليم الابتدائي والثانوى والعالي العام ، يتضمن برامج للأشخاص ذوى الاحتياجات والقدرات التعليمية الخاصة . وتخصص سنويا الاموال اللازمة لتوفير تعليم عام على مستوى عال . ويكون التعليم الابتدائي والثانوى مجانا والزاميا في اطار الأعمار والمستويات التعليمية التي يحددها القانون .

الفقرة ٣ ـ مجلس التعليم ومجلس الأوصياء . ينشأ ، بقانون ، عدد لا يقل عن خمس دوائر تعليمية متساوية الى حد كبير في عدد السكان . وتنتخب كل دائرة في انتخابات عامة عادية ممثلين اثنين ، احدهما لمجلس التعليم والاخر لمجلس الأوصياء . ويشغل أعضاء مجالس الدوائر المنتخبون مناصبهم لفترة أربع سنوات يجوز ان تتكرر لأى عدد من المرات ، ويحدد القانون مؤهلاتهم وتعويضهم . ويملأ أى شاغر عن طريق انتخابات خاصة اذا كان الباقي من فترة شغل المنصب أطول من ستة أشهر ، اما اذا كانت الفترة الباقية أقل من ستة أشهر يظل المنصب شاغرا الى حين اجراء الانتخابات العامة العادية التالية . ويكون في كل مجلس ممثل واحد للطلبة يختار بالطريقة وللفترة اللتين يحددهما القانون . ويقوم مجلس التعليم بتوجيه التعليم الابتدائي والثانوى العام والاشراف عليهما ، ويقوم مجلس الأوصياء بتوجيه التعليم العالي العام والاشراف عليه . ويكون لكل من المجلسين سلطة اتخاذ جميع التدابير اللازمة والمناسبة للوفاء بمسؤولياته المنصوص عليها في القانون ، والتي تشتمل ، دون أن تقتصر ، على تحديد ظروف العمل واستلام الأموال وانفاقها .

الفقرة ٤ ـ تنسيق السياسات التعليمية . يقوم مجلس التعليم ومجلس الأوصياء بتنسيق السياسات التعليمية المبينة في هذه المادة عن طريق اتخاذ ما ينص عليه القانون من تدابير مشتركة مناسبة .

Digitized by UNOG Library

ويجتمع ممثلون للمجالس وسائر الوكالات الحكومية وغير الحكومية المسؤولة عن التعليم مرة كل سنتين على الأقل لتعزيز توحيد التعليم في غوام والنهوض به عن طريق اتخاذ التدابير المشتركة المناسبة ، بما في ذلك اعتماد القرارات وتوصية الهيئة التشريعية بمشاريع قوانين . وتخصص بمقتضى القانون الأموال اللازمة لعقد هذه الاجتماعات .

الفقرة ٥ ـ تقديم المعونة الى طلبة المدارس غير الحكومية . يضمن حق الطالب في تطبيق قوانين التعليم الالزامي عن طريق الالتحاق بمدرسة غير حكومية ، تتوفر فيها المستويات التي يحددها مجلس التعليم . ويجوز تقديم المعونات المالية وغيرها بطريقة لا تتعارض مع هذا الدستور .

المادة التاسعة ـ الموارد الطبيعية

الفقرة ١ ـ السياسة البيئية . يتعين حفظ أرض غوام ومياهها وسائر مواردها الطبيعية وادارتها من اجل المحافظة على جمال مناظرها وضمان نقاء الهواء والماء ، وتشجيع الزراعة وتوفير الترفيه .

الفقرة ٢ ـ استخدام الأرض . تعتمد بقانون خطة لاستخدام الأرض تحدد المناطق الحضرية والريفية والزراعية ومناطق حفظ الموارد الطبيعية . وتعين الجزر غير المأهولة الداخلة في نطاق ولاية غوام بوصفها مناطق لحفظ الموارد الطبيعية ولا يجوز بيع الاراضي العامة الا انه يمكن تأجيرها ومبادلتها .

الفقرة ٣ ـ الموارد البحرية والأراضي المغمورة بالمياه . يتعين حفظ الموارد البحرية والأراضي المغمورة بالمياه التي تملكها غوام الواقعة قرب ساحل غوام أو تخضع لولايتها كما يتعين تنميتها وادارتها لما فيه صالح الشعب الاجتماعي والاقتصادي .

الفقرة ٤ ـ نزع الملكية . يكون لغوام سلطة نزع الملكية كآخر اجراء يستخدم لحيازة العقار اللازم لتحقيق غرض عام . اما الأرض التي تم الحصول عليها بنزع الملكية والتي لم تستخدم للغرض المحدد الذي تم الحصول عليها من اجله فترد الى مالكها الاصلي أو خلفه حسبما ينص عليه القانون .

المادة العاشرة ـ فرض الضرائب

الفقرة ١ ـ سلطة فرض الضرائب . تفرض جميع الضرائب بقانون ولا يجوز للهيئة التشريعية ان تتنازل عن سلطتها في وضع التشريع الضريبي أو أن تعلقها أو تحد منها . ويجوز فرض الضريبة على اعتماد من الأموال العامة مخصص لغرض عام فقط .

الفقرة ٢ ـ ضريبة الدخل . تسن القوانين لتطبيق وإعمال ضريبة الدخل وسائر القوانين الاتحادية المتصلة بها والسارية على غوام .

الفقرة ٣ ـ تخصيص الايرادات الضريبية . يجوز ، بقانون ، تخصيص ايرادات أية ضريبة باستثناء ضريبة الدخل ، لغرض عام معين .

Digitized by UNOG Library

الفقرة ٤ ــ تحديد الدين العام . يجوز تكبد دين عام يشترط سداده من الايرادات الضريبية ويقدم بضمان الثقة الكاملة بغوام وائتمانها . ولا يجوز ان يتجاوز الدين العام التجميعي خمسين في المائة من مجموع الايرادات المحصلة خلال السنة المالية السابقة ولا يجوز ان يتجاوز مجموع المبالغ المطلوب سدادها من الدين العام التجميعي في أية سنة مالية عشرة في المائة من ايرادات آخر سنة مالية تم فيها تكبد الدين العام . ولا تعتبر السندات أو غيرها من التزامات غوام التي لا يجوز دفعها الا من الايرادات المستمدة من أى تحسين أو مشروع عام دينا عاما وفقا لمدلول هذه الفقرة .

الفقرة ٥ ــ حظر استخدام الأموال العامة للأغراض الدينية . لا يجوز مطلقا ان يخصص المال أو العقار العام أو أن يقدم أو يوهب أو يستخدم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لمنفعة أو فائدة أو دعم اى مذهب او كنيسة او طائفة أو مؤسسة مذهبية أو نظام ديني أو لمنفعة فائدة أو دعم اى كاهن أو واعظ أو قسيس أو معلم ديني آخر أو شخصية من هذه الشخصيات .

المادة الحادية عشرة ــ الثقافة التشامورية

الفقرة ١ ــ التنمية الثقافية . لا يجوز سن قانون يحد من تنمية الثقافة أو اللغة أو التقاليد أو العادات التشامورية . ويتعين المحافظة على الاماكن ذات الأهمية لثقافة شعب التشامورو وتقاليده وتاريخه حسبما هو منصوص عليه في القانون . وتكون دراسة الثقافة التشامورية في ذلك اللغة والتقاليد والتاريخ والفن جزءا لا يتجزأ من النظام التعليمي العام المنشأ بمقتضى أحكام المادة الثامنة من هذا الدستور . وتنشأ بمقتضى القانون لجنة لدراسة وتنمية ادامة الثقافة والتقاليد التشامورية .

الفقرة ٢ ــ التنمية الاقتصادية . من أجل علاج التمييز الماضي وتوفير تكافؤ الفرص للشعب الكامورى يجوز بمقتضى القانون منح الكاموريين حقوقا خاصة في الصيد في المناطق البحرية واجتناء الموارد البحرية .

الفقرة ٣ ــ اللغتان الرسميتان . تكون اللغتان التشامورية والانكليزية هما اللغتان الرسميتان لغوام ، الا انه يشترط استخدام اللغة التشامورية في الصكوك والمعاملات الرسمية فقط حسبما ينص عليه القانون . وينشر هذا الدستور بكلتا اللغتين .

الفقرة ٤ ــ الثمرتان الرسميتان . الثمرتان الرسميتان لغوام هما بذرة الفوفل وجوز الهند .

المادة الثانية عشر ــ الاستخدام الحكومي والخدمات الاجتماعية

الفقرة ١ ــ مدونة الأخلاق . توضع ، بقانون ، مدونة للاخلاق تسرى على جميع المسؤولين والموظفين العموميين ، المعينين منهم والمنتخبين ، بما في ذلك اعضاء المجالس واللجان وسائر الهيئات . ويجوز ان تنص مدونة الاخلاق على وجوب قيام المسؤولين الحكوميين ، المعينين أو المنتخبين بالكشف ، علنا عن مصالحهم المالية أو الشخصية للحيلولة دون تضارب المصالح أثناء أداء الواجبات الرسمية .

Digitized by UNOG Library

الفقرة ٢ ــ نظام الجدارة . ينشأ ، بقانون ، نظام لادارة شؤون الموظفين العموميين يقوم على أساس الجدارة والكفاءة التي تثبت عن طريق الامتحان أو غيره من الدلائل على الكفاءة .

الفقرة ٣ ــ حقوق المعاش والتقاعد . يجوز ان توفر للموظفين العموميين ، بمقتضى القانون ، خطة الزامية للمعاشات التقاعدية للموظفين العموميين بمثابة علاقة تعاقدية لا يجوز انتقاص المستحقات المكتسبة عن طريقها او المساس بها .

الفقرة ٤ ــ الخدمات الاجتماعية . ينبغي النص قانونا على توفير الخدمات الاجتماعية ، بما في ذلك الرعاية الصحية بمقتضى القانون ، لمساعدة الاشخاص العاجزين عن سد احتياجاتهم على نحو كاف .

المادة الثالثة عشرة ــ المبادأة والعزل

الفقرة ١ ــ المبادأة . للشعب ان يسن القوانين وان يلغيها ، باستثناء التخصيصات ، بمبادأة منه . ويجب ان تتضمن عريضة المبادأة نص القانون المقترح أو القانون المطلوب الغاؤه وأن تكون موقعة من خمسة وعشرين في المائة من الناخبين المسجلة اسماؤهم في كل دائرة تشريعية أو من اربعين في المائة من الناخبين المسجلة اسماؤهم في كل من ثلاثة أخماس الدوائر التشريعية . ويمكن ، بقانون ، خفض هاتين النسبتين وتصبح عريضة المبادأة نافذة اذا وافقت عليها في انتخابات عامة عادية اغلبية الاشخاص المصوتين ولا يجوز للحاكم ان يرفض قانونا سن أو ألغي بالمبادأة ولا يجوز للهيئة التشريعية ان تلغيه أو تعدله أو تعيد سنّه الا بتصويت ايجابي من ثلاثة ارباع اعضائها .

الفقرة ٢ ــ العزل . للشعب ان يعزل المسؤولين العموميين ، بما في ذلك قضاة مختلف أنواع محاكم غوام . ويحدد في طلب العزل اسم ومنصب المسؤول الحكومي المطلوب عزله ، وتذكر فيه أسباب العزل ويكون الطلب موقعا من خمسة وعشرين في المائة من عدد الناخبين المسجلة اسماؤهم في آخر انتخابات اجريت لشغل منصب ذلك المسؤول العمومي . ويجوز ، بقانون ، خفض هذه النسبة المئوية . وتجرى انتخابات خاصة بشأن هذا العزل في موعد اقصاه ستين يوما تقويميا من تاريخ تقديم طلب العزل . ويعزل المسؤول العمومي لدى التصويت الايجابي لأغلبية المصوّتين في الانتخابات . ولا يجوز ان يذكر في طلب العزل سوى اسم مسؤول حكومي واحد مطلوب عزله ولا يجوز ان يقدم ضد أى مسؤول اكثر من مرة في السنة أو خلال الستة أشهر الأولى من فترة شغل المنصب .

المادة الرابعة عشرة ــ تعديل الدستور

الفقرة ١ ــ اقتراح التعديلات . يجوز للهيئة التشريعية أو للمؤتمر الدستورى اقتراح ادخال تعديلات على الدستور .

الفقرة ٢ ــ الاقتراحات التشريعية . للهيئة التشريعية ان تقترح ، بموافقة ثلاثة ارباع اعضائها ، تعديلا لهذا الدستور لا يشمل أكثر من موضوع واحد . ولا يجوز الاعتراض على الاجراء الذي تتخذه الهيئة التشريعية بمقتضى احكام هذه الفقرة .

Digitized by UNOG Library

الفقرة ٣ ــ المؤتمر الدستوري . يجوز ان يطرح على الناخبين ،باستخدام حق المبادأة، السؤال التالي في انتخابات عامة عادية : " هل يعقد مؤتمر دستوري لاقتراح تعديلات على الدستور ؟" وذلك بعد مضي ما لا يقل عن خمسة عشر عاما على تاريخ نفاذ هذا الدستور . وبناء على موافقة اغلبية الأشخاص المصوّتين في الانتخابات تقوم الهيئة التشريعية على وجه السرعة بدعوة مؤتمر دستوري الى الانعقاد . وينتخب المندوبون في المؤتمر على أساس غير حزبي .

الفقرة ٤ ــ التصديق على التعديلات . يطرح اى تعديل مقترح لهذا الدستور على الناخبين للتصديق عليه في الانتخابات العامة العادية التالية التي تعقد بعد ستين يوما تقويميا على الأقل من تاريخ اقتراح التعديل . ويصبح التعديل نافذا اذا وافق عليه ثلاثة اخماس الاشخاص المصوّتين في هذه الانتخابات .

الجدول الزمني الانتقالي

الفقرة ١ ــ تصديق شعب غوام على الدستور . يطرح هذا الدستور بصيغته التي يعتمدها أو يعدلها نهائيا كونغرس الولايات المتحدة الامريكية بمقتضى أحكام الفقرة ٥ من القانون العام ٩٤ ــ ٥٨٤ (٢١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٦) على الناخبين في غوام في موعد أقصاه تسعين يوما بعد الاعتماد أو التعديل النهائي ،مشفوعا بأية تعليقات رسمية يضعها المؤتمر الدستوري على أي تعديل اجراه الكونغرس . ويُصدق على الدستور بصيغته المعتمدة أو المعدلة من قبل الكونغرس بموافقة اغلبية الأشخاص المصوتين بالايجاب أو النفي على مسألة التصديق .

الفقرة ٢ ــ تاريخ النفاذ . يصبح هذا الدستور نافذا فور تصديق شعب غوام عليه ، باستثناء ما نصت عليه الفقرتان ٣ و ٦ من هذا الجدول الانتقالي .

الفقرة ٣ ــ الانتخابات .

(أ) اذا حدث التصديق في ١٥ آب/اغسطس ١٩٧٨ أو قبل ذلك التاريخ ، تجرى انتخابات في اول يوم ثلاثاء يعقب اول يوم اثنين من شهر تشرين الثاني /نوفمبر من عام ١٩٧٨ لملء المناصب الانتخابية المنشأة بموجب هذا الدستور ؛ وينتخب اعضاء الهيئة التشريعية حسب الدوائر بمقتضى أحكام الفقرة الفرعية (ب) من هذه الفقرة ؛ وعلى الرغم من أحكام الفقرة ٣ من المادة الثالثة، يحدد القانون تاريخ الانتخابات الاولية التي ستجرى في عام ١٩٧٨ . واذا حدث التصديق بعد ١٥ آب/اغسطس ١٩٧٨ ، يجرى اول انتخاب لاعضاء الهيئة التشريعية والمدعي العام والمراقب المالي العام ومجلس الاوصياء ، بمقتضى أحكام هذا الدستور في اول يوم ثلاثاء يعقب اول يوم اثنين من شهر تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٠ ؛ وتسرى على تلك الانتخابات الخطة المتعلقة بالدوائر التشريعية والواردة في الفقرة الفرعية (ب) من هذه الفقرة ؛ ويتم في الانتخابات العامة العادية التي ستنظم في عام ١٩٨٢ ملء سائر المناصب الانتخابية المنشأة بموجب هذا الدستور . وتضع الهيئة التشريعية لغوام الاجراءات اللازمة لادارة أول انتخابات تجرى بمقتضى هذا الدستور ،بما في ذلك تسجيل الناخبين ،وتخصص لهذه الانتخابات اموال كافية .

Digitized by UNOG Library

(ب) وتتكون اول هيئة تشريعية تنشأ بموجب هذا الدستور من اثنين وعشرين عضوا ينتخبون من الدوائر التالية : الدائرة ١ : سانتا ريتا واغات ،تنتخب ثلاثة ممثلين ؛ الدائرة ٢ : بيتي وأسان ـ ماينا وأغانا ، تنتخب ممثلين ؛ الدائرة ٣ : آغانا هايتس وسيناجانا ، تنتخب ممثلين ؛ الدائرة ٤ : مونغمونغ ـ توتو مايتيه وباريغادا ، تنتخب ثلاثة ممثلين ؛ الدائرة ٥ : مانغيلاو وتشالان باغو ـ أوردوت ، تنتخب ممثلين ؛ الدائرة ٦ : يونا وتالوفوفو ـ ايبان ، تنتخب ممثلين ؛ الدائرة ٧ : اوماتاك ومريسو واينا راجان ، تنتخب ممثلين ؛ الدائرة ٨ : تامنع ـ تومون ، تنتخب ممثلين ؛ الدائرة ٩ : ديدو ، تنتخب ثلاثة ممثلين ؛ والدائرة ١٠ : بيغو ، تنتخب ممثلا واحدا .

الفقرة ٤ ـ استمرار القوانين والاوامر التنفيذية واللوائح . تظل القوانين والاوامر التنفيذية واللوائح السارية في غوام في تاريخ نفاذ هذا الدستور والتي تتفق مع هذا الدستور نافذة الى حين انتهاء مدة نفاذها او تعديلها او الغائها . وتصبح القوانين والأوامر التنفيذية واللوائح التي تتعارض مع هذا الدستور لاغية بالقدر الذى تتعارض به مع هذا الدستور .

الفقرة ٥ ـ استمرار الاستخدام الحكومي والعمليات الحكومية . يصبح موظفو حكومة غوام واقسامها السياسية الفرعية في تاريخ نفاذ هذا الدستور موظفين في الحكومة الدستورية بنفس شروط واحكام الاستخدام التي كانت مطبقة على غوام او اقسامها الفرعية ، وذلك الى ان ينص القانون على خلاف ذلك . ويكون لموظفي حكومة غوام واقسامها السياسية الفرعية نفس الوظائف والواجبات بعد ان يصبحوا موظفين في الحكومة الدستورية ، الى ان ينص القانون على خلاف ذلك .

الفقرة ٦ ـ استمرار الشؤون القضائية . في تاريخ سن التشريع الاتحادى المنظم للعلاقة بين المحاكم المحلية في غوام والنظام القضائي الاتحادى ، تصبح المحكمة الوسطى لغوام المحكمة الدستورية الوسطى لغوام ويصبح قضاة المحكمة الوسطى قضاة المحكمة الدستورية الوسطى ، الا ان رئيس المحكمة الوسطى يصبح رئيسا للمحكمة العليا . ويبقى استئناف القضايا المدنية والجنائية من اختصاص محكمة اقليم غوام الامريكية الى ان تضطلع المحكمة العليا بوظائفها بموجب هذا الدستور فتصبح حينئذ من اختصاص المحكمة العليا . وتبقى القضايا المدنية والجنائية المعروضة امام المحكمة الوسطى لغوام في تاريخ سن التشريع الاتحادى المنظم للعلاقة بين المحاكم المحلية في غوام والنظام القضائي الاتحادى معروضة على المحكمة الدستورية الوسطى . وتبقى القضايا المدنية والجنائية المعروضة للاستئناف امام محكمة اقليم غوام الامريكية في ذلك التاريخ من اختصاص تلك المحكمة الى حين البت فيها بصورة نهائية . وتظل لائحة المحكمة الوسطى وغيرها من محاكم غوام التي لا تتناقض او تتعارض مع أحكام هذا الدستور سارية الى حين انتهاء مدة سريانها أو تعديلها او الغائها . ويكون رئيس المحكمة العليا ، اذا عين عملا بأحكام هذه الفقرة ، وقضاة المحكمة الوسطى الذين كانوا يشغلون مناصبهم في تاريخ نفاذ هذا الدستور خاضعين حسب المنصوص عليه في هذا الدستور لموافقة أو رفض الناخبين في الانتخابات العامة العادية التي ستجرى في عام ١٩٨٠ .

الفقرة ٧ ـ استمرار الاذن بمزاولة المحاماة . يكون الأشخاص المأذون لهم بمزاولة المحاماة أمام محاكم غوام في تاريخ نفاذ هذا الدستور مأذونا لهم بمزاولة المحاماة أمام المحكمة العليا لغوام ، ويصبحون أعضاء في نقابة المحامين في غوام .

Digitized by UNOG Library

الفقرة ٨ ــ استمرار الحكومات القروية والبلدية .

(أ) يظل نظام المفوضين السارى في تاريخ نفاذ هذا الدستور ، بصيغته الواردة في الباب السادس عشر من مدونة قوانين حكومة غوام والمعدّل بالقانون العام ١٤ / ٢٧ ، ساريا ما لم يعدّل فيما بعد وفقا لأحكام المادة السابعة من هذا الدستور ، باستثناء ان الموظف التنفيذى الرئيسي تكون له بالاضافة الى أية سلطات مذكورة في القانون العام ١٤ / ٢٧ ، سلطة الاتصال مباشرة بأى شخص أو ادارة أو وكالة ، وان كل ادارة ووكالة تقوم بتزويد الموظف التنفيذى الرئيسي بالمعلومات اللازمة لادارة حكومة القرية على نحو سليم .

(ب) يجوز أن ينص القانون على تحسينات في الشكل الحالي للحكومة القروية لا تغيّر بصورة كبيرة من نظام المفوضين .

(ج) ينص القانون على الاجراءات اللازمة لانشاء المقاطعات والمدن بموجب أحكام الفقرة ١ من المادة السابعة وذلك في غضون سنة واحدة من تاريخ نفاذ هذا الدستور .

الفقرة ٩ ــ سريان الحقوق في المستقبل . كل ما ينشئه هذا الدستور لأول مرة من حقوق والتزامات ، سواء كانت اجرائية أو موضوعية ، تسرى على المستقبل ولا تكون ذات أثر رجعي .

الفقرة ١٠ ــ الخلافة . تخلف حكومة غوام الدستورية حكومة غوام السابقة في جميع حقوقها والتزاماتها في تاريخ نفاذ هذا الدستور . وتبقى كل السندات والديون والعقود العامة والخاصة وكل القضايا والدعاوى وأسباب اقامة الدعاوى صحيحة وكأنه لم يحدث أى تغيير .

Digitized by UNOG Library

التذييل الرابع

الدستور المقترح لاقليم غوام، النتائج الرسمية

الانتخابات الخاصة : ٤ آب/اغسطس ١٩٧٩

المجموع الكلي لعدد الأصوات

السؤال : "هل توافق على الدستور المقترح لاقليم غوام؟"

عدد الأصوات المدلى بها : نعم : ٢ ٣٦٧ لا : ١٠ ٦٧١

عدد اصوات المقترعـــين :

عدد بطاقات الاقتراع الفارغة ـ ٧٦

عدد البطاقات الزائدة ـ ٤٠

مجموع البطاقات المرفوضة ـ ١١٦

مجموع البطاقات المعدودة ـ ١٣ ٠٣٨

مجموع عدد بطاقات الاقتراع ـ ١٣ ١٥٤

صودق عليه :

التاريخ : ٥ آب/اغسطس ١٩٧٩

(توقيع رئيس لجنة الانتخابات بالنيابة وستة من اعضائها)

Digitized by UNOG Library

التذييل الخامس

رسالة مؤرخة في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٧٩ وموجهة
الى الرئيس جيمي كارتر من انطونيو ر. اونهينفكو
الشيخ بالهيئة التشريعية الخامسة عشرة لغوام

انني أقوم الان بصياغة قرار يطلب من كونغرس الولايات المتحدة الامريكية النظر في تغيير المركز السياسي لغوام من كونها اقليما غير مندمج تابع للولايات المتحدة الى جمهورية مستقلة .

ومنذ تموز/يوليه ١٩٥٠ ونحن اقليم ، والشعب يتمتع بالمواطنة الامريكية . وولاؤنا كأمريكيين لا غبار عليه . وقد قبلنا المسؤوليات بوصفنا امريكيين على كل نحو طلب منا ، بما في ذلك التضحية بأرواح أبنائنا في كوريا وفييت نام .

وباستثناء احتلال العدو القصير المدى خلال الحرب العالمية الثانية ، فاننا نفخر بأننا نرفع العلم الامريكي فوق جزيرتنا كل يوم منذ عام ١٨٩٨ . وحتى أثناء احتلال العدو ، كنا نحمي ذلك العلم معرضين أرواحنا للخطر .

وانك لا تجد امريكيين اكثر منا فخرا وولاء ولو حتى في جورجيا . والدليل على ذلك ان غوام خسرت عددا من الارواح وفاز رجالها بعدد من ميداليات الشجاعة في فييت نام اكثر من اى مجتمع امريكي اخر ذى حجم مماثل .

وقد دافعنا دائما عن اعمال رئيس الولايات المتحدة ، حتي وان لم نكن نوافق عليها ، وان لم يكن لنا حق او امتياز التصويت بشأن ذلك المنصب .

ومنذ ان صاغ رئيس عزيز علي كل غوامي تلك العبارة ، فاننا لم نسأل عما يمكن ان يفعله بلدنا من اجلنا . بل كنا دائما نسأل عما يمكننا نحن ان نفعل من اجل بلدنا ولم نكن في كثير من الاحيان ننتظر الرد ، بل قدمنا لبلدنا ، وقدمنا مختارين وبفخر .

بيد اننا ونحن ننظر حولنا ـ الى كومنولث جزر ماريانا الشمالية شمالا والى الشرق والى الغرب والى الشمال الى الكيانات السياسية الناشئة وهي ما يعرف باسم ميكرونيزيا ـ فاننا نبدأ التساؤل عما اذا كان ولاؤنا وتضحياتنا اعتبرت امرا مسلما به بشكل مغالى فيه ام لا .

وصريح الامر ياسيدى الرئيس اننا توصلنا الى استنتاج مؤداه انه عندما تتخذ الحكومة الاتحادية قرارات تمس اقليمنا الجزرى تكون هناك بهساطة قيود اتحادية كثيرة جدا ولا نعار الا مجرد اهتمام ضئيل .

اننا ابعد مخافر الولايات المتحدة في المحيط الهادى من جهة الغرب . ونحن اقرب ارض امريكية الى الصين القارية ؛ ونحن اقرب مايكون الى مناطق المشاكل وهي الفلبين واوكيناوا

Digitized by UNOG Library

وتايبيه وجزر اليابان ؛ والى الموقف المتفجر في كمبوديا ولاوس وتايلند وسائر انحاء جنوب شرقي آسيا .

ومنذ عام ١٩٥٠ ونحن مثال للديمقراطية تتباهى به امريكا ، على اعتاب ماكان يسمى حتى عهد قريب "ستار الخيزران" .

واننا نشعر بأن الوقت قد حان لان تظهر لنا الحكومة القومية مجرد قدر من الاهتمام اكبر قليلا . واسمحوا لى ان اسوق اليكم امثلة قليلة فقط لما نعنيه :

(أ) عندما اتخذتم القرار الانفرادى بالتخلي عن الاعتراف بالصين الوطنية وبالاعتراف الدبلوماسي بالصين القارية ، لم يكن هناك اى مراعاة لمشاعر شعبنا ، ولا اى اهتمام بما اذا كان هذا العمل سيؤثر علينا اقتصاديا وسياسيا ام لن يؤثر .

انكم رئيس الولايات المتحدة . ونحن امريكيون ندين بالولاء وسنؤيد قراركم رغم اننا لا نتفق معكم .

ولكن لماذا لا يمكن استمرار فتح مكتب القنصلية العامة في غوام ، لمساعدتنا على حماية استثمارات صينية تربو على ٧٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ؟ سيدى الرئيس، اننا نريد ان تعود هذه القنصلية . واذا لم يتم اعادتها الينا فسأقدم تشريعا لفتح مكتب خاص بنا ودعوة تايوان لتتولى ادارته من اجلنا .

(ب) ان قانون النقل البحرى الساحلي (قانون جونز) يفرض اشد القيود على تقدمنا الاقتصادى . فخطوط النقل البحرى الامريكية لاتحرص على خدمة غوام لاننا ليس لدينا سلع اساسية للتصدير ، مما يجعل رحلاتها في اتجاه واحد فقط .

ومع ذلك فان الناقلات السطحية الامريكية تحتج بقانون جونز عندما تهدى الناقلات الاجنبية اهتماما بتلبية احتياجاتنا . ان تطبيق قانون جونز على غوام لا يخدم اى غرض عملي ويعوق تقدمنا الاقتصادى .

(ج) اننا نواجه الحالة ذاتها فيما يتعلق بالخدمات الجوية . اذ انه بسبب قلة خدمات الناقلات السطحية الامريكية واسعار الشحن المغالى فيها لهذه الناقلات ، فاننا نعتمد كلية تقريبا على الخدمات الجوية .

ونحن نعتمد على الطائرات في نقل المسافرين والبريد والاغذية والادوية والامدادات .

ومع ذلك فاننا لا يؤخذ لنا رأى في اجراءات مجلس الطيران المدني عندما يتعلق الامر بالاسعار والطرق . ولا تؤخذ مدخلاتنا في الاعتبار او تطلب عندما تتفاوض الحكومة القومية مع بلدان اجنبية بشأن عقد اتفاقات جوية ثنائية . ولكننا نتأثر مباشرة بالقرارات التي تتخذ في هذه المفاوضات . واننا نرى نظرا لموقعنا الجغرافي الفريد واعتمادنا شبه الكلي على النقل الجوى ، انه ينبغي ان يسمح لنا بالتفاوض على نحو مستقل ومباشر مع البلدان الصديقة للولايات المتحدة .

Digitized by UNOG Library

(د) ولا يكون لدينا مدخلات عندما تتخذ وزارة الدفاع قرارات بشأن اجراء تخفيضات في الافراد او بشأن اجراء توسعات في الاحتياجات العسكرية للولايات المتحدة في غوام . والوضع الان ان حكومة الولايات المتحدة تسيطر الان سيطرة تامة على ثلث جزيرتنا . وعندما تم الاستيلاء على هذه الارض لم يؤخذ لنا رأى ، في الاجراءات المتعلقة بذلك ولا يزال لا يؤخذ رأينا حتى الان .

(هـ) وعندما اتخذت الولايات المتحدة قرارا بارسال ١١٠ ٠٠٠ لاجئ فييتنامي الى جزيرتنا فاننا لم نستشر او نسأل عما اذا كان لدينا اى اعتراضات ام لا .

اننا لم نعترض ، ولكننا نرى ان ذلك التصرف تعوزه المجاملة المألوفة ، وهو مثال اخر على عدم الاهتمام بنا .

(و) ان في اقليمنا الان نحو ٦ ٠٠٠ مهاجر ، بعضهم مقيمون دائمون والاخرون عمال بناء مؤقتون من حاملي تأشيرة H-2 .

واعتقد انكم سترون ان هذه النسبة اعلى بكثير منها في اى مجتمع امريكي اخر . غير ان حكومتنا الاقليمية لا يؤخذ رأيها فيما سيكون هناك من اثر على المجتمع عندما تأذن دائرة الهجرة والتجنيس بالولايات المتحدة للاجئين بدخول غوام .

(ز) بل ان الحكومة الاتحادية تبلغنا بما يتعين علينا ان ندفعه من اجور لشعبنا ، دون مراعاة ، مرة اخرى ، لأثر ذلك على اقتصادنا . ومنذ عامين فقط ، ابلغتنا وزارة العمل بالولايات المتحدة ان علينا ان ندفع اجورا معينة لبعض الناس . وبين عشية وضحاها ، تضاعفت تكلفة المساكن . وفاز قليلون مختارون بمرتبات زائدة ، ولكن الاقليم بأكمله تعرض اقتصاده لضربة رهيبة .

(ح) وغوام هي اول ارض امريكية تطؤها اقدام المسافرين القادمين من اسيا . بيد انهم عندما لا يخضعون هنا لتفتيش جمركي او متعلق بالهجرة ، يساورهم الشعور بأن غوام ربما لا تكون امريكية صرفة . وعندما يطلب من شعبنا ، الذين منشؤهم غوام ، ان يخضعوا لعمليات التفتيش الجمركي والمتعلق بالهجرة في هونولولو ، ينتابنا الشعور بأننا لسنا بحق امريكيين يحق لنا التنقل بحرية بين الولايات كما ينص الدستور .

ولماذا لا يمكن لغوام ان تكون ميناء دخول ؟ ان هذه ارض امريكية ونحن امريكيون .

سيدى الرئيس ، ما هذه الا امثلة قليلة للقيود غير المعقولة المفروضة علينا من قبل الحكومة الاتحادية ، وهي قيود تعوق بطريقة مباشرة جهودنا الرامية الى اقامة اقتصاد سليم .

لقد وضعنا في موقف يجعلنا نذهب الى واشنطون لاستجداء المساعدة الاتحادية . ولا ينبغي لامريكي ان يوضع في موقف استجداء للرعاية ، ولاسيما اذا كانت تتوفر لدينا الرغبة والموارد اللازمة لبناء قاعدة اقتصادية لا تحتاج الا الى مساعدة اتحادية محدودة .

Digitized by UNOG Library

اننا ننظر الى كومنولث جزر ماريانا الشمالية ، حيث ظفر الزعماء السياسيون من حكومة الولايات المتحدة بتنازلات مثل وقف العمل بقانون جونز . وظفروا بحقوق في اراضيهم ، وفازوا منذ البداية بحق انتخاب حاكمهم واقامة النظام القانوني الخاص بهم . وهذه الحقوق السياسية لم تمنح لنا الا بعد ٢٠ عاما من المفاوضات مع الحكومة القومية .

اننا ننظر الى مجريات الامور في بالاو حيث تحدى كل الشعب الولايات المتحدة وفاز بالحق في ان يحدد للولايات المتحدة ماهو متاح من الاراضي وماهو غير متاح .

وفرض شعب بالاو كواهح على الولايات المتحدة بأن حظر جميع النشاط النووى ، حتى دخول سفن الولايات المتحدة التي تسير بالطاقة النووية . ورغم ذلك فان الولايات المتحدة مكلفة بالدفاع عن هذه الجزر .

ان شعب بالاو يحتل مركزا سياسيا ويربطه ارتباط حر بالولايات المتحدة ، ولكنه يحتفظ بالحق في التفاوض بشأن المعاهدات والاحلاف مع اى دولة مادامت تلك الدولة صديقة للولايات المتحدة .

وبامكان شعب بالاو ان يتفاوض مباشرة مع اليابان والفلبين والصين وغيرها من الدول بشأن التجارة والمساعدات المالية والطرق الجوية والسطحية . بل ان بامكان البالاويين التحكم في قوانينهم المتعلقة بالهجرة واقامة حدودهم الاقليمية .

اما الفواميون ، الذين هم رعايا امريكيون يدينون بالولاء منذ عام ١٨٩٨ ، ومواطنون امريكيون منذ عام ١٩٥٠ ، فلا يمكنهم القيام بشيء من ذلك .

هذه هي الاسباب ياسيدى الرئيس التي حدت بي الى المبادرة بمطالبة كونغرس الولايات المتحدة بتغيير مركزنا السياسي الذى نفضل ان يكون مركز جمهورية مستقلة .

عندئذ ، وربما عندئذ فقط ، يحق لنا ان ندعو جمهورية الصين رسميا الى الاحتفاظ بمكتب قنصلي في غوام لحماية ملايين الدولارات التي استثمرها الصينيون في غوام .

وعندئذ يمكننا ان نقول فليذهب قانون جونز الى الجحيم . وسندعو سفن اى دولة صديقة لخدمة احتياجات جزيرتنا ، وسنكون نحن هيئة التفاوض فيما يتعلق بالطرق الجوية . وسنحدد من يهبط على اراضينا ومن لا يهبط عليها .

وسنقول لوزارة الدفاع اى الاراضي يمكنها استخدامها وأيها لا يمكنها ذلك ، وما يتعين عليهم دفعه مقابل تلك الاراضي . وستكون توصيتي لمنتخبي ان يطلبوا على الاقل الخمسة بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة التي ستدفع لجمهورية الفلبين خلال السنوات الخمس القادمة .

وستكون لنا الكلمة النهائية في تحديد من سيمنحون مركز المهاجر في اقليمنا وفي تعيين عددهم . ولن تهلفنا الحكومة الاتحادية بعد الان بقيمة الاجور التي يجب ان ندفعها لبعض الناس ، مخلة بذلك بجداول الاجور عندنا ، ولكننا لن نفعل ذلك الا بعد ان نجرى دراسة لما يترتب على ذلك من اثر ، وهو مالم تفعله الحكومة الاتحادية .

Digitized by UNOG Library

وربما لن يكون لنا الحق ، كجمهورية مستقلة ، في التنقل بين الولايات ، ولكننا لا نتمتع بهذا الحق الان . ومن ثم فلن نخسر في هذا الصدد الا قليلا جدا .

وهناك جانب واحد فقط لرغبتنا هذه يصرفنا عن الحصول على قدر اكبر من الاعتراف بمركزنا الفريد ، وهو اننا ما زلنا نرى ان امريكا هي اعظم بلد في العالم . ولهذا السبب ، ستكون رغبتنا دائما ان نكون على ارتباط بالولايات المتحدة - على غرار الهالاويين تقريبا ، اى ان نحتفظ بكعكتنا ونأكلها في آن واحد .

ولا اعتقد اننا جاحدون - فقد ظللنا نعترف بالجميل منذ عام ١٨٩٨ - ولا أظن ان ما نفعله الان غير معقول . فموقعنا الجغرافي الفريد ودورنا الفذ بوصفنا عضوا في الاسرة الامريكية يقتضيان ان يكون لنا مركز اكثر تفردا من مركز اى من الولايات الخمسين .

ان حجم جزيرتنا لن يتسع لاعداد كبيرة من المهاجرين ؛ ولن تسمح قاعدة اقتصادنا باجور مرتفعة كالاجور في الخمسين ولاية - فما معنى رفع الاجور ثم رفع الاسعار ايضا ؟

ان الحكومة الاتحادية تملك ثلث جزيرتنا الان . وليس لدينا من الاراضي ما يكفي للسماح لهذه الحالة بان تستمر . لقد مر بنا وقت منذ سنوات كثيرة لم نكن نحتاج فيه الى الارض . ولكننا نريد ان نزرع ، ونريد ان ندعم اقتصادنا ، ونريد ان نبني ، ولذلك فاننا الان نحتاج الى هذه الارض . فان لم يكن باستطاعتنا استعادة اراضينا - وهي الاراضي التي لا تستخدمها الحكومة الاتحادية فعليا - فعندئذ ينبغي دفع تعويض لنا عنها بالاسعار ذاتها التي تدفعها الولايات المتحدة تعويضا للاجانب .

ان موقعنا الجغرافي الفريد يقتضي وجود قنصليات للبلدان التي تقع في محيطنا مباشرة تقوم بخدمة كاملة على جزيرتنا .

ان قانون النقل البحري الساحلي (المعروف كذلك باسم قانون جونز) لهو بحق قوة خانقة لجزيرتنا ، وهو لا يخدم اى غرض مطلقا لصناعة النقل البحري الامريكية فيما يتصل بقوام .

اننا لا نطلب منكم ان تولوا ظهوركم للملاحة الساحلية . اذ اننا نهتم بحماية الناقلات التي تحمل علمنا ايضا . ورغم ذلك فاننا لا نرى هناك سببا في اننا لا يمكننا التفاوض مباشرة مع بلدان صديقة ، مثل جمهورية كوريا وجمهورية الفلبين وجمهورية الصين واليابان ، بشأن الخدمات الجوية فيما بين قوام وتلك البلدان .

انه اذا تيسر لنا ان نقوم بهذه الامور كلها بأنفسنا ، فاننا لن نرغب في تغيير مركزنا السياسي ، الا اذا كان المركز الجديد سيقربنا من " الاسرة " . ان السماح لنا بالقيام بهذه الامور بأنفسنا والقضاء على القوى الخانقة لاقتصادنا سوف يجعلنا امريكيين افضل حالا بكثير ؛ وسنكون امريكيين موسرين ، امريكيين سعداء وامريكيين فخورين بحق .

غير اننا ما لم نستطع ان نحقق بعض الفرج لحالتنا ، فانني لا ارى مخرجا سوى تغيير مركزنا السياسي ليصبح مركزا مماثلا لمركز جيراننا فيما درج على تسميته ميكرونيزيا .

Digitized by UNOG Library

التذييل السادس

رسالة مؤرخة في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٧٩، الى الرئيس جيمي كارتر من السيد انطونيو ر. اونبينفكو، الشيخ بالهيئة التشريعية الخامسة عشرة لغوام

أود أن أوجه انتباهكم الى رسالتي المؤرخة في ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٧٩ (أ). وانني لأعلم انكم مشغولون بمسائل لها اهمية اكبر بكثير بالنسبة للدولة وللشعب الامريكي الذى يعيش ١١٠٠٠٠ شخص منه في غوام.

على انه قد مضى أكثر من ٦٠ يوما منذ ان كتبت اليكم، وأعتقد انني، بوصفي ممثلا منتخبا لشعب هذا الاقليم الامريكي، استحق، على الاقل، اشعارا بتسلمكم رسالتي.

وان عدم الرد هذا يبدو انه يتفق تماما ونمط تفكير واشنطن تجاه غوام.

انني ادرك اننا لا نصوت في انتخابات رئيس الولايات المتحدة، بيد اني آمل بالتأكيد ألا تكون هذه الحقيقة قد جعلتك تتخذ موقفا لا مباليا وسلبيا تجاه جزيرتنا. انه وان كنا لا نستطيع ان ننتخبك رئيسا لنا، فان شعب غوام، مع ذلك، يتطلع اليك، ويحترمك ويعتبرك ممثلنا.

ويبدو ان رسالتي الاولى لم تكن كافية لكسب اهتمامكم، ولذلك ارجو ان تتيحوا لي هذه الفرصة كي أحاول مرة اخرى توضيح السبب الذى من اجله تستحق غوام فعلا منحها وقتكم واعتباركم.

لقد اقيمت هنا قواعد عسكرية. وقامت حكومة الولايات المتحدة بشراء هذه القواعد من الشعب الذى لم تتح له فرصة للاعتراض على الاستيلاء على أرضه ولا للتفاوض على ثمن عادل لها.

ان الولايات المتحدة تمنح الفلبين بلايين الدولارات مقابل قواعدها العسكرية هناك، أما القواعد الامريكية في غوام فلا تكلف في الواقع دافع الضرائب في الولايات المتحدة شيئا.

انكم لو انفقتم بعض الوقت لالقاء نظرة على هذه الجزيرة التي توجد في منتصف المحيط الهادى، فربما وجدتم انكم حائزون على عقار من اكثر العقارات قيمة في العالم. فأين يوجد عقار امريكي آخر أفضل من الناحية العسكرية ومن ناحية الموقع الاستراتيجي.

بوصفنا أقصى مخفر امامي للولايات المتحدة غربي المحيط الهادئ، فاننا نقع على مسافة من بكين تقطعها الطائرة في خمس ساعات قلائل. وجمهورية الفلبين أقرب الينا من ذلك، اذ تبعد عنا مسافة ثلاث ساعات بالطائرة. وتبعد اليابان عنا مسافة ثلاث ساعات، وتايوان اربع ساعات فقط.

ولعلي أضيف انه برغم قرب موقعنا من هذه المناطق في الشرق الاقصى وشرقي اسيا، فان أقرب اصدقائنا هي الولايات المتحدة ونأمل ان تبقى كذلك. فما عليكم الا ان تنظروا الى ان غوام كانت دائما متأهبة وراضية ومستعدة وقادرة على ان تدافع عن الولايات المتحدة في اوقات الحرب والسلم.

(أ) انظر التذييل الخامس لهذا التقرير.

Digitized by UNOG Library

ومن هنا ترى ، سيدى الرئيس ، اننا نستحق ان تعبروا اهتمامكم ، لا لمجرد كوننا اقليما امريكيا فحسب ، بل بالبرهنة بصورة لا تحتمل الشك ، على اننا امريكيون أبيون ومخلصون .

على اننا ، مع مرور الزمن ، نحاول تبرير اعمال حكومتنا ، بيد أننا نجد ان ذلك أمر متزايد الصعوبة . فقد قرأنا مؤخرا ان الولايات المتحدة على استعداد لمنح جمهورية بيلاو (بالاو) الناشئة ٢٠٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة ، وعلى الاغلب ان تمنح حكومة جزر مارشال مبلغا مماثلا .

ويبدو ان جيراننا في ميكرونيزيا يحصلون على كل ما يريدونه بالتخويف الصريح . ولو اننا حاولنا ان نفعل ما تفعله بالاو أو ولايات ميكرونيزيا الموحدة أو حكومة جزر مارشال ، لا تهمنا باثارة فتنة صريحة لأن المفروض اننا مواطنون امريكيون .

وعندما نرى الدولارات الامريكية توزع من حولنا بهذه الطريقة فاننا نبدأ في التساؤل عن مزايا كوننا امريكيين .

اننا لا نطلب صدقة ، فالواقع ان هذا بالذات هو ما لا نريده . اننا نطلب شيئا واحدا هو تقليل القيود الاتحادية .

وحاليا فان دائرة المتنزهات الوطنية ووزارة الداخلية في الولايات المتحدة تقول لشعبنا ان مرفأ الزوارق الذى ظل ينتظره ٢٠ عاما لا يمكن ان يبنى في منطقة معينة لأنه سيتعارض مع المنتزه الوطني التاريخي لتخليد ذكرى الحرب في المحيط الهادئ . ومع ذلك ، على الرغم من رغبات الجمهور مازالت الحكومة الاتحادية تعترض على ذلك . واني لأسألك ، سيدى الرئيس ، أهذه هي ديمقراطية العمل ، أم انها مجرد مثال اخر على الطريقة التي تحاول بها الحكومة الاتحادية التلاعب بنا ؟

واننا نود ، علاوة على تقليل القيود ، أن تساعدنا الولايات المتحدة في استعراض وتنمية امكاناتنا الاقتصادية ، بحيث نصبح اكثر اعتمادا على ذواتنا وأقل اعتمادا من الناحية المالية على الولايات المتحدة .

ويرى المجلس الاستشارى لمصايد الاسماك في غوام انه يمكن أن تقوم في غوام صناعة مزدهرة لصيد الاسماك ، توفر فرص عمل كثيرة لشعبنا . ولكن كيف يتسنى لنا اقامة هذه الصناعة على حين وقانون جونز يعرقل هذا النوع من التقدم الاقتصادى ؟

كذلك فانه يمكن استحداث صناعة تربية النباتات والحيوانات المائية ، فضلا عن صناعة السياحة في غوام . وهذه ليست سوى بضعة أمثلة على كيفية زيادة الاكتفاء الذاتي لغوام ، غير اننا في حاجة الى مساعدتكم .

ان ما يلزمنا هو تقليل القيود الاتحادية ومزيدا من المساعدة في تقدير امكاناتنا الاقتصادية على نحو دقيق ، ثم مساعدتنا في وضع الخطط وترجمة هذه الخطط الى واقع .

ان قوة العمل المشتركة بين الولاكات لاستعراض السياسات الخاصة بأقاليم الولايات المتحدة قد نظمت لدراسة الكيفية التي يمكن بها لهذه الاقاليم ان تصبح اكثر اكتفاء بذاتها وافضل سبيل

Digitized by UNOG Library

لتنميتها اقتصاديا . ويشعر شعب غوام بالامتنان لهذا الجهد ، على اننا نأمل ان يكون هـذا الغريق عازما حقا على مساعدة الاقاليم ، لا أن يكون مجرد واجهة تقيمها الحكومة الاتحاديـة لتهدئة الاهالي المتململين . فنحن نمقت ان يكون مآل هذه الدراسة بعد انجازها هو وضعهـا على الرف ليتجمع الغبار عليها شأنها شأن دراسـات أخرى كثيرة .

ان استشارات حكومة الولايات المتحدة هنا مفيدة لواشنطن بقدر ما هي مفيدة لغـوام . فهنا توجد قاعدة واشنطن الامامية . . . ونافذة المحيط الهادئ على امريكا . فان كنتم لا تريـدون المساعدة لابقاء هذه النافذة نظيفة وجذابة ، خولونا سلطة التفاوض مباشرة مع جيراننا الآسيويين للحصو على الاموال اللازمة . دعونا نتحكم في قوانين الهجرة والجمارك لدينا ، وفي طرق الشحن الجـوى والبحرى .

اننا نحن كوننا مواطنين امريكيين ، على انه اذا تعين علينا ان نكون مواطنين من الدرجة الثانية ، فينبغي لنا ان نعيد تقييم وضعنا كما فعل جيراننا في ميكرونيزيا .

صورة طبق الأصل : الي كورت فالدهايم
الأمين العام للأمم المتحدة

Digitized by UNOG Library

التذييل السابع

بيان مقدم من السيد روبرت اندروود باسم ائتلاف بارابادا *

طاب مساؤكم جميعا ، انني أدعى روبرت اندروود ، وانا عضو في ائتلاف بارابادا ، ووالد ومواطن وناخب وواحد من أهالي غوام الاصليين . وأود ، اذا اتسع صدركم لي في الدقائق القليلة التالية ، أن اشرح لكم بعض التطورات السياسية الماضية التي وقعت في هذه الجزر فأوصلتها الى محنتها الحالية .

لقد جاء السكان الاولون الى هذه الجزر منذ اكثر من ٤٠٠٠ سنة . وكانوا شعبا ينعم بالصحة والاكتفاء الذاتي ، أقام خلال فترة من الوقت حضارة وثقافة عمادها الايمان بتكافل البشر . وكان هؤلاء هم التشامورين . وهذه الفئة الابية تشكل اساس التراث الثقافي لغوام واللغة المحلية للجزيرة التي لا تزال باقية رغم محاولات الدول الاستعمارية محو استخدامها .

وكانت غوام أول جزيرة في المحيط الهادئ غزاها الغرب . فبعد قرابة ١٥٠ عاما من توقف فرناندو ماجلان هنا والادعاء بأنه اكتشف الجزيرة ، قرر الاسبان الاستقرار هنا بغية تأمين سلامة اسطول مانيلا الذى كان يمخر المحيط بين الفلبين والمكسيك ولكي ينشر المسيحية بين اسلافنا . وقد هلك على ايدى الغزاة قرابة ٩٠ في المائة من السكان إما بفعل المرض ، والحرب أو لمجرد رفض الحياة .

على ان الشعب نجا من الابادة ، وعلى الرغم من حدوث تغييرات كثيرة في النظام الاستعمارى الجديد فقد ظل الشعب ، دون منازع ، شعبا تشاموريا . وكان يقتبس من الاخرين اساليبهم ، الا انه كان على الدوام يكيف ما يقتبسه لا ينقله كما هو . وابان حكم الاسبان الاستعمارى الطويل ، أهملت اسبانيا الشعب ، على ان من المرجح ان ذلك النظام كان أصلح للشعب . فمع ان الاسبان كانوا يضطلعون بالحكم ، فقد نشأ نظام ديمقراطي معدل كان الشعب بمقتضاه ينتخب زعماءه ويعرب عن رغباته . وعلاوة على ذلك لم يحدث مطلقا ان جاء الى الجزيرة عدد كبير من غير الاهالي الاصليين . وقد سارت الامور في الجزيرة ضمن اطار استعمارى ، غير ان بُعد اسبانيا وانحطاط قوتها أبقى الجزيرة معزولة بالقدر الذى جعلها تشعر باستمرار بقوميتها وهويتها الذاتية . ومن الناحية الاقتصادية كانت الجزيرة مكتفية بذاتها فكانت جميع الحاجات تقريبا يجرى سدها محليا .

ومن الناحية البدنية ، ربما كانت الجزيرة من أصح جزر المحيط الهادئ . وقد تضاعف عدد السكان في الفترة من ١٨٥٠ الى ١٩٠٠ .

---

* تحالف الشعوب من اجل البدائل السريعة الاستجابة ـ تحالف الشعوب من اجل البدائل الكريمة .

Digitized by UNOG Library

وقد تبدل القائمون بهذا الشكل الاستعماري الخالص من أشكال الحكم في عام ١٨٩٨. ففي خلال هذا العهد الذي اتسم بالامبريالية الشديدة حصلت الولايات المتحدة على جزر ويك ، والفلبين ، وساموا ، وهاواي ، وغوام في مدى عامين . وتم التخلي عن غوام للولايات المتحدة ، دون مشاورة شعب الجزيرة بطبيعة الحال ، بمقتضى معاهدة باريس التي انهت الحرب الاسبانية الامريكية . وبهذه الوثيقة ، التي كتبت في وقت لم تكن الامبريالية فيه عبارة مشينة ، نالت الولايات المتحدة السيادة على غوام ، وبورتوريكو ، والفلبين ، واحتفظت بهذه السيادة . ومنذ ذلك التاريخ ، اعترفت الولايات المتحدة في نهاية المطاف بسيادة الفلبين ، ولكنها لا تزال تدعي (بمقتضى دستور الولايات المتحدة ومعاهدة باريس) ان كونغرس الولايات المتحدة يملك كل السيادة السياسية على غوام ، وبورتوريكو .

وخلال هذه الفترة ايضا جزأت دول العالم الكبرى جزر ماريان بالقوة . والواقع ان شعب جزر ماريان يتألف من مجموعة اثنية وثقافية ولغوية واحدة . وقد بيعت جزر ماريان الشمالية الى المانيا ، وانتهى بها المطاف في ايدي اليابانيين ثم حصلت عليها الولايات المتحدة اخر الامر بوصفها جزءا من اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية . وقد تعطلت عملية بناء الدولة في جزر ماريان ، وحصلت الولايات المتحدة لسوء الحظ على موافقة الشعب على اتفاق "كومنولث" .

وقد حكم اسطول الولايات المتحدة غوام طيلة الاعوام الخمسين التالية . ولم يقطع ذلك الحكم سوى الاحتلال الياباني ابان الحرب العالمية الثانية . وأثناء هذه الفترة من ماضي غوام ظل الاسطول يدير الجزيرة كمحطة بحرية ويعامل الشعب كأشخاص من مرتبة سياسية ادنى ، وينفذ انظمة مخزية ، ويفرض نظاما للتدريس يتسم بازدرائه لكل ما هو تشاموروى وبممارساته المتسمة بالتعالي الوطني . وقد تحمل السكان على مدى جيلين ونصف جيل التعالي الوطني للعسكريين قبل ان يعلن انهم مواطنون امريكيون .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أقر مجلس نواب الولايات المتحدة القانون التأسيسي . وقد حول هذا القانون الشعب الى مواطنين امريكيين ، وأقام حكومة مدنية وأعلن سيادة الولايات المتحدة . وكانت نتيجة هذه الوثيقة هي حرمان شعب غوام من الحق في تقرير مصيره والحق في التفاوض مع حكومة الولايات المتحدة . فمواطنو الولايات المتحدة لا يتفاوضون مع "حكومتهم" . على انه لما كان الحصول على حكومة مدنية نصرا كبيرا ، فان احدا على الاطلاق لم يقم فعلا بتحليل الوضع . وبحلول عام ١٩٥٠ كانت الولايات المتحدة قد شيدت ٢١ منشأة عسكرية منفصلة . وفي سنة صدور القانون التأسيسي حصلت الولايات المتحدة على ٤٠ في المائة من اراضي الجزيرة وفاق العسكريون الاهالي الاصليين عددا . وكان لكل فرع من فروع قوات الولايات المتحدة المسلحة منشأة في غوام . وقامت وكالة الاستخبارات المركزية في ذلك الوقت ايضا بادارة قاعدة لتدريب قوات الصين الوطنية في سايبان .

ولما كان القانون التأسيسي مفروضا على الشعب ، ففي الامكان رفضه رفضا قاطعا . اما الدستور المقترح فيبقي على علاقة التبعية ذاتها للولايات المتحدة . على اننا اذا وافقنا عليه فسيترتب على ذلك تأمين الحصول على تفويض شعبي . والمرجح انكم دعيتم الى غوام لهذا السبب. وتستطيع الامم المتحدة ان تشهد شعب غوام يصوت متخليا عن سيادته . ولحسن الحظ ان شعب غوام لن يقع في مصيدة الحكم الذاتي الخادعة .

Digitized by UNOG Library

ان كل جانب من جوانب حياتنا يخضع لسيطرة الحكومة الاتحادية ، فليس في مقدورنا أن نستورد سلعا من مناطق معينة ، ونحن نخضع لنظام الولايات المتحدة في حصص الهجرة ، وتنظم برامجنا التليفزيونية والاذاعية من جانب لجنة الاتصالات الاتحادية ، ونعتبر جزءا من الولايات المتحدة فيما يتعلق بترتيبات معاهدات الشحن البحرى والجوى . وسوف تتفاقم مسألة الهجرة في المستقبل ، ففي خلال السنوات العشر القادمة سيصبح اهالي الجزيرة الاصليين اقلية اذا استمرت الجزيرة خاضعة لقوانين الهجرة بالولايات المتحدة . وسيتخلص من اى مسألة تتعلق بحق التشامورويين في تقرير المصير . ونظرا الى اننا خاضعون لقرارات المحكمة الاتحادية ، فليس باستطاعتنا تقييد التصويت . ويظهر ان ذلك خطة متعمدة من جانب الحكومة الاتحادية لانهاء قضية تقرير المصير في غوام .

ولا توجد حتى الان حركة استقلالية منظمة ، رغم ما ظهر مؤخرا من لغط علني بشأن هذا الموضوع . وهناك عطف وتعلق شديد بالمثل الامريكية . على انه كلما طال العهد على عدم تحقيق هذه المثل في غوام ، زاد الشعور بضرورة القيام بشيء ما بشكل مستقل عن اجراءات الكونغرس . فمحنة شعبنا هي انه اى افراده لا يعتبرون من مواطني الدرجة الاولى في الولايات المتحدة . وفي احدى المراحل كان ذلك هدفنا المنشود . الا انه ، مع الاهمال المستمر سرعان ما صار هدفنا ان نصبح سادة البيت الغوامي .

والمسائل السياسية التي تواجهنا اليوم هي الثلاث التالية :

(أ) ما اذا كان ينبغي ان نكون من مواطني الدرجة الاولى بالولايات المتحدة أم لا ؛

(ب) ما اذا كان ينبغي لنا ان نتجه وجهة مغايرة ، ربما باقامة اتحاد حر أو بالاستقلال

(ج) ما اذا كان ينبغي لنا ان نصبح ولاية ام لا ؟

على ان محنتنا لا تتمثل في الخروج باجابات على هذه الاسئلة بأنفسنا ، وانما تكمن في انه يجب علينا ان نلتمس الاذن لمعالجة هذه القضايا . فمازال مجلس كونغرس الولايات المتحدة يرى انه يملك السلطة النهائية بشأن هذه المسائل . والواقع انه يتعين السماح لنا بممارسة تقرير المصير . لقد سئم شعب غوام هذه الحالة التعسة . وليس هذا بيانا يحمل مشاعر معادية لامريكا ، انه رجاء للاعتراف :

(أ) بأننا كائنات سياسية ناضجة سئمت من المعاملة المتعالية ؛

(ب) وبأنه ينبغي ان نحدد مسارنا علنا وبحرية ؛

(ج) وبأننا نملك خيارات ؛

(د) وبأننا نريد تقرير مصير حقيقيا ، وليس تقرير المصير الذى يسمح به المسؤولون الاتحاديون .

وتحقيقا لهذا الغرض ، نرجو باحترام من الامم المتحدة النظر ليس فقط في المركز السياسي لغوام ، وانما أيضا في السياسات المحددة لحكومة الولايات المتحدة التي تجعل تحديد المركز السياسي أمرا صعب التحقق . وتشمل هذه السياسات مسألة حقوق التصويت المتعلقة بغوام والقيود الاقتصادية المستمرة وسياسات الهجرة .

Digitized by UNOG Library

التذييل الثامن

مذكرة مقدمة الى البعثة في ٦ آب/أغسطس ١٩٧٩ من السيدة سيسيليا سي . بامبا بعنوان " استعراض عام موجز لتاريخ غوام في ظل الحكم العسكري "

انتهى الحكم الاسباني في غوام عقب الحرب الاسبانية الامريكية بفترة وجيزة . وبمقتضى أحكام معاهدة باريس ، حصلت الولايات المتحدة الامريكية من اسبانيا على سلطة الحماية على كوبا وعلى حيازة الفلبين وبورتوريكو وغوام .

وأصدر الرئيس وليام ماكينلي أمرا تنفيذيا بوضع غوام تحت سلطة وزارة البحرية ، وعين الكابتن بحري ريتشارد ب. ليرى أول حاكم امريكي لغوام . وكان ليرى أول ٤٣ حاكما عينوا جميعا من قبل رؤساء الولايات المتحدة كما أن جميعهم ضباط عسكريون .

وعلى الرغم من ان غوام قد وضعت تحت حكم البحرية " المؤقت " الى حين يقرر كونغرس الولايات المتحدة مركزها القانوني ، فقد استمر حكم البحرية (باستثناء فترة الاحتلال الياباني) حتى اعتماد القانون التأسيسي في عام ١٩٥٠ . ولم يكن السبب ان الكونغرس قد توانى في التصرف ؛ فهو لم يتصرف اطلاقا .

وكان هذا الحاكم البحري ، بدوره المزدوج ، السلطة العليا على الجزيرة . فلا يمكن أن يراجع أعماله الا رئيس الجمهورية ورؤساء الحاكم في وزارة البحرية . وكانت المسائل الرئيسية التي تهمه كحاكم هي مسائل الاقتصاد ، والزراعة ، والتجارة ، وتشييد المباني والطرق ، والتعليم ، والمالية ، والصحة العامة ، والسكان ، والقانون ، والسياسة . أما ما كان يهتم به في المقام الأول بصفته قائدا ، فكان يتمثل في صيانة وتطوير محطة البحرية . وظلت هذه المسائل ، في خلال نصف قرن من حكم البحرية ، تشغل بصورة مستمرة اهتمام معظم الحكام المنتمين للبحرية .

ولما كان الامريكيون لا يعرفون أى شيء تقريبا عن الجزيرة ، فقد توقع الكثيرون أن يجدوها مسكونة بأهالي جزر البحر الجنوبي الهمجيين . وأقل ما يقال هو انهم قد أصيبوا بالدهشة اذ وجدوا أهالي غوام متحضرين ولهم تقاليد اسبانية كاثوليكية مستقرة منذ أمد طويل وان كثيرا منهم كان يستطيع بالفعل أن يتحدث الانكليزية .

وعلى الرغم من ان الحكام قد منحوا السلطة العليا ، فان الكونغرس لم يتخذ اجراءات ولم توضع أبدا أى مبادئ توجيهية ، مما ترك حكومة البحرية تستخدم ادواتها الخاصة فيما يتعلق بكيفية تسيير امور الجزيرة . بيد أنه كان هناك شيء واحد مؤكد هو ان الجزيرة بأسرها قد صنفت واديرت على أنها محطة للبحرية . ومن زاوية نسبية ، لم تسأ معاملة الغواميين وتحسنت نوعية الحياة في ظل الحكم العسكري .

وكان المثلب الرئيسي الذى عانى منه الغواميون في ظل الحكم العسكري هو الموقف الذى

Digitized by UNOG Library

ما زال سائدا حتى اليوم . ويمكن تعريف هذا الموقف ، في جوهره ، بأنه الاهتمام المتسلط من جانب كل من الحكومة العسكرية والحكومة الاتحادية بالحفاظ على غوام قاعدة للدفاع الاستراتيجي . أما المواطنون فقد اوليت لهم أهمية ثانوية . وهذا الموقف العميق الجذور هو الذى أحدث لا الاحباط والسخط فحسب ، بل الشعور بالاساءة وخيبة الامل كذلك . فقد رئي أن السيطرة على الشعب أساسية للسيطرة على الجزيرة . ولذلك فانه على الرغم من ان الغواميين قد خضعوا لحكم امريكا بنزعته الانسانية الاساسية ، فقد حرموا من الحكم الذاتي ومن جنسية الولايات المتحدة . ومن هذه الزاوية ، فانهم هم أنفسهم كانوا ممتلكات أمريكية .

وعلى الرغم من ان الغواميين قد قبلوا ذلك وتحملوه بصبر كبير ، فانهم قد استشاطوا غضبا بفعل مرسوم أصدره الحاكم ليرى في آونة مبكرة . فهذا الحاكم ، الذى تأثر تأثرا شديدا فيما يبدو بتقرير أعده نقيب بحرى ، قد صرح لوزارة البحرية بعزمه على ابعاد القساوسة الاسبان من غوام . وقد جاء في جزء من هذا التقرير الذى استند اليه في قراره ، ما يلي :

" أولا وقبل كل شيء ، أرسلوا القساوسة الاسبان الى اسبانيا او الى احدى الجزر الاسبانية وأرسلوا القسيس الذى هو من الأهالي الى احدى الجزر الاخرى . . فهؤلاء القساوسة هم المفسدون المعنويون في هذا المكان وهم يشكلون مثلبا وضررا كبيرين .

" . . . ان السماح للقساوسة بالاقامة سيكون مخربا لحسن الحكم وتحقيق الرخاء وضارا بمصالح المجتمع ، ومتعارضا مع التعاليم والمبادئ الأخلاقية لمجتمع متحضر "(أ) .

وهكذا ففي اعلان واحد طنّان ، قصد محو مئتي عام من التقاليد الاسبانية الكاثوليكية ، اذ ابعد من الجزيرة جميع القساوسة الا واحدا هو الأب خوسيه بالومو .

واذهل هذا الاجراء التعسفي اهالي غوام ، الذين كانوا يميلون في مستهل الامر الى الثقة بالامريكيين . فقد كان قساوستهم محبوبين ومبجّلين وأسهموا اسهاما ضخما في النهوض بأخلاق الغواميين وادبهم . وشعر الناس بأسى بالغ كما لو كانت أعضاؤهم قد انتزعت منهم عندما رحلت السفن . وكان هذا هو أول اجراء تتخذه القيادة العسكرية عن تبلد شعور ، ولكن من المؤكد أنه لم يكن الأخير . وعلى هذا النحو بدأ تاريخنا الامريكي الذى في ظله أصبح ما فيه صالحنا شيئا يقرره آخرون ولا نقره نحن .

ويبرهن هذا الاجراء أيضا على انه ما لم يحدد كونغرس الولايات المتحدة الكيفية التي ينبغي حكم غوام بها ، فسيبقى أهالي غوام تماما تحت رحمة نزعة وشخصية كل حاكم يلي الحكم . ففي ظل بعض الحكام ، أصبحت حتى الأهواء التافهة قانونا ، مثل قانون يحظر التصفير ، ولم تكن بعض القوانين بهذا القدر من التفاهة ، مثل المرسوم القاضي بعدم السماح لأى غوامي بأن يتحدث لغته التشامورية . وينبغي في الوقت نفسه التسلم بأن كثيرا من الحكام قد أثبتوا انهم ممتازون وكانوا يهتمون بحاجات الغواميين اهتماما مخلصا .

(أ) Henry P.Beers, American Naval Occupation and Government of Guam,1898-1902(Administrative Reference Service Report No. 6, Office of Records Administration, Department of the Navy), Washington, D.C.,1914.

Digitized by UNOG Library

وأحد هؤلاء الحكام هو الكوماندر ويليس ج. برادلي ، الابن ، الذى قام بمهام منصبه في الفترة من عام ١٩٢٦ الى حزيران/يونيه ١٩٢٩ . وكان نصيرا قويا وفعّالا للحقوق المدنية للفواميين . وبعد ان تولى زمام القيادة بفترة وجيزة ، أبلغ الحكومة الاتحادية ما يلي :

" ان المركز الحالي للفواميين غير مرض - بل ان تعبير 'مواطن غوام' لا معنى له تقريبا . . . وسيكون منحهم الجنسية اجراء عادلا وسخيا .

ثم أخذ الحاكم برادلي على عاتقه تعريف الجنسية الغوامية . وأعلن أيضا لائحة للحقوق ، وضعه على غرار أول عشرة تعديلات لدستور الولايات المتحدة . وكما كان متوقعا ، لم يعتمد مسؤولو واشنطن هذه اللائحة ومن ثم لم ينفذ مفعولها أبدا . بيد انه عندما نقحت مدونات القوانين في عام ١٩٣٣ ، ادرجت فيها كثير من أحكام هذه اللائحة .

ولما تبين له ان كونغرس غوام الذى أنشأه الحاكم روى سي . سميث في عام ١٩١٧ قد فقد أى بقية من القيمة كانت له ، فقد الغاه وأنشأ كونغرسا جديدا . ولم يكن الكونغرس الأول الاّ مجلسا استشاريا يتألف من ٣٤ من زعماء الجزيرة ، بما في ذلك مفوضو القرى ونواب المفوضين وغيرهم من أعيان مختلف المناطق . بيد ان الحاكم كان يعينهم جميعا وكانوا يتولون مناصبهم وفق مشيئته ويعملون بدون أجر .

وكان الفواميون يشعرون بالحماس والامل تجاه اول انتخابات عامة يشهدونها ؛ وكان الاعتقاد متفشيا بأن الكونغرس الثاني لغوام ستكون له سلطات حقيقية تتعلق بصنع القوانين . وثبت ان ذلك غير صحيح وبحلول عام ١٩٣٣ تناقص عدد الناخبين المسجلين بمقدار النصف . ذلك ان النقيب ادموند س. روت ، الذى خلف الحاكم برادلي ، أعلن معارضته التامة " لمشروع " برادلي المتمثل في انتخاب الشعب لمفوضي القرى . فقد ذكر في تقريره السنوى لعام ١٩٣٣ ما يلي :

" . . . لم يثبت نجاح المفوضين المنتخبين من قبل الشعب . فالمفوضون هم أساسا موظفو حكومة وهم الجهات التي يستطيع الحاكم عن طريقها ان يطلب أشياء معينة من أهالي المناطق . وأحيانا ، لا توافق هذه الأشياء الرغبات الشخصية للأشخاص المعنيين وما دام المفوضون ينتخبون ، فانهم يميلون الى التصرف وفق رغبات الشعب لا وفق رغبات الحاكم " .

وكما هو واضح جدا ، لم يشعر روت بأى وخز للضمير يدفعه الى تخفيف أو اخفاء مطالبه اللاديمقراطية الفاضحة .

وفي عام ١٩٣٦ علم الحاكم جيمس ت. الكسندر أن مجلسي كونغرس غوام قد اعتمدا قرارا بالاجماع التمسا فيه من الولايات المتحدة منح جنسية الولايات المتحدة الى شعب غوام ، وطلبا أيضا تخصيص مبلغ . . . ٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة من أموال حكومة البحرية لارسال مندوبين من الكونغرس الى واشنطن ليقدما الالتماس الى كونغرس الولايات المتحدة .

وأعرب الحاكم عن تعاطفه وتفهمه لـ " طموح " الفواميين للحصول على الجنسية ولكنه رفض الطلب ، معللا ان " توفير الاموال للغرض المشار اليه سيكون نقضا للعهد من جانب حكومة البحرية تجاه الحكومة الاتحادية " .

Digitized by UNOG Library

التذييل التاسع (تابع)

	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
الزراعة(ى)	...	...	٥ر٠	٧ر٠	٢ر١	٢ر١	٥ر١	٢ر٩
النقل	٥ر٠	٢ر٠	٠ر١١	٢ر١٥	٦ر١٣	٣ر١٤	٢ر١٥	٧ر١٦
التأمين ، العقارات ، المالية ..	٦ر٢٤	٦ر٣٤	٧ر٦٦	٧ر٦٦	١ر٥٨	٥ر٦٤	٦ر٦٥	٢ر٦٩
المجموع ، جميع القطاعات(ك) ..	٤ر٢٢٣	١ر٤٢٣	٩ر٥٦٢	٠ر٦٢٢	٩ر٦٠٩	٥ر٦٣٤	٩ر٦٧٥	٤ر٧٨٦
الحكومة ـ السنة التقويمية								
الدخل التشغيلي (بلايين دولارات الولايات المتحدة)	٦ر٥٩	٤ر٦٥	٠ر٨٦	٥ر١٠٩	٣ر١١٧	٢ر١٠٠	١ر٩٥	٦ر١٠٤
المصروفات التشغيلية (بلايين دولارات الولايات المتحدة)	٩ر٥٩	٤ر٦٥	٩ر٧٤	٤ر٩٣	٢ر١١٩	٧ر١٠٨	٢ر١٠٨	٤ر١٢٠
العراق ـ السنة التقويمية								
استهلاك الكهرباء (بلايين الكيلوواطات في الساعة) ..	٤ر٢٥٩	٣ر٣٠٩	٥ر٣٦٥	٢ر٤٢٥	٨ر٤٥١	١ر٤٣٦	٣ر٤١٩	٤ر٤٦١
استهلاك الحاء (بلايين اللترات)	١٠ر٩٢١	١١ر٣٣٣	٧١ ر١٢	٣ر١٣٠٨	٥ر٣١٩	٥ر٨٢٦	٥ر٨٥٣	٥ر١٥٢
استخدام الهاتف (الوحدات المستخدمة باستثناء الهواتف الفرعية)	٧ر٧٤٥	٨ر٨٣٦	٨٠ ر١١	٥ر٧٩٥ر١١	٥ر٠٢٨	٣ر٦٩١	٠ر٩١٩	٢ر٣٣٢

المصدر : مركز البحوث الاقتصادية ، وزارة التجارة ، حكومة غوام .

(أ) بما في ذلك العسكريون .

(ب) في شهر آذار/مارس .

(ج) تقديرات .

(د) فيما يتعلق بعام ١٩٧١ البيانات هي بيانات ٣١ كانون الأول/ديسمبر ، أما السنوات التالية فالبيانات هي بيانات ٣٠ حزيران/يونيه .

(هـ) تشمل الودائع النقدية لأجل في الخارج .

(و) كانون الثاني/يناير ـ آب/أغسطس ١٩٧٥ .

(ز) السنة المالية .

(ح) بيانات ١٩٧١ و ١٩٧٢ هي عن السنة المالية . وبيانات ١٩٧٧ و ١٩٧٨ هي تقديرات .

(ط) تجارتا الجملة والتجزئة معا .

(ى) قبل عام ١٩٧٣ ، لم تشمل الايرادات الاجمالية الزراعة .

(ك) يشمل دخل الأعمال الاجمالي للمقاولات .

Digitized by UNOG Library

التذييل العاشر

توزيع الحيازات الأرضية العسكرية الرئيسية في غوام

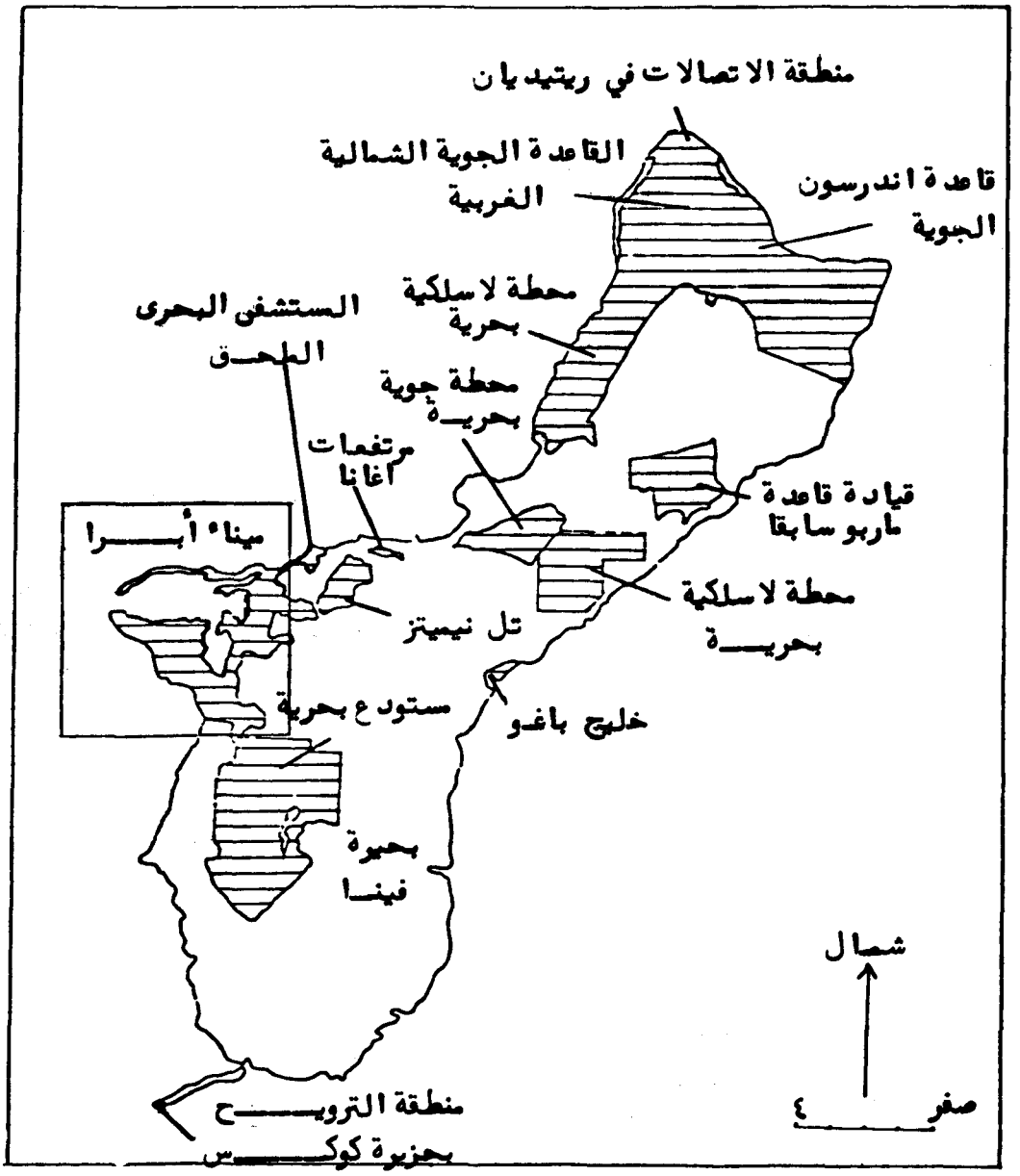

المصدر : برنامج التكييف الاقتصادى لاقليم غوام ، أعده مكتب التكييف الاقتصادى ، بمكتب مساعد وزير الدفاع (شؤون القوى العاملة والاحتياط والسوقيات) ، البنتاغون (واشنطن العاصمة ، تموز/يوليه ١٩٧٧) .

Digitized by UNOG Library

التذييل الحادى عشر

ميناء أبـــرا ، غـــوام

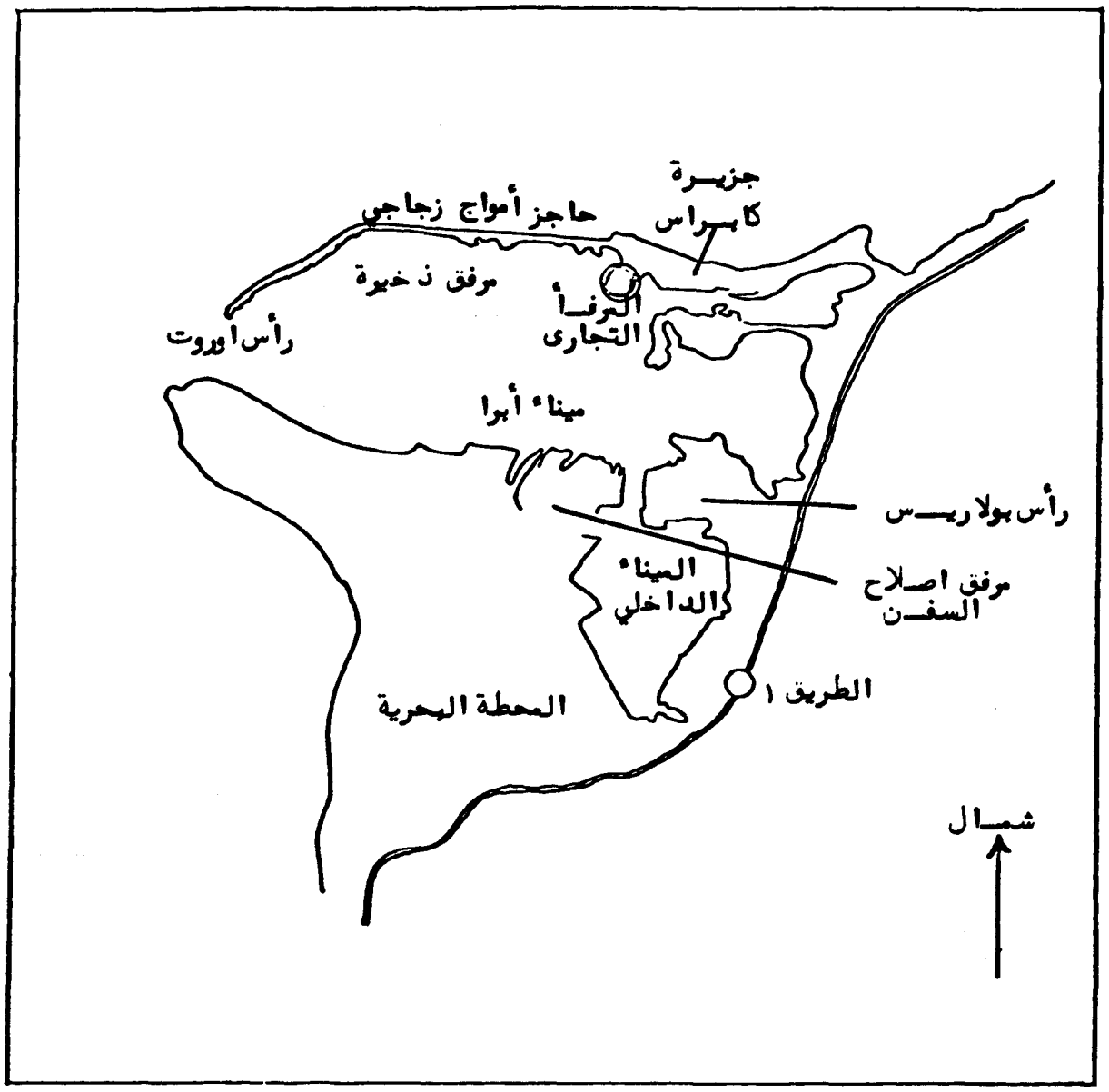

المصدر : برنامج التكييف الاقتصادى لاقليم غوام ، أعده مكتـب التكييـف الاقتصادى ، بمكتب مساعد وزير الدفاع (شؤون القوى العاملة والاحتياط والسوقيـات) ، البنتاغون (واشنطن العاصمة ، تموز/يوليه ١٩٧٧) .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثامن والعشرون*

جزر فولكلاند (مالفيناس)

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

١ - نظرت اللجنة الخاصة في مسألة جزر فولكلاند (مالفيناس) في جلستها ١١٦١ المعقودة في ١٦ آب/أغسطس ١٩٧٩ .

٢ - وأخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار ، لدى نظرها في هذا البند ، أحكام قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، بما فيها ، بصفة خاصة القرار ٣٣/٣٤ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وكانت الجمعية العامة قد طلبت الى اللجنة الخاصة في الفقرة ١٢ من هذا القرار " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذا فوريا وتاما في جميع الأقاليم التي لم تنل بعد استقلالها ، وبصفة خاصة . . . وضع مقترحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين " . وأخذت اللجنة الخاصة أيضا بعين الاعتبار قرار الجمعية العامة ٤١٣/٣٣ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، بشأن ثلاثة أقاليم من بينها اقليم جزر فولكلاند (مالفيناس) .

٣ - وكان أمام اللجنة ، أثناء نظرها في هذا البند ، ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة (أنظر المرفق الأول لهذا الفصل) ، تتضمن معلومات عن التطورات المتعلقة بالاقليم .

باء - قرار اللجنة الخاصة

٤ - قررت اللجنة الخاصة ، دون اعتراض ، في أعقاب بيان أدلى به رئيسها (A/AC.109/PV.1161) في جلستها ١١٦١ ، المعقودة في ١٦ آب/أغسطس ١٩٧٩ ، النظر في مسألة جزر فولكلاند (مالفيناس) في دورتها المقبلة شريطة مراعاة أية توجيهات قد تصدرها الجمعية العامة في هذا الصدد ، في دورتها الرابعة والثلاثين ، والاذن لمقررها باحالة جميع المعلومات المتوفرة حول هذه المسألة الى الجمعية العامة .

---

* صدر سابقا بوصفه جزءا من الوثيقة A/34/23/Add.7 .

Digitized by UNOG Library

مرفـق *

ورقة العمل التي أعدتهـا الأمانة العامة

المحتويـات

		الفقـرات
١ -	لمحـة عامـة	١ - ٢
٢ -	التطورات الدستورية والسياسية	٣ - ١٧
٣ -	**الأحـوال** الاقتصـادية	١٨ - ٣٧
٤ -	**الأحـوال** الاجتماعيـة	٣٨ - ٣٩
٥ -	**الأحـوال** التعليميـة	٤٠ - ٤٢

* صدر سابقا تحت الرمز A/AC.109/L.1339 .

Digitized by UNOG Library

جزر فولكلاند (مالفيناس)(أ)

١ - لمحة عامة

١ - تقع جزر فولكلاند (مالفيناس) في جنوب المحيط الأطلسي شمال شرق كيب هورن بحوالي ٧٧٢ كيلومترا . وتتألف هذه الجزر من ٢٠٠ جزيرة مجموع مساحتها ١٢ ١٦١ كيلومترا مربعا . وتوجد جزيرتان كبيرتان هما فولكلاند الشرقية وفولكلاند الغربية . وبالاضافة الى عدد من الجزر الصغيرة تتكون الملحقات من جورجيا الجنوبية ، التي تقع على بعد ١ ٢٨٧ كيلومترا بين شرق وجنوب شرق جزر فولكلاند (مالفيناس) ، وجزر ساندوتش الجنوبية غير المأهولة التي تبعد حوالي ٧٥٦ كيلومترا جنوب شرق ساوث جورجيا .

٢ - وفي التعداد الأخير الذى أجرى في عام ١٩٧٢ ، بلغ عدد سكان الاقليم ، باستثناء الملحقات ، ١ ٩٥٧ نسمة كلهم تقريبا من نسل أوروبي ومعظمهم من أصل بريطاني . وكان يعيش في العاصمة ستانلي ١ ٠٧٩ نسمة من مجموع هؤلاء السكان . وفي منتصف عام ١٩٧٦ كان العدد التقديرى للسكان ٢ ٠٠٠ نسمة .

٢ - التطورات الدستورية والسياسية

ألف - الدستور

٣ - ورد في تقرير سابق للجنة الخاصة (ب) موجز للترتيبات الدستورية للاقليم التي أدخلت في عام ١٩٤٩ ثم عدلت في عامي ١٩٥٥ و ١٩٦٤ . وقد عدّلت تلك الترتيبات مرة أخرى بمقتضى المرسوم الذى أصدره المجلس التشريعي لجزر فولكلاند في عام ١٩٧٧ (التعديل) (ج) . ويتكون

(أ) المعلومات الواردة في هذه الورقة مستمدة من التقارير المنشورة ومن المعلومات التي أحالتها حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨ ، الى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة ، وذلك عن السنوات ١٩٧٧ و ١٩٧٨ و ١٩٧٩ .

(ب) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/8023/Rev.1) ، المجلد الرابع ، الفصل التاسع عشر ، المرفق ، الفقرات ٤ الى ٧ .

(ج) المرجع ذاته ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الرابع ، الفصل الثامن والعشرون ، المرفق الأول ، الفقرات ٤ الى ٧ .

Digitized by UNOG Library

الهيكل الحكومي ، باختصار ، من :. (أ) الحاكم وتعيّنه الملكة (وهو حاليا السيد جيمس باركر) ؛ (ب) ومجلس تنفيذي يتألف من عضوين بحكم منصبيهما (هما الأمين الأول وأمين المالية) ،وعضوين من غير ذوي المناصب يعيّنهما الحاكم ، وعضوين من أعضاء المجلس التشريعي المنتخبين يختارهما أعضاء ذلك المجلس ؛ (ج) ومجلس تشريعي يتألف من الحاكم ، رئيسا ، ومن عضوين بحكم منصبيهما (الأمين الأول وأمين المالية) وستة أعضاء ينتخبون على أساس الاقتراع العام للراشدين ؛ (د)ومحكمة استئناف أنشئت في تموز/يوليه ١٩٦٥ للنظر والبت في طلبات الطعن في أحكام محاكم الاقليم .

٤ - وقد أجريت الانتخابات في الاقليم بمقتضى الترتيبات الدستورية الجديدة في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٧ ، وباشر المجلس التشريعي الجديد أعماله في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ . ولا يزال بين أعضاء المجلس التشريعي عضو معيّن ، وذلك لأن أحد المقاعد التي تُشغل بالانتخاب لم يتقدم لشغله أحد .

٥ - وقد أشار الحاكم ، في خطاب ألقاه أمام المجلس التشريعي في حزيران/يونيه ١٩٧٨ ، الى الترتيبات الدستورية والتشريعية التي تم ادخالها حديثا ، **فقال** :

" عندما تحدثت في افتتاح هذه الدورة ، أمام مجلس منتخب بمقتضى الدستور المنقح ، ألمحت الى أننا قد نحتاج الى النظر من وقت لآخر في كيفية سير هذه الترتيبات الجديدة . وأعتقد أن هذه الترتيبات تسير بطريقة لا بأس بها ، ولكن ربما كان بعض التكييف ممكنا في ناحية أو ناحيتين ، ويهمني أن أستمع من الأعضاء الموقرين الى ما قد يكون لديهم من آراء بشأن هذا الموضوع " .

باء - الخدمة العامة

٦ - في نهاية عام ١٩٧٧ كان يعمل بالخدمة العامة ١٢٥ شخصا منهم ٤٥ من المغتربين . وقد أعلن الحاكم في خطابه الذي ألقاه في حزيران/يونيه ١٩٧٨ (أنظر أعلاه) أن أربعة من الموظفين المحليين يدرسون بالولايات المتحدة وأن خامسا سيلحق بهم في أيلول/سبتمبر . وذكر أن سياسة الحكومة هي اتاحة جميع الفرص لكل العاملين في الخدمة العامة لزيادة قدراتهم الحالية عن طريق مزيد من التدريب بقصد الوصول في النهاية الى تقليل الحاجة الى تعيين موظفين من الخارج . ومضى يقول انه ستقدم الى المجلس التشريعي مقترحات للتوسع في برنامج تدريب الممرضات وادخال نظام تدريب خريجي المدارس على أعمال السكرتارية والأعمال الكتابية في الوظائف العامة بعد الحاقهم بهذه الوظائف . وأضاف انه ستبذل في الوقت نفسه جميع الجهود لتشجيع التدريب في الخارج، لا في المؤسسات الأكاديمية فحسب بل أيضا عن طريق فترات تدريب عملي تُرتب طبقا لظروف كل فرد .

Digitized by UNOG Library

جيم - العلاقات بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة

٧ - وردت المعلومات المتعلقة بالعلاقات بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن مسألة جزر فولكلاند (مالفيناس) في الفترة السابقة على آذار/مارس ١٩٧٨ في تقارير سابقة للجنة الخاصة (د) . ولعله لم يغب عن الأذهان أن ممثلي الحكومتين عقدوا اجتماعا بشأن هذه المسألة في نيويورك في الفترة من ١٣ الى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ . وقد سلّم الجانبان بأن هذه المسألة تنطوي على مجموعة واسعة من القضايا التي تتطلب دراسة مفصلة . وقد اتفقا ، في جملة أمور ، على انشاء فريقي عمل على المستوى الرسمي يعملان في وقت واحد بحيث يتناول أحدهما العلاقات السياسية بما فيها موضوع السيادة ويتناول الآخر التعاون الاقتصادي ، وذلك لمتابعة هذه الدراسات في عمق وتقديم تقارير عنها الى رئيسي وفديهما . وعقب الاجتماع توجه السيد ايد اوارد رولاندز ، وكان وقتئذ وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة ، بالطائرة الى ريو دي جنيرو لمقابلة ممثلي المجلس التشريعي للاقليم ومنهم الحاكم .

٨ - وقد أشار الحاكم ، في خطابه الأخير أمام المجلس (أنظر الفقرة ٥ أعلاه) ، الى أن تبادل الآراء أثناء اجتماعه مع السيد رولاندز كان قيما وصريحا . ومنذ ذلك الوقت نوقشت شؤون الاقليم مرات عديدة وباستفاضة في مجلسي البرلمان بالمملكة المتحدة . وأصدر بعض قادة الحكومة والمعارضة تصريحات واضحة عن السياسات المتصلة بالقضايا الرئيسية المتعلقة بالاقليم .

٩ - كما قال الحاكم أن أهالي الاقليم يودون أن تثمر المفاوضات الخاصة بمسألة جزر فولكلاند (مالفيناس) حتى يتسنى لهم أن يدأبوا على أسلوب حياتهم في سلام وأن يستفيدوا من تطوير يعود بالنفع على الجميع . وأضاف انه واثق أن أهالي الاقليم " يقدرون بامتنان صادق ما تقدمه الأرجنتين من المساعدة فيما يتعلق بالمستشفيات والرعاية الطبية ، وفيما يتعلق بالخدمات الجوية الخارجية التي تحسّنت كثيرا ، وفيما يتعلق بالوقود وغيره من الامدادات " .

١٠ - على ان الحاكم أوضح انه " لن يكون من الممكن الدخول في تعاون أوسع الا على أساس قبول مبدأ الاعتراف التام برغبات أهل الجزر فيما يتعلق بمستقبلهم بوصفها محور الاهتمام الرئيسي " ، وان " أهل الجزر لهم ، كما لكل الجماعات القومية الاخرى أن يمارسوا حق تقرير المصير المقبول دوليا " .

(د) للاطلاع على أحدث هذه التقارير أنظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) ، المجلد الرابع ، الفصل الثامن والعشرون ، المرفق ، الفقرات ٩ الى ٣١ والمرجع ذاته ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الرابع ، الفصل الثامن والعشرون ، المرفق ، الفقرات ١٣ الى ١٦ .

Digitized by UNOG Library

وذكر في النهاية ، بارتياح ، أن " الجميع في مجلسي البرلمان (بالمملكة المتحدة) وهو الملجأ الأخير ، يشاطرون أهالي الاقليم تلك المشاعر " .

١١ - وقد قررت الجمعية العامة في مقررها ٣٣/٤١٣ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، بناء على توصية اللجنة الرابعة ، أن ترجئ النظر في مسألة جزر فولكلاند (مالفيناس) الى دورتها الرابعة والثلاثين ، وطلبت الى اللجنة الخاصة ابقاء الحالة في الاقليم قيد الاستعراض .

١٢ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ أجرى **السيد ديفيد أوين ، وكان وقتئذ وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة والفايس أدميرال أوسكار أ . مونتيس ، وزير العلاقات الخارجية والشؤون الدينية بالارجنتين ، مناقشات فيما يتعلق بالجولة التالية من المفاوضات الخاصة بهذه المسألة .**

١٣ - وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ وموجهتين الى الأمين العام (A/34/65 و A/34/66) أعلن الممثل الدائم للأرجنتين والممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة أن وفدين من البلدين أحدهما برئاسة الكابتن د . جوالتر أوسكار اليارا ، وكيل وزارة العلاقات الخارجية والشؤون الدينية بالأرجنتين ، والآخر برئاسة السيد تيد رولاندز ، قد اجتمعا في جنيف في الفترة من ١٨ الى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ وقررا أن يجتمعا مرة أخرى في أوائل عام ١٩٧٩ . وقد جاء في البلاغ المشترك المرفق بالرسالتين ان المباحثات بين الوفدين جرت بروح ايجابية واستعرضت جميع المسائل الداخلة في نطاق المفاوضات ، وانتهت الى الاتفاق من حيث المبدأ على اطار نظام للتعاون في مجال أنشطة البحث العلمي في الجزر الملحقة بالاقليم .

١٤ - وفي أوائل **كانون** الثاني/يناير ١٩٧٩ ، التقى السيد رولاندز في ريو دي جنيرو بوفد من نواب وحاكم الجزر لاطلاعهم على سير المفاوضات .

١٥ - وفي ٧ آذار/مارس ١٩٧٩ نشرت لابرينسا (بوينس آيرس) أن السيد آنجل ماريا أوليفيري لوبيس ، الحاكم العام لأنتركتيكا ومالفيناس ، ووزير العلاقات الخارجية والشؤون الدينية بالارجنتين ، والسيد جورج هول وكيل وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث بالمملكة المتحدة ، سوف يرأس كل منهما وفد حكومته في الاجتماع الذي كان مقررا عقده في نيويورك في أواخر ذلك الشهر .

١٦ - وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٧٩ (A/34/342 و A/34/343) أبلغ الممثل الدائم للأرجنتين والقائم بالأعمال بالنيابة في البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة الأمين العام بأنه في الفترة من ٢١ الى ٢٣ آذار/مارس ١٩٧٩ عقد ممثلو حكومتيهما سلسلة أخرى من المفاوضات في نيويورك بخصوص جزر فولكلاند (مالفيناس) وجزيرتي جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية ، وان هذا الاجتماع تضمن " مشاورات طويلة والنظر في المسائل الرئيسية التي كانت موضوع المفاوضات " . كما أشار الى أنه " سيتفق على تاريخ ومكان الاجتماع القادم وسيتواءم بالطرق الدبلوماسية " .

Digitized by UNOG Library

١٧ - **وفي ٧ حزيران/يونيه** ١٩٧٩ نشرت لابرينسا انه كان من المتوقع عقد اجتماع آخر في لندن في وقت لاحق من ذلك الشهر بين الكومودور كارلوس كافاندولي وكيل وزارة العلاقات الخارجية والشؤون الدينية بالأرجنتين والسيد نيكولاس رايدلي وزير الدولة للخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة . وذكرت ان موضوعات المناقشة سوف تشمل تحليلا لحالة المفاوضات بشأن جزر فولكلاند (مالفيناس) ، ووضع الأساس لاجتماع رسمي يعقد في بوينس آيرس في تموز/يوليه ١٩٧٩ عقب زيارة السيد رايدلي الى الاقليم واستئناف العلاقات الثنائية على مستوى السفراء . وفي ٢٦ و ٢٧ تموز/يوليه ، أجرى السيد رايدلي بعد زيارة للاقليم ، محادثات في بوينس آيرس مع البريغادير كارلوس باستور ووزير العلاقات الخارجية والشؤون الدينية والكومودور كفاندولن ، وعلى اثر ذلك أعلن أن الحكومتين اتفقتا على استئناف العلاقات بينهما على مستوى السفارات .

٣ - الأحوال الاقتصادية

ألف - تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير شاكلتون (هـ)

١٨ - وردت في التقرير السابق للجنة الخاصة (و) تفاصيل التقرير الذى أعده اللورد شاكلتون عن الاقليم والمعلومات الخاصة بتنفيذ التوصيات التي وردت في ذلك التقرير في الفترة السابقة على شهر تموز/يوليه ١٩٧٨ . وفيما يلي بعض المعلومات الاضافية عن ذلك الموضوع .

١٩ - في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ أدلى غورونوى روبرتس وزير **الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث بالتصريح التالي ردا على سؤال في مجلس اللوردات بالمملكة المتحدة :**

" حضرات اللوردات ، لقد تحقق تقدم كبير في تنفيذ [المقترحات الواردة في تقرير شاكلتون] والتي تنطوى على مساعدة من برنامج المعونات . فقد بدئ في شق طريق ستانلي - دارون وفي بناء بيت الطلبة بمدرسة ستانلي ، كما طلب شراء طائرة جديدة للخدمات الجوية ، وعربة اسعاف وجهاز للأشعة السينية للخدمة الطبية . وقد أنشئت وحدة لشق الطرق كجزء هام من عملية دعم كبيرة لادارة الأشغال العامة . كما وجه دعم متزايد الى وحدة تجارب المراعي . وأخيرا فقد تسلم الموظف الانمائي الجديد والمستشار

(هـ) دراسة استقصائية اقتصادية لجزر فولكلاند (لندن ، مكتب المطبوعات الحكومية ، ١٩٧٦) .

(و) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الرابع ، الفصل الثامن والعشرون ، المرفق ، الفقرات ١٧ الى ٢١ .

Digitized by UNOG Library

المالي الجديد عملهما وتمت زيارات استشارية كثيرة الى جزر فولكلاند بعضهـا كـان بالاضافة الى الزيارات التي أوصي بها في تقرير اللورد الموقر " (ز) .

٢٠ - وسُئل اللورد غورونوى - روبرتس أيضا عما قامت به حكومة المملكة المتحدة نحـو الاقتراح الخاص باجراء دراسة استقصائية عن امكانية اقامة مصائد للأسماك في البحار المحيطة بالاقـليم وعما قامت به خاصة نحو الدراسة الاستقصائية التي اقترحتها لجنة مصائد الأسماك لجنوب الأطلسـي . وقد قال ، ردا على هذا السؤال ، انه ليست لديه معلومات حاضرة عن ذلك الموضـوع البالـغ الأهمية ، وأضاف قائلا " اننا نجرى مناقشات مع حكومة الأرجنتين حول الامكانية العامة للتعـاون الاقتصادى في المنطقة " وان من الممكن تماما أن يدخل ذلك الموضوع في نطاق تلك المناقشـات (أنظر ما يلي) .

باء - لمحة عامة

٢١ - مازالت تربية الأغنام بغرض انتاج الصوف تغلب على اقتصاد الاقليم . وتبيّن من الاحصاءات التي قدمتها الدولة القائمة بالادارة انه كانت توجد بالاقليم في ١٩٧٦/١٩٧٧ : ١١٦ ٦٣٨ رأسا من الضأن (٨١٩ ٦٤٤ رأسا في ١٩٧٥/١٩٧٦ و ١٤ ٠٠٠ ٦٤٤ رأسا في ١٩٧٤/١٩٧٥) موزعة كما يلي : فولكلاند الشرقية ٨٠٨ ٣٦٦ رأسا ؛ فولكلاند الغربية ١٦٥ ٢٠٨ رأسا ؛ الجـزر الأخرى ١٤٣ ٦٣ رأسا .

٢٢ - وتعتبر المراعي رديئة بصفة عامة بسبب سوء أحوال المناخ والتربة مما يؤدى الى انخفـاض مردود الهكتار الواحد . وتجرى وحدة تجارب المراعي ، التي أنشئت عام ١٩٧٥ والتي تمولهـا المملكة المتحدة ، أبحاثا لتحسين المراعي وما يتصل بها من جوانب تربية الأغنام . وقد أعلن الحاكم في خطابه الذى ألقاه في حزيران/يونيه ١٩٧٨ (أنظر الفقرة ٥ أعلاه) أن ثلاثة خبراء من المملكـة المتحدة استعرضوا حديثا عمل وحدة تجارب المراعي . وقال انه نتيجة لذلك سيتم ادخـال بعـض التعديلات التقنية على البرنامج كما ستجرى بعض التغييرات بالنسبة لمواضع التركيز فيه . وأضاف ان عمل الوحدة كان ، مع ذلك ، موضع ثناء ، وان وزارة التنمية فيما وراء البحار بالمملكة المتحـدة وافقت على تمديد التزامها بتحمّل تكاليف هذا المشروع الذى يقع في الصميم من اقتصـاد الاقـليم (أنظر كذلك الفقرة ١٩ أعلاه) .

٢٣ - وذكر الحاكم ان ادارة المزارع المحلية على مستوى عال من الكفاءة . ولكنه أضـاف انـه يعتقد ان عمل وحدة تجارب المراعي يمكن أن يضيف الى تلك الفعالية ، بالرغم من ان هذه العملية ستكون عملية بطيئة . وعلى ذلك فقد شدد على انه ينبغي تقديم كل التشجيع الى مجتمع المزارعين .

(ز) المملكة المتحدة ، المناقشات البرلمانية ، مجلس اللوردات ، التقرير الرسـمي (لندن ، مكتب المطبوعات الحكومية ، ١٩٧٩) ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ ، الأعمدة ٨٤٣ - ٨٤٦ .

Digitized by UNOG Library

٢٤ - وفيما يتعلق بمستقبل سوق الصوف، التي يعتمد عليها اقتصاد الاقليم اعتمادا كبيرا جدا، أوضح الحاكم ان الاحتمالات لا بأس بها في الوقت الحاضر ؛ ولكنه أضاف ان تكاليف الانتاج مازالت مستمرة في الارتفاع بينما يميل السعر في السوق العالمية الى الثبات . (في سنة ١٩٧٦ ، وهي آخر سنة توجد عنها احصاءات ، قدرت قيمة صادرات الصوف بـ ١٫٨ مليون من دولارات الولايات المتحدة) (ح) ، وأعرب عن أمله في أن تبقى الفجوة ما بين الاثنين واسعة قدر الامكان .

٢٥ - وشركة جزر فولكلاند ، المسجلة في المملكة المتحدة عام ١٨٥١ ، هي أكبر شركة تسهم في اقتصاد الاقليم ، وقد ارتبطت تنمية الاقليم ارتباطا وثيقا بنمو هذه الشركة . وتعد هذه الشركة أكبر منتج للصوف في الاقليم (حيث تمتلك ٣٠٧ ٢٨٧ رؤوس من الغنم من مجموع ما كان منها في عام ١٩٧٦/١٩٧٧ وهو ١١٦ ٦٣٨ رأسا) كما تسيطر على كثير من الخدمات المصرفية وخدمات التجارة والنقل البحرى المحلية .

٢٦ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ عرضت الشركة اقامة مشروع تجريبي في ادارة المزارع الصغيرة على مزرعتها في غرين باتش بفولكلاند الشرقية ، آخذة في الاعتبار ما ورد في تقرير شاكلتون من توصيات متصلة بهذا الموضوع . وفي أوائل عام ١٩٧٩ رتبت حكومة الاقليم مع الشركة شراء المزرعة ، وقررت أن تجعل بيان المواصفات متاحا لأفراد الجمهور . وطبقا لبيان المواصفات الذى نشرته صحيفة The Falkland Islands Times ، وهي صحيفة محلية ، في حزيران/يونيه ١٩٧٩ ، وافقت الحكومة على شراء المزرعة وجميع المباني والمواشي والمعدات والمواد ، كجزء من خطة انمائية طويلة الأجل . وذكر البيان ان الهدف هو تقسيم الأرض والمباني والمواشي (باستثناء المباني والمرافق المركزية ومستردات المستوطنة) الى ست وحدات تعرض للبيع لأشخاص مقيمين في الاقليم . كما ذكر البيان ان الحكومة سوف تحتفظ بالمباني والمرافق المركزية (بما فيها سقائف الجز ، ومكبس الصوف ، الخ .) وتجعلها متاحة لمشترى الوحدات على أساس الايجار لمدة خمس سنوات تحتفظ الحكومة بعدها بحق بيعها بعد انقضاء هذه المدة . واذا ما قررت الحكومة القيام بمثل هذا العمل تكون أولوية الشراء لملاك الوحدات . وتتوقع الحكومة أن تنتهي من شراء المزرعة في ٢ نيسان/ابريل ١٩٨٠ . وفي ذلك التاريخ يكون لأصحاب الطلبات المقبولة الحق قانونا في تملك وحداتهم .

٢٧ - وفي أوائل تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨ نشر ان شركة جزر فولكلاند وشركة جيو كيميكال سيرفيسز (هولدنجز) المحدودة اشتركتا في تأسيس شركة ترانس أوشن كونستراكشن آند تريدينغ التي منحت أخيرا عقد بناء بيت الطلبة الجديد في ستانلي (أنظر أيضا الفقرتين ٣٤ و ٤٢ أدناه) . كما أبدت شركة جزر فولكلاند اهتماما بانشاء شركة محلية للتشييد . ومن الأهداف الأخرى لشركة جزر فولكلاند : (أ) تنمية المهارات المحلية ؛ (ب) تمكين أهل الجزر من الاشتراك في المشروعات

(ح) العملة المحلية هي الجنيه الاسترليني .

Digitized by UNOG Library

المشتركة المشار اليها أعلاه ؛ (ج) ضمان أن يعود النجاح المالي للمشروع الجديد بالنفع على المجتمع المحلي بالاسهام المباشر عن طريق الضرائب؛ (د) استحداث أساليب للتشييد تناسب على وجه الخصوص الأحوال المناخية والجيولوجية للاقليم .

٢٨ - وقد ورد في تقرير سابق ان شركة صيد الأسماك اليابانية "تايو" كانت تقوم بأبحاث عن موارد صيد الأسماك في الاقليم ، وان احدى الشركات التابعة للمملكة المتحدة كانت تستكشف امكانية استغلال موارد سرطان البحر الكبير ، وان بلدانا عديدة كانت مهتمة باستغلال سمك "كريل" . ولا توجد معلومات أخرى فيما يتعلق باستغلال الموارد البحرية المحتملة الاستغلال (أنظر كذلك الفقرة ٢٠ أعلاه) .

٢٩ - وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، قام السيد جوليان فيتر ، وهو خبير في شؤون السياحة ، بزيارة للاقليم قدم بعدها تقريرا بشأن استحداث صناعة سياحية منظمة . وفي نيسان/ابريل ١٩٧٩ ، أفاد أحد التقارير ان حكومة الاقليم قامت ، استنادا الى النتائج التي توصل اليها في تقريره ، بتخصيص مبلغ ٢٥ ٠٠٠ جنيه استرليني لتمكينه من مواصلة عمله .

٣٠ - وقد ذكر السيد فيتر في تقريره ان الأهداف الرئيسية لمثل هذه الصناعة ستكون هي توفير المرافق السياحية ، وتحسين وسائل الاتصال بين الجزر ، وتوفير خط اضافي يصلها بأمريكا الجنوبية . وكان المشروع المقترح يقوم على أساس شراء أو استئجار سفينة تتسع لـ ٣٦ مسافرا وبضائع حجمها ٥ ٠٠٠ قدم مكعب تقريبا . وجاء بالتقرير ان هذه السفينة سوف تتبع خلال فترة الصيف (تشرين الأول/أكتوبر - آذار/مارس) برنامجا سياحيا أسبوعيا منتظما كما توفر لـ "كامب" (المنطقة الريفية التي تقع خارج العاصمة ستانلي) مرفقا لنقل البضائع ، بينما تعمل خلال فصل الشتاء كخط مواصلات بين الجزر وتقوم بأربع رحلات الى أمريكا الجنوبية .

٣١ - وقد أعرب السيد فيتر عن أمله في أن يجمع محليا معظم رأس المال الأولي المطلوب ، وهو يقدر بما يتراوح بين ٢٠٠ ٠٠٠ جنيه استرليني و ٣٠٠ ٠٠٠ جنيه استرليني) وعن عزمه على تسجيل الشركة في الاقليم . وقد شدد على ان هذا المشروع لن يكون منافسا للخط الجوي الذي تديره حكومة جزر فولكلاند (FIGAS) ولا للسفينة الجوابة بين الجزر م.ف. مونسنن ، ولكنها ستكمل الخدمات التي تؤديانها بينما توفر في الوقت نفسه فرصا للعمالة ومزيدا من مرافق النقل .

٣٢ - وثمة ما يشير الى احتمال وجود رواسب نفطية في الاقليم ومناطقه الساحلية . وفي تموز/يوليه ١٩٧٨ ، أفادت حكومة المملكة المتحدة ان شركتين من الشركات الخاصة أتمتا عمليات المسح الاهتزازي في المياه المحيطة بالجزر . وتقريرا الشركتين ليسا متاحين بعد .

٣٣ - وكما سبق أن أشرنا فان الاقليم يتخصص في انتاج الصوف للتصدير ويعتمد اعتمادا كبيرا على السلع المستوردة لاشباع الحاجات المحلية . والاحصاءات التجارية الكاملة لعام ١٩٧٧ ليست متاحة بعد . وكانت المملكة المتحدة تستوعب ، في السنوات السابقة معظم صادرات الاقليم وتمده بمعظم وارداته . وقد اتخذت خطوات لزيادة التجارة بين الاقليم والبر الرئيسي وهو الأرجنتين .

Digitized by UNOG Library

٣٤ — وطبقا لتقديرات الميزانية المعتمدة لعام ١٩٧٨/١٩٧٩، تبلغ الايرادات المتجددة ١ر٨ مليون جنيه استرليني (مقابل ١ر٦ مليون جنيه استرليني وهو الرقم المنقح لعام ١٩٧٧/١٩٧٨) ، ويبلغ مجموع المصروفات المتكررة ١ر٨ مليون جنيه استرليني (مقابل ١ر٩ مليون جنيه استرليني وهو رقم المعدل لعام ١٩٧٧/١٩٧٨) . والبنود الرئيسية في الايرادات هي الرسوم الجمركية ، والايرادات الداخلية ، والبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والخدمات البلدية التي قدرت بمبلغ ١ر٣ مليون جنيه استرليني في عام ١٩٧٨/١٩٧٩ . ومن مجموع المصروفات المقدرة لعام ١٩٧٨/١٩٧٩ بلغ نصيب الصحة العامة ٢٣٨ ٦٢٠ جنيها استرلينيا ؛ والأشغال العامة ٢٠٣ ٨١٤ جنيها استرلينيا ؛ والتعليم ١٦٦ ١١٩ جنيها استرلينيا ؛ والبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ١٤٢ ٣٦٤ جنيها استرلينيا . أما المصروفات الرأسمالية ، التي تمولها المملكة المتحدة الى حد كبير ، فكان المتوقع أن تنخفض من ١ر٩ مليون جنيه استرليني في عام ١٩٧٧/١٩٧٨ (وهو التقدير المنقح) الى ١ر٦ مليون جنيه استرليني في عام ١٩٧٨/١٩٧٩ (وهو المبلغ المقدر) والمقرر أن يخصص من المبلغ الأخير ٤٠٠ ٠٠٠ جنيه استرليني لبيوت الدالبة (بما فيها المرافق التعليمية) ؛ و ٤٠٠ ٠٠٠ جنيه استرليني للطرق الرئيسية ؛ و ٢٩٠ ٠٠٠ جنيه استرليني لشراء طائرة بريتون — نورمان أيلاندر وبناء حظيرة لها .

٣٥ — وفي الخطاب الذى ألقاه الحاكم أخيرا أمام المجلس التشريعي (أنظر الفقرة ٥ أعلاه) وجه الأنظار خاصة الى شق طريق صالح لكل الأجواء يمتد من سنانلي الى دارون وأشار الى أن هذا الطريق سيكون هو المرحلة الأولى في برنامج لتنمية الطرق وأعلن أن وزارة التنمية فيماوراء البحار بالمملكة المتحدة قد وافقت أخيرا على تقديم منح مجموعها ٨٧٠ ٠٠٠ جنيه استرليني على مدى ثلاث سنوات لتغطية تكاليف شق هذا الطريق . ومجاراة لهذه المنحة وافقت حكومة الاقليم على ان تسهم من جانبها بمبلغ أقصاه ١٢٠ ٠٠٠ جنيه استرليني خلال الفترة نفسها . وقد بدئ ، عقب هذا الاتفاق ، في اتخاذ بعض الخطوات التحضيرية بمساعدة خبراء من المملكة المتحدة ، وكان المتوقع أن يصل قريبا الى الاقليم مدير جديد عالي المؤهلات للأشغال العامة وأن يبدأ بعد ذلك شق الطريق المذكور (أنظر كذلك الفقرة ١٩ أعلاه) . وقد شدد الحاكم على ضرورة التوسع في البرنامج تدريجيا ، وعلى قدر ما هو ممكن عمليا ، بحيث يمتد الى مختلف أنحاء الاقليم .

٣٦ — وقد أوضح الحاكم أن هذا الطريق ليس له من الأهمية المباشرة ما يشجع الأهالي الذين يعيشون في فولكلاند الغربية . وكان هذا سببا آخر لتصميم الحاكم على التعجيل بالحصول على طائرة بريتون — نورمان آيلاند وعلى المعدات الاضافية وعلى بناء حظيرة يستخدمها الخط الجوى الذى تشرف عليه حكومة جزر فولكلاند (FIGAS) . وذكر أن الحكومة تسعى الى الحصول على معونة مالية من وزارة التنمية فيماوراء البحار لتغطية تكاليف هذا المشروع المرتفعة .

٣٧ — وقد اقترح اللورد شاكلتون في تقريره ثلاثة تدابير اعتبرها أساسية بالنسبة لأى برنامج انمائي رئيسي في جزر فولكلاند (مالفيناس) . وكان من بين هذه التدابير توسيع مدرج الطائرات بالميناء الجوى لاستيعاب طائرات أكبر ، مما يتطلب استثمارا اضافيا يبلغ حوالي ٥ر٥ ملايين جنيه استرليني

Digitized by UNOG Library

من جانب حكومة المملكة المتحدة . وفي ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٧٦ ، نشرت الغارديان (مانشستر) انه جاء في اعلان رسمي ان من المقرر ان يفتتح الميناء الجوى الجديد بالاقليم ، والذى شيد بمعونة من المملكة المتحدة قدرها ٦ ملايين من الجنيهات الاسترلينية ، في ١ ايار/مايو. وكان مكتب جزر فولكلاند في لندن (ط) قد أوضح أن مدرج الميناء الجوى ، الذى يبلغ طوله ١ ٢٥٣ مترا ، لا يستطيع أن يستقبل الا الطائرات قاطعة المسافات القصيرة والمتوسطة مثل طائرة فوكر فريندشيب . ولهذا يعتمد أهل الجزر على مطاركومودورو ريفادافيا في جنوب الأرجنتين بوصفه محطة السفر الوحيدة المتاحة للاتصال بالعالم الخارجي .

٤ - الأحوال الاجتماعية

٣٨ - لم تحدث تغيرات ذات شأن في حالة العمال بالاقليم خلال الفترة المستعرضة . وقد أشير في هذه الورقة الى أن حكومة الاقليم قد اتخذت ، بمساعدة حكومة المملكة المتحدة ، بعض التدابير لتنفيذ عدد من التوصيات التي وردت في تقرير شاكلتون ، بغرض تحقيق هدف من أهدافه الأساسية وهو كبح الهجرة من الاقليم .

(ط) مكتب جزر فولكلاند (FIO) في لندن هو الأمانة التنفيذية للجنة جزر فولكلاند في المملكة المتحدة (UKFIC) وهي هيئة غير حكومية ، ورابطة البحوث والتنمية في جزر فولكلاند (FIRADA) ، ولجنة مصائد الأسماك في جنوب الأطلسي (SAFC) و " أصدقاء جزر فولكلاند " . أما لجنة جزر فولكلاند في المملكة المتحدة فهي تهتم بحقوق الانسان وبسيادة الاقليم . ورابطة البحوث والتنمية في جزر فولكلاند هي منظمة لا تسعى الى الربح تموّل من اكتتابات الهيئات والأفراد ، وهي تمثل مصالح الاقليم وتقدم المعونة للجهود الانمائية داخل الجزر وتوفّر الأموال اللازمة لادارة مكتب جزر فولكلاند . وأمّا لجنة مصائد الأسماك في جنوب الأطلسي فتشجّع تنمية مصائد الأسماك في جنوب الأطلسي (أنظر كذلك الفقرة ٢٠ أعلاه) وتتلقى تمويلا مستقلا من رابطة البحوث والتنمية في جزر فولكلاند . أما " أصدقاء جزر فولكلاند " فهم الأشخاص الذين يؤيدون مكتب جزر فولكلاند في مجموعه . ويستخدم مكتب جزر فولكلاند شركة سالنغبرى المحدودة ، وهيّ شركة للاستشارات التجارية والصناعية ، لتنوب عنه في المسائل البرلمانية ومسائل العلاقات العامة .

Digitized by UNOG Library

٣٩ - المؤسسة الطبية الرئيسية التي تديرها حكومة الاقليم هي مستشفى عام في ستانلي به ٢٧ سريرا ، ويوفّر الرعاية الطبية والجراحة والولادة وطب الشيخوخة . وتستخدم الادارة الطبية موظفا طبيا كبيرا واثنين من الموظفين الطبيين وموظفين آخرين . وقد حصلت الحكومة للخدمة الطبية مؤخرا على عربة اسعاف وجهاز للأشعة السينية (أنظر كذلك الفقرة ١٩ أعلاه) . وقد أعلن الحاكم في الخطاب الذى ألقاه في حزيران/يونيه ١٩٧٨ انه ستعرض على المجلس التشريعي خطة لتعزيز الادارة الطبية للنظر فيها ، وان جزءا من هذه الخطة سوف يهدف الى توسيع برنامج التدريب للممرضات .

٥ - الأحوال التعليمية

٤٠ - في عام ١٩٧٧ كان هناك ٣١٩ تلميذا يدرسون في ١١ مدرسة حكومية يقوم بالتدريس فيها ٣٠ مدرسا منهم ١٩ من حملة الشهادات . وكان من هذه المدارس مدرستان ثانويتان في ستانلي ، وكانت جميع المدارس الأخرى ، في جوهرها ، مدارس ابتدائية . وكان هناك ٢٥ تلميذا في سن الدراسة الثانوية يدرسون في الأرجنتين والمملكة المتحدة وأوروغواى . وتقدم حكومة الأرجنتين الى طلاب من الاقليم عددا غير محدود من المنح لتلقي التعليم الثانوى ، كما تقدم مدرسين لتدريس اللغة الأسبانية في مدرستي ستانلي .

٤١ - وقد ذكر الحاكم أن المجموع الكلي لعدد تلاميذ الاقليم الذين **تقدموا الى امتحانات شهادة** التعليم العامة قد ارتفع من ١٦ في حزيران/يونيه ١٩٧٧ الى ٤٧ في حزيران/يونيه ١٩٧٨ . وأفاد أحد التقارير في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٨ أن حكومة الاقليم قررت الغاء المنح الخارجية ، نظرا لوجود مرافق ملائمة للتعليم في ستانلي ، وكذلك بسبب ارتفاع تكاليف كل منحة من هذه المنح . على أن الحكومة أعلنت أن المنح الحالية لن تتأثر بهذا القرار . كذلك قررت الحكومة فيما بعد ، في نيسان/ابريل ١٩٧٩ ، وقف منح مخصصات التعليم في الخارج ، وان كان المستفيدون الحاليون سوف يستمرون في الحصول على مخصصاتهم . وقد اتخذ هذا القرار تمشيا مع السياسة المقررة وهي تركيز جميع الموارد المتاحة في توفير تسهيلات التعليم الثانوى داخل الاقليم نفسه بدلا من الانفاق على تسهيلات بديلة في الخارج .

٤٢ - وقد ذكر الحاكم في خطابه الأخير أمام المجلس التشريعي أن مشروع بيت الطلبة الجديد في ستانلي (أنظر كذلك الفقرة ٣٤ أعلاه) لم يتقدم بالسرعة التي كان يود لهذا المشروع أن يتقدم بها ، ولكنه ذكر أن العمل جار في اعداد الترتيبات التعاقدية النهائية لتصميم هذا المشروع وبنائه . والمقرر الآن أن ينتهي العمل في هذا المشروع في ربيع عام ١٩٧٩ تقريبا .

Digitized by UNOG Library

الفصل التاسع والعشـــرون *

بلـــيز

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المســـألـة

١ - نظرت اللجنة الخاصة في مسألة بليز في جلستها ١١٦١ المعقودة في ١٦ آب/أغسطس ١٩٧٩ .

٢ - وأخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار ، لدى نظرها في هذا البند ، أحكام قـــرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، بما في ذلك ، بصفة خاصة ، القرار ٣٣/٤٤ المؤرخ فـي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وبالفقـرة ١٢ من هذا القرار ، طلبت الجمعية العامة الى اللجنة الخاصة " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذا فوريا وتاما في جميع الأقاليم التي لم تنل بعـــد استقلالها ، وبصفة خاصة . . . وضع مقترحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار ، وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين " . وأخذت اللجنة بعين الاعتبار أيضا أحكام قرار الجمعية العامة ٣٣/٣٦ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ بشأن بليز، الذى طلبت الجمعية العامة الى اللجنة الخاصة ، بالفقرة ٨ منه ، " مواصلة النظر في المسألـــة ومساعدة شعب بليز في ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف " .

٣ - وكان بين يدى اللجنة الخاصة ، أثناء نظرها في هذا البند ، ورقة عمل أعدتها الأمانـة العامة (انظر مرفق هذا الفصل) ، تتضمن معلومات عن التطورات المتعلقة بالاقليم .

باء - قرار اللجنة الخاصة

٤ - قررت اللجنة ، دون اعتراض ، في أعقاب بيان أدلى به رئيسها (A/AC.109/PV.1161) ، في جلستها ١١٦١ المعقودة في ١٦ آب/أغسطس ١٩٧٩ ، النظر في هذا البند في دورتها المقبلة على أن تراعي في ذلك أية توجيهات قد تصدرها الجمعية العامة في هذا الصدد ، في دورتهـــا الرابعة والثلاثين ، والاذن لمقررها باحالة جميع المعلومات المتوفرة حول هذه المسألة الـــى الجمعية العامة ، بهدف تيسير نظر الجمعية في هذا البند .

---

* صدر سابقا بوصفه جزءا من الوثيقة A/34/23/Add.7 .

Digitized by UNOG Library

المرفـــق *

ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامـــة

المحتويات

		الفقـــرات
١ -	لمحة عامة	١ - ٢
٢ -	التطورات الدستورية والسياسية	٣ - ٣٧
٣ -	الأحوال الاقتصادية	٣٨ - ٨٥
٤ -	الأحوال الاجتماعية	٨٦ - ٩٢
٥ -	الأحوال التعليمية	٩٣ - ٩٩

* صدر سابقا تحت الرمز A/AC.109/L.1343 .

Digitized by UNOG Library

بليز (أ)

١ - لمحة عامة

١ - تقع بليز (وكانت تسمى سابقا هندوراس البريطانية) على الساحل الشرقي أو الكاريبي لأمريكا الوسطى ، وتحدها المكسيك من الشمال والشمال الغربي وغواتيمالا من الغرب والجنوب . وتبلغ مساحة أراضيها نحو ٢٢ ٩٦٣ كيلومترا مربعا ، تضم عددا من الجزر الصغيرة التي تبعد قليلا عن الشاطئ .

٢ - بلغ مجموع عدد سكان الاقليم في التعداد الأخير الذى أجرى في عام ١٩٧٠ ، ١١٩ ٨٦٣ نسمة ، يعيش ٣٩ ٣٣٢ منهم في مدينة بليز وكان عدد السكان الذين يعيشون في بلموبان ، العاصمة ، في عام ١٩٧٢ حوالي ٣ ٠٠٠ نسمة . وكان عدد سكان الاقليم يقدر في منتصف عام ١٩٧٧ ب ١٤٩ ٠٠٠ نسمة وهم يتكونون أساسا من المولدين والهنود الأمريكيين (المايا) والهنود الكاريبيين) .

٢ - التطورات الدستورية والسياسية

ألف - الدستور

٣ - يرد موجز عن الترتيبات الدستورية المبينة في مرسوم دستور هندوراس البريطانية لعام ١٩٦٣ م بصيغتها المعدلة في عام ١٩٧٣ وعام ١٩٧٤ ، في تقرير اللجنة الخاصة المقدم الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين (ب) . وباختصار ينص دستور بليز على أن تتألف حكومة الاقليم من حاكم تعينه الملكة ومجلس للوزراء وجمعية تشريعية ذات مجلسين : مجلس للشيوخ ومجلس للنواب . ويعين الحاكم (السيد بيتر ماكنتي) خمسة من أعضاء مجلس الشيوخ الثمانية ، بناء على مشورة رئيس الوزراء (السيد جورج برايس) ، واثنين بناء على مشورة زعيم المعارضة (السيد دين لندو) ؛ واحدا بعد المشاورات التي يراها الحاكم مناسبة . ويتألف مجلس النواب من ١٨ عضوا ينتخبون لمدة خمس سنوات بالاقتراع العام للراشدين . وفي الانتخابات العامة

(أ) المعلومات الواردة في هذه الورقة مستمدة من التقارير المنشورة ومن المعلومات التي أحالتها حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية الى الأمين العام وفقا للمادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ .

(ب) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ٢٣ (A/9623/Rev.1)، المجلد السادس ، الفصل السابع والعشرون المرفق ، الفقرات ٣ و ٤ و ١٠ الى ١٤ .

Digitized by UNOG Library

الأخيرة ، التي نظمت في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤ ، أحرز حزب الاتحاد الشعبي ١٢ مقعدا ، وهو أقل عدد يحرزه خلال عشرين عاما ، ونال باقي المقاعد التحالف المسمى باسم حزب الاتحاد الديمقراطي . ومنذ الانتخابات ، انضم عضو من حزب الاتحاد الديمقراطي الى حزب الاتحاد الشعبي ، الذى **لديه الآن** ١٣ مقعدا .

٤ - ويتولى الحاكم شؤون الدفاع والشؤون الخارجية والأمن الداخلي (بما في ذلك القوات المسلحة) والخدمة المدنية . ويجوز للحاكم بمقتضى المراسيم الصادرة من عام ١٩٦٤ الى ١٩٧٤ ، بعد استشارة رئيس الوزراء ، أن يسند الى رئيس الوزراء أو الى أى وزير آخر مسؤولية أية ادارة حكومية لم تسند بعد الى أحد ، فضلا عن اختصاصات دائرة النائب العام . ويجوز للحاكم أيضا ، بشروط يضعها بنفسه ، أن يفوّض لوزير يختاره بعد استشارة رئيس الوزراء ، المسؤوليات المتعلقة بالشؤون الخارجية ، على أن يخضع هذا التفويض لموافقة مسبقة من وزير الدولة للمملكة المتحدة للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث .

٥ - وتتألف الوزارة من رئيس الوزراء والوزراء الآخرين (١٠ وزراء حاليا) .

٦ - **ذكر** السيد برايس رئيس الوزراء في خطابه السنوى عن حالة **البلد الذى ألقاه أمام الجمعية** التشريعية في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، أن النص الجديد للمرسوم المتعلق بتمثيل الشعب قد صار نافذا في نيسان/ابريل ، وكذلك القانون الذى يحدد سن الرشد بالنسبة لجميع المواطنين وهي ١٨ عاما كاملا . وان الأجهزة بدأت في العمل للقيام بتسجيل الناخبين . وتضم القائمة الأولى للناخبين التي تم نشرها أكثر من ٤٠٠٠ شخص تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٢١ عاما يمارسون حق التصويت لأول مرة .

٧ - ومن المتوقع اجراء انتخابات عامة في شباط/فبراير ١٩٧٩ .

باء - مذكرة **التفاهم عام** ١٩٧٨

٨ - في اجتماع عقد في نيويورك في ٢ حزيران/يونيه ١٩٧٨ وقّع **السيد ديفيد أوين ، وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون** الكمنولث في المملكة المتحدة في ذلك الحين ، والسيد ج . لنـدو ، زعيم المعارضة ، مذكرة **تفاهم** نصت على النقاط التالية :

" (أ) وافقت حكومة بليز والمعارضة على جعل مسألة النزاع الانكليزى - الفواتيمالي فوق السياسات الحزبية ، واعتبار البحث عن حل لها هدفا وطنيا .

" (ب) تمثل كل من حكومة بليز والمعارضة في أية محادثات أو مفاوضات تعقد في المستقبل بشأن النزاع الانكليزى - الفواتيمالي بين الحكومتين البريطانية والفواتيمالية .

Digitized by UNOG Library

"(ج) يعرض أى اتفاق نهائي يتم التوصل اليه بين الحكومتين البريطانية والفواتيمالية على شعب بليز في استفتاء .

"(د) من المفهوم أن سلسلة المحادثات الحالية قد انتهت وأن الأطراف ليست ملزمة بأية اقتراحات سابقة أيا كان مابعها .

"(هـ) لا يخل حضور ممثلي حكومة بليز والمعارضة للمحادثات المقبلة بين الحكومتين البريطانية والفواتيمالية بشأن النزاع الانكليزى ـ الفواتيمالي بالمواقف الخاصة لحكومة بليز والمعارضة أو بحقوق الحكومة البريطانية ومسؤولياتها .

"(و) من المتفق عليه أن حل النزاع الانكليزى ـ الفواتيمالي **ستصوب جدا من** أجل احراز تقدم نحو نيل بليز للاستقلال . ومن المفهوم أن حل النزاع الانكليزى ـ الفواتيمالي واستقلال بليز مسألتان منفصلتان".

٩ ـ وفي اجتماع عام عقد في ٨ حزيران/يونيه قال السيد ف . هـ . كورتيناى ، الوزير بلا وزارة في حكومة بليز وممثلها في الاتحاد الكاريبي ، ان المذكرة السالفة الذكر وضعتها جبهة متحدة من الحكومة والمعارضة في سعيهما من أجل استقلال الاقليم . وبعد ثلاثة أيام عقد زعماء المعارضة اجتماعا انكروا فيه وجود مثل تلك الجبهة بين حزب الاتحاد الشعبي وحزب الاتحاد الديمقراطي أو وجود أية خطة مشتركة للعمل من أجل استقلال بليز . وأكدوا أن المذكرة ماهي الا بيان تفاهم يعترف "بحق المعارضة في حضور كافة المناقشات بشأن النزاع الانكليزى ـ الفواتيمالي في المستقبل" . وكان من المتوقع أن يعقد الحزبان اجتماعات عامة أخرى في الاقليم خلال الأسابيع التالية لتقديم ايضاحات كل من الحزبين بشأن المذكرة .

جيم ـ مواقف الأحزاب السياسية المحلية فيما يتصل بمستقبل الاقليم

١٠ ـ في ٨ شباط/فبراير ١٩٧٨ ، عقب نشر أنباء المحادثات التي جرت بين المملكة المتحدة وغواتيمالا حول امكانية التنازل عن اقليم بليز ، أصدر حزب المعارضة "حزب الاتحاد الديمقراطي" اعلانا دعا فيه الى تجميد الاستقلال لمدة عشرة أعوام على الأقل ، توجه خلالها طاقة الشعب نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقليم ، وتتم تقوية الجيش الوطني . وتسعى حكومة بليز مع المملكة المتحدة الى الحصول من البلدان الصديقة على تعاونها العسكرى في الدفاع عن بليز (ج) . وقبيل نهاية الشهر قام متظاهرون من حزب الاتحاد الديمقراطي ، أثناء الاجتماع الذى عقده في

(ج) المرجع نفسه ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) المجلد الرابع ، الفصل التاسع والعشرون ، المرفق ، الفقرة ٣٩ .

Digitized by UNOG Library

بلموبان وزراء خارجية الحكومات الست الأعضاء في الاتحاد الكاريبي (من بينها بليز) باعتراض طريق الوفود بالافتات كتب عليها ، ضمن أشياء أخرى ، " الاستفتاء قبل الاستقلال" .

١١- وفي تموز/يوليه وردت تقارير تفيد بأن حزب الاتحاد الديمقراطي صعّد حملته لتأجيل **استقلال الاقليم** ربما الى عشرة أعوام . وقال السيد كينيث تليت ، الأمين العام لحزب الاتحاد الديمقراطي ، في شرحه " للاعلان الخاص بتأجيل الاستقلال" ، الذى نشر في منطقة الكاريبي ، أن الجمعية التشريعية ينبغي أن تقر حلا يوافق على الاستقلال من حيث المبدأ ولكنه يسلم بضرورة تأجيله من أجل السماح للجيش البليزى بأن يصبح قوة محاربة فعالة يدعمه حلف دفاعي تشترك فيه المملكة المتحدة . وأعرب عن اعتقاد الحزب بأنه اذا لم تقر الجمعية التشريعية مثل ذلك الحل فان مسألة الاستقلال ينبغي أن تعرض على شعب الاقليم عن طريق استفتاء تجريه الأمم المتحدة أو أمانة الكمنولث .

١٢- نشرت صحيفة " كونتاكت " **البربادوسية** ، عددها الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨ ، رسالة من السيد تيليت قال فيها أن حزب الاتحاد الديمقراطي يسره أن يعلم أن حكومات ومنظمات منطقة الكاريبي قد منحت " مساندتها المطلقة " لاستقلال بليز المبكر ، وناشد شعوب وحكومات المنطقة أن تساعد الاقليم على أن يصبح **" دولة حرة ودبمقراطية بحق " وذلك بتأييد اقتراح حزبه** الرامي الى عقد استفتاء بشأن الاستقلال .

١٣- وأعرب السيد **برايس عن رأيه فيما** يتعلق بوضع الاقليم في المستقبل في رسالة بعث بها الى صحيفة " ذى فايننشيال تايمز " (لندن) ، نشرت في ٣ ايار/مايو ١٩٧٨ . وقد عمد السيد برايس في رسالته الى استرعاء الانتباه بصفة خاصة الى قرار تم اتخاذه في مؤتمر وطني خاص لحزب الاتحاد الشعبي عقد في بلموبان في ١٦ نيسان/ابريل . وقد طالب هذا القرار " حكومة المملكة المتحدة أن توقف فورا أية محادثات تجريها مع حكومة غواتيمالا تتضمن فكرة التنازل عن الاقليم كوسيلة لتسوية النزاع الانكليزى- الغواتيمالي حول بليز " .

١٤- وقدم السيد برايس **في خطابه عن حالة الدولة الذى أدلى به في ٥ أيلول/** سبتمبر (أنظر الفقرة ٦ أعلاه) ، مزيدا من الايضاح لموقف حزبه فيما يتعلق بمسألة الاستقلال . وأشار بذلك الى أن السياسة التي تتبعها حكومة الاقليم تستهدف نيل الاستقلال المبكر والوطيد لبليز بكافة أراضيها . وقد اقترحت الحكومة أن تحقق ذلك اما بتسوية عن طريق التفاوض ، تتم موافقة شعب بليز على شروطها من خلال الاستفتاء ، أو باتفاق أمن .

١٥- وأشار **السيد برايس** أيضا الى أنه كان من المتوقع أن تعقد حكومتا المملكة المتحدة وغواتيمالا اجتماعا في وقت قريب للبدء في مفاوضات جديدة ترمي الى حل النزاع الانكليزى- الغواتيمالي ، وأن حكومة بليز تستند الى قرارات الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع .

Digitized by UNOG Library

١٦- وقال رئيس الوزراء أن حكومته تعلق أهمية كبيرة على الاحتفاظ بالاتصال والدعم الدوليين وتعزيزهما . وأضاف أن بليز ترحب بالعرض الذى تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية بأن تشترك في السعي من أجل حل عادل . ومازالت بليز تكتسب مزيدا من الاحترام والدعم من الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز ، والهيئات الدولية الأخرى ، وهي تقدم ثناء خاصا " الى زملائنا أعضاء الاتحاد الكاريبي " والى بلدان اعلان بوغوتا ، والى بنما والمكسيك ، وهم الأكثر قربا من مشكلتنا ، ويساندنا في نضالنا دعمهم الشجاع لحقوق شعبنا " .

دال - نظر الجمعية العامة في المسألة

١٧- قال متحدث باسم حكومة المملكة المتحدة ، في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، أن **السيد ديفيد** أوين ، والسيد رافاييل كاستيلو فالدز ، وزير العلاقات الخارجية لغواتيمالا ، قد اجتمعا خلال الأيام الأربعة الماضية في نيويورك ، حيث كانا يحضران الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة . وقال أيضا أن الدكتور أوين قدم بعض الاقتراحات الى حكومة غواتيمالا للنظر فيها ، ولم يكشف عن تفاصيل هذه الاقتراحات . وهي تهدف الى الاسراع بعملية التفاوض بين الحكومتين وانهاء نزاعهما حول مسألة بليز . واقترح **السيد** أوين أيضا أن يعيد البلدان اقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما بغية تسهيل الاتصالات فيما بينهما .

١٨- وبعد ذلك قام ممثلو الأطراف المعنية ، في نفس الجلسة ، بعرض وجهات نظرهم بشأن مسألة بليز ، ويرد موجزها أدناه .

المملكة المتحدة

١٩- أشار الممثل الدائم للمملكة المتحدة في بيان أدلى به في اللجنة الرابعة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر (د) ، الى أنه كان عليه أن يبلغ اللجنة في العام السابق أن بلده فشل في محاولاته للتوصل الى تسوية عن طريق التفاوض بغية تمكين بليز من نيل الاستقلال الكامل والوطيد . وقال ان كلا من وزير الدولة للخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة ، ورئيس وزراء بليز ، وزعيم المعارضة البليزية ، قد اتفقوا على أن تسوية النزاع الانكليزى - الغواتيمالي من شأنها أن تساعد بليز على التقدم نحو الاستقلال . كما وافقت كل من الحكومة والمعارضة البليزية على أن مصالح شعب بليز ينبغي أن تأتي في المقام الأول وأن الاستقلال ينبغي أن يصبح مسألة وطنية وليس من مسائل السياسات الحزبية . ومما يؤكد هذا النهج الوطني أن أحد أعضاء حكومة بليز وزعيم المعارضة حضرا معا المناقشة الحالية .

(د) المرجع نفسه ، الدورة الثالثة والثلاثون ، اللجنة الرابعة ، الجلسة ٢٧ ، الفقرات **١٣ الى ٢٢** .

Digitized by UNOG Library

٢٠- وكرر الممثل الدائم التأكيد على أن سياسة حكومته تستهدف بلوغ بليز الى الاستقلال المبكر والوطيد ، وأن أية اقتراحات ترمي الى تسوية النزاع الطويل الأمد القائم بين المملكة المتحدة وغواتيمالا حول مطالب غواتيمالا فيما يتعلق بالاقليم ستعرض على حكومة بليز وشعبها . وأضاف أن وزير الدولة للمملكة المتحدة قدم ، أثناء الاجتماعات التي عقدها مع وزير العلاقات الخارجية الغواتيمالي في نيويورك في أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (أنظر الفقرة ١٧ أعلاه) ، اقتراحات ترمي الى انهاء النزاع الانكليزي - الغواتيمالي ، وتمت مناقشة هذه الاقتراحات ، التي لم تعلن مع كل من الحكومة والمعارضة البليزية وأن حكومة غواتيمالا ستقوم بدراستها بعناية مع استمرار المفاوضات فيما يتعلق بالمواضيع الأساسية .

٢١- وأشار الممثل الدائم الى أن الاقتراحات سالفة الذكر تتضمن مايلي :

(أ) تقدم المملكة المتحدة المساعدة لمشروع رئيسي للطرق من شأنه أن يساعد على تنمية مقاطعة بتين الغواتيمالية ، وأن يكون البديل الحديث لأحكام المادة السابعة من معاهدة عام ١٨٥٩ . وقد أخذت المملكة المتحدة في اعتبارها عند التقدم بهذا الاقتراح ، أن مطالب غواتيمالا فيما يتعلق بالاقليم قد أقيمت لأول مرة في عام ١٩٣٩ على أساس أنه لم تتم مراعاة أحكام المادة المذكورة .

(ب) ينبغي أن تتمتع غواتيمالا بتسهيلات مرفئية حرة في مدينة بليز ، وأن يكون في امكانها الوصول الى الميناء بالطريق البرى . ومن شأن هذه التسهيلات أن تمكن غواتيمالا من استيراد وتصدير السلع من بتين بأقصر الطرق وبدون اجراءات جمركية .

(ج) ينبغي الاتفاق بمعاهدة على حدود بحرية كجزء من التسوية ، تضمن لغواتيمالا الوصول الآمن من موانيها الى أعالي البحار عبر بحرها الاقليمي .

(د) ينبغي عقد معاهدة صداقة وأمن متبادل منفصلة بين بليز وغواتيمالا ، تتضمن أحكاما تنص على عدم الاعتداء والتخريب وكذلك الحد من وجود القوات المسلحة الأجنبية ، غير البريطانية .

٢٢- وأشار الممثل الدائم أيضا الى أن حكومة غواتيمالا لم تبد بعد أية استجابة موضوعية لتلك الاقتراحات . ورغم ذلك فقد أعرب عن أمل وفده في أن يتمكن من متابعة المفاوضات على أساسها ، وعن اعتقاده بأن الاقتراحات يمكن أن تؤدى الى تسوية مبكرة للنزاع المذكور ، من شأنها أن تكون بناءة وعادلة **بالنسبة لجميع الأطراف** .

٢٣- وفي الختام قال الممثل الدائم أن الحاجة الى تسوية أصبحت أشد الحاحا لأن شعور شعب بليز بخيبة الأمل يتزايد ، وينبغي أن تحترم رغبات البليزيين وأن يحصلوا على الاستقلال الوطيد الذى يسعون اليه منذ سنوات عديدة .

Digitized by UNOG Library

بلـــيز

٢٤- قال السيد كارل ل. روجرز ، نائب رئيس وزراء بليز ، في البيان الذى أدلى به في اللجنة الرابعة في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر (هـ) ، أنه بالرغم من الخلافات القائمة بين حزبه وحـــزب المعارضة ، فقد حضر هو وزعيم المعارضة البليزية معا ليرفضا مطالب غواتيمالا فيما يتعلق باقلـــيم بليز وليؤكدا حق شعب بليز في تقرير المصير والاستقلال . وأكد على أن البليزيين وحدهم يمارسون السيادة الحقيقية على اقليمهم . وأنهم شاركوا في المفاوضات التي دارت بين المملكة المتحـــدة وغواتيمالا في محاولة لتأمين السلم والاستقرار في المنطقة حينما يعترف لهم بحقهم في الاستقـلال .

٢٥- وأشار السيد روجرز الى أن استعداد بليز للموافقة على اقتراحات أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ ، تكشف عن اخلاصها في السعي الى تسوية شريفة ، وأن عدم استجابة غواتيمالا ، واصرارها علـــى فصل الاقليم ، يكشف عن نواياها العدوانية والتوسعية .

٢٦- وعرض السيد روجرز النقاط الاضافية التالية :

(أ) اذا سحبت غواتيمالا مطالبها فيما يتعلق بالاقليم واعترفت بسيادة بليز وسلامتهـــا الاقليمية واحترمتهما ، ستكون بليز على استعداد لابرام اتفاقات فيما يتعلق بعدم الاعتـــداء والأمن في المنطقة .

(ب) طلبت بليز من اللجنة الرابعة ، مرة أخرى ، أن تكرر في قرار جديد تأكيد مبـــدأ تقرير المصير والاستقلال والحفاظ على السلامة الاقليمية لبليز .

(ج) أيا كانت نتائج المفاوضات بين المملكة المتحدة وغواتيمالا فان شعب بليز يحتفـــظ لنفسه بحق المطالبة باستقلاله الدستورى في الوقت الذى يختاره هو . وينبغي ألا تعرّض نتائـــج المفاوضات أمن بليز المستقلة للخطر .

(د) وناشدت بليز بلدان نصف الكرة الغربي وغيرها أن توجه جهودها الى القضـــاء على مصدر محتمل للنزاع في ذلك النصف من الكرة الأرضية .

غواتيمـالا

٢٧- قال ممثل غواتيمالا في البيان الذى أدلى به في اللجنة الرابعة في ٢٧ تشرين الثانـــي / نوفمبر (و) أن السمة الفريدة لمشكلة بليز هي أنها يتعيّن فيها التمييز بين تقرير المصير والسلامـــة الاقليمية . وهناك قطاعات من سكان بليز تنتمي الى أصل هندى وحضارة هندية ، وعلاقاتها ولغتها وروابطها الاقتصادية تتصل بغواتيمالا . وهذه الأقلية من السكان المحليين جديرة بالمسانـــدة والعون . وأعرب عن اعتقاد وفده بأن مبدأ تقرير المصير لا يؤدى الى اقامة سلامة اقليمية قادرة بصفة مطلقة وبلا جدال على تجاهل السلامة الاقليمية والسيادة الاقليمية للدول الموجودة من قبل .

(و) المرجع نفسه ، الجلسة السادسة والعشرون ، الفقرات ٤٥ الى ٤٨ .

Digitized by UNOG Library

٢٨- وقال ممثل غواتيمالا أيضا أن مسألة بليز تمس المصالح الحيوية لبلده ، ومثال ذلك الوصول الكافي الى المحيط الأطلسي ، وموضوع بتين ، والمسائل المرتبطة بالمياه الاقليمية وتحديدها ، وسلسلة كاملة من العناصر التي تتعلق بأمن غواتيمالا وبليز ، وتوقعات التنمية لكل منهما واستقرار منطقة أمريكا الوسطى بأسرها . ومضى يقول أن النزاع الانكليزي- الغواتيمالي ذو طبيعة اقليمية ويقوم على أسس تاريخية وقانونية . وكرر تأكيد اعتقاد وفده وثقته في وسائل تسوية المنازعات سلميا ، وأعرب عن رأيه بأن المفاهيم السياسية غير كافية بالنسبة للموضوع محل النزاع .

٢٩- ومن بين النقاط التي أثارها ممثلو غواتيمالا الآخرون في بياناتهم اللاحقة (ز) مايلي :

(أ) تلتزم المملكة المتحدة ، بموجب المادة السابعة من معاهدة ١٨٥٩ بانشاء طريق يمتد من مدينة غواتيمالا الى ساحل الاطلنطي في بليز في مقابل احتلالها للاقليم الذى تم بمقتضى هذه المعاهدة . وبما أن هذا الشرط لم ينفذ بأى صورة وفي أى وقت ، فان الاقليم الذى كان من المفروض التخلي عنه أصلا يظل خاضعا لسيادة غواتيمالا . ومن ثم فان مطالب غواتيمالا الاقليمية لم تبدأ في عام ١٩٣٩ .

(ب) ان حكومة غواتيمالا ترحب بأى نهج جديد وجاد وبنّاء بالنسبة للمسألة محل النظر . وقد اتخذت كل مافي وسعها من الخطوات اللازمة للتخفيف من التوترات في بليز ، ولكن البيانات غير المسؤولة لاتؤدى الا الى اثارة المشاعر السيئة والتسبب في اثارة الغضب وجعل الجو غير ملائم للمفاوضات المثمرة .

(ج) ان حكومة المملكة المتحدة قدمت في حقيقة الأمر اقتراحات عديدة خلال الاجتماعات الأخيرة التي عقدتها مع ممثلي غواتيمالا ؛ وتجرى في الوقت الحاضر دراسة هذه الاقتراحات .

(د) ان لدى غواتيمالا الرغبة والاستعداد للاشتراك في المفاوضات بغية التوصل الى تسوية عادلة ومنصفة للنزاع محل النظر ، من شأنها أن تؤمن الحقوق والمصالح الحيوية لكافة الأطراف المعنية . ويجب أن يعقب تسوية ذلك النزاع استقلال بليز .

قرار الجمعية العامة

٣٠- اتخذت الجمعية العامة ، بناء على توصية اللجنة الرابعة ، القرار ٣٣/٣٦ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ بشأن مسألة بليز . ولم تشترك غواتيمالا في التصويت على هذا القرار الذى أوصت به اللجنة ، وقد رفضته رفضا صريحا . وفيما يلي نص فقرات منطوق القرار :

(ز) المرجع نفسه ، الجلسة الثلاثون ، الفقرات ٢٥ الى ٢٨ ؛ والجلسة الحادية والثلاثون ، الفقرات ٣٨ الى ٤١ ، والجلسة الثانية والثلاثون ، الفقرات ٢٠ الى ٢٤ .

Digitized by UNOG Library

" ان الجمعية العامة ،

. . .

" ١ - تؤكد من جديد حق شعب بليز ، غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ؛

" ٢ - تؤكد من جديد وجوب الحفاظ على حرمة بليز وسلامتها الاقليمية ؛

" ٣ - تحث حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، أن تعمل بالتشاور الوثيق مع حكومة بليز ، وكذلك حكومة غواتيمالا ، على متابعة مفاوضاتهما على نحو نشط بغية تسوية خلافاتهما حول بليز ، دون المساس بحق شعب بليز في تقرير المصير والاستقلال والسلامة الاقليمية ، وبغية تعزيز السلم والاستقرار في المنطقة . وفي هذا الصدد ، تحثهما على التشاور ، حسب الاقتضاء ، مع سائر دول المنطقة المهتمة بالمسألة بصفة خاصة ؛

" ٤ - ترجو من الحكومتين المعنيتين موافاة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين بما تسفر عنه المفاوضات المشار اليها أعلاه ؛

" ٥ - تطلب الى الطرفين المعنيين الامتناع عن أى تهديد بالقوة أو استعمالها ضد شعب بليز أو اقليمه ؛

" ٦ - تسلّم بأن من مسؤولية المملكة المتحدة ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتمكين شعب بليز من أن يمارس ، بحرية ودون خوف ، حقه في تقرير المصير وفي استقلال وطيد ومبكر ؛

" ٧ - تحث جميع الدول على احترام حق شعب بليز في تقرير المصير والاستقلال والسلامة الاقليمية وعلى تقديم كل مساعدة عملية لازمة لكفالة ممارسة هذا الحق في وقت مبكر ؛

" ٨ - ترجو من اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة أن تبقي هذه المسألة قيد النظر وأن تساعد شعب بليز في ممارسته لحقوقه غير القابلة للتصرف " .

هاء - تطورات أخرى

٣١- في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، **قال السيد ادوارد رولندز ، وزير الدولة للشؤون الخارجية** وشؤون الكمنولث في المملكة المتحدة في ذلك الحين ، أن حكومته لم تتلق بعد رسالة مباشرة من حكومة غواتيمالا ردا على اقتراحاتها المقدمة في أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ بشأن مستقبل بليز . غير أنه

Digitized by UNOG Library

أضاف أن وزير العلاقات الخارجية الغواتيمالي أعلن في حديثه الذى أذيع بالراديو في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر رفض هذه الاقتراحات ، ولكنه ترك الباب مفتوحا لمزيد من المفاوضات (ح) .

٣٢- وأبلغ السيد روجرز مجلس العموم ، ردا على **أسئلة** أخرى ، في ١٧ كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ أن الموقف الذى اتخذته حكومة غواتيمالا فيما يتعلق بالاقتراحات مازال كما هو مبين أعلاه . ولذلك فقد عزمت الحكومة البريطانية على متابعة امكانية عقد مزيد من المفاوضات . وتعهد بألا يتم خلال هذه المفاوضات اتخاذ أى قرار أو ترتيب أو تسوية يرفضها شعب بليز .

٣٣- وقد سئل السيد رولندز : " ماهي المشاورات التي دارت مع الولايات المتحدة بشأن استمرارها في مد غواتيمالا بالأسلحة وقيامها بتدريب أفراد في ذلك البلد من أجل تهديد بليز". وأجاب قائلا ان حكومتي المملكة المتحدة والولايات المتحدة تجريان محادثات دورية حول مثل هذه المسائل ، كان آخرها خلال الأسبوع السابق . وأعرب عن اعتقاده بأن " الولايات المتحدة لا تبيع أية أسلحة أو معدات جديدة الى غواتيمالا " .

٣٤- وسئل السيد رولندز أيضا : " اذا كان هذا البلد (غواتيمالا) قد رفض الاقتراحات ، فما هو التقدم ، ان وجد ، الذى أحرز بشأن الاقتراح الذى قدم في اجتماع رؤساء دول الكمنولث المعقود في كينغستون (جامايكا) ، والذى مؤداه أنه ينبغي تقديم مساهمة دفاعية من الكمنولث الى بليز ؟" وأجاب أن الباب لم يغلق بعد أمام المفاوضات ، وأن الاعتبارات المشار اليها أعلاه " غير واردة في الوقت الحاضر " (ط) .

٣٥- وواصل المجلس النظر في مسألة بليز في ١٤ شباط/فبراير ثم في ٢٨ آذار/مارس ، ووفقا لما ذكره السيد رولندز فان الاقتراحات المقدمة في أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ مازالت قائمة . ولاتزال المملكة المتحدة تنوى السعي لتحقيق تسوية عن طريق التفاوض مع غواتيمالا لا يرفضها البليزيون . ومن شأن هذا أن يمكن الاقليم من نيل استقلال وطيد . وقد أوضح ممثلو بليز أنهم يرون أن التنازل عن الاقليم مرفوض (ى) .

٣٦- وفي اجتماع عقد في ريودى جانيرو ، البرازيل ، في كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ ، عقب رفض غواتيمالا لقرار الجمعية العامة ٣٣/٣٦ (أنظر الفقرة ٣٠ أعلاه) اتخذت اللجنة القانونية لمنظمة الدول الأمريكية قرارا جاء فيه أن مزاعم حكومة المملكة المتحدة بالنسبة " لاتخاذ قرارات من جانب واحد بشأن مستقبل بليز " " لا تتفق مع حقوق السيادة الغواتيمالية كما تعترف بها منظمة الدول الأمريكية" . ونتيجة لذلك فان المملكة المتحدة " لا تستطيع أن تقرر بمفردها مايجب عمله"

(ح) **المملكة المتحدة ، المناقشات البرلمانية ، مجلس العموم ، التقرير الرسمي (لندن ، مكتب المطبوعات الحكومية ، ١٩٧٨) ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، العمود ٢٧٦ .**

(ط) المرجع نفسه ، ١٧ كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ ، العمودان ١٦٩٥ و ١٦٩٦ .

(ى) المرجع نفسه ، ١٤ شباط/فبراير ١٩٧٩ ، **والمرجع نفسه ، العمودان ٥٥٥ و ٥٥٦ والمرجع نفسه ، ٢٨ آذار/مارس ١٩٧٩ ، العمود ١٦٩ .**

Digitized by UNOG Library

ازاء هذه المسألة . ومثل هذه القرارات لا يمكن أن تتخذ الا عن طريق المفاوضات مع غواتيمالا ، التي ينبغي عليها بدورها أن تأخذ في الاعتبار مصالح ورغبات شعب بليز وفقا لمبدأ تقرير الشعوب لمصيرها الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) . وفي الختام حثت اللجنة المملكة المتحدة على الاسراع في عملية الحوار بغية ايجاد حل عادل لدعوى غواتيمالا بالنسبة لبليز .

٣٧- وفي نيسان/ابريل ، وردت التقارير بأن جامايكا اشتركت مع غرينادا والمكسيك وترينيداد وتوباغو في ادانة القرار الذى وافقت عليه اللجنة أخيرا بشأن بليز . وقال السيد الفريد راتراى السفير والممثل الدائم لجامايكا لدى منظمة الدول الأمريكية ، الذى أيد سفراء ثلاث دول أخرى وجهات نظره ، أن وفده "صدم بسبب الافلاس الخلقي والفكرى" الذى كان دافعا وأساسا لاتخاذ ذلك القرار . ومن المتوقع أن يهاجم القرار في الدورة العادية التالية للجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية التي ستعقد في تشرين الثاني/نوفمبر .

٣ - الأحوال الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

٣٨- يعتمد اقتصاد الاقليم أساسا على الصادرات الزراعية (أهم الحاصلات السكر) والبناء والصناعة التحويلية ، والنفقات الحكومية ، ويعتمد الاقتصاد بشدة على المصادر الخارجية في الجزء الأعظم من تنميته الرأسمالية . وتواصل حكومة الاقليم تشجيع استغلال الموارد الطبيعية المحلية مثل مصائد الأسماك ، والغابات ، والماشية ، وربما البترول . كما تجرى تنمية صناعة السياحة .

٣٩- ورغم أن بليز متخصصة أساسا في انتاج عدد قليل من السلع الزراعية للتصدير ، فهي تبدى اعتمادا ظاهرا على الواردات من بعض الأغذية والسلع الأخرى . وتوضح البيانات الاحصائية المتاحة أنه خلال السنة المنتهية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ بلغت القيمة الاجمالية للواردات ١٣٥ر٨ مليون دولار بليزى (ك) ، وللصادرات ٧ر٥٩ مليون دولار بليزى . وكان السكر يمثل أكثر من ٥٠ في المائة من عائدات التصدير ، بينما كانت الواردات من الأغذية تمثل مايزيد قليلا عن ٢١ في المائة من اجمالي الواردات . وكان التبادل التجارى ، شأنه في السنوات السابقة ، يجرى أساسا مع الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة .

(ك) وحدة النقد هي الدولار البليزى . وفي ١١ ايار/مايو ١٩٧٦ أعلن الارتباط بين الدولار البليزى وبين دولار الولايات المتحدة بسعر صرف قدره ١ دولار بليزى مقابل ٥٠ر٠ من دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة .

Digitized by UNOG Library

٤٠- **وقد استعرض السيد برايس** ، وهو يتولى أيضا الشؤون المالية ، أداء الاقتصاد وذكر في البيان الخاص بالميزانية الذى ألقاه أمام الجمعية التشريعية في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ أن الاقليم يبدأ سنة مالية جديدة في ظل اقتصاد عالمي مازال يحارب التضخم ، والبطالة ، ومعدلات النمو غير المرضية ، ووجوه العجز التجارى ، والقيود التجارية ، ومخاطر الانتكاس ، ومشاكل ميزان المدفوعات ، وعدم استقرار العملات.

٤١- وقال السيد برايس أيضا أنه على الصعيد الداخلي زاد **الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي** تدريجيا في السنوات القليلة الماضية فوصل الى ٥ر٥ في المائة في عام ١٩٧٧ ؛ وبلغ في نهاية عام ١٩٧٦ ، حسب كلفة عوامل الانتاج ، ٤ر١٦٣ مليون دولار بليزى . وعكس النمو أساسا النتائج في ميادين الزراعة والصناعة التحويلية . **وقد تأثر هذا النمو بسوء الأحوال الجوية والانتكاس في عام ١٩٧٥ ولكنه انتعش بعد ذلك .**

٤٢- واستطرد السيد برايس قائلا ان اعصار غريتا أصاب بليز في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ وتعرضت أحياء بليز وكايو وستان كريك لأشد الضرر . وقدرت الخسائر بما يزيد على ٥٠ مليون دولار بليزى ، بما في ذلك تكاليف التعويض عن الخسائر في الممتلكات وكذلك في الدخل المستقبل . وقدمت حكومة المملكة المتحدة ١ر١٥ مليون دولار بليزى لمساعدة الاقليم على تمويل برنامج تأهيل قصير الأجل (أنظر الفقرة ٧١ أدناه) . ورغم ماسببه الاعصار من خسائر فان الاقتصاد في جملته ينبغي أن يستمر في التحسن . وقدم السيد برايس أيضا في هذا البيان الخاص بالميزانية وفي خطابه الأخير عن حالة الأمة (أنظر الفقرة ٦ أعلاه) معلومات بشأن مختلف قطاعات الاقتصاد يرد موجزها فيما يلي من الفصول الفرعية ذات الصلة .

باء - الزراعة ، والماشية ، وصيد الأسماك

٤٣- كانت الزراعة تمثل ربع **الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٧٧ وتقدم أكثر من نصف اجمالي** الصادرات ، وتوفر العمالة لما يقدر بثلث اليد العاملة .

٤٤- وخلال تلك السنة بلغ انتاج السكر ٩١ ٨٥٣ طنا متريا ، صدّر منها ٨٥ ٩٩٩ طنا متريا بلغت قيمتها ٦ر١٥ مليون دولار بليزى (في مقابل ٦١ ٧٩٦ طنا متريا في عام ١٩٧٦ صدّر منها ١٨٩ ٥٦ طنا متريا بلغت قيمتها ٧ر٣٦ مليون دولار بليزى) . وبلغ الانتاج في عام ١٩٧٨ رقما قياسيا ، أى مايقرب من ١١٠ ٠٠٠ طن مترى صدّر منها نحو ١٠٥ ٠٠٠ طن مترى بلغت قيمتها ٧ر٦٠ مليون دولار بليزى .

٤٥- وفي عام ١٩٧٧ فاقت صادرات الموز ١ر٣ مليون دولار بليزى) ، لأول مرة ، صادرات الحوامض (٣ر٢ مليون دولار بليزى) . وقد **أتلف** اعصار غريتا مابين ٧٠ و ٨٠ في المائة من

Digitized by UNOG Library

محصول الموز ، وبالتالي فقد أدى الى تخفيض قيمة صادراته في عام ١٩٧٨ . ونتيجة لما سببه الاعصار من خسائر لن يزيد محصول الحوامض في ١٩٧٨/١٩٧٩ **عما** يتراوح بين ١٠ و ١٥ في المائة **كما كان متوقعا** .

٤٦ - وكانت تنتج الجزء الأعظم من السكر والحوامض مزارع واسعة يملكها ويديرها الأجانب ولكن منذ عام ١٩٧٢ حصل المزارعون المحليون ، بموجب برنامج للاصلاح الزراعي ، على مزارع أكبر وهم يشتغلون الآن بشكل متزايد بانتاج هذين المحصولين التصديريين . واستمر البرنامج في عام ١٩٧٧ ، حيث تم تحويل ٢٤٠ ١٨ فدانا أخرى من الملكية الخاصة الى ملكية حكومة الاقليم بتوزيعها بصفة خاصة على الأهالي المحليين المشتغلين في الزراعة بنشاط . وبعد موافقة الجمعية التشريعية على مرسوم الأراضي المسجلة ومرسوم الأراضي المقدّرة ، بدأ تحسين تنظيم الملكيات وتمت عمليات المسح من أجل جعل التشريع الجديد يسرى على غالبية أحياء كوروزال وأورانج ووك غرب النهر الجديد .

٤٧ - ولا يزال جزء كبير من الزراعة على مستوى الكفاف ، ويوفر مجموعة من الفاكهة والذرة ، والأرز، ومحاصيل النباتات الجزرية للسوق **المحلية** أساسا . وفي عام ١٩٧٨ زاد محصول الحبوب والفول عن الطلب المحلي وذهب بعضه الى سوق التصدير . **وتقدم انشاء صوامع للحبوب ومطاحن للأرز في حي توليدو** ، وبدأ العمل لانشاء **صوامع** للحبوب في بلموبان . وبلغت صادرات **المانغو** الى الولايات المتحدة رقما قياسيا هو ٩٤٠ طنا متريا . وبذلت الجهود لاحياء صناعة الكاكاو وتوسيعها .

٤٨ - وخلال نفس السنة زاد عرض لحم البقر والخنزير والدواجن والبيض عن الطلب عليها ، وكانت هناك تجارة تصدير لهذه السلع ، ولا سيما لحم البقر . وتم تحويل مصنع تعليب اللحوم ببليز الى مؤسسة مشتركة فيما بين مؤسسة تمويل التنمية التي أنشئت في عام ١٩٧٢ وتملكها الحكومة ، وبنك التنمية الكاريبي الذى يشترك الاقليم في عضويته .

٤٩ - وفيما يتعلق بالمنتجات البحرية ظلت مقادير الصيد من سرطان البحر دون تغيير في عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ ، ولكن معدات الصيد المحسّنة جعلت من الممكن زيادة مقادير الصيد من الجمبرى والأسماك القشرية بما يقرب من ٥٠ في المائة . وقد أصاب اعصار غريتا قطاع سرطان البحر من صناعة الصيد بخسائر جسيمة .

جيم - البناء

٥٠ - في عام ١٩٧٧ زادت أنشطة صناعة البناء زيادة سريعة ولا سيما في بناء المساكن والطرق التي تمولها حكومة الاقليم . وسوف يستمر هذا الاتجاه خلال عام ١٩٧٨ مع التوسع في انشاء صوامع تخزين الحبوب والمرافق السكنية وتنفيذ بعض مشاريع التنمية الرئيسية الاخرى مثل المشاريع الخاصة بالموانئ **والمياه والمجارى** (**أنظر الفقرات ٥٩ - ٦٣ أدناه**) .

Digitized by UNOG Library

دال ـ الصناعة التحويليـة

٥١ـ تتمثل الصناعات التحويلية الرئيسية ، التي تملك المصالح الأجنبية الجزء الأكبر منهـا في تجهيز المواد الأولية المنتجة محليا مثل السكر والحوامض وبعض الأخشاب . وتشجع حكومة الاقليم زيادة التنمية الصناعية بنشاط . وقد تم بالفعل انشاء عدد من الصناعات **الصغيرة** بما في ذلك تجميع البطاريات ، **وانتاج الملابس، وطحن الغلال ، والأسمدة ، والأثاث** ، والمنتجات الورقية ، وانتاج **الجعة** والروم ، وتجديد اطارات السيارات . وقد ارتفعت قيمة الصادرات الصناعية من ١ر١٢ مليون دولار بليزى في عام ١٩٧٦ الى ١٩ مليون دولار بليزى في عام ١٩٧٧ . وفي الفترة الأخيرة منحت الحكومة ١٥ مؤسسة صناعية امتيازات للتنمية وستوفر هذه المؤسسات عندما تبدأ الانتاج بكامل طاقتها عمالة لأكثر من ٦٠٠ بليزى .

هاء ـ النفـط

٥٢ـ قامت شركة أسو **فنتشرز** الولايات المتحدة خلال عام ١٩٧٧ بحفر بئرين للتنقيب عن **النفط** ، احداهما في المناطق البحرية جنوبي بليز والأخرى في **منطقة توليدو** ، **وقد أعلن** أن البئرين جافتان . واستمرت أعمال المسح الجيولوجية في جنوبي بليز . وفي ايار/مايو ١٩٧٩ أعلنت شركة انشوتز ومقرها في دنفر (الولايات المتحدة) أنها عثرت على تكوين جيولوجي يطلق عليه البنيات القبوية بالقرب من كاى الانكليزية . وهذه البنيات عبارة عن قباء في الطبقات الصخرية **يرجح احتمال** اكتشاف جيوب للنفط أو الغاز الطبيعي بها .

واو ـ السياحـة

٥٣ـ زاد عدد السياح الزائرين لبليز من ٦٨٤ ٢٥ سائحا في عام ١٩٧٦ الى ١٩٦ ١٢١ سائحا في عام ١٩٧٨ . وكان من المتوقع أن تتحسن صناعة السياحة تحسنا ملموسا في عام ١٩٧٩ وتحقق رقما قياسيا جديدا اذ قدّر أن يبلغ عدد الزائرين ٠٠٠ ١٦٠ شخص .

٥٤ـ وقد اتخذت حكومة الاقليم تدابير لتنمية امكانيات بليز السياحية بهدف تمكين البليزيين من الاحتفاظ بالسيطرة على هذه الصناعة وملكيتها . وثمة مشكلة هامة تواجه الاقليم هي ضرورة الاسراع في تنمية الفنادق ففي عام ١٩٧٨ كان هناك ٩٢ فندقا مسجلا (يبلغ مجموع حجراتها ٨٥٤ حجرة) ؛ وفي الربع الأول من ١٩٧٩ قدمت ١٠٧ فنادق خدماتها الى ألف زائر .

٥٥ـ وقد روى عن أحد وكلاء السفر قوله : " لا يستطيع بلد آخر في المنطقة أن يقدم هذه المجموعة من المواقع الأثرية ، والشواطئ الرملية ، ومصائد الأسماك لعقد المباريات ، والحواجز

Digitized by UNOG Library

الصخرية للاستكشاف والغطس ، والمناطق الجبلية والاحراج للصيد ، فضلا عن مجتمع يتكلم الاسبانية والانكليزية " . وكان من رأيه أن الحكومة ينبغي أن تقوم بمشروع كبير لتنمية الفنادق وتنظم برنامجا دعائيا كبيرا للزوّار .

زاى ـ النقد والائتمان

٥٦ـ استطاعت هيئة النقد التي أنشئت في أوائل عام ١٩٧٧ أن توسع أنشطتها ولا سيما فيما يتعلق بالعمليات والبحث . وهي تقوم بشراء العملات الأجنبية المتعاقد عليها وبيعها للمصارف التجارية بغية تسوية المعاملات المأذون بها بالمعدلات المقررة . وقد زاد تعاملها في السندات الحكومية ومهدت الطريق لانشاء سوق لرأس المال . ووقعت على الاتفاق الخاص بانشاء هيئة المقاصة المتعددة الأطراف التابعة للاتحاد الكاريبي . وفي آخر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨ بلغ ماتملكه الهيئة من النقد الأجنبي مايعادل ٣٢ مليون دولار بليزى في مقابل ١ر١٦ مليون دولار بليزى خلال نفس الفترة من عام ١٩٧٧ . وتقدم الهيئة من وقت لآخر قروضا كبيرة الى حكومة الاقليم . وفي آخر أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، بلغ اجمالي الايرادات النقدية (أى الودائع تحت الطلب بالاضافة الى النقد العام) ٣٤ر٨ مليون دولار بليزى ، بزيادة قدرها ٥ر٦ مليون دولار بليزى على نفس الفترة من عام ١٩٧٧ .

٥٧ـ وواصلت مؤسسة تمويل التنمية زيادة وتنويع عملها ملتزمة بخطة التنمية التي وضعتها الحكومة للصناعة والسياحة والاسكان . وقدمت ائتمانات الى صغار المزارعين للحصول على قروض لتمويل المحاصيل عن طريق التعاونيات واتحادات التسليف (التي بلغ عدد أعضاء الأولى ٢١٩ ٢ عضوا والثانية ٢٦٠٠٠ عضو في أيلول/سبتمبر ١٩٧٨) . كما أنشأت شركة استثمار ، لتستثمر أموالها في بعض المشاريع الصناعية وتبيع الأسهم التي حصلت عليها من " صناعات السكر البليزية" الى المزارعين .

٥٨ـ وفي آخر أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ بلغ اجمالي الودائع في المصارف التجارية ٣ر٧٧ مليون دولار بليزى في مقابل ٣ر٦٥ مليون دولار بليزى لنفس الفترة من عام ١٩٧٧ . وبلغت الأرقام المناظرة **للسلف المصرفية** ٢ر٦٢ مليون دولار بليزى و ٥٧ مليون دولار بليزى على التوالي . وقد حصلت الصناعة الزراعية على نحو ٣٥ في المائة من **السلف** وكان نصيب السكر أكثر من نصفها . وساعد النمو السريع في الودائع على زيادة أكبر في سيولة المصارف التجارية .

حاء ـ الهياكل الأساسية

٥٩ـ في عام ١٩٧٨ أولت الحكومة اهتماما خاصا الى زيادة تنمية شبكات الطرق ، والموانئ ، والمواصلات الجوية والسلكية واللاسلكية ، والطاقة **الكهربائية ، والامدادات المائية والمجارى** . **ومن أهم** المشاريع التي تمت بالفعل أو يجرى تنفيذها المشاريع التالية .

Digitized by UNOG Library

٦٠- تمت اعادة انشاء الطريق الرئيسي الشمالي بنسبة ٧٥ في المائة ، والعمل مستمر في طريق همنغبيرد الرئيسي والطريق الرئيسي الغربي . وتم انشاء ١٥ ميلا اضافيا من طرق نقل السكر في الشمال . ويجرى انشاء طرق نقل الأرز في **منطقة توليد و وطرق فرعية في الأحياء الأخرى . وبدئ** في انشاء المرحلة الأولى من الميناء العميق لمدينة بليز وتقدر تكاليفها بما يزيد على ٢١ مليون دولار بليزى ، ومن المتوقع اتمامها في نيسان/ابريل ١٩٧٩ .

٦١- وبدأ تشغيل خط نقل جوى جديد ، هو شركة بليز للنقل الجوى المحدودة ، وتم تركيب معدات جديدة في مطار بليز الدولي لتوفير التوجيه البصرى الى الطائرات التي تقترب من الأرض. وتم تحسين المدرج بمهبط الطائرات في سان بيدرو . وجددت هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية في بليز خطوط التليفونات القديمة على مراحل وتم انشاء شبكة جديدة للاتصالات المتعددة الأطراف في حي أورانج ووك مبدئيا . وقاربت محطة التوابع الاصطناعية الأرضية في بلموبان على الانتهاء ؛ وسوف توفر للاقليم منفذا دوليا مستقلا الى العالم . وقد حددت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية بليز لتكون عنصرا تنفيذيا هاما في خطتها الاقليمية للتحذير من الأعاصير.

٦٢- وقام مجلس كهرباء بليز بانشاء وحدة توليد كهرباء جديدة في محطة توليد الطاقة **الكهربائية** في لاديفيل ، من المتوقع تشغيلها قريبا . وتم انشاء المولدات وشبكة التوزيع الجديدة **في سان بدرو ، وبذلك تم تزويدها بامدادات كهربائية يعتمد عليها . وبدأ العمل في محطة جديدة لتوليد القوة الكهربائية في كاى كولكر وكذلك وحدة توليد كهرباء جديدة في وادى ستان كريك .**

٦٣- وحسنت هيئة المياه **والمجارى** كمية ونوع مياه الشرب التي تزود بها مدينة بليز والمناطق الريفية . ومازال العمل مستمرا في مشروع المياه **والمجارى** في بليز . وتم توصيل أكثر من ٢٠٠ منزل بشبكة المياه الجديدة في بونتا غوردا . ومن المتوقع أن تحصل المنازل في مدينة أورانج ووك على المياه من الشبكة التي كادت تتم . ومازال اجراء التحسينات والتوسيع مستمرا في شبكات المياه في مدينة كوروزال وسان اغناسيو .

طاء - المالية العامة

استراتيجية الميزانية والسياسات المرتبطة بها

٦٤- أعرب **السيد برايس في بيانه** الأخير الخاص بالميزانية (أنظر الفقرة ٤٠ أعلاه) عن وجهة النظر التي مؤداها أن اقتصاد بليز يتطلب برنامجا للميزانية ينطوى على مجموعة من السياسات المالية والنقدية والمتعلقة بالأسعار والدخل . وقال ان استراتيجية الميزانية تهدف الى مايلي : (أ) تخفيف آثار التضخم ؛ (ب) الحد من النفقات المتكررة ؛ (ج) دعم المشاريع التي تزيد الانتاج وفرص العمل وتبقي الأسعار والاتجاهات التضخمية عند أدنى مستوى ممكن .

Digitized by UNOG Library

٦٥- وأشار السيد برايس الى أن الأهداف العامة لحكومته مازالت هي التحسين المستمر لرفاهية البليزيين جميعا وكافة المقيمين في الاقليم الذين يساهمون في جهوده الانمائية . وقد واصلت الحكومة العمل لتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية سريعة مع كفالة توزيع ثمار التنمية بالعدل والمساواة في نفس الوقت ، آخذة في اعتبارها ، بصفة خاصة ، أشد القطاعات فقرا من بين السكان المحليين .

٦٦- وأشار السيد برايس أيضا الى أن ميزانية ١٩٧٩ تنطوى مرة أخرى على برنامج واسع النطاق ، وتتضمن المقترحات المبينة خطوطها العامة في خطة التنمية الاقتصادية للفترة ١٩٧٧ - ١٩٧٩ ، وترد تفاصيلها في التقرير السابق للجنة الخاصة (ل) . واسترعى الانتباه الى السياسات والبرامج المتضمنة في الخطة ، قائلا انها تهدف الى تعزيز الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي بدرجة أكبر ولاسيما عن طريق التوسع في انتاج الأغذية والاستعاضة بالسلع المصنعة محليا عن الواردات كلما أمكن ذلك . ورحب بالاستثمار الأجنبي في الأنشطة الاقتصادية الملائمة ، مع التأكيد على توفير جميع الفرص للبليزيين للاشتراك اشتراكا كاملا في كافة المشاريع الانمائية . وأعلن عن عزم الحكومة على تحسين ترتيبات الرقابة على الأسعار ، مما يتيح للمستهلك أن يشترى السلع الخاضعة للرقابة بأفضل الأسعار الممكنة ، كما يتيح للمستوردين والمنتجين وتجار التجزئة أن يحصلوا على نسبة عادلة من الربح . وفي الختام أعلن أن الحكومة سوف تستمر في توفير البنيات الأساسية والمؤسسات الاقتصادية وتشجيع القطاع الخاص .

أداء الميزانية

٦٧- وفقا لما ذكره **السيد برايس استطاعت بليز منذ** انتهاء المعونات المقدمة من المملكة المتحدة في عام ١٩٦٧ أن توازن ميزانيتها الجارية وتزيد مساهمتها في الميزانية الرأسمالية . وقد قوبل حسن الادارة والاداء بمزيد من المساعدة على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف . وتم اصلاح النظام المالي بحيث أصبح من الممكن اعفاء أصحاب الدخول الصغيرة من ضريبة الدخل وتخفيض معدلات الضريبة وزيادة العلاوات للجميع . ومع اعادة تحديد التعريفة الجمركية ، فرضت معدلات منخفضة أو تساوى صفرا بالنسبة لمواد الاستهلاك الأساسية وللمنتجات . ومنحت مؤسسة تمويل التنمية قروضا كبيرة لكثير من المزارعين والصناعيين ومالكي الفنادق .

تقديرات الميزانية لعام ١٩٧٩

٦٨- توقعت تقديرات الميزانية لعام ١٩٧٩ ، **كما اقترحها السيد برايس** ، انفاقا

(ل) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ ، (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الرابع ، الفصل التاسع والعشرون ، المرفق ، الفقرات ٥٨ **الى** ٦٣ .

Digitized by UNOG Library

يبلغ ١ر١٢٥ مليون دولار بليزى (مقابل ١١٠ مليون دولار بليزى في عام ١٩٧٨) يشمل ٣ر٢٥ مليون دولار بليزى في باب النفقات المتكررة و ٩ر١٠ مليون دولار بليزى لميزانية التجهيز و ٩ر١٦ مليون دولار بليزى لبرنامج التعاون الاقتصادى ، بالاضافة الى ٩ر١٦ مليون دولار بليزى لميزانية الهيئات العامة .

٦٩- وتستمد الايرادات المتجددة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، وفوائد القروض ، والايرادات من الادارات الحكومية والتراخيص والايجارات والاتاوات . ويمكن توزيع اجمالي النفقات المتكررة المقدرة على النحو التالي : أجور شخصية ومعاشات ، ٥ر٣٠ مليون دولار بليزى ؛ سلع وخدمات ٧ر١٧ مليون دولار بليزى ؛ تكاليف الدين العام ١ر٤ مليون دولار بليزى . وقد التزم في ميزانية النفقات المتجددة التزاما شديدا بالمستويات المنقحة المأذون بها لعام ١٩٧٨ ، ولم يسمح الا بانشاء قليل من أبواب الانفاق الجديدة أو الاضافية .

٧٠- تم تمويل الـ ٢٥ مشروعا المدرجة في ميزانية التجهيز عن طريق فائض الايرادات ، وبدرجة قليلة عن طريق الفوائد الناتجة عن السلع الأساسية . وتتضمن هذه المشاريع مايلي : تدريب الموظفين العامين ، وتنمية الخدمات الاحصائية ، وتحسين الزراعة والحراجة ، والبنيات الأساسية الاقتصادية ، والصحة والاصحاح ، والخدمات الاجتماعية والتعليمية ، والاذاعة .

٧١- وتم تمويل برنامج التعاون الاقتصادى عن طريق المعونة والقروض من المصادر الخارجية أساسا . وتشمل المشاريع الرئيسية التي سيتم تمويلها بالتعاون مع المملكة المتحدة الطرق الرئيسية وشبكات الامداد بمياه الشرب وجزء من احتياجات الدفاع وبرنامج اعادة التأهيل لضحايا الأعاصير . وتستخدم الأموال المخصصة تحت هذا البرنامج في مساعدة صغار **الفلاحين ومزارعي الموز والحوامض وصناعة صيد الأسماك ، واعادة بناء الجسور وقنوات الرى واصلاح الطرق والشوارع ، وحماية المناطق** الساحلية والأنهار ؛ واعادة بناء أو اصلاح المنازل وغيرها من الممتلكات العامة . وسيستمر تمويل بعض المشاريع التى أشارت اليها اللجنة الخاصة في تقريرها السابق (م) من المصادر **الثلاثة الآتية : الحكومة الكندية وصرف** التنمية الكاريبي وصندوق التنمية الأوروبي .

ياء - التكامل الاقتصادى لمنطقة الكاريبي

٧٢- يتمثل أحد الأهداف الأساسية للمجتمع الكاريبي ، الذى أنشئ بمقتضى معاهدة شاغواراماس لعام ١٩٧٣ ، في تشجيع التكامل الاقتصادى بين الدول الأعضاء (بما في ذلك بليز) عن طريق انشاء سوق كاريبية مشتركة . وفي عام ١٩٧٧ تعرضت حركة التكامل الاقليمي لضغوط قاسية ، ترجع بصفة رئيسية الى المركز السيئ لميزان المدفوعات في بعض الدول الأعضاء . وفي العام التالي تحسنت

(م) المرجع نفسه ، الفقرة ١٥ .

Digitized by UNOG Library

الحالة الاقتصادية العامة لبلدان المنطقة تحسنا طفيفا ، رغم أن معظم الظروف غير الملائمة التي تعرضت لها هذه البلدان خلال عام ١٩٧٧ ظلت قائمة .

المؤتمر المعني بالتنمية الاقتصادية في منطقة الكاريبي

٧٣- كان من التطورات المشجعة بالنسبة للسوق الكاريبية المشتركة عقد مؤتمر التنمية الاقتصادية لمنطقة الكاريبي **في واشنطون ، العاصمة ، في ١٤ و ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ ، برعاية البنك الدولي** وعدة منظمات أخرى . وبناء على قرار المؤتمر تم انشاء الفريق الكاريبي للتعاون في مجال التنمية الاقتصادية لتنسيق وتعزيز تقديم المساعدة الخارجية الى عدد كبير من بلدان منطقة الكاريبي (بما في ذلك بليز) . **وفي الاجتماع الأول للفريق الكاريبي الذى عقد في واشنطون ، العاصمة ، في حزيران / يونيه ١٩٧٨** قام الفريق بانشاء هيئة التنمية الكاريبية **ولجنة توجيه** المساعدة التقنية التي يشرف عليها برنامج الأمم المتحدة الانمائي **(ن)** .

٧٤- وفي ذلك الاجتماع ، أعلن ممثل برنامج الأمم المتحدة الانمائي أنه خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٨١ سيقدم برنامج الأمم المتحدة الانمائي ٩٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، لأغراض المساعدة التقنية في منطقة الكاريبي ، وأن جهود تعزيز التعاون الاقليمي ينبغي أن تتركز على ثلاثة مجالات رئيسية هي : (أ) تعزيز الاتحاد الكاريبي ؛ (ب) تشجيع المؤسسات دون الاقليمية على خدمة أقل البلدان نموا ؛ (ج) توسيع التعاون بحيث يشمل البلدان الواقعة في الحوض الأكبر للبحر الكاريبي . كما قام برنامج الأمم المتحدة الانمائي بتقديم المساعدة الى الاقليم على أساس ثنائي . وبالنسبة للفترة ١٩٧٧-١٩٨١ خصص برنامج الأمم المتحدة **الانمائي لبليز رقما معدلا للتخطيط الارشادى** قدره ٩٧٤ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة . منها ١٣٧ ٠٠٠ دولار قدمت في عام ١٩٧٨ ومالا يزيد على ٢٣٥ ٠٠٠ دولار للانفاق في عام ١٩٧٩ .

الاجتماع الثاني للمجموعة الكاريبية

٧٥- تستورد منطقة الكاريبي أغذية بمعدل تكلفة للفرد يبلغ ٨٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة سنويا ، وهو من أعلى المعدلات في العالم . وتتراوح نسبة البطالة في المنطقة بين ٢٠ و ٤٠ في المائة . وجميع بلدان منطقة الكاريبي ، فيما عدا ترينيداد وتوباغو **، تستورد كل** احتياجاتها من الطاقة ، ويمثل البترول الجزء الأكبر منها . وتكاليف البترول المستورد قد تمثل ٢٥ في المائة من حصيلة النقد الأجنبي المتوقعة لهذه البلدان بحلول عام ١٩٨٣ .

٧٦- ولمواجهة هذه المشاكل وغيرها اجتمع أعضاء المجموعة الكاريبية في واشنطون في الفترة من ٤ الى ٩ حزيران / يونيه ١٩٧٩ تحت اشراف البنك الدولي . واشترك في **رعاية الاجتماع أيضا مصرف** التنمية الكاريبي **ومصرف التنمية للبلدان** الأمريكية وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي . وتوصلت المجموعة الى عدد من القرارات الهامة ، نورد موجزها فيما يلي .

(ن) أنظر أيضا الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/34/23/Rev.1) ، المجلد الثالث ، الفصل الثالث والعشرون ، المرفق ، الفقرات ٦٧-٧٢ .

Digitized by UNOG Library

٧٧ - **أعلن بعض المتبرعين أثناء الاجتماع عن تقديم تبرعات يبلغ مجموعها ١٨٣ مليون دولار من** دولارات الولايات المتحدة للتمويل عن طريق هيئة التنمية الكاريبية . وقد أقيمت هيئة التنمية الكاريبية من أجل توفير اطار من يستطيع المتبرعون في نطاقه تقديم المدفوعات المحلية والمساعدات لتمويل ميزان المدفوعات لبلدان منطقة الكاريبي التي تواجه مشاكل اقتصادية صعبة مابين قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل . ومن المتوقع أن تبلغ المدفوعات من هذه التبرعات خلال السنة التي تبدأ في تموز/يوليه ١٩٧٩ ، بالاضافة الى المساعدة التي سبق الاعلان عنها ، ٢٢٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . وينبغي أن تصل التبرعات الاضافية خلال السنة الى اجمالي قدره ٢٧٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة تقريبا (في مقابل ١٨٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة قدرت للسنة الأولى من ممارسة هيئة التنمية الكاريبية لعملها ، التي تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٩) .

٧٨- ووافقت المجموعة على انشاء لجنة استشارية خاصة ، تتكون من ممثلي حكومات البلدان المستفيدة والمتبرعة ، تقوم ، بمجرد تلقي البرامج الاقليمية التي تقترحها المؤسسات الدولية في مختلف القطاعات ، باجراء مناقشات أولية غير رسمية بشأنها ، ثم تتشاور مع الحكومات الأخرى حسب الاقتضاء .

٧٩- وأيدت المجموعة تأييدا كاملا مواصلة أنشطة اللجنة الادارية للمساعدة التقنية ، التي أنشئت من أجل تنسيق وتعزيز المساعدة التقنية واعداد برامج اقليمية لبلدان منطقة الكاريبي .

٨٠- وتقرر في الاجتماع أيضا مايلي :

(أ) أن تجتمع فرقة عمل تنشئها المجموعة وتضع سياسات وبرامج ، تتناول على سبيل المثال الترتيبات في مجال الائتمان والتمويل ، والتدريب الادارى وتنقيح سياسات التصدير ، وذلك لتعزيز أنشطة القطاع الخاص .

(ب) قررت المجموعة أن تطلب من مركز التجارة الدولية اعداد نظام للمعلومات التجارية والاستقصاءات المتعلقة بالسوق بغية مساعدة بلدان منطقة الكاريبي على زيادة صادراتها . وكان من المقرر أن يعقد البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي اجتماعا مع مركز التجارة الدولية في منتصف آب/أغسطس لمناقشة هذه الاقتراحات والاقتراحات الأخرى التي كان يعدها مركز التجارة الدولية لوضع خطة مشتركة لتشجيع الصادرات.

(ج) وتقرر تقديم المساعدة الى بلدان منطقة الكاريبي لانتاج الأغذية للاستهلاك المحلي وقد وافق الفريق على القيام بنشاط على نطاق المنطقة في البحث الزراعي . كما تقرر أيضا انشاء شبكة جديدة للمعلومات المتعلقة بالسوق يستخدمها صغار المنتجين الزراعيين .

(د) طلبت المجموعة من **لجنة توجيه** المساعدة التقنية أن تبذل نشاطا اقليميا مكثفا في انتاج الطاقة بالتعاون مع حكومات منطقة الكاريبي . ومن شأن المشروع المقبل أن يساعد الحكومات في تنمية موارد الطاقة المحلية ؛ ويزيد من تدابير **حفظ الطاقة** ، وينتج موارد بديلة للطاقة (كهرمائية ، وحرارية ، وشمسية ، وفحمية ، ألخ) ؛ ويدعم تخطيط وادارة الطاقة.

Digitized by UNOG Library

(هـ) وفي قطاع السياحة ، تم الاتفاق على انشاء فريق عامل يضم ممثلي المركز الكاريبي للبحوث والسياحة والبنك الدولي من أجل اعداد خطة عمل للنهوض بالسياحة الاقليمية وتنميتها .

(و) وفي قطاع النقل ، تم الاتفاق على أن تواصل اللجنة الادارية للمساعدة التقنية الاهتمام بالمشاريع الاقليمية الثمانية الجارى اعدادها وتنفيذها حاليا . ومنها أربعة في مرحلة التنفيذ هي : مساعدة الخط الجوى الاقليمي ، خط جزر ليوارد للنقل الجوى ؛ وصيانة المطار وعملياته ؛ والتشريع الخاص بهيئة **المرفأ** وادارته ؛ واحصائيات النقل البحرى.

(ز) وقام فريق فرعي منفصل بدراسة حالة أقل البلدان نموا من بين بلدان الاتحاد الكاريبي (بما في ذلك بليز) . وقد ناقش هذا الفريق ، الى جانب ايلاء الاهتمام الى مسألة الخدمات المشتركة ، ثلاث خطط اقليمية محددة هي : تقديم معونات غذائية ، وانشاء صندوق دائر للمدخلات الزراعية ، وصندوق ائتمان للاحتياجات الأساسية . وقد اقترح عقد اجتماع خاص للمتبرعين والمستفيدين في الوقت المناسب لاستكمال التفاصيل النهائية لهذه الخطط وتمويلها ، وهي تعتبر ملائمة للاحتياجات الملحة لهذه البلدان . ولوحظ أن بعض المتبرعين حددوا المشاريع التي سيقوموا بتمويلها من بين مشاريع الاستثمار الأربعمائة التي وضعت لهذه البلدان ، وأن المشاريع (بما في ذلك تعزيز الصناعة الزراعية ، وتربية الماشية ، وتنمية الغابات وصيانة الطرق ، ومرافق المياه ، والاسكان الخ) تلقت أموالا أيضا من **مصرف التنمية الكاريبي** .

التطورات الأخرى

٨١- يرد فيما يلي موجز للتطورات الحديثة الأخرى المتصلة بحركة التكامل الاقليمي .

٨٢- خلال عام ١٩٧٨ وافق مجلس وزراء السوق المشتركة على تعديل القواعد الجديدة المتعلقة بشهادات **المنشأ** بالنسبة للمصنوعات التي يجرى التبادل التجارى لها فيما بين البلدان الأعضاء ، وذلك بالرغم من أن بدء نفاذ هذه القواعد كان مقررا اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير من ذلك العام . وقد استهدف التعديل حماية **البلدان الأقل نموا من تأكل الدخل الذى قد** تتعرض له نتيجة استيراد السلع المعفاة من الرسوم الجمركية بمقتضى النظام الجديد المتعلق بشهادات **المنشأ** . وفضلا عن ذلك فقد أرجئ الأخذ بذلك النظام حتى ١ نيسان/ابريل ١٩٧٩ ، بغية السماح للأعضاء بمزيد من الوقت لكي يسنوا التشريعات اللازمة لوضع النظام الجديد موضع النفاذ . ووافق المجلس أيضا على أن تقوم البلدان الأكثر نموا ، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ ، بتطبيق التعريفة الخارجية المشتركة المعاد صياغتها والموحدة تماما ، التي وضعت على أساس صيغة القائمة الجمركية لعام ١٩٧٨ لمجلس التعاون الجمركي ، أما البلدان الأقل نموا فتطبقها فيما بعد بمجرد أن يصبح ذلك ممكنا عمليا . وفيما يتعلق ببروتوكول التسويق الزراعي فقد رأى المجلس أنه لا يوفر أساسا فعالا للتخطيط الطويل الأجل للانتاج الزراعي . ومن ثم فقد قرر أنه ينبغي أن تقوم فرقة العمل المعنية ببروتوكول التسويق الزراعي باستعراض شامل للبروتوكول في اطار **سوق مشتركة** .

Digitized by UNOG Library

٨٣- وخلال نفس السنة وافق برنامج الأمم المتحدة الانمائي على مشروع اقليمي لتقديم المساعدة التقنية عن طريق مصرف التنمية الكاريبي للاسراع بتنفيذ الخطة الاقليمية للأغذية والتشغيل الكامل لشركة الأغذية الكاريبية . ويتمثل الهدف الرئيسي للخطة في التقليل من اعتماد المنطقة على واردات الأغذية عن طريق زيادة الانتاج وتحسين التسويق للمنتجات الزراعية الاقليمية (أنظر أيضا الفقرة ٨٠ أعلاه) . وتستهدف الخطة انشاء مزرعة من المزرعتين الكبيرتين في بليز ، على مساحة قدرها ٥٠٠ ٧ فدان يزرع فيها الذرة وفول الصويا واللوبياء والسمسم والسرغوم والفول السوداني . وفضلا عن ذلك فان أحد الجوانب الهامة للجزء المتعلق بالماشية من الخطة يتمثل في تربية قطعان كبيرة من الماشية في الاقليم .

٨٤- وقد حدثت ثلاثة تطورات اضافية هامة : أولا ، قامت هيئة المقاصة المتعددة الأطراف التابعة للاتحاد الكاريبي ، بين أمور أخرى ، بمضاعفة الحجم المالي للهيئة الى ٨٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة وتخفيض مقدار التسوية الالزامية الى نصف الرصيد المستحق (أنظر أيضا الفقرة ٥٦ أعلاه) . ثانيا ، قامت حكومة ترينيداد وتوباغو بانشاء مجلس المساعدة الكاريبي لتقديم المساعدة الاقتصادية والتقنية الى بلدان الاتحاد الكاريبي . ثالثا ، بدأت المفاوضات بين بلدان الاتحاد الاقتصادي الأوروبي وبين بعض بلدان معينة من افريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادي لوضع اتفاق لاحق لاتفاقية لومي التي ستنتهي في عام ١٩٨٠ (أنظر A/AC.176/7) . ووافقت بلدان الاتحاد الكاريبي على الاقتراحات الرامية الى اتخاذ موقف اقليمي موحد بالنسبة لكافة المجالات الرئيسية محل التفاوض مثل التعاون التجاري ، والمساعدة المالية والتقنية ، وتثبيت حصيلة الصادرات ، والتنمية الصناعية ، والتبادل التجاري في السكر والموز والروم .

٨٥- وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ عقدت كندا وبلدان الاتحاد الكاريبي اجتماعا في **جامايكا لتوقيع اتفاق بشأن التعاون المالي والتقني والتجاري والصناعي بين الطرفين (س)** .

٤ - الاحوال الاجتماعية

ألف - اليد العاملة

٨٦- قبل ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، عندما أصاب اعصار غريتا بليز ، كان معلوما أن أكثر من ١٥ في المائة من السكان المحليين الذين في سن العمل عاطلين عن العمل . وكما سبقت الاشارة في الفصل السابق ، تعرضت الزراعة ، **وخاصة قطاعا الموز والحوامض ، حيث يعمل ما يقدر بثلث الأيدي العاملة ، لخسائر شديدة نتيجة للاعصار** ، وكذلك مصايد الأسماك . وترتب على ذلك تعطل أعداد كبيرة اخرى من السكان المحليين عن العمل . وقد عمدت حكومة المملكة المتحدة ،

(س) المرجع نفسه ، الفقرتان ٧٨ و ٧٩ .

Digitized by UNOG Library

بعد أن قدرت الخسائر التي مني بها الاقتصاد ، والتي قدرت رسميا بما يزيد على ٥٠ مليون دولار بليزى ، الى تقديم معونة خاصة الى بليز يبلغ مجموعها ١ر١٥ مليون دولار بليزى للمساعدة في اعادة التأهيل عقب الاعصار الأخير . وخصص جزء من هذه المعونة لمساعدة الاقليم على انعاش **الزراعة وصائد الأسماك** .

٨٧- لاحظ الفريق الكاريبي للتعاون في مجال التنمية الاقتصادية ، في اجتماعه في حزيران / يونيه ١٩٧٩ ، بصفة خاصة ، أن البطالة تتراوح بين ٢٠ و ٤٠ في المائة في المنطقة . وتبعا لذلك اتخذ تدابير تهدف الى مساعدة بلدان منطقة الكاريبي في الحصول على ماتحتاج اليه من مساعدات خارجية بحيث تستطيع ، بين أمور أخرى ، أن تحتفظ بمستويات مقبولة من التنمية والعمالة والتزم أعضاء الفريق بتقديم ١٨٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للتمويل على نمط التمويل الذى تقدمه هيئة التنمية الكاريبية . وكان المتوقع أن يصل المبلغ مع التبرعات الاضافية خلال السنة ١٩٧٩ / ١٩٨٠ الى ٢٧٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (في مقابل مبلغ ١٨٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة كان مقدرا للسنة الأولى لمباشرة هيئة التنمية الكاريبية لعملها التي تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٩ . كما وافقوا أيضا على تمويل عدد من مشاريع الاستثمار الأربعمائة التي **وضعت للبلدان الأقل نموا في المنطقة** . غير أنه لاتوجد معلومات تبيّن أى المشاريع المتعلقة بالاقليم مولتها هيئة التنمية الكاريبية أو البلدان المتبرعة . ولذلك فليس من الممكن التأكد مما اذا كان للاجراء الذى اتخذه الفريق أخيرا أى أثر مباشر ملموس على الاقتصاد المحلي والعمالة .

باء - الاسكان

٨٨- قال السيد برايس رئيس الوزراء في خطابه عن حالة **الدولة لعام** ١٩٧٨ (أنظر الفقرة ٦ أعلاه) أن حكومته عمدت ، عن طريق اداراتها ، الى بناء نحو ٣٥٠ منزلا في لا ديفيل ومدينة بليز وبالموبان . وفضلا عن ذلك ، وافقت مؤسسة تمويل التنمية وشركة التعمير والتنمية التي تملكها الحكومة على ٦٥ و ٢٣٦ قرضا للاسكان على التوالي ، وذلك بمساعدة من **مصرف التنمية الكاريبي** .

٨٩- وكما جاء في التقارير في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨ ، **د مر** اعصار غريتا بالكامل ما لا يقل عن ١٥٠ منزلا ، مما جعل مايقرب من ١٠٠٠ شخص بلا مأوى وألحق أضرارا خطيرة بحوالي ١٠٠٠ منزل آخر .

٩٠- **وقال السيد برايس في** بيانه الخاص بالميزانية في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ (أنظر الفقرة ٤٠ أعلاه) ، أن كثيرا من المنازل قد بنيت . وأشار بصفة خاصة الى أن ادارة الاسكان والتخطيط تقوم سنويا بانشاء مابين ٢٠ و ٢٥ منزلا ؛ وأن شركة التعمير والتنمية قامت ببناء ٢٠٠ منزل بالاضافة الى منح قروض للاسكان . وأشار أيضا الى أن بعض المبالغ المقدمة

Digitized by UNOG Library

من حكومة المملكة المتحدة لبرنامج اعادة التأهيل عقب الاعصار (أنظر الفقرة ٧١ أعلاه) خصصت لتمويل المشاريع الاسكانية ، وان اجمالي الاستثمار في الاسكان كان يقدر بمبلغ ١٥ مليون دولار بليزي .

جيم - الصحة العامة

٩١- وفقا للمعلومات المقدمة من المملكة المتحدة كانت المؤسسات الطبية في الاقليم تتكون من ٧ مستشفيات حكومية في عام ١٩٧٧ : واحد في كل من **المناطق الخمس** ، **وواحد في مدينة بليز** وواحد في بلموبان . وكان يساعد المسؤول الطبي الرئيسي في ادارة الخدمات الصحية موظفان طبيان ، وموظف تمريض رئيسي وموظفون آخرون .

٩٢- **وقال السيد برايس في خطابه عن حالة الدولة الذى ألقاه في ٥ أيلول/سبتمبر** ١٩٧٨ (أنظر الفقرة ٦ أعلاه) ، ان الادارة الطبية لديها مايكفي من الموظفين الطبيين ، وأن جميع أحياء الاقليم لديها خدمات اسعاف . وأضاف أنه تم اتخاذ التدابير لمقاومة ظهور الملاريا التي أبلغ عن ظهور حالات منها في أربعة أحياء ؛ وأن برنامج الاصحاح البيئي مستمر ؛ وأن اصلاحات رئيسية تجرى في اثنين من مستشفيات الاحياء . وفي أواخر العام أعلن رئيس الوزراء أن مستشفى جديدا بني في مدينة أورانج ووك وأنه أنشئت عيادات صحية في المناطق الريفية.

٥ - الأحوال التعليمية

٩٣- التعليم اجبارى للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ سنوات و ١٤ سنة . ووفقا للمعلومات المقدمة من الدولة القائمة بالادارة ، في سنة ١٩٧٦ (وهي آخر سنة تتوفر عنها بيانات تفصيلية) كانت توجد ١١ مدرسة حكومية و ١٨٢ مدرسة ابتدائية تحصل على اعانة من الحكومة ، تقدم التعليم المجاني الى ٣٢ ٣٧٧ تلميذا . وفضلا عن ذلك كان هناك نحو ١ ٠٠٠ تلميذ **يتعلمون في ١١ مدرسة ابتدائية خاصة لقاء أقساط** . وكانت البعثات الدينية تدير جميع المدارس ، فيما عدا ١١ مدرسة ابتدائية . وبفضل هذه الأسس الوطيدة على مستوى التعليم الابتدائي ، تركز البلاد الآن على تنمية التعليم الثانوى .

٩٤- ومعظم تلاميذ المدارس الثانوية حصلوا على دراسة لمدة أربع أو خمس سنوات تؤهلهم لدخول امتحان المستوى العادى للشهادة العامة للتعليم بجامعة كامبريدج ، أو امتحان الجمعية الملكية للفنون . ويدرس عدد متزايد من الطلاب في الصف السادس . وفي عام ١٩٧٦ قيد ٥٦٦ ٥ طالبا (بما في ذلك ٢٥٠ طالبا **في مستوى الصف السادس حصلوا على منح دراسية من** الحكومة) في ٢١ مدرسة ثانوية ، وتولى تعليمهم ٣٤٣ مدرسا . ومن بين هذه المدارس كانت

Digitized by UNOG Library

الحكومة تدير ٤ والبعثات الدينية تدير ١٥ والمدرستان الباقيتان خاصتان يديرهما أفراد . وكان يوجد في الكلية التقنية ببليز ، وهي واحدة من المعاهد الحكومية الأربعة ، ٤٩٥ طالبا ، من بينهم ٢٢٥ طالبا يتلقون دراسة التعليم الثانوى و ٢٧٠ طالبا يتلقون دراسة حرفية وتقنية.

٩٥- وكان مجموع المقيدين في كلية المعلمين ببليز ، التي تمنح دراسة لمدة سنتين للحصول على الدبلوم وتؤهل الطلاب للحصول على صفة المدرس المدرب ، ١٣٧ طالبا في عام ١٩٧٦ . ولم تكن هناك معاهد للتعليم العالي في الاقليم ولكن الدراسات الخارجية كانت متاحة عن طريق جامعة جزر الهند الغربية ، وكانت الفرص متاحة للطلاب الحاصلين على مؤهلات مناسبة للدراسة في الجامعات والمعاهد الأخرى في ما وراء البحار .

٩٦- وقد قدم السيد برايس رئيس الوزراء ، في خطابه الأخير عن حالة **الدولة** (**أنظر الفقرة** ٦ أعلاه) ، البيانات التالية بشأن التحسينات التي أدخلتها حكومته على الخدمات التعليمية . ومن بين المشاريع التعليمية الرئيسية مايلي : (أ) انشاء كلية مشتركة جديدة في مدينة كوروزال ؛ (ب) واكمال أربع مدارس جديدة في **منطقتين وفي مدينة بليز** ؛ (ج) وتوسيع عدة مدارس أخرى في هذه المدينة . وقد أدخلت الزراعة في المنهج الدراسي بكلية المعلمين ببليز في كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ . وأتمت مدرسة بالموبان العامة سنتها الأولى بعد ادخال الزراعة كجزء من برنامجها الرسمي للدراسة . وتدعم الحكومة برنامج الصف السادس في الاقليم بتقديم كثير من المنح الدراسية . وهي تواصل ارسال البليزيين على منح دراسية لمواصلة تعليمهم في الخارج .

٩٧- وقد قدم رئيس الوزراء في بيانه الخاص بالميزانية في ٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ (أنظر الفقرة ٤٠ أعلاه) معلومات اضافية عن التطورات التعليمية . ووفقا لما قاله ، كانت هناك ٢٠٠ مدرسة ابتدائية و ٢٣ مدرسة ثانوية في الاقليم ، وكلها تحصل على مساعدة من الحكومة. وقد تم توسيع واعادة تشكيل الكلية التقنية وكلية المعلمين ببليز لمواجهة احتياجات التنمية الحقيقية للاقليم. وفضلا عن ذلك تم انشاء مدارس مهنية ومدارس للمرحلة الأولى الثانوية ومدرسة للتدريب الزراعي . ومع تزايد عدد المنح الدراسية المجانية أصبح بليزيون عديدون من المهنيين النافعين ، مثل الأطباء والممرضات والزراعيين والمهندسين والمحامين وعلماء الاجتماع والمعلمين . وفي البرنامج الرئيسي لعام ١٩٧٩ خصصت اعتمادات للمرافق التعليمية بما في ذلك مدارس المرحلة الأولى الثانوية الزراعية ، ألخ .

٩٨- وحدث تطوران هامان في مجال التعليم في أوائل عام ١٩٧٩ . الأول هو القرار الذى اتخذته الحكومة بالاستعاضة عن امتحان شهادة التعليم العامة بالامتحان الكاريبي ، الذى يتوقع أن يماثل الامتحان السابق في نوعيته . وسوف يجرى الامتحان الجديد مجلس الامتحانات الكاريبي بوصفه مؤسسة مرتبطة بالاتحاد الكاريبي . وسوف يشمل الامتحان الجديد في ذلك العام

Digitized by UNOG Library

خمسة موضوعات فقط (اللغة الانكليزية والجغرافيا والتاريخ والعلوم المتكاملة والرياضيات) وسيتم توسيعه بحلول عام ١٩٨٠ بحيث يشمل ثلاثة موضوعات أخرى (الزراعة والتعليم التجارى واللغة الاسبانية) ، ثم يشمل المنهج كله بحلول عام ١٩٨٣ .

٩٩- والتطور الهام الثاني هو الاعلان الرسمي عن بدء العمل في أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ في كلية الفنون والعلم والتكنولوجيا ببليز ، التي تمولها الحكومة ، والهدف منها أن تسد الحاجة الى عدد أكبر من البليزيين الحاصلين على تدريب في الميادين المهنية والتقنية . وسوف تتكون الكلية من المدارس الثانوية التي تقدم الآن دراسات الصف السادس ؛ وفضلا عن ذلك فمن المقرر توفير دراسات متقدمة لمدة سنة واحدة للحصول على دبلوم في المحاسبة والتعليم والرياضيات.

Digitized by UNOG Library

الفصل الثلاثـون *

انتيغوا ، وسان كيتس ـ نيفيس ـ انغيلا ، وسان فنسنـت

ألف ـ نظر اللجنة الخاصة في المسألـــة

١ ـ نظرت اللجنة الخاصة في مسألة انتيغوا ، وسان كيتس ـ نيفيس ـ انغيلا ، وسان فنسنت في جلستها ١١٦١ المعقودة في ١٦ آب/اغسطس ١٩٧٩ .

٢ ـ وأخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار ، لدى نظرها في هذا البند ، أحكام قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، بما في ذلك بصفة خاصة القرار ٣٣/٤٤ المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وبالفقرة ١٢ من هـــذا القرار ، طلبت الجمعية العامة الى اللجنة الخاصة " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قـــرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د ـ ١٥) تنفيذا فوريا وتاما في جميع الاقاليم التي لم تنل بعد استقلالها وبصفة خاصة ، وضع مقترحات محددة للقضاء على بقايا مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الـــى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين " . وأخذت اللجنة الخاصة أيضا بعين الاعتبار قـــرار الجمعية العامة ٣٣/٤١٤ المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ وكذلك قرار الجمعية العامة ٣٣/١٥٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ المتعلق ، في جملة أمور ، بهذه الأقاليم .

٣ ـ وكان أمام اللجنة ، أثناء نظرها في هذا البند ، ورقة عمل أعدتها الامانة العامة (انظـــر مرفق هذا الفصل) ، تتضمن معلومات عن التطورات المتعلقة بهذه الاقاليم .

باء ـ قرار اللجنة الخاصة

٤ ـ قررت اللجنة الخاصة ، دون اعتراض ، عقب بيان أدلى به رئيسها (A/AC.109/PV.1161) ، في جلستها ١١٦١ المعقودة في ١٦ آب/اغسطس ١٩٧٩ ، النظر في مسألة انتيغوا ، وسان كيتس ـ نيفيس ـ أنغيلا ، وسان فنسنت في دورتها المقبلة ، على أن تتقيد بأية توجيهات قد تصدرهـــا الجمعية العامة في هذا الصدد في دورتها الرابعة والثلاثين ، والاذن لمقررها باحالة جميـــع المعلومات المتوفرة حول هذه المسألة الى الجمعية العامة بغية تيسير نظر الجمعية في هذا البند .

---

* صدر سابقا بوصفه جزءا من الوثيقة A/34/23/Add.7 .

Digitized by UNOG Library

المرفـــق*

ورقة العمل التي أعدتها الامانة العامـــة

المحتويـات

	الفقـــرات
١ - لمحة عامة	١ - ٤
٢ - التطورات الدستورية والسياسية	٥ - ٦١
٣ - **الأحوال** الاقتصادية	٦٢ - ١٢٠
٤ - **الأحوال** الاجتماعية	١٢١ - ١٢٨
٥ - **الأحوال** التعليميـة	١٢٩ - ١٣٨

* صدر فيما قبل تحت الرمز A/AC.109/L.1344 .

Digitized by UNOG Library

انتيغوا ، وسانت كيتس ـ نيفيس ـ انغيلا (أ) ، وسان فنسنت (ب)

١ ـ لمحة عامة

١ ـ تشكل انتيغوا ، وسان كيتس ـ نيفيس ـ انغيلا ، جزءا من جزر ليوارد وتمتد على مسافة تقع في منتصف الطريق في القوس المتكون من جزر الهند الغربية . وتشكل جزيرة سان فنسنت جزءا من جزر وند وارد . ويتكون سكان الدول المرتبطة ، أساسا ، من الافريقيين والمولدين .

المساحة والسكان

	المساحة (بالكيلومترات المربعة)	السكان ١٩٧٠ (التعداد)	السكان منتصف عام ١٩٧٧ (التقديرات)
انتيغوا (بما في ذلك بربودا)	٤٤٣	٦٥ ٥٢٥	٧٢ ٠٠٠
سان كيتس ـ نيفيس ـ انغيلا	٤٠١	٦٤ ٠٠٠ (أ)	٦٦ ٠٠٠
سان فنسنت (بما في ذلك جزر الغرينادين التابعة لسان فنسنت)	٣٨٩	٨٧ ٣٠٥	١٠٠ ٠٠٠ (ب)

المصدر : الدراسات الاحصائية للامم المتحدة (ST/ESA/STAT/SER.A/128) .

(أ) بما في ذلك سكان انغيلا الذين يقدر عددهم بـ ٦ ٥٢٤ نسمة ، والذين لم يشملهم تعداد عام ١٩٧٠ .

(ب) آخر التقديرات الرسمية الى غاية ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ .

٢ ـ في ١٣ نيسان/ابريل ١٩٧٩ ، ثار بركان جبل سوفريير في سان فنسنت ، **مطلقا بخارا** وأطنان من الغبار فوق الجزيرة والى مسافة وصلت الى بربادوس . ونتيجة لذلك ، غادر حوالي

(أ) وضع دستور منفصل لانغيلا أصبح ساريا في شباط/فبراير ١٩٧٦ .

(ب) المعلومات الواردة في هذا الجزء مستمدة من التقارير المنشورة .

Digitized by UNOG Library

٢٠٠٠ شخص المنطقة الخطيرة الواقعة ضمن نصف قطر مداه ١٦ ميلا من البركان اما باجلائهم أو بمغادرتهم مساكنهم بمحض ارادتهم ؛ وقد تم **ايواؤهم** في ٦٧ مركزا للايواء قرب العاصمة كنغستون . وقد قامت فرق من اختصاصيي علم الزلازل من منطقة الكاريبي ، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية بزيارة سان فنسنت لمراقبة نشاط البركان . وعلى اثر النداء الموجه من **السيد ميلتون كيتو رئيس الوزراء تلقى الاقليم اغاثات من حكومات ووكالات في منطقة الكاريبي وأوروبا وامريكا الشمالية .**

٣ ـ **وأعلن السيد كيتو** ، في كلمة موجهة الى سكان سان فنسنت في ٨ حزيران/يونيه ، انه ، استنادا الى اختصاصيي علم الزلازل ، يستطيع الآن جميع السكان العودة الى مساكنهم بدون خوف على سلامتهم ، باستثناء اولئك الذين يقطنون في طرف الجزيرة التابع لونـدوارد . ونتيجة لذلك ، اغلقت مراكز الاستقبال أبوابها في الفترة من ١١ الى ١٨ حزيران/يونيه . واستعرض رئيس الوزراء الاضرار العديدة التي تسبب فيها البركان ، وحث جميع سكان سان فنسنت على المشاركة في أعمال اعادة البناء .

٤ ـ وعقدت الحلقة الدراسية الاولى حول استعداد منطقة الكاريبي للوقاية في حالات **الكوارث في الفترة من ١٠ الى ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٧٩ في كاستريز ، عاصمة سانت لوسيا .** وحضر الندوة أكثر من ١٤٠ مشاركا يمثلون بلدانا في منطقة الكاريبي وأوروبا وأمريكا الشمالية ، وكذلك منظمات اقليمية ودولية . وكان القصد من وراء عقد الحلقة الدراسية تحسين الوقاية من الكوارث الطبيعية في منطقة الكاريبي . وقال السيد جون كومبتون ، الذى كان حينها رئيس وزراء سانت لوسيا ، في كلمته الافتتاحية ، ان الثوران البركاني الاخير الذى اندلع في سان فنسنت اظهر ليس فقط قلة استعداد بلدان منطقة الكاريبي للوقاية من الكوارث ، بل أيضا قلة تنسيق فعالية خطط الحماية . وعلى هذا ، دعا الى انشاء منظمة اقليمية لتنسيق المساعدة على اثر الكوارث الكبرى .

٢ ـ التطورات الدستورية والسياسية

ألف ـ الترتيبات الدستورية الراهنة

٥ ـ على اثر حل الاتحاد الفيدرالي لجزر الهند الغربية في عام ١٩٦٢ ، وما تبع ذلك من مفاوضات بشأن مركز كل اقليم من اقاليم الكومنولث الكاريبي على حدة ، اقترحت حكومة المملكة المتحدة في عام ١٩٦٥ **منح الاقاليم الستة وهي : انتيغوا ، ودومينيكا ، وغرينادا ، وسان كيتس ـ نيفيس ـ انغيلا ، وسانت لوسيا ، وسان فنسنت ، مركزا دستوريا جديدا .** وبمقتضى هذا المقترح الذى نفذ في ١٩٦٧ بالنسبة لانتيغوا ودومينيكا وغرينادا وسان كيتس ـ نيفيس ـ انغيلا ، وسانت لوسيا ، وفي عام ١٩٦٩ بالنسبة لسان فنسنت ، اصبح كل اقليم " دولة مرتبطة بالمملكة المتحدة " ، تسيطر على شؤونها الداخلية ولها الحق في تعديل دستورها الخاص ، بما في ذلك سلطة انهاء هذا الارتباط مع المملكة المتحدة واعلان استقلالها في النهاية ؛ واحتفظت حكومة المملكة المتحدة بالمسؤولية عن

Digitized by UNOG Library

الشؤون الخارجية والدفاع عن الاقاليم . وقد حصلت غرينادا على الاستقلال بمجرد الغائها مركزها كدولة مرتبطة بالمملكة المتحدة في ٧ شباط/فبراير ١٩٧٤ ، وتبعتها دومينيكا (المعروفة الآن بكومنولث دومينيكا) في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ ، وسانت لوسيا في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٧٩ . ونتيجة لذلك لم يبق سوى ثلاث دول مرتبطة فقط .

٦ - دستور كل اقليم بوجه خاص ينص على انشاء برلمان يتكون من مجلس واحد في سان كيتس - نيفيس - انغيلا وسان فنسنت، ومن مجلس للشيوخ وآخر للنواب في انتيغوا . وتدوم ولاية كل برلمان خمس سنوات . واسندت السلطة التنفيذية في كل اقليم الى حاكم تعينه الملكة لمدة خمس سنوات ، ويمارس سلطته بمساعدة حكومة تتألف من رئيس للوزراء ووزراء آخرين . ويتولى مجلس الوزراء ادارة وتنظيم شؤون الحكم وهو مسؤول بصورة جماعية ، أمام برلمان الاقليم .

٧ - وتشترك حكومات الدول المرتبطة في محكمة قضائية عليا ، يجوز ان يمتد اختصاصها بحيث يشمل سائر الاقاليم المعنية في منطقة البحر الكاريبي . ومن اختصاص هذه المحكمة النظر ، في جملة أمور أخرى ، في الحقوق والحريات الاساسية وتكوين مختلف البرلمانات والتنازع بين مختلف أحكام الدستور في كل دولة . ويحدد برلمان كل دولة الاختصاص القضائي للمحكمة .

٨ - ويتولى ممثل عن حكومة المملكة المتحدة في المنطقة مسؤولية ادارة العلاقات بين المملكة المتحدة والاقاليم .

٩ - ويوجد وضع خاص في انغيلا (ج) . وبايجاز ، فقد استأنفت حكومة المملكة المتحدة بموجب قانون انغيلا لعام ١٩٧١ ، الاضطلاع بالمسؤولية المباشرة عن شؤون انغيلا . وفي وقت لاحق ، بدأ العمل بدستور منفصل للجزيرة في ١٠ شباط/فبراير ١٩٧٦ .

١٠ - وفي عام ١٩٧٥ ، ادخل تعديل على دستور سان فنسنت ، خول الحاكم ، ان يعين وفقا لتقديره الخاص ، زعيم المعارضة في حالة تنافس اثنين أو أكثر من اعضاء المعارضة على هذا المركز ولم يحظ اى منهم بمساندة العضو الاخر أو الاعضاء الآخرين . وفي ممارسته لتقديره للامور ، ينبغي للحاكم ان يسترشد بالاقدمية أى لول مدة ولاية العضو المنتخب و/أو عدد الاصوات التي حصل عليها العضو في الانتخابات العامة .

باء - المركز المقبل للدول المرتبطة

لمحة عامة

١١ - ينص قانون جزر الهند الغربية لعام ١٩٧٦ ، الذى انشئت بمقتضاه دول جزر الهند

(ج) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1) ، المجلد الرابع ، الفصل الثلاثون ، المرفق ، الفقرات ٩ الى ١٨ .

Digitized by UNOG Library

الغربية المرتبطة ، على وسيلتين يمكن بواسطتهما لاية دولة مرتبطة ان تغدو مستقلة ، فالهيئة التشريعية المحلية مخولة ، بموجب الفقرة ١ من المادة ١٠ ومرفقها ، ان تعتمد ، بأغلبية الثلثين ، دستورا مستقلا يتعين التصديق عليه في استفتاء عام بأغلبية الثلثين . ويجوز لحكومة المملكة المتحدة ، بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٠ ان تنهي في أي وقت ، بواسطة أمر من المجلس ، ارتباطها مع أية دولة مرتبطة .

١٢ - وفي هذا الصدد ، اتخذ رؤساء حكومات الدول المرتبطة قرارا في اجتماع عقدوه في باستير ، سان كيتس ، في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ (د) . ولاحظ القرار ، في جملة امور ، انه لا يوجد في دستور أي بلد آخر من بلدان الكومنولث الكاريبي نص يقضي باجراء استفتاء كشرط مسبق للاستقلال ، وان مركز الدول المرتبطة لم يعد يفي بالاحتياجات والاماني الانمائية والدستورية لحكومات وشعوب الدول المرتبطة . ولهذا تقرر : " ان تقوم حكومات الدول المرتبطة في أقرب وقت ممكن بالسعي لدى حكومة المملكة المتحدة لانهاء مركز الدولة المرتبطة بالمملكة المتحدة ، وفقا لاحكام الفقرة ٢ من المادة ١٠ من قانون جزر الهند الغربية لعام ١٩٧٦ " ، وخلال الشهر نفسه ، اتخذ المؤتمر الثاني لرؤساء حكومات اتحاد الكاريبي ، الذي عقد أيضا في باستير ، قرارا منفصلا يقضي بتأييد رغبة حكومات الدول المرتبطة في انهاء مركز الدولة المرتبطة والشروع في اتخاذ اجراءات الاستقلال التام .

١٣ - وفي ذلك الوقت تقريبا ، صرح أحد كبار موظفي الحكومة البريطانية المكلف بالعلاقات مع الدول المرتبطة للصحف ان المملكة المتحدة لن تمنع أية دولة مرتبطة من ان تصبح مستقلة ، كما انها لن تشجعها على الاستقلال . وأثناء زيارة قامت بها الآنسة آن ستودارت ، نائبة رئيس الادارة المسؤولة عن الدول المرتبطة في وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة ، الى دومينيكا في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، أكدت من جديد موقف حكومتها ، واضافت الى ذلك قولها ان المملكة المتحدة يسعدها أن ترى الاقاليم تسعى الى نيل استقلالها .

١٤ - وفي اجتماع عقد في كاستريز **بسانت لوسيا** في ١٥ و ١٦ ايار/مايو ١٩٧٩ ، قام مجلس وزراء دول جزر الهند الغربية المرتبطة الذي كان قد شكل في أواخر ١٩٦٧ بوصفه المؤسسة المعنية بالتعاون المشترك بين الحكومات فيما بين جزر ليوارد ووينديوارد **السبع** (انتيغوا ، ودومينيكا ، وغرينادا ، ومونتسيرات ، وسان كيتس - نيفيس - انغيلا ، وسانت لوسيا ، وسان فنسنت) ، باتخاذ قرارين . وينص الاول منهما ، من بين امور أخرى ، على تحويل المجلس الى منظمة دول منطقة شرقي البحر الكاريبي (انظر ايضا الفقرة **٣٥ الى ٧٥ أدناه**) ، والثاني على دعوة حكومة المملكة المتحدة الى النظر على وجه السرعة في منح الاستقلال الى بقية الدول المرتبطة في أسرع وقت ممكن ، ويفضل أن يكون ذلك قبل نهاية عام ١٩٧٩ . وفيما يلي شرح موجز عن التطورات الاخيرة في هذه الدول .

(د) المرجع نفسه ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev.1) ، المجلد الرابع ، الفصل الخامس والعشرون ، المرفق ، الفقرات ١٧ **الى ١٩** .

Digitized by UNOG Library

انتيغوا

١٥ - قال السيد لستر بيرد ، نائب رئيس الوزراء ورئيس حزب العمل الحاكم في انتيغوا ، في اجتماع عقده الحزب في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، انه في الانتخابات العامة الاخيرة التي جرت في ١٩٧٦ ، أيد حزب العمل في انتيغوا استقلال الاقليم واعتبر الحزب انه ينبغي للاستقلال ان يعقب تطوير قاعدة اقتصادية وان " الفوضى " التي ألقت الادارة السابقة للحركة العمالية التقدمية بالاقتصاد فيها لم تكن هي القاعدة . ودعا نائب رئيس الوزراء الى استقلال انتيغوا ، مقتنعا بأن الحكومة الحالية قد أوجدت أساسا اقتصاديا متينا . وفي وقت لاحق من ذلك الشهر ، **أعلنت الحكومة أن السيد فير بيرد ، رئيس الوزراء** ، سيجري محادثات تمهيدية حول مسألة الاستقلال خلال زيارته المقبلة الى لندن . وقال للصحفيين ان حكومته تعتزم ان ترى انتيغوا وقد نالت استقلالها بحلول ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ .

١٦ - ولدى سماعها بذلك التصريح ، قالت الحركة العمالية التقدمية المعارضة ، في لسان حالها ، صحيفة " ذي ليدر " ، انها لن تؤيد استقلال انتيغوا الا اذا تقرر ذلك في أعقاب انتخابات عامة (انظر أيضا الفقرة ٢٠ أدناه) .

١٧ - **وحدث السيد** فير بيرد ، في معرض حديث في الاذاعة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر بمناسبة الذكرى السنوية الحادية عشرة لبدء ترابط دولة انتيغوا مع المملكة المتحدة ، على تحقيق الوحدة الوطنية وطلب من الشعب تأييد قرار حكومته بقيادة الاقليم نحو الاستقلال بحلول الذكرى الثانية عشرة . وقام رئيس الوزراء في وقت لاحق ، وبعد أن تلقى الدعم الكامل من مؤتمر حزب العمل في انتيغوا ، بانشاء لجنة برئاسة السيد لستر بيرد لوضع الخطط من أجل الاستقلال .

١٨ - وأشار السيد لستر بيرد في مؤتمر صحفي عقد في أوائل شهر كانون الاول/ديسمبر انه قد تم تشكيل ثماني لجان فرعية منبثقة عن لجنة الاستقلال ، تتولى احداها اعداد مشروع دستور لانتيغوا المستقلة . وستستمع لجنة الدستور الفرعية الى مقترحات من منظمات وأفراد قبل وضع مشروع الدستور ، الذي سينشر للمناقشة العامة قبل صياغة نصه النهائي . وستقوم الحكومة ، بعد اجراء مناقشة حول الوثيقة في البرلمان ، بدعوة المملكة المتحدة الى الشروع في مفاوضات تفضي الى الاستقلال ، وتحديد موعد للاستقلال .

١٩ - وأشار السيد بيرد أيضا الى أن الحكومة تريد ان تكفل الاشتراك التام للسكان كافة منذ البدء في صياغة الدستور حتى الاحتفال ببلوغ مركز الاستقلال . ووضح ان الحكومة تنوى ان تشرك باربودا ، والجزيرة التابعة للاقليم ، في الاستقلال بوصفها جزءا من دولة انتيغوا . وفي هذا الصدد ، أعلن السيد ايريك برتون ، عضو مجلس النواب عن برمودا ، انه نظرا الى عدم حدوث أى تنمية في الجزيرة ، ربما يختار شعبها ان يبقى تحت ادارة المملكة المتحدة .

Digitized by UNOG Library

٢٠ - وقدم السيد جورج والتر ، زعيم المعارضة ، في البيانات العامة التي أدلى بها بين تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ وأوائل كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ ، مزيدا من الشرح حول موقف الحركة العمالية التقدمية فيما يتعلق بمسألة الاستقلال . وقد أصر على ان حكومة **السيد** فيربيرد ليس لديها اى تفويض لطلب استقلال انتيغوا ، حيث انها كانت قد عارضت هذا الاستقلال في انتخابات عام ١٩٧٦ ، ومن الاسباب الاخرى لمعارضة الحركة العمالية التقدمية للاستقلال في الوقت الراهن هو الانتهاكات العديدة للحقوق الاساسية لمعارضي الحكومة ، تلك الحقوق المضمونة في الدستور الراهن . وقال انه قد بعث مؤخرا برسالة الى الحكومة يعلن فيها ان حزبه لن يشارك في التحضيرات من أجل استقلال انتيغوا ما لم تجر انتخابات عامة أولا . وقد أعربت حركة تحرير انتيغوا ومنطقة البحر الكاريبي عن آراء مماثلة ، وهي مجموعة معارضة غير برلمانية . ودعت بشكل خاص الى انشاء جمعية تأسيسية على الفور ، تمثل المجتمع المحلي ، لصياغة دستور مستقل ، وهو مطلب أيده اتحاد المعلمين في انتيغوا .

٢١ - وفي ١٧ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ ، نقل عن السيد ستانلي ارثر ، ممثل المملكة المتحدة لدى الدول المرتبطة ، قوله انه بالرغم من ان حكومة المملكة المتحدة على علم بالبيان الذى أدلى به **السيد فيربيرد** في ١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ (انظر الفقرة ١٧ أعلاه) ، الا انها لم تتلق بعد اقتراحا رسميا بشأن الاستقلال من حكومة انتيغوا .

٢٢ - وأجاب السيد لستر بيرد بقوله ان انتيغوا لن تطلب رسميا الاستقلال من المملكة المتحدة الى ان تتأكد حكومة الاقليم من ان " وسائل المناقشة الديمقراطية " مع السكان المحليين قد استنفدت . وانه حتى ذلك الحين ، لم تجر الحكومتان سوى "محادثات تمهيدية مفرية " . وان حكومة الاقليم كانت ترغب في اجراء حوار تام حول دستور جديد لانتيغوا وغيرها من الامور المتصلة بالاستقلال ، ولهذا قامت الحكومة بانشاء لجنة الاستقلال المكونة من أكثر من مئة عضو . وان الطلب الرسمي لنيل الاستقلال لن يقدم الى حكومة المملكة المتحدة الا بعد ان تستكمل اللجنة الفرعية المعنية بالدستور (لجنة الدستور الفرعية) دراستها بشأن الدستور الجديد والسياسة الخارجية والتنمية الاقتصادية ، ويكون سكان انتيغوا قد أعربوا عن جميع وجهات نظرهم .

٢٣ - وأفادت التقارير ان السيد لستر بيرد ، أخبر أثناء زيارة قام بها الى لندن في أوائل شهر نيسان /ابريل السيد ادوارد رولاندز ، الذى كان حينها **وزيرا للدولة في وزارة الخارجية والكومنولث** انه يجرى اعداد مشروع دستور لانتيغوا المستقلة وان حكومة الاقليم ترغب في اشراك الحركة العمالية التقدمية المعارضة في المناقشات التمهيدية المؤدية الى مؤتمر دستورى . وقيل انه اضاف قائلا ان " حكومته حريصة جدا على أن تكون المعارضة راضية عن الضمانات التي سيوفرها الدستور ، الذى يجب في النهاية أن يلبي حاجات جميع أبناء انتيغوا ، بصرف النظر عن انتمائهم السياسي " . وبعد عودته الى انتيغوا ، قال للصحفيين ان كلا من حزب العمال وحزب المحافظين في المملكة المتحدة على السواء **ملتزم** بمنح الاستقلال الى الاقليم .

Digitized by UNOG Library

٢٤ - وقال السيد لستر بيرد في مؤتمر صحفي اثناء زيارته لبربادوس في نهاية ذلك الشهر انه قد تم فعلا ارساء معظم الاسس المتعلقة بالاستقلال في انتيغوا ، وانه من المتوقع تقديم مشروع الدستور الى البرلمان مع انقضاء شهر ايار/مايو ، وانه تجرى الآن مشاورات في الاقليم . وأعرب عن امله في أن يتم ، **بحلول شهر تموز/يوليه ، اجراء محادثات تمهيدية مع حكومة المملكة المتحدة تؤدى لمؤتمر دستورى** من المقرر عقده في شهر تشرين الاول/اكتوبر ، وان انتيغوا ستصبح مستقلة بحلول شهر شباط/فبراير ١٩٨٠ على أبعد تقدير .

سان كيتس - نيفيس - انغيلا

٢٥ - بدأت حكومة الاقليم في شهرى اذار/مارس ونيسان/ابريل ١٩٧٦ محادثات مع مسؤولين في حكومة المملكة المتحدة في لندن (هـ) . وعقد مزيد من المحادثات بين الطرفين في اذار/مارس ١٩٧٧ . وفي وقت لاحق ، نقل عن رئيس الوزراء الراحل السيد روبرت براد شو قوله ان الاخفاق في تحقيق الاستقلال للدولة المرتبطة في ١٩٧٧ كان مرده "استمرار وجود اختلافات أساسية بين حكومة المملكة المتحدة وبيننا حول مسألة انغيلا" (انظر الفقرة ٩ أعلاه) . وأضاف ان الاستفتاء العام الذى أجراه مؤخرا حزب نيفيس الاصلاحي المعارض لم يستند الى أساس قانوني ، وانه "مازلنا ننوى التوصل الى الاستقلال مع نيفيس" . وفي ايار/مايو ١٩٧٨ ، تم تعيين السيد بول ساوثويل رئيسا للوزراء على اثر وفاة السيد براد شو .

٢٦ - وفي ٣٠ تموز/يوليه ، عاد السيد ساوثويل الى البلاد بعد استكمال جولة أخرى من المحادثات في لندن مع حكومة المملكة المتحدة وقال للصحفيين انه قد تباحث مع السيد رولاند ز في خطط لتحقيق الاستقلال التام للدولة . ودارت المناقشات حول انغيلا ونيفيس بصورة رئيسية . ويفيد حزب نيفيس الاصلاحي ان نتائج الاستفتاء العام المذكور أعلاه قد بينت رغبة المصوتين في نيفيس في تحقيق الانفصال السياسي عن سان كيتس .

٢٧ - وقال السيد ساوثويل في برنامج اذاعي وتليفزيوني خلال شهر آب/اغسطس انه قد ثبت ان مركز انغيلا يمثل حجر عثرة خطيرة في المحادثات مع حكومة المملكة المتحدة حول الاستقلال . وقد أوضح السيد رولاند ز ان حكومته لن تؤيد اى انفصال عن نيفيس .

٢٨ - وفي برنامج تليفزيوني آخر خلال شهر ايلول/سبتمبر ، حث السيد ساوثويل من جديد على تحقيق وحدة حقيقية على أساس من المساواة والاحترام المتبادل فيما بين الجزر الثلاث في الدولة . وحث أبناء انغيلا على تأييد مبدأ الوحدة كما حث زعماء نيفيس على ان يكفوا عن جهودهم الرامية الى مواصلة تجزئة الدولة . ودعا "زعماء شعب انغيلا الى التفكير في امكان القيام بحملة للاتفاق على طبيعة العلاقات بين انغيلا وبقية الدولة" . كما وجه نداء الى الزعماء النيفيسيين الذين كانوا

(هـ) المرجع نفسه ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الرابع ، الفصل الثلاثون ، المرفق ، الفقرات **٢٩ الى ٣٥** .

Digitized by UNOG Library

يطلبون قدرا أكبر من الحكم الذاتي لنيفيس . ووعد بأن حكومته " ستذهب الى الحد الممكن بدرجة معقولة لتلبية ذلك الطلب من غير تكوين اتحاد فدرالي ومن غير تفكيك الدولة " .

٢٩ - **وأعلن السيد ساوثويل** في وقت لاحق انه سيرأس وفدا سيتوجه في ١٥ آذار/مارس الى لندن لعقد مزيد من المحادثات حول الاستقلال مع حكومة المملكة المتحدة ، وانه سينضم الى السيد لي مور النائب العام ، **الذي** وصل الى هناك بالفعل ، والى الوفد القادم من نيفيس والذي يرأسه السيد سيميون دانييل ، زعيم المعارضة . وفي حين ان السيد ساوثويل قد أقر انه قد فشل حتى الآن في سد الثغرة بين حكومته وحزب نيفيس الاصلاحي ، الا انه أشار الى أن السيد دانييل قد بين له مؤخرا ان بامكانهما معالجة هذه المشكلة أثناء وجودهما في لندن معا .

٣٠ - وافتتحت الجولة الرابعة في محادثات الاستقلال فيما بين الوفود الثلاثة في ١٩ اذار/مارس. وعقد السيد رولاندز ، ابتداء من ٢٢ اذار/مارس محادثات مع وفد آخر يرأسه السيد اميل **غومبيز**، الوزير الاول لانغيلا . وصدر بيان قصير عقب الاجتماعات مع ممثلي سان كيتس - نيفيس ، وصف المحادثات بأنها استمرار للمناقشات الدستورية الجارية منذ ١٩٧٦ . ويفيد البيان ان ممثلي سان كيتس - نيفيس قد وافقوا على اجراء مزيد من الدراسة حول مقترحات مقدمة من حكومة المملكة المتحدة وعلى الاجابة بأسرع وقت ممكن بهدف حل المشاكل الدستورية قبل نهاية عام ١٩٧٩ . وصرح السيد دانييل للصحفيين لدى عودته من لندن ان السيد رولاندز قد أوضح ان المقترحات المذكورة أعلاه ليست ملزمة اطلاقا . وتلقت نيفيس تأكيدات بانها لن ترغم على الاستقلال الا في حال موافقة شعبها على ذلك .

٣١ - وفي بيان يتعلق بأنغيلا صادر عن حكومة المملكة المتحدة ، تم الاعراب عما يلي :

> " قدم وفد انغيلا شرحا كاملا عن العقبات التي تعترض سبيل عملية التنمية في الجزيرة ، والناجمة عن مركزها الدستوري الشاذ الحالي . وقال السيد رولاندز ان هدف حكومة المملكة المتحدة الثابت هو ان يتم حل كافة القضايا الدستورية المعلقة التي تمس اقليم انغيلا ، وذلك قبل انقضاء عام ١٩٧٩ " .

ونقل عن ناطق بلسان وزارة الشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة قوله ان الجزيرة لم تسع الى الاستقلال ، بل الى مركز الدولة التابعة .

٣٢ - وأفادت التقارير ان السيد آيفور ستيفنز ، نائب رئيس حزب نيفيس الاصلاحي ، وهو أيضا عضو في مجلس الجمعية ، قد صرح أثناء زيارة له الى مونتيسيرات في ٢٥ ايار/مايو ان المملكة المتحدة قد أعدت كتابا أبيض دعت فيه الى المحافظة على علاقة بين سان كيتس ونيفيس في اطار فكرة الاستقلال مع شروط صلبة تمنح قدرا أكبر من الحكم الذاتي لاهالي نيفيس - كما قال انه لا يمكن قبول هذا الاقتراح بما أن " نيفيس تريد ارتباطا مباشرا مع بريطانيا العظمى بشكل مشابه لوضع الدولة المرتبطة "

Digitized by UNOG Library

٣٣ - وأجرى السيد لي مور في ٣ حزيران/يونيه ، بعد اسبوعين من توليه منصب رئاسة الوزراء في الدولة على اثر وفاة السيد ساوثويل ، مقابلة " مع مراسل صحيفة " ذى آد فوكيت نيوز " في بربادوس . وفي اشارة له الى المقترحات التي قدمها السيد رولاند ز مؤخرا (انظر الفقرة ٣٠ أعلاه) ، أعرب السيد مور عن امله في ان يتم حل المشاكل الدستورية التي تواجهها الدولة قبل نهاية ١٩٧٩ . وحول موضوع انغيلا ، لاحظ ان الجزيرة ، خلافا لنيفيس ، قد ادیرت ادارة منفصلة طوال الاثنتي عشرة سنة الاخيرة . وعلاوة على ذلك ، فان حياة شعب سان كيتس ونيفيس ، بالنظر الى موقعيهما الجغرافيين ، متكاملة بدرجة اكبر بكثير من حياة شعب سان كيتس - نيفيس وانغيلا . لذلك فقد اعتبر ان امكانية انفصال نيفيس ليست امكانية واقعية ، وانه ينبغي حل هذه المسألة على أساس الحقائق الواقعية .

Digitized by UNOG Library

سان فنسنت

٣٤ - في ٢٣ آذار/مارس ١٩٧٨ (و)، أفادت التقارير أن السيد ميلستون كيتو، الذى يشغل حزبه (حزب عمال سان فنسنت) عشرة مقاعد من أصل ١٣ مقعدا مخصصا لاعضاء المجلس النيابي المنتخبين، قد قدم الى المجلس مشروع قرار يأذن للحكومة أن تسعى الى الاستقلال التام للاقليم من دون تأخير. وقال أثناء المناقشة التي دارت حول المشروع أن فوز حزبه (١٦ ٥٧٦ من أصل الـ ٢٨ ٥٧٤ صوتا التي أدلي بها) في الانتخابات العامة لعام ١٩٧٤ قد منحه تفويضا للبلوغ بسان فنسنت نحو الاستقلال. غير أن السيد ابنزرت جوشوا، رئيس حزب الشعب السياسي، والذى يشغل أحد المقعدين المخصصين للأعضاء المنتخبين واللذين فاز بهما حزبه في انتخابات عام ١٩٧٤، قد عارض هذا الرأى، مدعيا أن حزب عمال سان فنسنت قد انضم الى حزب الشعب السياسي بغية الفوز في الانتخابات الأخيرة. واتهم رئيس الوزراء باتخاذ "نهج وحيد الجانب ازاء مسألة الاستقلال الحيوية"، وأضاف أن حزب الشعب السياسي لا يؤيد الاستقلال لسان فنسنت من غير اجراء استفتاء عام أو انتخابات عامة. وقد شارك السيد جيمز ف. ميتشيل، وهو عضو في المجلس كان ينتمي أصلا الى فئة منفصلة عن حزب الشعب السياسي ثم شكل حزبه الخاص المعروف بالحزب الديمقراطي الجديد، شارك السيد جوشوا آراءه حول مسألة الاستقلال وعلى الرغم من احتجاجات الحزبين المعارضين، اعتمد المجلس مشروع القرار، ممهدا بذلك الطريق لمحادثات الاستقلال بين حكومتي المملكة المتحدة وسان فنسنت المقرر عقدها في لندن في أيلول/سبتمبر.

(أ) الحزبان المعارضان يرفعان دعوى قضائية

٣٥ - أفادت التقارير في ١١ أيلول/سبتمبر أن السيدين جوشوا وميتشيل قد رفعا دعوى قضائية الى محكمة سان فنسنت العليا بحق الحكومتين. وادعيا أن القرار المشار اليه أعلاه مخالف للنظام ولاغ وباطل، حيث انه لا يتفق مع قانون جزر الهند الغربية لعام ١٩٦٧؛ وان السيد دادوارد رولاندز ليس مخولا قانونيا ولا مؤهلا في نظر القانون لعقد أو اجراء مؤتمر دستوى يستند الى القرار.

٣٦ - وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩، أجل القاضي ايردلي غلاسكو اصدار حكمه من غير أن يبين متى سيصدره. وفي وقت لاحق، في ٢٧ آذار/مارس، أصدر حكمه، قائلا أن مطلب الحزبين المعارضين "تافه ومغيظ. وأن الحزبين تجاوزا الحق في الالتجاء الى المحكمة". وصرح القاضي، لدى اصداره الحكم بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى، أن حكومة المملكة المتحدة

(و) المرجع نفسه، الفقرات ٥٥ الى ٦٤.

Digitized by UNOG Library

ليست في حاجة الى قرار لانهاء ارتباطها مع دولة سان فنسنت ، وأن " قانون جزر الهند الغربية لعام ١٩٦٧ لا يفيد في هذا الغرض على الاطلاق " .

(ب) المؤتمر الدستوري لعام ١٩٧٨

٣٧ - عقد في لندن مؤتمر حول دستور سان فنسنت في الفترة من ١٨ الى ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، تزأسه السيد رولاندز . ولم يشمل وفد الاقليم والذى كان قوامه خمسة أعضاء والذى تزعمه **السيد كيتو** ، أعضاء من حزبي المعارضة الممثلين في المجلس النيابي . وانحى حزب الشعب السياسي ، اثناء شرحه لقراره بعدم حضور المؤتمر ، باللائمة على رئيس الوزراء لسعيه الحثيث من أجل الاستقلال وحيد الجانب لسان فنسنت وتجاهله الوحدة السياسية . وأفاد السيد متشل أن حزبه غير راض على الطريقة التي يعالج بها حزب عمال سان فنسنت قضية الاستقلال ، وانه سينتظر استماع المحكمة العليا اليه في الدعوى المشار اليها في الفقرة ٣٥ أعلاه .

٣٨ - **وقال السيد كيتو** أثناء المؤتمر أن جميع سكان سان فنسنت يريدون الحصول على الاستقلال ، مما يفرض على المملكة المتحدة واجبا معنويا لايجاد أسهل الطرق وابسطها للتقيد " بالرغبات التي أعرب عنها شعب سان فنسنت بوضوح " . وأضاف السيد كيتو أن علاقات الاقليم وصداقته مع المملكة المتحدة ليست موضع تساؤل .

٣٩ - وتضمن البيان الصادر في ختام المؤتمر النقاط التالية :

(أ) وقع السيدان رولاندز وكيتو تقريرا متفقا عليه عن المؤتمر الذى كان قد عقده السيد رولاندز استجابة لطلب من حكومة سان فنسنت . وكانت حكومة سان فنسنت قد احتجت انها ترغب في الاضطلاع بالتفويض الذى كان قد اعطي لها في الانتخابات العامة الاخيرة لانهاء مركز الارتباط خلال فترة خدمتها الحالية .

(ب) وكان قد تم توجيه الدعوات لحضور المؤتمر الى كافة الاحزاب السياسية الممثلة في المجلس النيابي . وكان كلا الحزبين المعارضين قد اتفقا على الحضور ، الا انهما رفضا ذلك فيما بعد (انظر أيضا الفقرة ٣٧ أعلاه) .

(ج) وقد نظر المؤتمر في مقترحات مفصلة من أجل احداث تغييرات دستورية ، بما في ذلك تلك المقترحات المقدمة من عدة منظمات وافراد في سان فنسنت ، تجلى الكثير منها في النتائج المتفق عليها في المؤتمر .

(د) وسيتم الآن اعداد مشروع دستور للاستقلال في سان فنسنت استنادا الى نتائج المؤتمر ، وسيتم نشره قبل تقديمه الى المجلس النيابي في سان فنسنت للموافقة عليه .

٤٠ - وأعرب السيد كيتو عقب المؤتمر مباشرة عن رضاه التام عن نتائجه . وقال ان كل مذكرة قدمت بشأن الاستقلال الى حكومة الاقليم قبل ذهابه الى لندن قد " درست ودقق فيها **سطرا سطرا في**

Digitized by UNOG Library

المؤتمر. وقال ان وفده قدم تنازلات حول كثير من النقاط التي أثيرت بشأن مسألة الاستقلال. وبين السيد كيتو أن الاقليم سيحصل على الاستقلال بحلول ٢٢ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ . وأعرب عن أمله في أن يتم الوفاء بالموعد المحدد ، حيث أن المشكلة الوحيدة الممكنة هي " امكانات البرنامج البرلماني البريطاني " .

٤١ — وفي ٢٥ تشرين الأول /اكتوبر ، قام ستة أعضاء في حزب الشعب السياسي يرأسهم السيد جوشوا بزيارة الى بربادوس لاجراء مباحثات مع السيد رولاندز حول استقلال سان فنسنت . وتفيد التقارير الصحفية أن الحزب يزعم انه قد تلقى " توضيحا ثابتا " بأنه لم يتم اتخاذ أى قرار بشأن موعد الاستقلال في مؤتمر لندن الأخير ، وانه لابد أولا من تعميم مشروع دستور الاستقلال الذى هو قيد الاعداد ، على نطاق واسع ومناقشته في سان فنسنت . وأشار السيد رولاندز بالاضافة الى ذلك انه سيتعين على حكومته أن تكون راضية عن شروط الدستور قبل أن يمكن تقديمه الى برلمان المملكة المتحدة . وقد نقل عن ناطق بلسان حزب الشعب السياسي قوله أن الحزب لم يكن معارضا للاستقلال وانه كان في الواقع يؤيد باستمرار السيادة الوطنية بوصفها أحد أهداف وأماني شعب الاقليم .

٤٢ — **وقال السيد** كيتو في مؤتمر صحفى عقد في ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر : " عندما اقترحنا التاريخ الأصلي [للاستقلال] ، كنا نعتقد ان تسوية بعض المسائل القانونية ستكون قد تمت وانه سيمكن عرض المسألة على البرلمان البريطاني قبل نهاية دورته . غير انه في ضوء العطلة البرلمانية في المملكة المتحدة والمصاعب التي يواجهها المستشارون القانونيون في المملكة ، لن أحاول تحديد موعد في الوقت الحاضر " . ونفى السيد كيتو وجود أية ضغوط من جماعات معارضة حملته على تعديل خططه .

٤٣ — وفي ٢٦ تشرين الثاني /نوفمبر ، اجتمع في كنفستون وفد سان فنسنت ، برئاسة السيد كيتو ، مع ممثل عن حكومة المملكة المتحدة للتباحث في المعونة المالية المقرر تقديمها الى الاقليم لدى نيله الاستقلال . وخلال تلك المناقشة ، اتفق على أن تبلغ تلك المعونة ١٠ ملايين جنيه استرليني بما في ذلك ٥ ملايين جنيه استرليني في صورة منح وما تبقى في صورة قروض موزعة على فترة مدتها ٢٥ سنة . وقال السيد كيتو أن المنح ستفي بالاحتياجات المباشرة للاقليم . غير انه أعرب عن أمله ، وهو يتطلع الى المستقبل ، في الحصول على قدر أكبر بكثير من العون المالي من المملكة المتحدة . ويفيد السيد كيتو انه قد تقرر أيضا في الاجتماع انه ينبغي تحديد موعد جديد للاستقلال ، حيث ان الموعد الذى اقترحه قبل ذلك قد اعتبر غير عملي .

٤٤ — وفي ٩ شباط/فبراير ١٩٧٩ ، اقر المجلس النيابي الجديد مشروع دستور الاستقلال لسان فنسنت مع تعديلين صغيرين (أنظر أدناه) . الا انه بعد ذلك باسبوعين ، في اجتماع مع السيد رولاندز في سانت لوسيا ، أثار السيد ميتشيل مسألة عقد مؤتمر دستورى آخر حول سانت فنسنت . وفي رسالة مؤرخة في ٨ آذار/مارس وموجهة الى السيد كيتو ، نشرت في صحيفة " ذى فينسينشيان " المحلية ، قال السيد ميتشيل انه قد كتب الى السيد رولاندز " طالبا أيـاه من جديد الدعوة لعقد مؤتمر دستورى على أسس سليمة في لندن " ، و " اننا مدينون لشعب سان فنسنت بأحسن دستور يمكن لضمائرنا ان تقره " . ودعا السيد كيتو الى تأييد هذا الطلب .

Digitized by UNOG Library

٤٥ - ولا تتوفر أية معلومات تبيّن ان السيد كيتو قد أعرب عن أى تأييد في هذا الشأن . ونتيجة لذلك ، اعلنت حكومة المملكة المتحدة في ٢٨ حزيران/يونيه انها تخطط لمنح الاستقلال للاقليم في ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ، وأن سان فنسنت المستقلة ستصبح عضوا كامل العضوية في الكومنولث وفي الأمم المتحدة .

(ج) مشروع دستور استقلال لسان فنسنت

٤٦ - وفي مؤتمر صحفي عقد في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ (انظر الفقرة ٤٢ أعلاه) ، وجه السيد كيتو الانتباه الى بنود معينة في مشروع دستور الاستقلال لسان فنسنت ، وبخاصة تلك البنود التي تتناول مجلس الشيوخ الموسع ومسألة الحقوق الأساسية .

٤٧ - وقال السيد كيتو عندما سئل عن سبب اختيار النظام الملكي بدلا من النظام الجمهورى ، أن " الشعب في سان فنسنت لا يريد أن يغير النظام " . وقال أن جميع ما ورد من المذكرات التي تقترح دستورا جديدا ، لم يوجد سوى اقتراح واحد يوصي بأن يصبح الاقليم جمهورية . وأضاف قائلا " اننا سنعتبر ونستفيد من سنوات من خبرة [بعض بلدان الكومنولث] التي حافظت على ولائها للملكية بعد الاستقلال " . ومضى قائلا : " لقد كان لنا تاريخ طويل وروابط وطيدة مع الملكية . الا أننا من الآن فصاعدا لن نكون مرتبطين مع أحد " .

٤٨ - وفي ١ كانون الأول/ديسمبر ، أعلنت الحكومة أن المشروع موضوع البحث سيعرض على الجمهور ، وأن الاحزاب السياسية وغيرها من المجموعات وكذلك الافراد مدعوون لدراسة تلك الوثيقة ومناقشتها . وأشارت الحكومة في اعلانها أن لجنة الاستقلال الوطنية في سان فنسنت ، التي شكلتها منظمات محلية مختلفة في ١٩٧٨ ، قد أنشأت لجنة شعبية للاستقلال لتشجيع مناقشة عامة كاملة الجوانب للمشروع وللدعوة لابداء الآراء حول مسألة الاستقلال .

٤٩ - وفي وقت لاحق ، بينت لجنة الاستقلال الوطني انه ينبغي أن تعنى ديباجة المشروع خاصة بتحديد مهام الدولة ، وأن تشرح بايجاز معتقداتها الأساسية وتقترح رؤية للمستقبل . وأعلنت تأييدها للنظام الجمهورى .

٥٠ - وفي ٩ شباط/فبراير ١٩٧٩ ، بعد يوم ونصف من المناقشة ، أقر المجلس النيابي مشروع دستور الاستقلال للاقليم مع ادخال تعديلين طفيفين . ويجعل احدهما الاسم الرسمي للدولة الجديدة المقترحة " سان فنسنت وجزر غرينادين " . والآخر ، وهو مقدم من لجنة الاستقلال الوطنية ، يسمح لرجال الدين أن يصبحوا أعضاء في مجلس الشيوخ .

٥١ - وأوصى السيد جوشوا والسيد ميتشيل كلاهما أثناء المناقشة بعقد مؤتمر دستوى جديد لدراسة مشاكل الاقليم الدستورية وكذلك مشكلة اجراء استفتاء عام أو انتخابات عامة للبت في قضية الاستقلال (انظر أيضا الفقرة ٣٤ أعلاه) . ورفض المجلس الاقتراحين . وفي وقت لاحق ، قام السيد ميتشيل بمحاولات اخرى باءت بالفشل لنيل تأييد السيد رولاندز والسيد كيتو لاقتراحه المتعلق بعقد المؤتمر الجديد (انظر الفقرتين ٤٤ و ٤٥ أعلاه) .

Digitized by UNOG Library

جيم ـ العلاقات الخارجية

٥٢ ـ تعتبر الدول المرتبطة الثلاث أعضاء في الاتحاد الكاريبي وما يرتبط به من مؤسسات . وقام المصرف الدولي ومصرف التنمية الكاريبي من بين جهات أخرى ، وهو من المؤسسات المرتبطة بالاتحاد الكاريبي ، برعاية المؤتمر المعني بالتنمية الاقتصادية في منطقة البحر الكاريبي الذى عقد في واشنطن العاصمة في ١٤ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ (ز). وكان الغرض من المؤتمر استعراض احتياجات المنطقة من التنمية الاقتصادية والنظر في مقترح يدعو الى تنظيم مجموعة منطقة البحر الكاريبي للتعاون من أجل التنمية الاقتصادية . وبعد أن وافق المؤتمر على هذا المقترح ، انشئت المجموعة الكاريبية لتنسيق المساعدة الخارجية لبلدان منطقة البحر الكاريبي وتعزيزها ، بما في ذلك الدول المرتبطة . وتوصلت المجموعة ، في اجتماعها الأول الذى عقد في الفترة من ١٩ الى ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٧٨ في واشنطن العاصمة ، الى توافق في الآراء فيما يتعلق بانشاء هيئة التنمية الكاريبية ، وبتشكيل اللجنة الادارية للمساعدة التقنية . وسترد في هذه الوثيقة في وقت لاحق معلومات اضافية متعلقة بالانشطة التي قامت بها المجموعة مؤخرا .

منظمة دول شرقي منطقة البحر الكاريبي

٥٣ ـ وفي اجتماع عقد في كاستريز بسانت لوسيا في أيار/مايو ١٩٧٩ (انظر الفقرة ١٤ أعلاه) ، كان القرار الرئيسي لمجلس وزراء دول جزر الهند الغربية المرتبطة (وهي مؤسسة أخرى مرتبطة بالاتحاد الكاريبي) هو اتخاذ قرار في ١٦ أيار/مايو ينص على تحويل المجلس الى منظمة لدول شرقي منطقة البحر الكاريبي .

٥٤ ـ ومن جملة أمور أخرى ، أقر المجلس في ديباجة قراره انه قد طرأت ، منذ انشائه تغييرات دستورية هامة وغيرها من التغييرات في المنطقة ، ولاحظ انه تلزم آليات جديدة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب الدول الأعضاء . وقرر بناء على ذلك أن يتم الاتفاق من حيث المبدأ على معاهدة تقضي بانشاء منظمة لدول شرقي منطقة البحر الكاريبي ، وأن تنظر الحكومات الاعضاء في وضع الاتفاقية موضع التنفيذ في أقرب وقت ممكن ، ويفضل أن يكون ذلك قبل ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٩ .

٥٥ ـ وستكون أهداف منظمة دول منطقة شرقي البحر الكاريبي ، المنصوص عليها في المعاهدة المقترحة ، كما يلي :

" (أ) تعزيز التعاون فيما بين الدول الاعضاء على المستويين الاقليمي والدولي ، مع مراعاة المعاهدة القاضية بانشاء الاتحاد الكاريبي وميثاق الأمم المتحدة ؛

(ز) المرجع نفسه ، الفقرات ٤ ، ٧٥ ، ١٠٦ ، و ١٢٠ الى ١٢٦ .

Digitized by UNOG Library

"(ب) تعزيز الوحدة والتضامن فيما بين الدول الأعضاء والدفاع عن سيادتها وسلامة أراضيها واستقلالها ؛

"(ج) مساعدة الدول الأعضاء على تأدية الالتزامات المترتبة عليها بموجب القانون الدولي بوصفها **معيار** سلوك الدول في علاقاتها المتبادلة ؛

"(د) تحقيق اتم درجة ممكنة من التنسيق في السياسات الخارجية ضمن اختصاصات كل من الدول الاعضاء ؛ والسعي الى أقصى حد ممكن ، الى اتخاذ مواقف مشتركة حول كافة القضايا الدولية ؛ وانشاء بعثات مشتركة وتمثيل مشترك فيما وراء البحار والمحافظة على ذلك ، سعيا لتوطيد علاقاتها الدولية مع الدول والمنظمات الدولية الأخرى ؛

"(هـ) السعي الى بلوغ الاهداف المذكورة بجعل مؤسساتها الخاصة تدرس المسائل ذات المصلحة المشتركة وبالاتفاق والعمل المشترك " .

٥٦ - **وستنشئ المعاهدة المؤسسات الأربع التالية :**

(أ) مجلس مكون من رؤساء الحكومات ، يكون الهيئة التنفيذية العليا ويتولى ابرام الاتفاقات مع المنظمات الدولية أو مع بلدان العالم الثالث . ويجتمع مرتين في العام على الأقل وفي دورات استثنائية بقدر ما تدعو اليه الحاجة .

(ب) لجنة للشؤون الخارجية تتولى الوظائف الموكلة الى المجلس بمقتضى معاهدة السوق المشتركة لمنطقة شرقي البحر الكاريبي .

(ج) لجنة للشؤون الاقتصادية تتولى الوظائف الموكلة الى المجلس بموجب معاهدة السوق المشتركة لمنطقة شرقي البحر الكاريبي .

(د) امانة مركزية تتولى مسؤولية الادارة العامة لمنظمة دول منطقة شرقي البحر الكاريبي ويرأسها أمين عام يقدم تقاريره الى المفوض العام والى المجلس عن طريقه .

وتتضمن المعاهدة أيضا أحكاما تتصل بالميزانية السنوية وبالاجراء الخاص بتسوية **أى خلاف** بين الدول الأعضاء حول تفسير المعاهدة وتطبيقها .

٥٧ - وقد انشئت منظمة دول منطقة شرقي البحر الكاريبي الجديدة في حزيران/يونيه ١٩٧٩ .

تطورات أخرى

٥٨ - وفي اجتماع عقد في ٢٠ آذار/مارس ١٩٧٩ في انتيغوا ، وافق المجلس المذكور أعلاه على انشاء قوة أمن لستة من بلدان منطقة البحر الكاريبي ، بما فيها الدول المرتبطة . ويفيد البيان الذى صدر في ختام الاجتماع ان على قوة الأمن أن " تحافظ على الشرعية وتحميها ، وأن تحمي الحرمة الدستورية للدول من الثورات المسلحة ، وأن تحمي أى مجتمع يتعرض للتهديد " . ولم يكشف البيان عن كيفية تنفيذ الاتفاق .

Digitized by UNOG Library

٥٩ - وفي نفس الوقت تقريبا ، اعلنت ثلاثة من بلدان الاتحاد الكاريبي (بربادوس ، وسانت لوسيا، وسان فنسنت) عن خطط لانشاء قوة مشتركة لخفر السواحل لحراسة السواحل ، وللمساعدة في حماية مصائد الأسماك ومنع أعمال التهريب . وفي حزيران/يونيه ، كانت هذه البلدان الثلاثة تدرس تقريرا حول هذا الموضوع قدمه فريق من الخبراء من المملكة المتحدة . ورصدت حكومة الولايات المتحدة مبلغا قدره ٦٠٠٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لأجل التدريب العسكري لخفر السواحل ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن دول المنطقة كانت قد بحثت موضوع التعاون في مجال الأمن الاقليمي .

٦٠ - وفي ٣٠ نيسان/ابريل ، باشرت امانة الكومنولث وحكومة بربادوس في برنامج تدريبي مدته خمسة أسابيع لعشرين من صغار الدبلوماسيين في بلدان منطقة شرقي البحر الكاريبي . واشتملت مواد الدورة التدريبية على التنظيم والادارة في الخدمة الخارجية ، وانشاء بعثات خارجية ، وصياغة السياسة الخارجية وصنع قراراتها ، ومحادثات حول كل منظمة من المنظمات الدولية والاقليمية ذات الصلة بمنطقة البحر الكاريبي ، مثل الاتحاد الكاريبي ، ومصرف التنمية الكاريبي ، والاتحاد الاوروبي ، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية ، ومنظمة الدول الأمريكية .

٦١ - وفي ٣ حزيران/يونيه ، نقل عن السيد لستر بيرد ، نائب رئيس وزراء انتيغوا ، قوله أن منظمة دول شرقي منطقة البحر الكاريبي ، التي كان من المنتظر أن تظهر الى الوجود في ذلك الشهر ، ستنسق موقفا مشتركا لأعضاء الاتحاد الكاريبي الأقل نموا ، مما سيسفر عن تشغيل تلك الهيئة بشكل أكثر انتظاما . وعلق بشكل خاص قائلا ان المجموعة ستعمل بوصفها وزارة خارجية لهذه البلدان ، وانها " ستقيم سفارات ومفوضيات سامية في العواصم الاجنبية وستعين بعثات لدى المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة " . غير انه يعتقد ان " كل دولة عضو ستظل قادرة على العمل بوصفها دولة ذات سيادة في أي محفل دولي " .

Digitized by UNOG Library

٣ - الأحوال الاقتصادية (ح)

ألف - لمحة عامة

٦٢ - تعتمد اقتصاديات الدول المرتبطة ، بصورة رئيسية ، على الصادرات الزراعية والبناء والسياحة والمصروفات الحكومية ، التي تعتمد بدورها وفي مجموعها على المعونة الخارجية لتغطية نفقات الاستثمار ووجوه العجز المتكررة التي تعاني منها الميزانية . اما قطاع الصناعات التحويلية وقطاع التوزيع ، فما زالا صغيرى النطاق ، ولا توجد أية موارد معدنية قابلة للتسويق .

٦٣ - تحسن الوضع الاقتصادى العام لمنطقة البحر الكاريبي الناطقة بالانكليزية ، تحسنا ضئيلا خلال عام ١٩٧٨ على الرغم من استمرار الظروف غير المواتية التي عرفها الاقليم اثناء ١٩٧٧ . وبقي الانتاج الزراعي في حالة كساد على الرغم من ارتفاع اسعار سلع التصدير الرئيسية . وقد كان للجهود الرامية الى تنويع القاعدة الصناعية وتنفيذ البرامج العاجلة للنهوض بالصادرات وقع محدود على الانتاج في قطاع الصناعات التحويلية . ومع ذلك فقد سجل قطاع السياحة أرباحا هامة .

٦٤ - سجل بعض التحسن في الارباح الآتية من المبادلات الخارجية ، بالرغم من ان المركز الخارجي لجميع بلدان المنطقة تقريبا بقي مثارا للقلق . وبالنسبة للمنطقة في مجموعها ، فعلى الرغم من ان اسعار تصدير بعض السلع الرئيسية كانت مرتفعة اثناء ١٩٧٨ بنسبة تجاوزت ما هو كاف للتعويض عن انخفاض حجم الصادرات ، فقد أدى الارتفاع النسبي في اسعار السلع المستوردة ، الذى ازدادت سرعته في تلك السنة الى خفض قيمة الارباح الناتجة عن المبادلات الخارجية ، الامر الذى نتج عنه عجز في الميزان التجارى . وازدادت حدة عجز الميزان الخارجي بسبب الزيادة في قيمة الفوائد المدفوعة عن الدين الخارجي الذى أصبح أكبر حجما .

٦٥ - سعت معظم بلدان المنطقة الى تحسين وضعها الاقتصادى والمالي من خلال انتهاج سياسات جبائية ونقدية تقييدية رامية الى تخفيض العجز في الميزانية ومن خلال تقليص نفقات الاستهلاك وحشد الموارد الداخلية من اجل الاستثمار . وفى الوقت نفسه ، اتخذت الحكومات ايضا تدابير للتخفيف من قيمة الآثار المترتبة على التضخم ولتحسين مستوى معيشة ذوى الأجر الأدنى من بين السكان .

٦٦ - ذكرت حكومة سان فنسنت ان الانفجارات البركانية التي حدثت خلال شهر نيسان/ابريل ١٩٧٩ سببت لاقتصادها اضرارا واسعة النطاق (أنظر الفقرات ٢ الى ٤ أعلاه) .

(ح) المعلومات الواردة في هذا الفرع مستمدة من التقارير المنشورة ومن المعلومات الواردة في "مصرف التنمية الكاريبي : التقرير السنوى لعام ١٩٧٨" ، بربادوس .

Digitized by UNOG Library

٦٧ - وفي اجتماعها المعقود في واشنطن العاصمة في الفترة من ٤ الى ٩ حزيران/يونيه ١٩٧٩ ، لاحظ الفريق الكاريبي للتعاون في مجال التنمية الاقتصادية ان جميع البلدان الكاريبية ما عدا ترينيداد وتوباغو تستورد الطاقة ، وبصورة خاصة النفط ، وان المبالغ المدفوعة مقابل النفط المستورد قد تمثل ٢٥ في المائة من حصائل القطع الأجنبي المستمدة لتلك البلدان بحلول عام ١٩٨١ ؛ وأن الارتفاع المستمر لاستيراد الأغذية بمعدل قيمته ٨٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لكل شخص ، وهي اعلى المدفوعات من هذا النوع في العالم ؛ وان مستوى البطالة تراوح بين ٢٠ و ٤٠ في المائة في المنطقة . ولذلك فان الفريق اتخذ اجراء لمعالجة هذه المشاكل وغيرها من المشاكل (انظر ادناه) .

باء - الزراعة

٦٨ - خلال عام ١٩٧٨ ، انخفض انتاج السلع الزراعية الرئيسية داخل الكومنولث الكاريبي . وقد اشترك في الحد من النمو في هذا القطاع الاقتصادي الهام كل من الظروف المناخية غير المواتية والتطاحنات في المجال الصناعي وعدم توافر المدخلات الاساسية او تكاليفها المتزايدة والارتفاع البطيء في طلب المنتجات الزراعية من جانب المتعاملين الرئيسيين مع الاقليم في الميدان التجاري .

السكر

٦٩ - تعتبر سان كيتس - نيفيس - انغيلا ، بالمقاييس العالمية ، اقليما منتجا ومصدرا صغيرا للسكر ، ويزرع السكر فيها بصفة رئيسية في سان كيتس . وقد سعت كل من حكومتي انتيغوا وسان فنسنت مؤخرا الى انعاش صناعة السكر في بلديهما .

٧٠ - في ١٣ تموز/يوليه ١٩٧٨ اجتمع وزير الزراعة في انتيغوا بممثلين عن مصرف التنمية الكاريبي لمناقشة مسألة تمويل عملية تنشيط صناعة السكر في الاقليم ، وهي صناعة كانت قد اهملت بعد موسم عام ١٩٧١ . وبعد ذلك بحوالي ثلاثة اشهر أعلن السير دستربيرد خططا تهدف الى اعادة انعاش هذه الصناعة ، مع العلم بأن انتيغوا كانت تنفق في كل عام ما يزيد عن ٥ ملايين دولار كاريبي شرقي (ط) لاستيراد السكر ومواد اخرى مشتقة عنه . وفي ٣ كانون الاول/ديسمبر ، اعلن السير بيرد ان المفاوضات بين حكومة الاقليم وشركة من بربادوس بشأن الامداد بالمعدات اللازمة لبناء مصنع للسكر في انتيغوا أوشكت من نهايتها . ومن المتوقع استنادا الى وزير الزراعة ان يتم زرع

(ط) العملة المحلية هي الدولار الكاريبي الشرقي . في تموز/يوليه ١٩٧٦ قررت هيئة النقد لشرقي منطقة البحر الكاريبي قطع الصلة مع الجنيه الاسترليني وربط الدولار الكاريبي الشرقي بدولار الولايات المتحدة . وقد حددت القيمة بـ ٢٫٧٠ دولار كاريبي شرقي مقابل دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة .

Digitized by UNOG Library

حوالي ٣٦٥ هكتارا بقصب السكر قبل نهاية عام ١٩٧٨ . وان نصف هذه المساحة سيكون من نصيب صغار الفلاحين . وفي ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٧٩ وافق مصرف التنمية الكاريبي على قرض بقيمة ٣ ملايين دولار امريكي لمساعدة انتيغوا في **انعاش صناعة السكر فيها** .

٧١ - في شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ اوصى وزير التجارة والزراعة في سان فنسنت بتنشيط صناعة السكر من جديد في الاقليم قصد تلبية الاحتياجات المحلية ، واقترح كمرحلة اولى ، زراعة حوالي ٦٠٠ هكتار بقصب السكر يضاف اليها ٦٠٠ هكتار آخر قبل عام ١٩٨٢ . وبعد الموافقة على هذه التوصيات انشأت الحكومة الاقليمية عدة مشاتل زراعية . وفي شهر ايار/مايو ١٩٧٨ حصلت الحكومة على قرض بقيمة مليون واحد من دولارات ترينيداد وتوبافو (ى) من حكومة ترينيداد وتوبافو لتمويل شراء مصنع للسكر من ترينيداد . ووقعت بعد ذلك عقدا مع مؤسسة جامايكية لتفكيك ونقل المصنع الى سان فنسنت . وفي ١٦ حزيران/يونيه ١٩٧٩ اعلنت حكومة ترينيداد وتوبافو انها وافقت على منح سان فنسنت قرضا آخر بقيمة ١ر٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة لمساعدتها في تنشيط **صناعة السكر فيها** .

٧٢ - بلغ محصول السكر في سان كيتس في عام ١٩٧٧/١٩٧٨ ؛ ٦١٦ ٣٩ طن مترى (مقابل ٣٣٨ ٣٥ طن مترى في العام السابق) . وعلى الرغم من ظهور آفة داء السناج خلال ذلك العام فقد كان من المقدر رسميا ان يتراوح انتاج عام ١٩٧٨/١٩٧٩ بين ٥٠٠ ٤٢ و ٥٠٠ ٤٥ .

٧٣ - في عام ١٩٧٧/١٩٧٨ كان الانتاج العالمي للسكر مقدرا بقيمة ٣ر٩٢ مليون طن مترى (مقابل ٧ر٨٦ مليون طن مترى في العام السابق) . وقد استمرت مخزونات السكر الخام في الازدياد اذ تجاوز الانتاج الاستهلاك بمقدار ٢ر٥ مليون طن مترى فجعل مجموع المخزونات المكدسة يقدر بـ ٦ر٣٠ مليون طن مترى ، اى ٣٥ في المائة من الاستهلاك الحالي . ونتيجة لذلك ، بقيت اسعار السكر في الاسواق العالمية منخفضة . واذا ما لم يكن تخفيض الانتاج او **زيادة** الاستهلاك بصورة ملموسة في عام ١٩٧٨/١٩٧٩ فان فائض المخزونات سيستمر في تخفيض الاسعار العالمية ، وبالتالي في التنقيص من قيمة السكر في اى اتفاق متفاوض بشأنه بخصوص السعر .

٧٤ - وكما لوحظ آنفا (ك) بدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨ نفاذ اتفاق دولي بشأن السكر مدته خمس سنوات ، خصص بموجبه لسان كيتس حصة تصدير مقدارها ١٢٠ ٧١ طن مترى من السكر الخام . وحتى نهاية العام ، لم تصدق الولايات المتحدة على الاتفاق . وبدون مشاركة الولايات

(ى) بمعدل الصرف الحالي ٤٠ر٢ من دولارات ترينيداد وتوبافو تساوى دولارا واحدا من دولارات الولايات المتحدة .

(ك) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) المجلد الرابع ، الفصل **الثلاثون** ، **المرفق** ، **الفقرة ٨٧** .

Digitized by UNOG Library

المتحدة يعتبر الاتفاق عديم الفعالية مما جعل المنظمة الدولية للسكر تؤخر الأجل المحدد للتصديق عليه الى غاية ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٩ .

الموز

٧٥ - قبل الانفجارات البركانية التي وقعت حديثا في سان فنسنت كان الموز أهم منتوج في القطاع الزراعي للاقتصاد المحلي اذ كان يمثل ٥٨ في المائة من الصادرات ويوفر بصورة مباشرة او غير مباشرة العمل لقرابة ٢١٠٠٠ من اهالي فنسنت (حوالي ٢٠ في المائة من مجموع السكان) .

٧٦ - كان مجموع ما صدرته سان فنسنت خلال عام ١٩٧٨ الى المملكة المتحدة ٣٠٤١٤ طنا مترياً من الموز (مقابل ٢٦٧٧٤ طنا مترياً في العام السابق) وهو ما قيمته ١٩٫٦ مليون دولار كاريبي شرقي . وذكر رئيس الوزراء كاتو أن الرماد الناجم عن الانفجارات البركانية سبب تدمير ما يتراوح بين ٥٠ و ٦٠ في المائة من محصول عام ١٩٧٨/١٩٧٩ ، الأمر الذى نتج عنه انخفاض نسبي في صادرات الموز . وفي شهر ايار/مايو ١٩٧٩ ارسلت الوكالة الكندية للتنمية الدولية الى الاقليم خبيرا لبحث الحالة مع وزير الزراعة وجمعية مزارعي الموز لسان فنسنت . وفي نفس الشهر شرعت الجمعية في تنفيذ خطة لمساعدة منتجي الموز قدرت تكلفتها بما قيمته ٩٨٠٠٠ دولار كاريبي شرقي في كل اسبوع طيلة ٤ اسابيع يعاد بعدها النظر في الخطة . وبالرغم من استعداد الجمعية لوضع خطط جديدة لانعاش هذه الصناعة فقد ذكر انها ستضطر ، بسبب اتساع حجم الاضرار ، الى الاستعانة بالمعونة الخارجية . وكانت الجمعية قد حصلت في الماضي على مساعدة فنية وتقنية من كندا ومن المملكة المتحدة .

٧٧ - قررت الجمعية في شهر تموز/يوليه ايقاف صادراتها ، بسبب تردى نوعية الثمار . وقد كانت هذه الصناعة ، التي تلاقي مزاحمة متزايدة منذ دخول المملكة المتحدة في **الاتحاد الاقتصادى** الاوروبي ، معرضة لخطر فقدان الحصة المخصصة لها في سوق الموز بالمملكة المتحدة .

جوز الهند

٧٨ - يزرع جوز الهند الذى يوفر لب جوز الهند المجفف في سان فنسنت . وعقب انشاء الاتحاد الكاريبي في تموز/يوليه ١٩٧٣ وضعت ترتيبات تهدف الى تسويق بعض المنتجات الزراعية على صعيد اقاليمي . وبمقتضى هذه الترتيبات تم تصدير زيت ولب جوز الهند المجفف المنتجين في الاقاليم الثلاثة خلال السنوات الاخيرة الى بلدان اخرى في الاتحاد الكاريبي . وفي سنة ١٩٧٨/١٩٧٩ ، رفعت اسعار هذين المنتجين بنسبة ١٠ في المائة للتعويض عن الخسارة المتزايدة في الارباح العائدة الى البلدان المنتجة الثلاثة في الاقليم (دومينيكا ، سانت لوسيا وسان فنسنت) . وقد **أعلن السيد كيتو** ان صناعة جوز الهند تأثرت بتساقط الرماد البركاني اثناء الانفجارات الاخيرة لبركان مونت سوفريير .

Digitized by UNOG Library

نبات المرنطة

٧٩ - تعتبر سان فنسنت المصدّر الوحيد لنبات المرنطة في منطقة البحر الكاريبي ، وهي تنتج أنقى أنواع نشا السيقان النباتية الجذرية في العالم . وقد ارتفع الانتاج من ٧٦٠ ٧٢٥ كيلوغراما في عام ١٩٧٦/١٩٧٧ الى ٤٨٠ ٨١٦ في السنة التالية ، في حين ارتفع السعر بنسبة ٤ في المائة تقريبا خلال هذه الفترة . وفي حزيران/يونيه ١٩٧٨ بدأت الاشغال لبناء مصنع جديد لنبات المرنطة تبلغ تكاليفه ٠٠٠ ٤٥٠ دولار كاريبي شرقي تم الحصول عليها بواسطة قرض من مصرف التنمية الكاريبي . وبانجاز هذا المصنع سيكون في الاقليم ستة مصانع من هذا النوع . الا ان اعمال بناء المصنع الجديد قد توقفت في اعقاب الانفجارات البركانية . وأعلن السيد كيتو أن ٠٠٠ ٤٨ سلة من السيقان الجذرية التي حصدت ، بقيت دون معالجة بسبب الانفجارات البركانية وان جمع محصول ١١٥ من بين الـ ٤٠٠ هكتار من الاراضي المغروسة بنبات المرنطة أهمل لنفس السبب .

جيم - مصائد الأسماك

٨٠ - في عام ١٩٧٨ صدّرت انتيغوا ٨٠٠ ٢٢٦ كيلوغرام من السمك (**مقابل** ٠٠٠ ١٧٠ كيلوغرام في العام الماضي) . وفي كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ طلبت حكومة الاقليم من مصرف التنمية الكاريبي قرضا بما يزيد عن ٨ ملايين دولار كاريبي شرقي لتمويل مشروع لصيد السمك . وقد تمت الموافقة على هذا الطلب بعد اربعة اشهر من تقديمه . وتعتزم الحكومة انشاء شركة عامة لبناء مصنع لتجهيز السمك (قوته الانتاجية ٠٠٠ ٢ طن متري من السمك في العام) ولتكوين اسطول من ١٥ **سفينة** .

دال - السياحة

٨١ - كان عام ١٩٧٨ عاما ممتازا بالنسبة للسياحة في منطقة البحر الكاريبي ، بما في ذلك الدول المرتبطة . لقد كان عدد السواح الوافدين بطريق الجو في عام ١٩٧٨ كما يلي (الارقام الواقعة بين قوسين تبين الزيادة المئوية بالنسبة لسنة ١٩٧٧) : انتيغوا ، ٠٧٨ ٧٥ (٤ر١١ في المائة) ؛ سان كيتس ، ٩٧٠ ٢٦ (٩ر٧٧ في المائة) ؛ وسان فنسنت ، ٠٣٦٥٣ ٣٣ (٨٥ في المائة) .

٨٢ - ذكرت هيئة السياحة لانتيغوا ان النشاط السياحي في عام ١٩٧٨ شهد تحسنا واضحا بالنسبة للعامين السابقين ، وهو اتجاه يتوقع انه سيتواصل في ١٩٧٩ . وفي شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ قامت الحكومة الاقليمية التي ادركت الحاجة الى توسيع نطاق مواصلاتها الجوية (وبوجه خاص فيما بين الاقليم وامريكا الشمالية ، التي هي مصدر جل السواح) ، باجراء محادثات **مع شركة الخطوط الجوية البريطانية للهند الغربية** ، بخصوص امكانية الزيادة في عدد الرحلات نحو انتيغوا ، واعلنت الهيئة ان هناك ايضا دلائل على نشاط متحسن من جهة اوروبا ، وان الخطوط الجوية البريطانية قد زادت حديثا عدد المقاعد المتاحة في طائراتها المتوجهة نحو

Digitized by UNOG Library

الاقليم بنسبة ٤٢ في المائة . وفي ٢٩ إذار/مارس ١٩٧٩ اعلن ان حكومة المملكة المتحدة وافقت على تقديم مساعدة مالية وتقنية (بما في ذلك منحة **قدرها ... ١٥٥ جنيه استرليني**) **لتنمية السياحة** في انتيغوا .

٨٣ - في ١١ حزيران/يونيه ١٩٧٨ ، اعلن السيد **ساوثويل** الذى كان آنذاك رئيسا لوزراء سان كيتس - نيفيس - انغيلا ، ان حكومته قررت زيادة عدد غرف فندق رويال سان كيتس الموجود على **خليج فريغت** من ١٠٠ الى ١٥٠ كما قررت توسيع المرافق التابعة للفندق . وفي اجتماع عقد في ٦ شباط/فبراير ١٩٧٩ احاط السيد **ساوثويل** مجلس النواب علما باتفاق كان قد ابرم حديثا بين الحكومة والخطوط الجوية الانتيلية للقيام برحلة اسبوعية جديدة تصل الاقليم بالولايات المتحدة في القارة . وقال السيد **ساوثويل** اثناء حفل اقيم في مطار فولدن بارك بمناسبة الرحلة التدشينية ان الخدمة الجوية الجديدة ستسهل السفر بين الاقليم والولايات المتحدة وتجعله اكثر جاذبية ، وانها ، بالتالي ، ستحسن آفاق الصناعة السياحية المحلية .

٨٤ - اعلن في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ ، ان شعبة التنمية البريطانية في منطقة البحر الكاريبي قد وافقت على منحة **قدرها** ... ٢٧٠ جنيه استرليني لتمكين حكومة سان فنسنت من اقتناء طائرة تقل ١٧ مسافرا قصد الزيادة في الخدمات التي تقدمها شركة النقل الجوى لجزر ليوارد (Leeward Islands Air Transport) (انظر الفقرة التالية) . وقد كانت هناك خطوة اخرى في تحسين النقل الجوى في شرقي منطقة البحر الكاريبي ، وهي التحضيرات لفتح مطار ارنوس فال في سان فنسنت ليلا امام الطائرات الصغيرة والمتوسطة الحجم في عام ١٩٧٩ . وحتى نهاية شهر ايار/مايو ١٩٧٩ كانت ادارة السياحة تقوم بجهود لتحسين صورة سان فنسنت في الخارج في اعقاب الدعاية غير المواتية بخصوص الانفجارات البركانية الحديثة .

٨٥ - في عام ١٩٧٤ اصبحت شركة النقل الجوى لجزر ليوارد شركة نقل اقليمية عندما **أصبحت تحت** سلطة ١١ بلدا عضوا في الاتحاد الكاريبي (بما في ذلك البلدان المرتبطة) بعد ان كانت تابعة لمجموعة Courtline Holiday التابعة للمملكة المتحدة . وفي ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٧٩ وافق مصرف التنمية الكاريبي على قرض بقيمة ٤٫٦ مليون من دولارات الولايات المتحدة لمساعدة هذه الشركة على اقتناء طائرة جديدة من طراز آفرو . وفي الاجتماع السنوى للاتحاد الكاريبي المعقود في ٢٩ حزيران/يونيه في ترينيداد وتوبافو ، لاحظ ممثلو البلدان الاعضاء الاحد عشر ان الشركة قد حسنت اداءها المالي وعملياتها في عامي ١٩٧٦/١٩٧٧ و ١٩٧٧/١٩٧٨ وأعربوا عن الأمل في انها ستصبح في مستقبل قريب مؤسسة مربحة تجاريا ، فتستمر في ايجاد الصلة الحيوية في مجال المواصلات داخل منطقة البحر الكاريبي .

Digitized by UNOG Library

هاء - الصناعة

٨٦ - يوجد في كل دولة من الدول المرتبطة عدد من المنشآت الصناعية الصغيرة التي تنتج مواد للاستهلاك المحلي وللتصدير . وقد واصل مصرف التنمية الكاريبي مساعدته لتلك الدول للتعجيل بتنميتها الصناعية . وفي عام ١٩٧٨ ، أقر منح خمسة قروض صناعية يبلغ مجموعها ٠٠٠ ١٢٧ دولار من دولارات الولايات المتحدة الى أنتيغوا وسان فنسنت ، وذلك في اطار برنامج الائتمان للصناعات الصغيرة وبرنامج الائتمان الزراعي والصناعي .

٨٧ - وتم بين نيسان/ابريل ١٩٧٦ وأيار/مايو ١٩٧٩ ، انشاء مصانع جديدة وأخرى مازال العمل جاريا فيها لصناعة (أ) العدسات البصرية والملابس والسجاد والبسكويت في انتيغوا ، (ب) الروم والملابس والأحذية والملابس الرياضية والمحركات الصغيرة والمولدات الكهربائية في سانت كيتس - نيفيس - أنغيلا ، (ج) منتجات الألبان في سان فنسنت .

٨٨ - وفي ٥ آذار/مارس ١٩٧٩ أعلن السيد ليستر بيرد ، نائب رئيس وزراء انتيغوا لمراسلي الصحف أن القطاع الصناعي من اقتصاد الاقليم قد حقق تقدما محسوسا خلال الفترة من ١٩٧٦ الى ١٩٧٨ بالرغم من الأحوال الاقتصادية الدولية غير الملائمة ففي هذه المدة أنشئت تسع صناعات جديدة . وقد زادت أرباح الـ ١٤ مصنعا في المناطق الصناعية من ٣ ملايين دولار من الدولارات الكاريبية الشرقية في ١٩٧٥ الى ١٧ مليونا من الدولارات الكاريبية الشرقية ، في ١٩٧٨ . وقد أضاف نائب رئيس الوزراء أيضا أن حكومة الاقليم سوف تستمر في برنامج توسعها الصناعي .

٨٩ - وفي تموز/يوليه ١٩٧٨ ورد نقلا عن رئيس وزراء سان كيتس - نيفيس - انغيلا آنذاك أن الاقليم يرحب بجميع المستثمرين الذين يمكنهم أن يحصلوا على اعفاء ضريبي ويمكنهم استيراد معدات البناء معفاة من الضرائب ولهم حق اعادة الأرباح الى بلادهم اذا ما وظفوا استثماراتهم في المؤسسات الصناعية . وفي نيسان/ابريل ١٩٧٩ ، أعلن قيام الشركة الوطنية للاستثمارات وهي شركة جديدة انشئت للمساعدة في تمويل مؤسسات الصناعات الخفيفة وغيرها من **المشاريع التجارية** الصغيرة .

٩٠ - وفي أيار/مايو ١٩٧٩ ، أعلنت شركة التنمية في سان فنسنت المملوكة للحكومة أنها أنفقت ٢٫٦ مليون دولار كاريبي شرقي ، على المؤسسات الصناعية والتدريب .

واو - الهياكل الأساسية

٩١ - من بين أهم أوجه تنمية **الهياكل** الأساسية التي حدثت في انتيغوا في الفترة من آب/أغسطس ١٩٧٨ وكانون الثاني/يناير ١٩٧٩ ، ما يلي : **(أ) اجراء اختبارات للتربة في موقع سد**

Digitized by UNOG Library

جديد (يستطيع حجز ٣ر٦ مليون لتر) سيبنى في الجزء الجنوبي الغربي من الاقليم وذلك بمساعدة مالية (قيمتها ٥ر١٣ مليون دولار كاريبي شرقي) ، يقدمها صندوق التنمية الأوروبي الذى أنشأته اللجنة الاقتصادية الأوروبية ؛ (ب) قدمت حكومة الولايات المتحدة مساعدات في مجال الملاحة الجوية بمطار كوليدج الدولي ؛ (ج) موافقة حكومة ترينيداد وتوباغو على معونة قدرها ٣ر٦ مليون دولار من دولارات ترينيداد وتوباغو لتحسين نظام توريد الكهرباء في الاقليم ؛ (د) بدء أعمال التشييد لتحسين وتوسيع المطار المذكور بمنحة قدرها ٨ر١٣ مليون دولار كاريبي شرقي تقدمها الحكومة الكندية .

٩٢ - وفي أوائل عام ١٩٧٩ ،أعلنت حكومة سان كيتس - نيفيس - أنغيلا أنها قررت انفاق مبلغ ١٩ مليون دولار كاريبي شرقي (مقدم معظمه من مصرف التنمية الكاريبي) على مشروع ميناء باستير ذى المياه العميقة ومبلغ آخر قدره خمسة ملايين دولار كاريبي شرقي (مقدم من حكومة كندا) لميناء جوى جديد في مطار فولدن روك . وأضافت أن صندوق التنمية الاقتصادية سوف يمنح مبلغا اجماليا قدره ٤ ملايين دولار كاريبي شرقي من أجل تحسين شبكة الطرق بسان كيتس وأن أموالا مقدمة من الحكومة الكندية ومن مصرف التنمية الكاريبي تبلغ ما يقرب من ٨ ملايين دولار كاريبي شرقي ، ستستخدم لتمويل مشروع تنمية شبكة المياه في كل من جزيرتي سان كيتس ونيفيس .

٩٣ - وفي عام ١٩٧٨ ، قدمت حكومة المملكة المتحدة الى سان فنسنت مبلغ ٤ر١ مليون جنيه استرليني لمساعدتها على مواجهة احتياجات تنميتها (أنظر الفقرة ٩٨ أدناه) . وقد أعلن أن جزءا من هذا المبلغ قد استخدم لزيادة تنمية الهياكل الأساسية . وحسبما ذكره السيد كيتو سيحصل الاقليم عند نيله الاستقلال على معونة من المملكة المتحدة قدرها ١٠ ملايين جنيه استرليني ، منها خمسة ملايين في شكل منح والباقي في شكل قروض على مدى ٢٥ عاما (أنظر الفقرة ٤٣ أعلاه) . وأضاف رئيس الوزراء قائلا أن لدى حكومته قائمة بمشروعات لم يعينها وتتناول طبعا مشروعات متعلقة بالمرافق الأساسية . وقال انه يعتقد أن المنح تكفي لمواجهة الحاجات المباشرة لسان فنسنت ، لكنه يأمل أن تنال هذه الجزيرة في المستقبل معونة مالية أكبر .

٩٤ - وأفاد السيد كيتو ،ان قيمة الضرر الناتج عن الانفجارات البركانية في جبل سوفريير الذى لحق المباني السكنية والطرق والمدارس وقاعات الاجتماعات وغير ذلك من الأبنية العامة قد قدرت بما يزيد عن ١٤ مليون دولار كاريبي شرقي . وثمة مشكلة كبرى وفورية تواجه هذا الاقليم ، الذى كان يعاني من ظروف الجفاف قبل وقوع الانفجارات ، وهي نقص المياه المترتب على تلوث الأنهار والقنوات والخزانات بفعل الرماد البركاني .

Digitized by UNOG Library

زاى ـ المالية العامة

٩٥ ـ تعتمد حكومة كل اقليم اعتمادا يكاد يكون كليا على المعونة الخارجية لتغطية النفقات الرأسمالية ووجوه العجز المتكرر في الميزانية (أنظر الفقرة ٦٢ أعلاه) . وفي عام ١٩٧٨ ، قامت حكومة كل اقليم باتخاذ تدابير تستهدف تقوية مركزها المالي ، خاصة بزيادة معدلات الضرائب كما اتخذت تدابير أخرى تهدف الى تحسين حال دافعي الضرائب أو الى رفع الاستحقاقات للمتقاعدين وسواهم .

٩٦ ـ وقد تلقت الدول المرتبطة مساعدة مالية وتقنية من بعض المصادر الخارجية على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف . وشملت هذه المصادر السلطة القائمة بالادارة ، وحكومات كندا والولايات المتحدة وترينيداد وتوباغو ، والاتحاد الكاريبي والمؤسسات المرتبطة به ، وخاصة مصرف التنمية الكاريبي ، والاتحاد الاقتصادى الأوروبي ، والمنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة ، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الانمائي .

٩٧ ـ وعلاوة على ذلك ـ كما ورد في الفقرة ٥٢ أعلاه ـ فان المجموعة الكاريبية للتعاون من أجل التنمية الاقتصادية قررت في حزيران/يونيه ١٩٧٨ انشاء صندوق التنمية الكاريبي ، ليكون جهازا لتوجيه الموارد الأجنبية للمساعدة في تمويل الواردات الرئيسية ولتقديم تمويل تكميلي ، خاصة للتكاليف المحلية ، والمساعدة في تنفيذ برامج ومشروعات التنمية . وبالاضافة الى ذلك أنشأت اللجنة الدائمة للمعونة التقنية لتحسين المعونة التقنية واعداد برامج اقليمية للبلدان الكاريبية تحت رئاسة برنامج الأمم المتحدة الانمائي (أنظر أيضا الفقرات ١٠٤ الى ١١٢ أدناه) .

٩٨ ـ بلغ مجموع المعونة التي قدمتها حكومة المملكة المتحدة لكل واحدة من الدول المرتبطة الثلاث في عام ١٩٧٨ ما يلي : انتيغوا : ٧٣٤ ٠٠٠ جنيه استرليني ، سان كيتس ـ نيفيس ـ أنغيلا : ١ر٩ مليون جنيه استرليني وسان فنسنت ١ر٤ مليون جنيه استرليني . وفي هذه الحالة الأخيرة قدمت المملكة المتحدة معونة على سبيل الاغاثة يزيد مجموعها عن ١٠٠ ٠٠٠ جنيه استرليني وذلك عقب الانفجارات البركانية الحديثة التي وقعت في الاقليم . وفي أيار/مايو ١٩٧٩ كانت تبحث مع حكومة سان فنسنت مشاكل التأهيل الأطول أجلا . وبمجرد أن حصل الاقليم على الاستقلال سيتلقى معونة مجموعها ١٠ ملايين جنيه من المملكة المتحدة (أنظر الفقرات ٤٣ ، ٤٥ ، ٩٣ أعلاه) .

٩٩ ـ وقد واصل مصرف التنمية الكاريبي مساعدته للبلدان الأعضاء ، وعلى الخصوص البلدان الأقل نموا ؛ لمواجهة مصاعبها المالية خلال عام ١٩٧٨ . واذا ما استثنيت القروض التي قدمها صندوق التنمية الكاريبي ، بلغت نسبة ما قدمه المصرف لهذه البلدان الأخيرة من قروض ٧٧ في المائة (٢٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) من جملة القروض الموافق عليها (٢ر٣١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) . وتلقت البلدان الأقل نموا ٢ر٤٥ في المائة (٧ر١٣ مليون دولارا من دولارات الولايات المتحدة بما في ذلك ١ر١٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة

Digitized by UNOG Library

من الأموال المقدمة بشروط ميسرة) وذلك ، من جملة المدفوعات البالغة ٣ر٢٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (بما في ذلك مدفوعات صندوق التنمية الكاريبي للبلدان الأكثر نموا) . وفي نيسان/ابريل ١٩٧٩ وافق مصرف التنمية الكاريبي على قروض جديدة جملتها ٨ر١٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتمويل مشروعات مقترح تنفيذها بمعرفة انتيغوا (٢ر٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) ومؤسسة النقل الجوى لجزر ليوارد (٦ر٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) وغيرها (أنظر الفقرات ٧٠ و ٨٠ و ٨٥ أعلاه) .

١٠٠ - وخلال السنوات الأخيرة قدمت حكومة ترينيداد وتوباغو قروضا بفائدة زهيدة للبلدان الكاريبية الأخرى . ففي شباط/فبراير ١٩٧٨ أنشأت مجلس المعونة الكاريبي لتقديم المساعدة المالية والتقنية لتلك البلدان . وفي حزيران/يونيه ١٩٧٩ ، زار ترينيداد وتوباغو وفد من انتيغوا برئاسة السيد ليستر بيرد لاجراء محادثات مع حكومة ترينيداد وتوباغو حول قرض قيمته ١٣٦ مليون دولار من دولارات ترينيداد وتوباغو بالاضافة الى ٣ر٦ مليون دولار من دولارات ترينيداد وتوباغو تمنح كاعانة الى الاقليم في عام ١٩٧٨ (أنظر الفقرة ٩١ أعلاه) وخلال هذه المباحثات ، تم التوصل الى اتفاق مبدئي بشأن الصناعات الزراعية والمواصلات الجوية وتنمية السياحة بهدف مساعدة أنتيغوا في تحقيق الاستمرارية المالية خلال فترة السنوات الخمس التي قررتها المجموعة الكاريبية (أنظر الفقرة التالية) .

١٠١ - وفي أيار/مايو ١٩٧٩ ، وعقب الانفجارات البركانية في جبل سوفريير قدمت حكومة ترينيداد وتوباغو الى سان فنسنت اغاثة مجموعها ٨٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة . وخلال الشهر التالي أعلنت حكومة ترينيداد وتوباغو أيضا موافقتها على تقديم قرض قدره ٥ر١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الى هذا الاقليم لاحياء صناعة السكر فيه بالاضافة الى القرض البالغ قدره مليون دولار من دولارات ترينيداد وتوباغو السابق منحه خلال عام ١٩٧٨ (أنظر الفقرة ٧١ أعلاه) .

١٠٢ - وفي الفترة من ١٩٧٧ الى ١٩٨١ خصص برنامج الأمم المتحدة الانمائي للدول المرتبطة رقما تخطيطيا ارشاديا منقحا قدره ثلاثة ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة ، منه مبلغ ٣٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة ينتظر توزيعه خلال عام ١٩٧٨ ومبلغ ٧٣١ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة وارد في ميزانية عام ١٩٧٩ . وبالاضافة الى ذلك اشتركت الدول المرتبطة في مشروعات برنامج الأمم المتحدة الانمائي الاقليمي والخاص بعدة جزر (ل) .

١٠٣ - في ١ حزيران/يونيه ١٩٧٩ ، وقبل أن يغادر السيد ليستر بيرد أنتيغوا لحضور الاجتماع السنوى الثاني للمجموعة الكاريبية (أنظر الفقرة ١٠٧ أدناه) ، ذكر أن حكومات شرقي منطقة البحر الكاريبي قد عانت في السنوات الأخيرة من صعوبة في موازنة ميزانيات كل منها . وبناء على ذلك ستلتمس أنتيغوا الدعم لاقامة جهاز تقدم عن طريقه البلدان المتبرعة معونات لميزانية تلك الحكومات ، مما يمكنها من تمويل بعض المشاريع .

(ل) أنظر أيضا الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/34/23/Rev.1) ، المجلد الثالث ، الفصل الثالث والعشرون ، المرفق ، الفقرة ٦٨ .

Digitized by UNOG Library

حاء - التكامل الاقتصادي لمنطقة البحر الكاريبي

١٠٤ - يتمثل أحد الأهداف الأساسية للاتحاد الكاريبي ، الذي أنشئ بمقتضى معاهدة شاغواراماس لعام ١٩٧٣ ، في تشجيع التكامل الاقتصادي بين البلدان الأعضاء فيه . ويعتبر تنظيم المجموعة الكاريبية تقدما هاما في هذا الاتجاه .

١٠٥ - وكما ذكر من قبل ، قامت المجموعة الكاريبية ، في أول اجتماع عقدته في **حزيران/يونيه ١٩٧٨** ، بتشكيل صندوق **التنمية الكاريبي** ولجنة توجيه المساعدة التقنية وذلك لمساعدة عدد كبير من البلدان في المنطقة على تلبية حاجتها من المساعدة الخارجية . وكان الغرض من **صندوق التنمية الكاريبي** مساعدة البلدان المستفيدة أثناء فترة اعدادية لا تزيد عن خمس سنوات ، قد تقضي الحاجة خلالها بالحصول على مساعدة خارجية خاصة للحفاظ على مستويات مقبولة للتنمية والعمالة ، على أن يتم توجيه السياسات الاقتصادية نحو تحقيق الاستقرار المالي الدائم . وقد أوضحت عشرة بلدان متبرعة ووكالات دولية ، خلال الاجتماع أنها ستقدم حوالي ٢ر١١ مليون من دولارات الولايات المتحدة بواسطة صندوق **التنمية الكاريبي** خلال السنة التي ستبدأ **اعتبارا من ١ تموز/يوليه ١٩٧٨** .

١٠٦ - وبمقتضى مقرر اتخذ في الاجتماع ، قامت لجنة توجيه المساعدة التقنية بتنظيم اجتماعات تقنية تناولت قطاعات الزراعة والصناعة والنقل والسياحة في الاقتصاد الكاريبي ، وتوصلت الى مجموعة من النتائج والمقررات بشأنها . ونوهت ، في جملة أمور ، بالحاجة الى كفالة امكانية وصول البلدان الأقل نموا ، في اطار **صندوق التنمية الكاريبي** ، **الى بعض المصادر المالية في عام ١٩٧٩** ، **وبالتالي** الى مجمع الخبراء و/أو الخدمات المشتركة ، ان رغبت في ذلك حكومات شرقي منطقة البحر الكاريبي (م) .

الاجتماع السنوي الثاني للمجموعة الكاريبية

١٠٧ - قامت المجموعة الكاريبية ، في الاجتماع السنوي الثاني الذي عقدته في أوائل حزيران/يونيه ١٩٧٩ برئاسة البنك الدولي ، باستعراض الأنشطة التي اضطلعت بها في سنتها الأولى . ولأول مرة انضمت البرازيل الى ١٢ بلدا آخر في الاشتراك في هذا الاجتماع بصفتها متبرعة . ومن أجل معالجة المشاكل الاقتصادية التي تواجه المنطقة (أنظر أيضا الفقرة ٦٧ أعلاه) ، أعلنت بعض البلدان المتبرعة تبرعات يبلغ مجموعها ١٨٣ مليون من دولارات الولايات المتحدة للتمويل بواسطة صندوق التنمية الكاريبي . ومن المنتظر أن يصل ما يسحب من تلك التبرعات خلال السنة التي تبدأ اعتبارا من تموز/يوليه ١٩٧٩ ، بالاضافة الى المساعدة التي أعلنت من قبل ، الى ٢٢٧ مليون من دولارات الولايات المتحدة . وكان من المتوقع أن يؤدي اعلان تبرعات اضافية خلال السنة الى زيادة المجموع الى حوالي ٢٧٦ مليون من دولارات الولايات المتحدة (مقابل ما يقدر بمبلغ ١٨٦ مليون من دولارات الولايات المتحدة للسنة الأولى من تشغيل صندوق التنمية الكاريبي **المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٩**) .

(م) المرجع نفسه ، الفقرات ٦٩ **الى** ٧٧ .

Digitized by UNOG Library

١٠٨ - كما قررت المجموعة الكاريبية في الاجتماع ما يلي : (أ) توفير تمويل لعدد من المشاريع الاستثمارية الوطنية الـ ٤٠٠ التي أعدت للبلدان الأقل نموا ؛ (ب) والقيام بمبادرات جديدة في التعاون الاقليمي ؛ (ج) ودعم مواصلة أنشطة لجنة توجيه المساعدة التقنية . وناقش فريق فرعي مستقل ، في جملة أمور ، ثلاثة مشاريع اقليمية محددة هي : المعونة الغذائية وصندوق رأس المال الدائر للمدخلات الزراعية والصندوق الائتماني للحاجات الأساسية . واقترح عقد اجتماع مخصص للمتبرعين والمستفيدين في الوقت المناسب وذلك لاستكمال تفاصيل تنفيذ وتمويل تلك المشاريع التي ارتأى انها ستكون ضرورية لتلبية الاحتياجات المستعجلة لهذه البلدان (أنظر **الفصل التاسع والعشرين من هذا التقرير ، المرفق ، الفقرات ٧٥ الى ٨٠ ، الصفحات ١٧٨ - ١٨٠ وأيضا الفقرتان ١١١ و ١١٦ أدناه**) .

١٠٩ - وفي الاجتماع نفسه ، تلقت بلدان شرقي منطقة البحر الكاريبي أيضا تبرعات قدرها ٨ ملايين من دولارات الولايات المتحدة لانشاء مجمع خبراء (أنظر الفقرة ١٠٦ أعلاه) . وسيتم تدبير هؤلاء الخبراء من داخل منطقة البحر الكاريبي وخارجها ، عند الاقتضاء ، وستوفر خدمات أساسية تفتقر اليها الآن تلك البلدان في ميدان انتاج الأغذية ، وتخطيط التمويل ، والتنمية الصناعية ، والاحصاءات ، الخ . وستقدم هذه الخدمات المشتركة في اطار منظمة دول منطقة شرقي البحر الكاريبي (أنظر الفقرات ٥٣ الى ٥٧ أعلاه) .

١١٠ - وذكر السيد بيرد ، نائب رئيس وزراء انتيغوا ، في بيان أدلى به أمام الاجتماع في ١ حزيران/يونيه ١٩٧٩ (أنظر الفقرة ١٠٣ أعلاه) ، أنه ينتظر أن يتخذ مجمع الخبراء من الاقليم قاعدة له وأن يساعد على تعيين مشاريع لمنطقة شرقي البحر الكاريبي وأن يقدم مساعدة تقنية وغيرها من أجل تنفيذها . واضاف قائلا أنه قد تم حتى الآن تحديد ٤٠ مشروعا من أجل المنطقة .

١١١ - وتكلم السيد هنري فورد ، وزير الشؤون الخارجية في بربادوس ، نيابة عن بلدان الاتحاد الكاريبي في اجتماع المجموعة لعام ١٩٧٩ ، فنقل عنه قوله أنه على الرغم من أنه قد تم في حزيران/يونيه ١٩٧٨ تحديد المبلغ اللازم لتلبية حاجات تلك البلدان للسنة الأولى من تشغيل **صندوق التنمية الكاريبي بـ ٥ر١٠١ مليون من دولارات الولايات المتحدة ، فقد بلغ مجموع التبرعات ٤ر٢٨ مليون** من دولارات الولايات المتحدة فقط . ولم يصل الى البلدان المستفيدة وذلك فيما بين تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر الا نسبة ٢٣ في المائة من مجموع التبرعات المعلنة . كما اقترح السيد فورد انشاء صندوق ائتماني للحاجات الأساسية . واقترح أن تتم في اطار الصندوق المقترح اتاحة معونة خاصة من متبرعين لمستفيدين عن طريق مصرف التنمية الكاريبي على " أساس منحة " . وينبغي ألا يقوم الصندوق فقط بتمويل مرافق الحاجات الأساسية الجديدة اللازمة لتحسين التعليم الابتدائي والرعاية الصحية وشبكات الطرق وامدادات المياه وانما ينبغي أيضا " أن ينصب جهده على الحاجات الملحة للاضطلاع بعملية الصيانة المرجأة لهذه المرافق " .

Digitized by UNOG Library

١١٢ - وذكر ممثل الولايات المتحدة أن حكومته تعتزم تقديم مساعدة تتراوح بين ٧٨ مليون و٨٢ مليون من دولارات الولايات المتحدة بواسطة صندوق التنمية الكاريبي خلال ١٩٧٩/١٩٨٠ . وقال ان المشاعر السلبية التي ظهرت في أوائل الاجتماع ، وخاصة ذلك الشعور الذى تفشى فيما بين بلدان شرقي منطقة البحر الكاريبي بأنه لم يتم ايلاء ما يكفي من الانتباه اليهم أو منحهم نصيب عادل قد تم عموما التغلب عليها . وظهر اهتمام شامل بتوصيات البنك الدولي بشأن المشاريع الاقليمية ، وكذلك تزايد قبول مفهوم التعاون الاقليمي في مقابل البرامج الانمائية الوطنية البحتة وبرامج المساعدة الثنائية . ان المستقبل المرتقب للمجموعة الكاريبية في السنوات القادمة " مشرق تماما " .

تطورات أخرى

١١٣ - كما أن أربعة من البلدان المتبرعة ، هي جمهورية المانيا الاتحادية وفرنسا وهولندا والمملكة المتحدة أعضاء في الاتحاد الاقتصادى الأوروبي . ويفيد المدير العام للاتحاد الاقتصادى الأوروبي أن مجموع أموال التنمية المتاحة لبلدان منطقة البحر الكاريبي كمنح من الاتحاد الاقتصادى الاوروبي للفترة من ١٩٧٨ - ١٩٨١ تبلغ ما يقرب من ١٧٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة .

١١٤ - وخلال عام ١٩٧٨ بدأت مفاوضات بين الاتحاد الاقتصادى الأوروبي وبعض بلدان افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ حول التوصل الى اتفاق يخلف اتفاقية لومي المقرر أن ينتهي أجلها في عام ١٩٨٠ (أنظر A/AC.176/7) . وخلال عام ١٩٧٨ أيضا وافقت بلدان الاتحاد الكاريبي على اقتراحات باتخاذ موقف اقليمي مشترك بشأن جميع المجالات الرئيسية قيد التفاوض مثل التعاون التجارى ، والمساعدات المالية والتقنية ، وتثبيت الايرادات الناتجة عن الصادرات ، والتنمية الصناعية ، وتجارة السكر والموز والروم .

١١٥ - وفى ٢٠ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ ، اجتمع في جامايكا ممثلو كندا ، وهي أيضا متبرع لصندوق التنمية الكاريبي ، وبلدان الاتحاد الكاريبي لتوقيع اتفاق يقضي بالتعاون المالي والتقني والتجارى والصناعي بين الطرفين (ن) .

١١٦ - وخلال زيارة قامت بها السيدة سالي شلتون ، سفيرة الولايات المتحدة لدى بربادوس وشرقي منطقة البحر الكاريبي ، لانتيغوا في ٢٠ حزيران /يونيه صرحت للصحفيين بأن حكومتها ستنشئ صندوقا ائتمانيا للحاجات الأساسية يتيح على وجه السرعة للبلدان الأقل نموا في الاتحاد الكاريبي الموارد اللازمة للاسراع بتنمية الهياكل الأساسية وتوفير العمالة . واضافت قائلة ان مصرف التنمية الكاريبي سيتولى ادارة الصندوق ، الذى ستدفع حكومة الولايات المتحدة له ما يقرب من ٤٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة .

(ن) المرجع نفسه ، الفقرات ٧٨ الى ٧٩ .

Digitized by UNOG Library

١١٧ — وبعد ذلك بثلاثة أيام قامت الولايات المتحدة والسوق المشتركة لشرقي منطقة البحر الكاريبي (الذى اعترف بمجلس وزرائها باعتباره مؤسسة من المؤسسات المنتسبة الى الاتحاد الكاريبي) بتوقيع اتفاق تقدم بمقتضاه وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة ما مجموعه ٤ر١ مليون من دولارات الولايات المتحدة تستخدم خلال الفترة ١٩٨٠ — ١٩٨٣ للارتفاع بمستوى مهارات العاملين في القطاع العام في البلدان السبعة في السوق المشتركة لشرقي منطقة البحر الكاريبي ، بما فيها الدول المرتبطة . وستعمل أمانة السوق المشتركة لشرقي منطقة البحر الكاريبي ، في اطار برنامج تدريبي ، مع حكومات البلدان السبعة على اعداد دورات دراسية لكافة مستويات الخدمة العامة ، وستشتمل على عقد حلقات بحث لأعلى موظفي الادارة وموظفي المستوى المتقدم وكذلك حلقات تدريبية على الصعيدين الوطني والاقليمي .

١١٨ — وقد وقع الاتفاق نيابة عن حكومة الولايات المتحدة السيدة شيلتون والسيد وليم ويبلر ، ممثل وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة في منطقة البحر الكاريبي .

١١٩ — وذكر السيد ويبلر في الاحتفال بالتوقيع ، أن تحديات هائلة تواجه الخدمات العامة في بلدان السوق المشتركة لشرقي منطقة البحر الكاريبي ، بسبب ازدياد مسؤوليات الحكومات الناتجة عن الاستقلال وحالة التقلب التي تسود الأوضاع الاقتصادية العالمية . وارتأى أن تدريب موظفي القطاع العام حاسم في المرحلة الحالية ولاحظ أن وزارات بلدان السوق المشتركة لشرقي منطقة البحر الكاريبي تعاني من نقص خطير في الموظفين رغم ما يصادفها من مشاكل معقدة .

١٢٠ — وذكرت السيدة شيلتون أن المشروع سيتيح لحكومات شرقي منطقة الكاريبي توفير خدمات تعليمية وصحية وغيرها من الخدمات الأساسية الاضافية لشعوبها بما يتاح لها من ايرادات محدودة من الضرائب . وأضافت قائلة أن من شأن تعزيز خدماتها العامة أن يزيد أيضا قدرة هذه الحكومات على تخطيط وتنفيذ مشاريع استثمارية سليمة ومن ثم تستفيد استفادة أفضل من الموارد المالية التي تقدمها بلدان أجنبية عن طريق مصرف التنمية الكاريبي وغيره من القنوات .

٤ — الأحوال الاجتماعية

ألف — اليد العاملة

١٢١ — ظلت البطالة في السنوات الأخيرة مشكلة ملحة بالنسبة للأقاليم الثلاثة . وقد أولت حكومة كل اقليم أولوية عالية الى ايجاد الأعمال عن طريق تنمية اقتصاد سليم ومبني على أسس منهجية . ويقوم التعاون الاقليمي المكثف بدور نشط في حل مشكلة البطالة شأنه في ذلك شأن المساعدة الدولية . ومن المعتقد أن امكانيات تحسن العمالة في الأقاليم الثلاثة ستزيد بشكل محسوس فيما اذا تلقت هذه البلدان التبرعات التي أعلنت لها من أجل تنفيذ مشاريعها .

Digitized by UNOG Library

باء - الصحة العامة

١٢٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض ، كثفت الدول المرتبطة وغيرها من بلدان الاتحاد الكاريبي جهودها التعاونية لتحسين حالة الصحة العامة . وفي هذا الشأن ، مازالت تتلقى الدعم من بلدان أجنبية ومنظمات دولية .

١٢٣ - انعقد المؤتمر الرابع لوزراء الصحة لبلدان الاتحاد الكاريبي في سانت لوسيا في الفترة من ٢٦ الى ٢٨ تموز/يوليه ١٩٧٨ وحضره ممثلو الدول المرتبطة في جملة دول أخرى . وقد اعتمد المؤتمر ما مجموعه ٧٦ قرارا ، يعنى أهمها بما يلي : (أ) تنمية الادارة الصحية في البلدان الأقل نموا وبربادوس ؛ (ب) واجراء تغييرات في تعليم الطب ؛ (ج) وتعليم التمريض ؛ (د) وتدريب موظفي المهن شبه الطبية ؛ (هـ) مشاركة المجتمع ؛ (و) خدمات طب الأسنان في البلدان الأقل نموا ؛ (ز) برنامج تحصين موسع في منطقة البحر الكاريبي ؛ (ح) سلامة الأغذية ؛ (ط) استراتيجية لطب الاسنان ؛ (ى) مراقبة الأوبئة في منطقة البحر الكاريبي ؛ (ك) استراتيجية الصحة البيئية .

١٢٤ - وفي ٣٠ آب/أغسطس وقعت أمانة الاتحاد الكاريبي وحكومة الولايات المتحدة اتفاقا في بربادوس تقدم فيه الثانية منحة قدرها ١٫٨ مليون من دولارات الولايات المتحدة لتمويل مشروع للتدريب على الادارة الصحية الأساسية لشرقي منطقة البحر الكاريبي مدته ثلاث سنوات . وسيوفر المشروع في المقام الأول ما يلي : (أ) تدريب حوالي ٧٠٠ شخص من جميع المستويات على الادارة الصحية الأساسية ؛ (ب) والمساعدة التقنية المتخصصة في التخطيط الصحي ؛ (ج) واستحداث شبكات اعلام ؛ (د) وتصميم المشاريع . ويتمثل الغرض الأساسي من المشروع في تعزيز القدرة الادارية لدى جميع فئات الموظفين الصحيين على تقديم رعاية صحية لجميع أفراد الشعب، باستخدام الموارد المحدودة والعمل على ارضاء المستفيدين من الخدمات والمحافظة في نفس الوقت على معنويات من يقدمون هذه الخدمات .

١٢٥ - وكما لوحظ اعلاه (أنظر الفقرات ١١٧ الى ١٢٠) فان الاتفاق ، الذى أبرم بين الولايات المتحدة وبلدان السوق المشتركة لشرقي منطقة البحر الكاريبي لاقامة مشروع لرفع مستوى مهارات موظفي القطاع العام ، سيتيح لسبع حكومات في شرقي منطقة البحر الكاريبي توفير خدمات صحية وغيرها من الخدمات الأساسية الاضافية لشعوبها .

١٢٦ - وخلال الشهر نفسه ، بدأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، مشروعا للادارة البيئية السليمة في منطقة البحر الكاريبي ، مقره في ترينيداد وتوباغو. وسيشتمل هذا المشروع ، الذى يضم أكثر من ٣٠ بلدا كاريبيا وأمريكيا لاتينيا ، على وضع خطة عمل للأنشطة التي سينضطلع بها في المستقبل في ثمانية مجالات منها الصحة البيئية ، والكوارث الطبيعية ، الخ . ويفيد السيد تريفور بوث ، منسق المشروع ، أنه ينتظر تقديم الصيغة النهائية للمشروع الى الحكومات المعنية لدراسته في أوائل عام ١٩٨٠ . وستقوم خطة العمل بتعيين

Digitized by UNOG Library

الحاجات ذات الأولوية الناشئة عن عملية التنمية لدى تلك البلدان . وستشجع حكوماتها ، التي تعمل في ذلك بالتعاون مع وكالات ومنظمات دولية ، على العمل على تلبية هذه الحاجات .

١٢٧ - عقد المؤتمر الخامس لوزراء الصحة لبلدان الاتحاد الكاريبي في انتيغوا في الفترة من ١٠ الى ١٢ تموز/يوليه . وكانت أمانة الاتحاد الكاريبي قد أوضحت من قبل أن ما لا يقل عن ستة من البلدان الأقل نموا قد قدمت اقتراحات من أجل مناقشاتها . وسينظر المؤتمر في سبعة بنود ، يرجح أن يكون أهمها ذا صلة بمشكلة التعليم الصحي ومشاركة المجتمع في المنطقة . ومن أجل هذا سيدرس الوزراء برنامجا اقليميا تعتقد الأمانة أنه قد صار ملحا بصفة خاصة بسبب المصاعب المالية التي تصادف منطقة البحر الكاريبي في مجموعها وكذلك بسبب الحاجة الى أن تشترك شعوب بلدان الاتحاد الكاريبي اشتراكا نشطا في حل مشاكل الصحة العامة التي تواجه المنطقة .

١٢٨ - كما أوضحت الأمانة أن المواضيع الأخرى، التي ستجرى مناقشتها تشتمل على ما يلي : (أ) مشروع لتنمية الادارة للبلدان الأقل نموا وبرباردوس ؛ (ب) شبكات اعلام صحي لبلدان الاتحاد الكاريبي ؛ (ج) اقتراح باقامة معهد الصحة البيئية لمنطقة البحر الكاريبي في سانت لوسيا ؛ (د) النتائج التي خلصت اليها حلقة البحث التي عقدت أثناء شهر حزيران/يونيه في ذلك البلد حول التأهب لمواجهة الكوارث الاقليمية (أنظر أيضا الفقرة ٤ أعلاه) ؛ (هـ) وسياسة الأغذية التي ينتهجها الاتحاد الكاريبي والتي تهدف الى الحد من المرض والتبديد الناجم عن تلوث الأغذية في المنطقة .

٥ - الأحوال التعليمية

١٢٩ - طرأت فيما بين تموز/يوليه ١٩٧٨ ونيسان/ابريل ١٩٧٩ ثلاثة تطورات هامة بشأن نظم التعليم في الدول المرتبطة . أولا أزمعت حكومة انتيغوا وقف سياسة ترتيب المدارس الثانوية بحسب درجات مستواها بغية جعلها جميعا على نفس المستوى خلال السنة الدراسية ١٩٧٨ - ١٩٧٩ . ثانيا قررت حكومة سانت كيتس - نيفيس - أنغيلا أن تقيم في عام ١٩٧٩ كلية بكلفة تقدر بمبلغ ١٫٧ مليون دولار كاريبي شرقي . وستقدم الكلية برامج من المستوى الثالث الا أنها ستكون أدنى من مستوى منح درجة علمية كاملة وذلك في مجالات تدريب المعلمين ، والتعليم التقني ، ودورات دراسية جامعية على مستوى السنتين الأولى والثانية مثلما في علوم الطب . ثالثا افتتحت كلية طب جديدة في كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ في كينغزتاون ، سان فنسنت .

١٣٠ - وفيما يتعلق بتطوير التعليم في منطقة البحر الكاريبي ، فقد وافقت الدول المرتبطة على الاحتفاظ بالطابع الاقليمي لجامعة جزر الهند الغربية والاعتراف بمجلس الامتحانات الكاريبي بوصفه مؤسسة مرتبطة بالاتحاد الكاريبي .

Digitized by UNOG Library

١٣١ — وفي حزيران/يونيه ١٩٧٩ ، استعيض بنظام امتحان الشهادة الكاريبية عن نظام امتحان الشهادة العامة للتعليم . وفي الوقت الحالي يتناول نظام الامتحان الجديد خمسة موضوعات فقط (اللغة الانكليزية والجغرافيا والتاريخ والعلوم المتكاملة والرياضيات) . الا أنه سيجري توسيعه ليشمل ثلاثة موضوعات أخرى (الزراعة وتعليم الأعمال التجارية واللغة الاسبانية) بحلول عام ١٩٨٠ وليشمل المنهاج الدراسي بأكمله بحلول عام ١٩٨٣ .

١٣٢ — وبالنسبة للتعليم العالي ، كان الطلبة الوافدون من الأقاليم ، فيما مضى ، يلتحقون بجامعة جزر الهند الغربية ، برعاية الحكومة عادة . وعندما وجدت الجامعة نفسها تواجه ارتفاعا في تكاليف التشغيل في السنوات الأخيرة ، طلبت من حكومات الأقاليم زيادة مساهمتها السنوية زيادة كبيرة ، على أن هذه الحكومات وجدت أن من العسير عليها الوفاء بذلك .

١٣٣ — وقد عمد مصرف التنمية الكاريبي ، اذ أخذ في الحسبان الاحتياجات من القوى العاملة الماهرة لدى بعض بلدان الكومنولث في منطقة البحر الكاريبي بما فيها الأقاليم ، الى اقامة مشروع قروض الطلبة لمساعدة المقترضين من هذه البلدان على مواصلة طلب المزيد من التعليم . ووفقا للتقرير السنوي لمصرف التنمية الكاريبي لعام ١٩٧٨ ، زادت القروض التراكمية التي تمت الموافقة عليها في اطار المشروع بما قدره ٣٢٩ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة بحيث بلغت ٢٫٨ مليون من دولارات الولايات المتحدة (بما في ذلك ٨٣٦ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة منحت مباشرة للأقاليم) خلال السنة .

١٣٤ — وكما أوضح مصرف التنمية الكاريبي ، فان ما تم الاضطلاع به من نشاط ، في اطار المشروع على مستوى الوكالات المنفذه ، لم يحقق في معظم الحالات ما كان يتوقع منه . وماتزال هذه الوكالات تواجه مشاكل في مجالي التنظيم والتنفيذ . وبالاضافة الى هذا ماتزال كلفة التعليم العالي ترتفع الى حد أنها أصبحت تتجاوز الحد الأقصى للقروض التي تمنح للطلبة وطاقة التسديد المحتملة للمقترضين . وفي الوقت نفسه أدى اتخاذ الاجراءات المشددة بالنسبة للهجرة وحدوث انخفاض في فرص العمل والدراسة ، التي كانت متاحة من قبل أمام الطلاب الوافدين من منطقتي البحر الكاريبي في البلدان المتبوعة ، أيضا الى اعاقة تدفق هؤلاء الطلاب لمواصلة تلقي المزيد من التعليم خارج المنطقة .

١٣٥ — وفضلا عن هذا مازالت الحكومات المعنية تواجه مشاكل مالية وخفضت " بشكل عنيف " في الكثير من الحالات تمويلها لـ " الكلفة الاقتصادية " للطلاب الراغبين في الالتحاق بالجامعة الاقليمية . كما وجد البعض ممن كان يحتمل أن يصبحوا طلابا في مؤسسات تعليمية تقنية ومهنية في بلدان الاتحاد الكاريبي الأكثر تقدما أنه من العسير عليهم أيضا الالتحاق بها . ولم يحالف النجاح الجهود التي بذلها مصرف التنمية الكاريبي للحصول على منحة تمويل مناظرة من المتبرعين التقليديين لدعم المشروع وذلك حيث أن هؤلاء المتبرعين يعانون من مصاعب مالية خاصة بهم .

Digitized by UNOG Library

١٣٦ - وبحلول نهاية عام ١٩٧٨ ، كان هناك ٤٩٠ مستفيدا من برنامج القروض للدراسة (من بينهم ١٧٥ من الأقاليم) ، ووافقت الوكالات المنفذة على قروض للدراسة تبلغ ١٫٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة (بما في ذلك ٦٣٣ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة قدمت من الأقاليم للمقترضين البالغ عددهم ١٧٥) . ويمثل هذا زيادة نسبتها ١٥ في المائة في عدد المشاركين في برنامج القروض و ٢٣ في المائة في مستوى القروض التي تمت الموافقة عليه خلال السنة .

١٣٧ - وتفيد الانباء الصحفية أنه من المتوقع أن تقوم بلدان الاتحاد الكاريبي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في أوائل نيسان/ابريل ١٩٧٩ بتوقيع مذكرة اتفاق تغطي مجالات تعاون في ميادين التربية والعلم والثقافة .

١٣٨ - وستقدم الولايات المتحدة ، بموجب اتفاق وقع في حزيران/يونيه مساعدة لحكومات شرقي منطقة البحر الكاريبي في اقامة مشروع لتمكينها من توفير المزيد من الخدمات التعليمية وغيرها من الخدمات الأساسية لشعوبها (أنظر الفقرات ١١٧ الى ١٢٠ أعلاه) .

Digitized by UNOG Library

الفصل الحادى والثلاثون *

جزر جيلبرت **

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

١ - قررت اللجنة الخاصة ، في جملة أمور ، باعتمادها المقترحات التي قدّمها الرئيس فيما يتعلق بتنظيم أعمالها (A/AC.109/L.1280 و Add.1) ، في جلستها ١١٣٥ المعقودة في ٩ شباط/فبراير ١٩٧٩ ، احالة مسألة جزر جيلبرت الى اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة للنظر فيها وموافاتها بتقرير عنها .

٢ - ونظرت اللجنة الخاصة في هذا البند في جلستيها ١١٤٦ و ١١٤٧ المعقودتين في ٢١ و ٢٢ حزيران/يونيه ، على التوالي .

٣ - وأخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار ، لدى نظرها في هذا البند ، أحكام قرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع ، بما فيها خاصة القرار ٣٣/٤٤ المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد طلبت الجمعية العامة الى اللجنة الخاصة ، في الفقرة ١٢ من هذا القرار ، في جملة أمور ، " مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذا فوريا وتاما في جميع الأقاليم التي لم تنل بعد استقلالها ، والقيام على وجه خاص بما يلي : ... وضع اقتراحات محددة لازالة ما تبقى من مظاهر الاستعمار وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين " . ولاحظت اللجنة الخاصة أيضا ان الجمعية العامة قد قررت في مقررها ٣٣/٤١٣ المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ ارجاء النظر في مسألة جزر جيلبرت ، الى دورتها الرابعة والثلاثين .

٤ - وكان معروضا على اللجنة الخاصة ، أثناء نظرها في مسألة الاقليم ، ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة (انظر مرفق هذا الفصل) تتضمن معلومات عن التطورات المتعلقة بالاقليم .

٥ - واشترك ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، **بوصفها الدولة المعنية القائمة بالادارة ، في أعمال اللجنة الخاصة أثناء نظرها في هذا البند .**

٦ - وفي الجلسة ١١٤٦ المعقودة في ٢١ حزيران/يونيه ، عرض مقرر اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة ، في بيان أدلى به أمام اللجنة الخاصة (A/AC.109/PV.1146) تقرير اللجنة الفرعية (A/AC.109/L.1307) الذى يتضمن سردا لنظر اللجنة الفرعية في مسألة الاقليم .

٧ - وفي الجلسة ١١٤٧ المعقودة في ٢٢ حزيران/يونيه ، اعتمدت اللجنة الخاصة دون

---

* صدر سابقا بوصفه جزءا من الوثيقة A/34/23/Add.8 .

** نالت جزر جيلبرت الاستقلال في ١٢ تموز/يوليه ١٩٧٩ وأصبح اسمها كيريباسي .

Digitized by UNOG Library

اعتراض تقرير اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة وأقرّت النتائج والتوصيات الواردة فيه (أنظر الفقرة ١٠ أدناه) .

٨ - وفي الجلسة ذاتها ، أُدلي ببيانين من قبل ممثل المملكة المتحدة ومن قبل الرئيس (A/AC.109/PV.1147) .

٩ - وفي ٢٢ حزيران/يونيه ، أحيل نص النتائج والتوصيات الى الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الامم المتحدة للاطلاع عليه .

باء - قرار اللجنة الخاصة

١٠ - يرد فيما يلي نص النتائج والتوصيات المتعلقة بجزر جيلبرت التي اعتمدتها اللجنة الخاصة في جلستها ١١٤٧ المعقودة في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٧٩ ، والتي وردت الاشارة اليها في الفقرة ٧ أعلاه :

(١) تلاحظ اللجنة الخاصة بارتياح ان جزر جيلبرت ستحصل على استقلالها في ١٢ تموز/يوليه ١٩٧٩ بصفتها دولة كيريباتي ، وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ .

(٢) تثني اللجنة الخاصة على الدولة القائمة بالادارة لتسهيلها نيل شعوب جزر جيلبرت للاستقلال . وتعرب كذلك عن أملها في أن يتضح مستقبل جميع جزر الاقليم قبل حصولها على الاستقلال بحيث ينتقل الاقليم الى الاستقلال كدولة موحّدة .

(٣) تلاحظ اللجنة الخاصة انه تقرر في المؤتمر الدستوري المعقود في لندن عام ١٩٧٨ ان يسير الاقليم الى الاستقلال بتركيبه الحالي .

(٤) على الرغم من أن اللجنة الخاصة تدرك ان المؤتمر الدستوري لم يحل بصورة كلية كافة المسائل المعلقة والمتصلة ببنابا ، فانها ترحّب بقرار المؤتمر اتخاذ الترتيبات اللازمة لحماية حقوق ومصالح المجتمع البانابي .

(٥) تعتبر اللجنة الخاصة ان أمر تسوية الخلافات يعود للأطراف الرئيسية وهي ترى ان تفهّما متعاطفا لحقوق الأطراف المعنية سيساعد في التوصل الى حل عادل ودائم .

(٦) وبناء على ذلك ، فان اللجنة الخاصة تلاحظ باهتمام الجهود المستمرة التي تبذلها حكومة جزر جيلبرت والطائفة البانابية لتسوية الخلافات المتبقية قبل الاستقلال . وفي هذا الخصوص فانها تنوّه بكل تقدير بالمساهمة المستمرة لرئيس وزراء فيجي .

(٧) فيما يتعلق بالمستقبل الاقتصادي للاقليم وعلى ضوء النفاد الوشيك لترسّبات الفوسفات في بانابا ، فان اللجنة الخاصة تكرر الاعراب عن الحاجة الى الاستمرار في ايلاء الأولوية للتدابير المتخذة لتنويع اقتصاد جزر جيلبرت .

(٨) وتنوّه اللجنة الخاصة بارتياح بقرار حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى

Digitized by UNOG Library

وأيرلندا الشمالية تقديم معونة انمائية تصل الى ٥ر١٥ مليون جنيه استرليني خلال الفترة الممتدة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، ومساعدة مالية قدرها ٣ر٥ مليون جنيه لدعم الميزانية ، ودعما مستمرا لحكومة كيريباتي في شكل برنامج تعاون تقني . وترحب اللجنة كذلك ببرامج المساعدة الأخرى التي تقدمها حكومتا استراليا ونيوزيلندا وتلاحظ بارتياح أن برنامج الأمم المتحدة الانمائي قد زاد برنامج مساعدته للفترة ١٩٧٧-١٩٨١ .

(٩) وتهنئ اللجنة الخاصة شعب وحكومة جزر جيلبرت بحرارة على قرارهما الانتقال الى الاستقلال وتتمنى لهما السلم والازدهار في المركز الجديد .

Digitized by UNOG Library

مرفق*

ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

	الفقرات
١ - لمحة عامة	١ - ٢
٢ - التطورات الدستورية والسياسية	٣ - ٥٥
٣ - الأحوال الاقتصادية	٥٦ - ٩٨
٤ - الأحوال الاجتماعية	٩٩ - ١١٤
٥ - الأحوال التعليمية	١١٥ - ١٢٣

* صدر سابقا تحت الرمز A/AC.109/L.1293 .

Digitized by UNOG Library

جـزر جيلـبرت (أ)

١ ـ لمحـة عامـة

١ـ ان مجموع مساحة أراضي جزر جيلبرت التي تشمل أيضا بنابا (المعروفة سابقا بجزيرة أوشن) وجزر فينكس وجزر لاين ، هو ٦٨٤ كيلومترا مربعا . ووفقا لما جاء في التقرير السنوى للدولة القائمة بالادارة عن الفترة المستعرضة فان عدم امكانية الاعتماد على الاحصاءات السكانية المتوفرة ، ونواحي القصور التي تعيب السجلات المتعلقة بالهجرة ، يجعلان من الصعب استكمال أرقام التعداد بدقة. وقد بلغت الزيادة في عدد سكان جزر جيلبرت ، فيما بين تعدادى عامي ١٩٦٨ و ١٩٧٣ ، ٨ر٨ في المائة بالمقارنة بنسبة ٢ر١٠ في المائة في فترة الخمس سنوات المنقضية بين التعدادين السابقين. وقد يرجع النقص الى قوة حملة تنظيم الأسرة ، التي نظمت في الاقليم . **وأظهر التعداد الذى أجرى في عام ١٩٧٨ ، أن عدد السكان يزيد على ٠٠٠ ٦ه نسمة بقليل .**

٢ ـ وفي ٢٥ و ٢٦ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ ، اجتمع ممثلو حكومات جزر جيلبرت، **والمملكة المتحدة ، والولايات المتحدة الامريكية ، في هاواى لمناقشة مركز الـ ١٤ جزيرة في جزر فينكس ولاين ،** والشؤون المتعلقة بها . وكما ذكر في تقرير سابق ، (ب) تطالب الولايات المتحدة بالسيادة على الجزر المذكورة أعلاه ، وتحتفظ بمرافق لرصد التوابع الأرضية الاصطناعية والقذائف في جزر كانتون واندربرى بموجب اتفاقية للادارة المشتركة عقدتها مع حكومة المملكة المتحدة في عام ١٩٣٩ . وقد وردت أنباء تفيد بأنه تم احراز بعض التقدم في حل هذه المسائل . وكان من المزمع عقد اجتماع آخر في المستقبل القريب بهدف التوصل الى حل نهائي للمشكلة .

٢ ـ التطورات الدستورية والسياسية

ألف ـ لمحة عامـة

٣ ـ في أعقاب انقسام اقليم جزر جيلبرت وأليس السابق الى جزر جيلبرت وتوفالو ، أصبح الأمر الخاص بجزر جيلبرت ، لعام ١٩٧٥ ، المؤرخ في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ ، سارى المفعول في

(أ) المعلومات الواردة في هذه الورقة مستمدة من التقارير المنشورة ، ومن المعلومات التي أرسلتها حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية الى الأمين العام ، بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الامم المتحدة ، في ٧ آب/أغسطس ١٩٧٨ ، و ٥ شباط/فبراير ١٩٧٩ ، عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ .

(ب) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الثالث ، الفصل السابع عشر ، المرفق ، الفقرة ٣ .

Digitized by UNOG Library

١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥ ، وبذا أنشئ الاقليم رسميا ووضع دستور له . وفي ١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧ ، أصبح الاقليم يتمتع داخليا بالحكم الذاتي ، وبعد ذلك وجهت الحكومة اهتمامها الى تحقيق الاستقلال الكامل .

٤ - وعقدت مناقشات واسعة النطاق في جميع أنحاء الاقليم في عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ ، انتهت بالمؤتمر الدستوري الذي عقد في تاراوا لمدة ثلاثة أسابيع في شهري نيسان/ابريل وأيار/مايو ١٩٧٧ . ورأس المؤتمر السيد روتا أونوريو ، رئيس المجلس النيابي ، (ج) وساعده في ذلك البروفيسور **ديفيد موري** ، أستاذ الادارة العامة في جامعة ساوث باسيفيك ، بفيجي .

٥ - وبعد ذلك ، قامت لجنة مختارة من المجلس النيابي بالنظر في توصيات المؤتمر ، وعدلت بعض جوانبها وذلك في عام ١٩٧٧ ثم في آب/اغسطس ١٩٧٨ عقب انتخاب مجلس جديد في شهر شباط/فبراير ١٩٧٨ . (د)

٦ - وكما ذكر في تقرير سابق ، انتخب السيد ايريميا تاباى من نونوتي وزيرا أول في انتخابات وطنية أجريت في ١٨ آذار/مارس ١٩٧٨ ، وقام السيد تاباى بتعيين مجلس وزرائه في ٢٨ آذار/مارس.

٧ - وفي عام ١٩٧٨ ، رأس الوزير الأول بعثتين الى لندن لمناقشة مستقبل الاقليم . وفي الاجتماع الأول ، الذي عقد في شهر حزيران/يونيه والذي رافقه فيه وزير المالية ووزير تنمية الموارد الطبيعية ومستشار في الشؤون الدستورية ، عقدت محادثات بشأن التسوية المالية التي ستجرى عقب **الاستقلال** . وحضرت البعثة الثانية المؤتمر الدستوري لجزر جيلبرت ، الذي عقد في لندن في الفترة من ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر الى ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، والذي تم الاتفاق في نهايته على أن يصبح الاقليم مستقلا في أوائل شهر تموز/يوليه ١٩٧٩ . ولقد تقرر الآن أن يكون يوم ١٢ تموز/يوليه يوم الاستقلال .

باء - بنابا ومركز الاقليم في المستقبل

بنابا

٨ - من الجدير بالذكر أن أصحاب الأراضي في بنابا الذين يقيمون الآن في جزيرة رابي في فيجي ، ظلوا عدة سنوات يصرون على أنه كان ينبغي أن يحصلوا على قدر أعلى من الايراد من عائدات

(ج) للاطلاع على تشكيل مجلس النواب ، أنظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/33/23/Rev.1) ، المجلد الثالث ، الفصل السابع عشر ، المرفق ، الفقرة ١٨ .

(د) المرجع نفسه ، الفقرات ٨ الى ١٨ .

Digitized by UNOG Library

الفوسفات في الفترة الممتدة حتى عام ١٩٦٦ (هـ) . وفي عام ١٩٧٠ ، أقام أهالي بنابا دعويين رئيسيتين في المحكمة العليا في لندن . وقد قاضى أهالي بنابا في الدعوى الأولى المؤسسة البريطانية لمفوضي الفوسفات ، وذلك ، في جملة أمور ، لعدم قيامها باعادة زراعة حوالي ١٠٠ هكتار من الأراضي المستثمرة في بنابا ، وللتعدين في أراض غير مؤجرة . وفي الدعوى الثانية ، ادعى أهالي بنابا أن جميع الأموال المتأتية من ضرائب الفوسفات التي تفرضها الحكومة الاقليمية على عمليات المؤسسة البريطانية لمفوضي الفوسفات يحتفظ بها التاج كأمانة لأهالي بنابا ، وأن التاج قد أخل بالأمانة لعدم دفعه الأموال الى أهالي بنابا ، ولعدم حصوله ، قبل عام ١٩٦٦ ، على أفضل سعر ممكن للفوسفات . وقد اختتمت جلسات الاستماع الى الدعويين في شهر آب/اغسطس ١٩٧٦ . ورفضت جميع الادعاءات الموجهة في الدعوى الثانية على أساس أن التزامات التاج التزامات حكومية في طبيعتها ، وليست التزامات ائتمانية تشملها اختصاصات المحاكم . غير أنه في شهر ايار/مايو ١٩٧٧ ، أعلن **السيد ديفيد** أوين ، وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة ، أن الحكومات الشريكة في المؤسسة البريطانية لمفوضي الفوسفات (استراليا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة) ستقوم بدفع مبلغ ، على سبيل الهبة ، قدره ١٠ ملايين دولار استرالي (و) الى البنابيين ، دون الاقرار بأية مسؤولية . وفي نهاية شهر تموز/يوليه ١٩٧٧ ، حكمت المحكمة العليا للبنابيين مبلغ ١٣٩٥٠ دولارا استراليا على المؤسسة البريطانية لمفوضي الفوسفات في الدعوى المتعلقة باعادة زراعة المساحات المستثمرة .

٩ - ونظر المؤتمر الدستوري في مركز بنابا في المستقبل في جلسة العمل العامة الأولى التي عقدها في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ . وخاطب الوزير الأول واللورد لورينسون المؤتمر بالنيابة عن وفد جزر جيلبرت ، وتحدث السير برنارد براين ، رئيس مجلس زعماء رابي ، والسيد ك . س . راماكا ، المستشار القانوني ، بالنيابة عن المجتمع البنابي . ثم أنشأ المؤتمر لجنة جامعة ، عقدت سلسلة من الاجتماعات . كما عقدت اجتماعات ثنائية بين وفد المملكة المتحدة ووفد جزر جيلبرت ، وبين ممثلي المملكة المتحدة وممثلي بنابا ، وبين وفد جزر جيلبرت ومجلس رابي .

١٠ - وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ، أعلن اللورد غورونوى روبرتس ، وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث ، الذى اضطلع برئاسة المؤتمر ، قرار حكومة المملكة المتحدة بشأن مركز بنابا في المستقبل . وذكر أن ممثلي بنابا قد تمسكوا على الدوام بطلبهم الانفصال وطرحوا عددا من النقاط طلبوا بشأنها ضمانات . واستجابة لذلك ، قدم وفد جزر جيلبرت عروضا مضادة تهدف الى أن يكون لبنابا والبنابيين مركز دستوري متميز خاص في ظل دولة مستقلة ذات سيادة لجزر جيلبرت . وقال انه على الرغم من عدم التوصل الى أى اتفاق ، فان العروض لا تزال مطروحة كأساس للمناقشة .

(هـ) المرجع نفسه ، الفقرات ٢٣ الى ٤٥ .

(و) العملة المحلية هي الدولار الاسترالي . وفي ١٥ آذار/مارس ١٩٧٩ ، كان الدولار الاسترالي يساوى حوالي ١٫١٢ دولار امريكي .

Digitized by UNOG Library

١١ - وأوضح أن حكومته توافق بصفة عامة على أنه يجب تمكين جزر جيلبرت ، دون مزيد من التأخير ، بالتقدم نحو الاستقلال ، على أساس مشروع الدستور الذى سيقوم المؤتمر بالنظر فيه ، وأنه قد تمت الموافقة أيضا على أنه يجب على المؤتمر أن يقوم أولا بحل المسألة الأساسية المتعلقة بسيادة بنابا ، وأن اتخاذ ذلك القرار أمر متروك لحكومة المملكة المتحدة .

١٢ - وقد كانت بنابا لمدة ٦٠ عاما على الأقل جزءا لا يتجزأ من اقليم جزر جيلبرت . وأكد اللورد غورونوى روبرتس أهمية مبدأ وحدة الأراضي ، وأشار الى أن الحكومات البريطانية المتتالية قد تمسكت، في معالجة مثل هذه الحالات في الاقاليم التابعة ، برغبات الشعب كله داخل الحدود القائمة . وقد ظل ذلك هو الأساس الذى تقوم عليه سياسة حكومة المملكة المتحدة على الرغم من أنه قد أجرى بحث دقيق للحجج القائلة بأن هناك ظروفا خاصة في هذه الحالة تبرر الخروج على السياسة العامة. فقد وافقت المملكة المتحدة مثلا على انفصال توفالو عن جزر جيلبرت لأن شعب توفالو لم يكن وحده الذى قبل ذلك بل قبله أيضا الممثلون المنتخبون لشعب جزر جيلبرت وليس بمجموعه .

١٣ - وأعلن اللورد غورونوى روبرتس أن حكومته ليست مقتنعة بأنه تتوفر في حالة بنابا أسس كافية تبرر الخروج على تلك السياسة المستقرة منذ زمن طويل والمقبولة على نطاق واسع . ولذا فان حدود جزر جيلبرت ستظل كما هي الآن ، وسينظر المؤتمر في الدستور المقبل على هذا الأساس .

١٤ - واستدرك قائلا ان المملكة المتحدة تعترف بمطالب البنابيين ، وترحب باعتراف مماثل من جانب الوزير الأول لجزر جيلبرت . وحكومة المملكة المتحدة ترغب في ضمان مصالح شعب بنابا واهتماماته الخاصة الى أقصى حد ممكن في اطار سيادة دولة جزر جيلبرت . وفيما يتعلق بالمملكة المتحدة، فان الطابع المحدد لما سيوفر من ضمانات مسألة متروكة للتفاوض بين وفد جزر جيلبرت والممثلين البنابيين .

١٥ - وعقب بيان الرئيس ، غادر الممثلون البنابيون المؤتمر ، ولم يكونوا موجودين بعد ذلك للاشتراك في المناقشات اللاحقة المتعلقة بالدستور المقترح ، وبصفة خاصة الأحكام المتعلقة بضمان مصالح مجتمعهم .

١٦ - وذكر السير برنارد ، وهو عضو بالبرلمان كان يقدم المشورة الى البنابيين فيما يتعلق بحملتهم (انظر الفقرة ٩ أعلاه) ، أن قرار حكومة المملكة المتحدة بالابقاء على حدود جزر جيلبرت كما هي الآن " سوف يؤدى الى اثارة المرارة والتوتر في دولة جيلبرت الجديدة " .

١٧ - وفي وقت لاحق ، صرح متحدث باسم البنابيين بأنهم سينقلون حملتهم لاستعادة وطنهم الى استراليا ونيوزيلندا اللتين استفاد مزارعيهما من السماد المستورد من بنابا .

١٨ - وفي شهر شباط/فبراير ١٩٧٩ ، وصل حوالي ١٢ من البنابيين المقيمين في جزيرة رابي الى بنابا ، وسلموا مدير المؤسسة البريطانية لمفوضي الفوسفات انذارا بوقف كافة أعمال التعدين ، وذكروا أنه اذا لم يتم استلام رد مرض خلال ١٢ ساعه ، ستقوم المجموعة والبنابيون البالغ عددهم ٢٠٠ الموجودون حاليا في الجزيرة بتدمير كافة معدات وآلات التنقيب عن الفوسفات . والقوا بعد

Digitized by UNOG Library

ذلك بعض قنابل البنزين فدمروا آلات للمؤسسة البريطانية لمفوضي الفوسفات . وتم القاء القبض على عدد من الأشخاص ، وتوقفت المظاهرة عقب ذلك ، وعاد النظام . وفي شهر آذار/مارس ، ذكر أن ممثلا لحكومة المملكة المتحدة وصل الى سوفا في محاولة لاقناع البنابيين بالتخلي عن خططهم التي تهدف الى وقف التعدين في بنابا . ولم ترد أنباء عن وقوع أية حوادث أخرى .

المركز في المستقبل

١٩ - وافق المؤتمر الدستوري على أن يتضمن الدستور المبادئ التالية : بمجرد اعلان الاستقلال يصبح اسم جزر جيلبرت هو Kiribati تلفظ كيريباس . ويكون البلد جمهورية ديمقراطية ذات سيادة ، وفقا للرغبة العامة للشعب (وكانت قد وردت أنباء قبل ذلك تفيد بأن المجلس النيابي قرر في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ أن تقوم حكومة جزر جيلبرت بتقديم طلب للانضمام الى عضوية الكومنولث)•

٢٠ - ويكون هناك رئيس للجمهورية (Berentitenti وتلفظ Berensitense) يتولى رئاسة الدولة والحكومة ، وينتخب على المستوى الوطني عقب انتخاب أعضاء المجلس النيابي (مانيابانى **ماونغاتابو** Maneaba ni Manngatabu) من بين مرشحين لا يقل عددهم عن ثلاثة ولا يزيد على أربعة يسميهم " المانيابا " من بين أعضائه . ولا يمكن لأى شخص أن يشغل منصب رئيس الجمهورية أكثر من ثلاث مرات . واذا شغر المنصب نتيجة لاتخاذ أعضاء " المانيابا " قرارا بعدم الثقة ، يتم حل " المانيابا " ويقوم مجلس الدولة بمهام رئيس الجمهورية والحكومة الى حين انتخاب رئيس جديد وتوليه منصبه . وفي غير ذلك من الحالات التي يشغر فيها المنصب ، يتولى نائب رئيس الجمهورية (Kauoman-ni-Beren-titenti) بناء على موافقة " المانيابا " ، منصب رئيس الجمهورية الى حين اجراء الانتخابات التالية. وفي حالة عدم الموافقة على نائب رئيس الجمهورية ، يقوم " المانيابا " باختيار مرشحين لانتخابات جديدة . ويكون أول رئيس للجمهورية هو الشخص الذى يشغل منصب الوزير الأول بعد الاستقلال مباشرة .

٢١ - ويقوم الرئيس ، في أقرب وقت مناسب بعد انتخابه هو نفسه بتعيين نائب لرئيس الجمهورية من بين الوزراء .

٢٢ - ويتولى السلطة التنفيذية في كيريباس مجلس وزراء يكون مسؤولا مسؤولية جماعية أمام " المانيابا" عن ادارة الفرع التنفيذى للحكومة والرقابة عليه . ويتكون مجلس الوزراء من رئيس الجمهورية ، الذى يرأس اجتماعاته ، ونائب الرئيس ، وعدد لا يزيد عن ثمانية وزراء آخرين ، والمدعي العام . ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين الوزراء من بين أعضاء " المانيابا " وذلك في اقرب وقت مناسب عقب انتخابه .

٢٣ - ويكون المدعي العام المستشار القانوني الرئيسي للحكومة ، ويجب أن يكون مؤهلا للعمل كمحام أمام المحكمة العليا . ويقوم الرئيس بتعيين المدعي العام ، وتكون له سلطة اقالته من منصبه .

٢٤ - ويكون هناك مجلس دولة يتألف من رئيس لجنة الخدمة العامة (ويعمل كرئيس للمجلس) وكبير القضاة ورئيس " المانيابا " .

Digitized by UNOG Library

٢٥ - ويكون " المانيابا " من مجلس واحد . ورهنا بصدور قرار بشأن تمثيل المجتمع البنابي ، يتألف " المانيابا " بصفة مبدئية من ٣٥ عضوا يتم انتخابهم من ٢٣ دائرة انتخابية . واذا مثل رئيس الجمهورية دائرة انتخابية واحدة منها يكون هناك ٣٦ عضوا منتخبا . ويكون المدعي العام عضوا بحكم وظيفته ، هذا اذا لم يكن من بين الأعضاء المنتخبين فعلا .

٢٦ - وتكون شروط الأهلية أو عدم الأهلية للتصويت في انتخابات " المانيابا " هي نفس الشروط المحددة في الأمر الحالي المنظم للانتخابات ، فيما عدا استبدال مركز الانتماء كشرط للأهلية بالمواطنة في كيريباس ، وتكون هناك أحكام خاصة بالنسبة للبنابيين .

٢٧ - وتكون لـ " المانيابا " سلطة سن القوانين وفقا للدستور عن طريق تشريعات يصدرها " المانيابا " ويكون رئيس الجمهورية قد وافق عليها . وتكون أقصى مدة لـ " المانيابا " أربع سنوات .

٢٨ - وينتخب أعضاء " المانيابا " رئيس المجلس، غير أنه لا يمكن أن يكون هو نفسه عضوا في المجلس. ويكون رئيس المجلس مسؤولا عن دعوة " المانيابا " الى الانعقاد وتحديد موعد ومكان عقد الاجتماعات وفقا للدستور والنظام الداخلي .

٢٩ - وتنشأ في كيريباس محكمة عليا تكون محكمة تدوينية عالية لها من الاختصاص والسلطات ما يحدده الدستور ، أو أي قانون ساري المفعول حاليا في كيريباس ويتكون قضاة المحكمة العليا من كبير للقضاة وعدد من القضاة الآخرين يحددهم القانون . ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين **رئيس المحكمة ، بناء على** مشورة مجلس الوزراء بعد التشاور مع لجنة الخدمة العامة . ويشترط فيه أن يكون قد شغل منصب القضاء في أي بلد أو أن يكون قد تأهل لمدة لا تقل عن خمس سنوات لممارسة المحاماة .

٣٠ - وقد وافق المؤتمر الدستوري على ادراج باب عن الجنسية في مشروع الدستور . وتعهد وفد جزر جيلبرت باذاعة هذا القرار بأسرع ما يمكن داخل الاقليم ، لاتاحة أقصى وقت للمهتمين بالأمر والمؤهلين لكي يقرروا ما اذا كانوا سيحتفظون بجنسية أخرى أو التخلي عنها للتأهل للحصول آليا على جنسية كيريباس في يوم اعلان الاستقلال .

٣١ - ووفقا لمشروع الدستور ، يعرف الشخص الذي من أصل كيريباسي بأنه شخص له سلف واحد على الأقل مولود في كيريباس قبل عام ١٩٠٠ . ويعرف الشخص المتمتع بالأهلية بأنه الشخص الذي كان مواطنا في " المملكة المتحدة والمستعمرات " قبل يوم الاستقلال ولا يحمل أية جنسية أخرى بشرط ألا يكون هو نفسه أو أبوه أو جده لأبيه قد ولد في المملكة المتحدة ، أو سجل في المملكة المتحدة ، أو اكتسب جنسيتها كمواطن في المملكة المتحدة والمستعمرات أو كرعية بريطانية .

٣٢ - ويعتبر الشخص المتمتع بالاهلية فاقدا لجنسية أخرى اذا كان قانون بلد الجنسية الاخرى لم يفسح المجال لتخلي هذا الشخص عن تلك الجنسية او لم يكن يسمح بذلك واذا كان الشخص قد وقع وسلم الى حكومة جزر جيلبرت ، قبل يوم الاستقلال ، اعلانا بأنه لم يعد يعتبر نفسه حاملا لتلك الجنسية الاخرى وأنه لن يطالب بالمزايا المترتبة على تلك الجنسية وانه يرغب في أن يصبح من مواطني كيريباس .

٣٣ - ويكون لكل شخص من أصل كيريباسي حق غير قابل للتصرف في دخول كيريباس والاقامة فيها ويصبح له في يوم الاستقلال أو يكون له أو يظل يتمتع بعد ذلك بالحق في أن يصبح من مواطني كيريباس .

Digitized by UNOG Library

٣٤ - أما أولئك الذين من أصل كيريباسي أو أولئك الذين ليسوا من أصل كيريباسي ولكنهم يعتبرون متمتعين بالأهلية ويكونون قد ولدوا في الجزر ، فيصبحون مواطنين كيريباسيين في يوم الاستقلال . وعلاوة على ذلك ، يسمح لأولئك الذين لم يصبحوا آليا مواطنين في يوم الاستقلال بالتقدم بطلب الجنسية . ويمكن أن يقوم " المانيابا " أيضا بالسماح باكتساب جنسية كيريباس أو الحرمان منها أو التنازل عنها ، وكذلك الاحتفاظ بسجل لمواطني كيريباس الذين كانوا أيضا من مواطني بلدان أخرى .

أحكام خاصة متعلقة بنابا والبنابيين

٣٥ - عقب القرار الذى اتخذته حكومة المملكة المتحدة بأن تظل بنابا جزءا من جزر جيلبرت ، نظر المؤتمر الدستورى في أفضل السبل للعمل في غياب الممثلين البنابيين . وتقرر أن يتم أولا تناول الأحكام الأخرى لمشروع الدستور ، ثم القيام في حالة استمرار تغيب الممثلين البنابيين بالنظر في الضمانات الملائمة لحقوق وامتيازات البنابيين التي من المناسب ادراجها في الدستور مع مراعاة اعلان النوايا الصادر عام ١٩٤٧ .

٣٦ - ولكي تصبح تلك الاتفاقية نافذة المفعول ، قرر المؤتمر أن الدستور يجب أن يتضمن أحكاما على أساس المبادئ العامة التالية :

(أ) التمثيل في المانيابا ني موانفاتابو

٣٧ - الاحتفاظ بمقعد واحد في المانيابا لممثل **الطائفة البنابية** ، بالاضافة الى أى عضو منتخب أو أعضاء منتخبين من بنابا ، على أن يكون الممثل الاضافي بنابي ، وان تتم تسميته لفترة دورة المانيابا من قبل مجلس رابي أو الهيئة التي تخلفه لتمثيل المجتمع البنابي في بنابا وجزيرة رابي .

٣٨ - يجب أن يكون المرشح لأية دائرة انتخابية تضم بنابا أو تشملها مواطنا في كيريباس أو بنابي .

٣٩ - يجب على أى شخص يرغب في تسجيل نفسه كناخب في بنابا أن يكون بنابيا أو مواطنا في كيريباس ، أو ذا أهلية لتسجيل نفسه .

٤٠ - تقرر اللجنة الانتخابية ، لدى استعراضها لعدد الدوائر الانتخابية وحدودها وعدد الممثلين بالنسبة لبنابا ما اذا كان الناخبون المسجلون من مواطني كيريباس ، مع مراعاة بيانات أحدث تعداد عن مواطني كيريباس وبنابا .

(ب) الأراضي الواقعة في بنابا والحق في الوصول الى بنابا

٤١ - اذا كان لأى بنابي أى حق أو كانت له أية مصلحة في أية أرض تقع في بنابا ، لا يتأثر هذا الحق أو تتأثر هذه المصلحة بأى شكل بسبب اقامته في جزيرة رابي .

Digitized by UNOG Library

٤٢ - اذا كانت حكومة كيريباس قد اكتسبت ، من أى بنابي أى حق أو مصلحة في أرض تقع في بنابا بغرض استخراج الفوسفات ، تقوم الحكومة بنقل ذلك الحق أو تلك المصلحة الى ذلك البنابي أو الى ورثته وخلفائه بمجرد الانتهاء من استخراج الفوسفات من هذه الأرض .

٤٣ - واذا كان لأى بنابي أى حق أو مصلحة في أرض تقع في بنابا ، لا يجوز اكتساب هذا الحق أو تلك المصلحة منه اجباريا الا اذا كان ذلك على شكل مصلحة **متمثلة في حيازة ايجارية وتم وفقا للدستور وبشرط استيفاء الشروط التالية :**

'١' التشاور مع مجلس جزيرة بنابا ؛

'٢' بذل جميع الجهود الممكنة لاكتساب هذه المصلحة عن طريق الاتفاق مع الشخص الذى يملك الحق أو المصلحة في الارض .

٤٤ - يكون لكل بنابي حق غير قابل للتصرف لدخول بنابا والاقامة فيها .

(ج) أحكام جديدة

٤٥ - سيتم ادراج باب جديد لتشكيل مجلس لجزيرة بنابا وفقا للتشريع الذى ينص على السلطات المحلية .

٤٦ - وسيتم ادراج باب جديد ينص على تعيين لجنة تحقيق مستقلة بعد خمس سنوات من الاستقلال لاستعراض سير تنفيذ الحكم الوارد في الدستور ، والمتعلق تحديدا بالبنابيين ووضع توصيات لتقديمها الى المانيابا .

(د) الطعون

٤٧ - سيستمر جواز تقديم طعون فيما يتعلق بمخالفة الأحكام المحددة الواردة في الدستور بشأن البنابيين وذلك من المحكمة العليا الى اللجنة القضائية التابعة لمجلس الملكة .

(هـ) الترسيخ

٤٨ - **ستجعل جميع الأحكام** المحددة المتعلقة بالبنابيين راسخة في الدستور ، ولن يمكن تعديلها الا وفقا للاجراء التالي . لا يتم اصدار مشروع بقانون لتعديل تلك الأحكام ، الا اذا أيد " المانيابا " هذا التعديل ، وفقا للاجراء المقرر لتعديل دستور كيريباس (فيما عدا الأحكام المتعلقة بالحقوق الأساسية) . واذا صوت اما الممثل المعيّن **للطائفة البنابية** أو العضو المنتخب أو الأعضاء المنتخبين عن بنابا ضد التشريع في القراءة الثانية لا يتم اقرار مشروع القانون واذا لم يكن الممثل المعيّن حاضرا أثناء التصويت عند القراءة الثانية يؤجل التشريع الى الاجتماع التالي للمانيابا ، ويتم ابلاغ التأجيل الى مجلس رابي ومجلس جزيرة بنابا .

Digitized by UNOG Library

(و) تعريف البنابي .

٤٩ - يعرف البنابي في الباب الخاص بالتفسير من مشروع الدستور بأنه من السكان الأصليين السابقين لبنابا أو أى شخص آخر ولد اسلافه في كريباس ، قبل عام ١٩٠٠ ، يقبل بعد ذلك كعضو في الطائفة البنابية وفقا للعرف .

٥٠ - وقد قدم الوزير الأول لجزر جيلبرت مقترحات أخرى تخرج عن المجال المباشر لاهتمام المؤتمر الدستورى ، لبيان طبيعة التدابير التي تعتزم حكومته اتخاذها لطمأنة البنابيين . واقترح الوزير الأول السعي للحصول على تعاون رئيس مجلس زعماء رابي فيما يتعلق بتلك المقترحات .

٥١ - وفي ٩ آذار/مارس ١٩٧٨ ، أحالت شركة استشارية للعلاقات العامة في لندن الى الأمين العام للأمم المتحدة نسخا من وثيقة نشرتها حكومة جزر جيلبرت متعلقة ببنابا وجزر جيلبرت (ز) ، وورد تحت عنوان " التطورات التالية للمؤتمر أنه " عقب المؤتمر الدستورى وجه الوزير الأول لجزر جيلبرت رسالة الى رئيس مجلس زعماء رابي وقد اختتم رسالته بقوله انه وفقا لعرض تقدم به الوزير الأول السابق في شهر حزيران /يونيه ١٩٧٥ ، فانه سيعمل على اجراء استعراض للاحكام الخاصة المتعلقة ببنابا ، بما في ذلك أية ترتيبات قد يتم الاتفاق عليها بين حكومة جزر جيلبرت ومجلس رابي في مناقشات مقبلة ، على أن يتم ذلك الاستعراض بعد خمس سنوات من التوصل الى هذا الاتفاق . ولذا فقد اقترح أن يتضمن الدستور الجديد اشارة الى لجنة مستقلة يتم تعيينها لتأدية هذه المهمة . وأعرب عن أمله في أن تتوصل حكومة جزر جيلبرت ومجلس زعماء رابي الى اتفاق بشأن عضوية اللجنة . ولم يرد رد من المجلس حتى الآن .

٥٢ - وفي المؤتمر الدستورى اكدت حكومة جزر جيلبرت من جديد أن نصيب البنابيين من عوائد استخراج الفوسفات ستظل معفية من الضرائب في كيريباس . واكدت اعتزامها : (أ) تخصيص نسبة من نفقاتها المتكررة والرأسمالية لبنابا بنفس القدر الذى تخصصه لغيرها من الجزر الخارجية التابعة لكيريباس مع أخذ عدد سكان بنابا في الحسبان ؛ و (ب) توفير الخدمات الادارية والاجتماعية لبنابا ؛ و (ج) توفير أماكن في معاهد التدريب للبنابيين الراغبين في الاستفادة من هذه التسهيلات .

٥٣ - وأعربت حكومة جزر جيلبرت كذلك عن استعدادها ، استجابة لاقتراح لممثلي مجلس زعماء رابي ، للدخول في مناقشات لعقد معاهدة مع فيجي ، اذا كانت حكومة فيجي ترغب في ذلك . وسوف تتضمن المعاهدة أحكاما لتسوية النزاعات .

جيم - الخدمة العامة

٥٤ - حسب الاتفاق الذى تم التوصل اليه في المؤتمر الدستورى ، سيكون لدولة كيريباس الجديدة لجنة خدمة عامة تتكون من رئيس وأربعة مفوضين آخرين يعينهم رئيس الجمهورية (الذى ستكون له أيضا سلطة عزلهم) ، بناء على المشورة المشتركة لرئيس المانيابا ورئيس القضاة . ويتم

(ز) أودعت نسخة من الوثيقة في ملفات الأمانة العامة ، وهي متاحة لرجوع أعضاء اللجنة الخاصة اليها .

Digitized by UNOG Library

تعيين المفوضين لفترة ثلاث سنوات أو لفترة أقصر حسب ما يراه رئيس الجمهورية ضروريا . وتكون لرئيس الجمهورية سلطة القيام ، بناء على مشورة لجنة الخدمة العامة ، بتعيين جميع موظفي الحكومة، مالم ينص على خلاف ذلك في الدستور . ويجوز له أن يفوض لجنة الخدمة العامة بسلطته في حالات معينة حيث تكون مسؤولة عن ممارسة الرقابة التأديبية على موظفي الحكومة وعزلهم ، مالم ينص على خلاف ذلك في الدستور . ويتم وضع اجراءات خاصة لتعيين أمين لمجلس الوزراء ، وأمناء للوزارات ، ومفوض للشرطة ، ومدير لمراجعة الحسابات .

٥٥ - وفي ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧، كانت هناك ١٦٩١ وظيفة خدمة عامة ، منها ٣٧١ وظيفة شاغرة . ومن بين الـ ١٣٢٠ وظيفة كانت هناك ٨١ وظيفة يشغلها مغتربون ، ١٢٣٩ وظيفة يشغلها موظفون محليون . وفي ١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٨ ، تم نقل جميع موظفي سلطة تنمية جزر جيلبرت (٢٤٥ ١ في عام ١٩٧٧) ، التي كان يجرى تصفيتها الى وزارة الاشغال والمرافق العامة .

Digitized by UNOG Library

٣ - الأحـــوال الاقتصادية

ألف - لمحة عامـــة

٥٦ - ان محصول التصدير الوحيد في الاقليم هو لب جوز الهند المجفف . ويمتلك سكان الجزيرة كل الأراضي تقريبا وذلك في شكل ملكيات فلاحية صغيرة . وتقوم مزرعة جزيرة فانتغ المحدودة بـادارة جزيرتي فانتغ وواشنطن (جزر لاين) كمزارع تجارية للب جوز الهند المجفف ، وهاتان الجزيرتان هما الوحيدتان اللتان تعتبران من الممتلكات غير الحكرية من أى حجم التي لا يملكها السكان المحليـون . أما جزيرة كريسماس ، وهي أيضا من مجموعة جزر لايـن ، فلا يوجد فيها سكان محليون وهي ملك للتاج .

٥٧ - والمادة الأخرى الوحيدة الصالحة للتصدير التجارى هي الفوسفات الصخرى الذى يستخـرج من مناجم مكشوفة في جزيرة بنابا . وتسيطر المؤسسة البريطانية لمفوضي الفوسفات ، المسؤولة أمـــام حكومات استراليا والمملكة المتحدة ونيوزيلندا ، على الانتاج والتصدير ، (انظر الفقـــرات **٧٥ الى ٧٧ أدناه**) .

٥٨ - ولا يسمح نظام ملكية الأراضي بموجب القانون العرفي ، الذى تم تدوينه ، بحق التصـــرف غير المقيد . وتتخذ ملكية الأراضي شكل الحيازة مدى الحياة ، وللمالك المسجل مركز الوصي بالنسبة لأسـرته .

٥٩ - وفي خلال عام ١٩٧٨ ، ذكر أن حكومة جزر جيلبرت قد حددت أهداف الخطة الرابعـــة للتنمية لكي تسير البلاد على أساسها خلال أعوامها الأولى بعد الاستقلال من عام ١٩٧٩ الى عـام ١٩٨٢ ، وأن الوزارات كانت تقوم باعداد برامج عمل لتحقيق أهداف مشروع الخطة ، الذى كـــان سيقدم الى المجلس النيابي في دورته الأولى التي ستعقد في عام ١٩٧٩ . وتشدد أهداف الخطـة على تنمية المناطق الريفية مع مشاركة سكان الريف مشاركة كاملة في الخطة .

٦٠ - ومع استمرار زيادة سعر النفط (وصل الى ١٢٫٥٠ دولار أمريكي للبرميل الواحد من النفـط عند المصدر ، بالاضافة الى مبلغ يتراوح بين دولارين وثلاثة دولارات أمريكية للبرميل الواحد لتكاليف الشحن) ، وحاجة الجزر الى زيادة الطاقة والنقل من أجل التنمية الاقتصادية ، بدأت المـــوارد المالية للاقليم تتعرض لضغط شديد . وذكر أن المصروفات التي أنفقها الاقليم في عام ١٩٧٨ مـــن موارده المالية في تشغيل محطات الكهرباء والسيارات قد تجاوزت ١٥ مليون دولار استرالـــي . ويقال ان بعض الدراسات تجرى حول بدائل النفط وتكاليف تركيب ألواح للتدفئة الشمسية في عـــدد من المباني تحسبا لحدوث تغيّر جذرى في الأوضاع لغير صالح الجزر . وتتمتع الجزر بقدر كبيـر من أشعة الشمس ، ولا تتعرض لمواسم شتوية قاسية تحتاج الى نظم تدفئة اضافية .

باء - المالية العامة

٦١ - تتطابق السنة المالية مع السنة التقويمية . وفي عام ١٩٧٧ بلغ الايراد العادى لجزر جيلبرت

Digitized by UNOG Library

١٤ر٧٥ مليونا من الدولارات الاسترالية (١٤ر٧ مليونا من الدولارات الاسترالية في عام ١٩٧٦) ، منها ٨ر٣ ملايين من الدولارات الاسترالية آتية من الضرائب المفروضة على الفوسفات (٩ر٦ ملايين من الدولارات الاسترالية في عام ١٩٧٦) . وبلغت النفقات المتكررة في عام ١٩٧٧ ما مقداره ٤ر١٣ مليونا من الدولارات الاسترالية (١٢ر٢ مليونا من الدولارات الاسترالية في عام ١٩٧٦) .

٦٢ - ومنذ عام ١٩٧٠ ، كانت المساعدة التي تقدمها المملكة المتحدة تأتي في شكل منح معونة للتنمية ، بلغت ٤ر٨ ملايين من الدولارات الاسترالية في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ . وقامت الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ، وبرنامج المعونة الاسترالي لجنوب المحيط الهادئ ، ونيوزيلندا ، بتمويل مشاريع للتنمية (أنظر أيضا الفقرات ٦٦ الى ٧٤ أدناه) .

٦٣ - وقد تم انشاء صندوق احتياطي لمعادلة الايرادات في عام ١٩٥٦ لتوفير رأس مال بفائدة متراكمة ، لمواجهة استنفاد رواسب الفوسفات في بناباً . وكانت الفائدة تستخدم في موازنة ميزانية الاقليم السابق لجزر جيلبرت والليس عند الضرورة . وبلغت القيمة السوقية المقدرة للصندوق في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ ما مقداره ٠ر٦٥ مليونا من الدولارات الاسترالية .

٦٤ - وفي عام ١٩٧٧ ، بلغت قيمة الصادرات ٢ر١٨ مليونا من الدولارات الاسترالية بزيادة أقل من ١ في المائة عنها في عام ١٩٧٦ . وعلى الرغم من أنها زيادة طفيفة فقد كانت هامة لأنها دلت على سنة طيبة بصفة خاصة لصناعة لب جوز الهند المجفف ، بسبب كفاية نزول الأمطار طوال عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ ، وكذلك ارتفاع الأسعار في السوق العالمية في عام ١٩٧٧ . وبلغت قيمة لب جوز الهند المجفف المصدر في عام ١٩٧٧ ما مقداره ٢ر٤ من ملايين الدولارات الاسترالية ، بالمقارنة بمبلغ ٣٢٣ ٩٥٦ دولارا استراليا في العام السابق ، بزيادة قدرها ١٥١ في المائة . ومع ذلك لم تعوض الزيادة في عائدات لب جوز الهند المجفف الانخفاض الكبير في عائدات الفوسفات ، التي انخفضت من ٠ر٢٦ مليونا من الدولارات الاسترالية في عام ١٩٧٥ الى ٧ر١٥ مليونا من الدولارات الاسترالية في عام ١٩٧٧ . وخلال الفترة من عام ١٩٧٥ الى عام ١٩٧٧ ، استخدمت ايرادات الفوسفات لتمويل حوالي ٤٠ في المائة من الميزانية . وانخفضت قيمة مبيعات المصنوعات اليدوية المحلية بنسبة ٨ر٧ في المائة عن أرقام عام ١٩٧٦ فبلغت ٦٦٩ ٢٩ دولارا استراليا .

٦٥ - وفي عام ١٩٧٧ ، بلغ مجموع قيمة الواردات ٧ر١١ مليونا من الدولارات الاسترالية ، مما أدى الى ميزان تجاري في صالح البلاد يبلغ ٥ر٦ ملايين من الدولارات الاسترالية . وانخفض عنصر الآلات ومعدات النقل بما نسبته ٦ر١٥ في المائة ، وانخفض عنصر المشروبات والدخان أيضا بما نسبته ٠ر٣ في المائة بالمقارنة بالعام السابق . وبلغت قيمة المحروقات وزيوت التشحيم المعدنية أكثر من ٠ر٢ من ملايين الدولارات الاسترالية .

جيم - برامج المساعدة

٦٦ - وافقت حكومة المملكة المتحدة في المؤتمر الدستوري الذي عقد في لندن في الفترة من

Digitized by UNOG Library

٢١ تشرين الثاني / نوفمبر الى ٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ على أن تقدم خلال الفترة الممتدة حتى ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ المساعدات التالية :

(أ) معونة للتنمية بما يصل الى ٥ر١٥ مليونا من الجنيهات الاسترلينية في الفترة من عام ١٩٧٩ الى عام ١٩٨٢ ؛

(ب) مساعدة مالية خاصة يبلغ مجموعها ٦ر١ ملايين من الدولارات الاسترالية لمواجهة عجز بالميزانية متفق عليه ؛

(ج) الاستمرار في تقديم الدعم لحكومة كيريباس في شكل برنامج للتعاون التقني ، بما في ذلك التزويد بالموظفين المتخصصين وتوفير التدريب المتخصص في المملكة المتحدة ؛

(د) دعم اضافي عند الاقتضاء في حالات الطوارئ مثل الكوارث الطبيعية .

٦٧ — وستقدم معونة التنمية على شكل منح لمشاريع التنمية العامة التي سيتم الاتفاق بشأنها بين الجانبين ، بما في ذلك المشاريع المتعلقة بالهياكل الأساسية الادارية والاجتماعية . وفي حالة عقد مساعدة التنمية المبينة أعلاه (أنظر الفقرة ٦٦ (أ)) فعلا بخلاف ذلك ستكون حكومة المملكة المتحدة على استعداد للنظر في تقديم دعم لما يلي : (أ) مشاريع مشتركة ؛ و(ب) تنمية بنابا على ضوء النظر في نتائج دراسة استقصائية للموارد ؛ و (ج) غير ذلك من المشاريع الانمائية السليمة التي لم يتوفر لها التمويل .

٦٨ — وبالاضافة الى تخصيص مبلغ ٥ر١٥ مليونا من الجنيهات الاسترلينية ، ستكون المملكة المتحدة على استعداد للنظر في تحمل قيمة مساهمة حكومة جزر جيلبرت في الصندوق الوطني للادخار فيما يتعلق بحقوق الموظفين المدنيين في المعاشات التقاعدية المستبدلة وكذلك للنظر في مقترحات أخرى تستهدف خفض تكاليف الحكومة .

٦٩ — وستعقد مشاورات في عام ١٩٨٢ لاستعراض التقدم المحرز فيما يتعلق بخطة التنمية ودفع المعونة حتى ذلك الوقت ، والنظر في مستوى المعونة التي ستقدمها المملكة المتحدة بعد ذلك في الفترة التالية .

٧٠ — وبناء على طلب تقدمت به حكومة جزر جيلبرت ، وافقت الحكومة الاسترالية على توريد مصنع ومعدات للبناء ، (تقدر قيمتها بما مقداره ٦ر١ من ملايين الدولارات الاسترالية) ، من بينها ١٠ جرارات وجرافة وحفارة ومداحل وأوناش ومضخات وشاحنة قلابة ومرافع شوكية وآليات تحميل أمامية ومولدات وآلات لتمهيد التربة وآلة لارساء الدعامات لاستخدامها جميعا في مشاريع استصلاح الأراضي وفي بناء الطرق ومهابط الطائرات والمدارس ومباني الحكومة التي تشملها خطة تنمية الاقليم .

٧١ — وتقوم استراليا حاليا باقامة مشروع في جنوب تاراوا لصرف مياه المجارير في المياه المالحة بتكلفة تقدر بـ ٣ر٣ ملايين دولار استرالي . ومن بين المشاريع الاسترالية الرئيسية الأخرى التي بدأ العمل فيها خلال العام الماضي انشاء حظيرة للطائرات في مطار بونريكي (٢٠٠٠٠٠٠ دولار أسترالي) ،

Digitized by UNOG Library

وتقديم منحة نقدية تبلغ ٣٠٠ ٠٠٠ دولار استرالي لاقامة مهابط للطائرات في الجزر الخارجية في نيكوناو وأونوتوا .

٧٢ - وتقول الأنباء أن اجمالي قيمة مشاريع المعونة التي مولتها حكومة نيوزيلندا في ١٩٧٧/١٩٧٨ بلغت ٥٠٠ ٠٠٠ دولار نيوزيلندى . وكان من بين المشاريع الرئيسية مساعدة لعملية تطهير ممرات الصخور المرجانية التي قام بها فريق نيوزيلندى ؛ وتصميم بناء مستودع جديد في بتيو للاتحاد التعاوني المحدود وتوريد المواد اللازمة لذلك ، واقامة مركز جديد لتوسيع الخدمات الجامعية بجامعة ساوت باسيفيك في جنوب تاراوا ، تم تمويله بمعونة خصصت من أجل المشاريع الاقليمية .

٧٣ - وقدمت حكومة نيوزيلندا أيضا منحا دراسية لطلبة جيلبرت للتدريب في نيوزيلندا وفيجي وغيرهما من بلدان العالم الثالث ، وكذلك التمويل اللازم لتوظيف أستاذ متخصص للتدريس بمعهد تاراوا للتدريب .

٧٤ - وفي عام ١٩٧٨ ، وهو العام الثاني في دورة برنامج الامم المتحدة الانمائي الخاصة بالبرمجة والمتعلقة بالاقليم ، والتي تشمل فترة الخمس سنوات الممتدة من عام ١٩٧٧ الى عام ١٩٨١ ، كان المبلغ الذى خصصه برنامج الامم المتحدة الانمائي هو ١٫٤ من ملايين الدولارات الأمريكية ، أى ضعف المبلغ الذى خصص في الدورة الخمسية السابقة ، (من عام ١٩٧٢ الى عام ١٩٧٦) . ومن حيث القيمة الحقيقية كانت نسبة الزيادة هي ٤٠ في المائة فقط ، وذلك بسبب التضخم . وفي اطار الخطة الخمسية الأولى استخدم المبلغ المخصص من برنامج الامم المتحدة الانمائي في دفع مرتب المشرف (قبطان) على مدرسة التدريب البحرى وفي بدء مشروع التقييم الخاص بالموارد من سمك التونة والأسماك التي تستعمل كطعم (أنظر أيضا الفقرتين ٨٧ و ٨٨ أدناه) . وقد أصبح المشروع الآن الجهة الرئيسية المتلقية للمساعدة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الانمائي لجزر جيلبرت .

دال - التعدين

٧٥ - يجرى التعدين ، في بنابا في شكل استخراج فوسفات الكلس منذ ٧٦ عاما ، أو منذ اكتشاف السيد أ . ف . ايليس الفوسفات في تلك الجزيرة . وفي عام ١٩٢٠ ، قامت حكومات استراليا والمملكة المتحدة ونيوزيلندا معا بانشاء المؤسسة البريطانية لمفوضي الفوسفات لتعدين وتسويق الفوسفات المستخرج من جزيرة ناورو وأوشن (بنابا) . وأرض الجزيرة ملك للبنابيين الذين اشتروا في شهر اذار/مارس ١٩٤٢ ، رابي ، وهي جزيرة كانت تابعة لفيجي ، بالعائدات التي حصلوا عليها من المؤسسة البريطانية لمفوضي الفوسفات ، وانتقلوا اليها بشكل جماعي بعد الحرب العالمية الثانية . وفي عام ١٩٤٧ ، صوت البنابيون لكي يجعلوا من رابي وطنا دائما لهم . ولايزال البنابيون يحصلون على ايجار وعائدات عن أراضيهم . غير أنه ليس لحكومة جزر جيلبرت رقابة مباشرة على أنشطة المؤسسة البريطانية لمفوضي الفوسفات . وحكومة المملكة المتحدة ، التي تقوم بتعيين مفوض المملكة المتحدة وتوجيهه ، مسؤولة عن المحافظة على مصالح حكومة جزر جيلبرت . ووفقا لما جاء في تقرير الدولة القائمة بالادارة ، فان المؤسسة البريطانية لمفوضي الفوسفات عقدت اجتماعا للاستعراض العام في

Digitized by UNOG Library

تاراوا في شهر حزيران/يونيه ١٩٧٧ ، تم الاتفاق فيه على أن تستمر المؤسسة البريطانية لمفوضي الفوسفات في استخراج الفوسفات البانابي والتصرف فيه لتأمين تسويقه . ولم يتم ادخال أى تعديل على الترتيب المتعلق بالضرائب الذى كان ساريا في ذلك الوقت .

٧٦ - وبعد خصم تكاليف الانتاج تقسم حصائل مبيعات الفوسفات المستخرج من الأرض المؤجرة قبل عام ١٩٧٣ بطريقة تعطي للبانابيين ١٢ر١٥ في المائة من الفائض وتعطي حكومة جزر جلبرت ٨٤ر٨٨ في المائة . وتقسم حصائل الأرض المؤجرة منذ عام ١٩٧٣ مناصفة بين البانابيين والجيلبرتيين . ويتضمن نصيب البانابيين عائدات بواقع ٢٠ر٠ من الدولار الاسترالي عن الطن الواحد (أو حوالي ١٢٠ ٠٠٠ دولار استرالي في السنة) وهي رسم أول على الحصائل .

٧٧ - وفي عام ١٩٧٧ بلغ نصيب صناعة الفوسفات ٣ر٨٦ في المائة من اجمالي قيمة الصادرات (أنظر الفقرة ٦٤ أعلاه) . ولذا فان أهمية ايرادات الفوسفات بالنسبة لجزر جيلبرت كبيرة للغاية . وفي عام ١٩٧٥ ، تقرر تخفيض معدل الاستخراج الى حوالي ١٥٠ ٠٠٠ طن مترى في السنة لاطالة فترة الانتاج ، التي ستبلغ نهايتها في عام ١٩٧٩ . وعلى ضوء انخفاض الطلب العالمي على المعروض من الفوسفات ورغبة الدول المنتجة في المحافظة على السعر المرتفع الحالي ، من المتوقع ألا يؤدى قرار خفض معدل الاستخراج الى انخفاض ايراد الفوسفات بدرجة كبيرة . وقد بلغ انتاج الفوسفات البانابي في عام ١٩٧٧ ما مقداره ٤١٨ ٦٥٠ طنا متريا (٤٢٠ ٠٨٠ طنا متريا في عام ١٩٧٦) .

هاء - الزراعة

٧٨ - جوز الهند هو المحصول التجارى الوحيد الذى تجرى زراعته في الاقليم (أنظر ايضا الفقرة ٥٦ أعلاه) . ويمثل جوز الهند أيضا بالنسبة لأهالي الجزر مصدرا هاما للغذاء والشراب . وتجرى زراعة النخيل أساسا في أيكات على مسافات غير منتظمة من بعضها تتخللها الأدغال أحيانا . ولتلك الأدغال بعض الأهمية في الاقتصاد الكفافي لأن هناك حاجة الى أنواع مختلفة من الأشجار لبناء المساكن والقوارب الصغيرة ومن أجل الغذاء .

٧٩ - وتبين الدراسات الاستقصائية أن متوسط عدد أشجار جوز الهند في الهكتار الواحد يبلغ ١٣٥ . ومن الصعب تقدير متوسط محصول لب جوز الهند المجفف بسبب استعمال جوز الهند كغذاء ، غير انه من المحتمل ان يكون متوسط المحصول الكلي في السنة حوالي ٣٧٥ كيلوغراما من لب جوز الهند المجفف في الهكتار الواحد ، مع كون الحد الاقصى للانتاج يبلغ ٦٢٥ كيلوغراما في الهكتار الواحد في جزر جيلبرت الشمالية ، والحد الادنى ٢٥٠ كيلوغراما في جزر جيلبرت الجنوبية .

٨٠ - وفيما يلي احصائيات لانتاج وصادرات لب جوز الهند المجفف لجزر جيلبرت بالأطنان المترية :

Digitized by UNOG Library

	الفلاحون مالكو الأراضي	المزارع	مجموع الانتاج	مجموع الصادرات
١٩٧٦	٦٢٠٥	١٥٠٣	٧٧٠٨	٥٥٢٦
١٩٧٧	٦٤٤٠	١٤٢٢	٧٨٦٢	٧٩٩٣

٨١ – وقد تم في شهر أيار/مايو ١٩٧٥ حل مجلس لب جوز الهند المجفف ، المنشأ بالأمر الصادر في عام ١٩٥٠ ، والذى أعيد تشكيله بأمر آخر صدر في عام ١٩٥٥ ، وقد أحيلت مهامه بأمر الى الجمعية التعاونية لتسويق منتجات جوز الهند . وتقوم هذه الجمعية التعاونية ببيع معظم محصول لب جوز الهند المجفف لأوروبا بالأسعار السائدة في السوق العالمية . وتهدف الجمعية التعاونية الى تحسين نوعية لب جوز الهند المجفف عن طريق التصنيف والفحص .

٨٢ – وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، بلغ صندوق الاحتياطي العام للجمعية التعاونية ١٫٨٧ من ملايين الدولارات الاسترالية بسبب الزيادات التي طرأت على الأسعار المدفوعة خلال ذلك العام .

٨٣ – وفي عام ١٩٧٧ ، أعيدت زراعة أراض يبلغ مجموع مساحتها ٢٠٦ **هكتارات بأشجار جوز الهند** ، كما تم تطهير ٤٨٣ هكتارا من الأرض واعدادها لزراعة الشجيرات الصغيرة . وفيما يلي بيان عن التقدم المحرز في مشاريع اعادة زراعة جوز الهند :

بالهكتارات	مشاريع التحسين ١٩٧٦	مشاريع التحسين ١٩٧٧	مشاريع الزراعة الجديدة ١٩٧٦	مشاريع الزراعة الجديدة ١٩٧٧
الأراضي المسجلة	١٤٠٣	١٤٠٣	١٥٠٤	١٤٣٢
الأراضي المنجزة	١٣٧٦	١٣٧٦	٧٤٣	٩٤٩

واو – مصائد الأسماك

٨٤ – كانت المهمة الأساسية لشعبة مصائد الأسماك ، خلال السنة المستعرضة ، هي استكمال الدراسة الاستقصائية المتعلقة بهور تاراوا والتي تتضمن تحديد كمية الأسماك الموجودة في المنطقة ، وتتبع تحركات الأسماك عن كثب الى داخل الهور وخارجه . وكان من المقرر أن تنشر في عام ١٩٧٨

Digitized by UNOG Library

نتائج هذه الدراسة الاستقصائية ، التي استغرق انجازها أكثر من عامين . وسوف يجعل هـذا التقرير من الممكن تقدير قيمة مصائد الأسماك **في الهور في المستقبل** ، ويمكن المؤسسات التجارية من الحصول على تقدير أوضح للكميات الموجودة من الأسماك وأنواعها ، وتحديد الطرق التي يجب أن تستخدم في صيد الأسماك . وفي الدراسة الاستقصائية ، تم تسجيل ١١٦ نوعا من الأسماك وكذلك بعض الأنواع التي لم يمكن التعرف عليها .

٨٥ - وقد تحملت المملكة المتحدة تكلفة بناء سفينة صيد جديدة (٩٣٠ ٠٠٠ دولار استرالي) ، مصممة خصيصا حسب مواصفات شعبة مصائد الأسماك ، لاستخدامها في مشروع برنامج الامم المتحدة الانمائي المتعلق بطعم الاسماك (انظر الفقرة ٨٨ أدناه) . وكان من المقرر الانتهاء من بناء السفينة ، التي يقوم فريق من جزر جيلبرت ببنائها في حوض فوجيشين لبناء السفن في اليابان ، بحلول شهر كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ .

٨٦ - ووفقا لاتفاق تم التوصل اليه في ندوة جنوب المحيط الهادئ ، أعلن حاكم الاقليم تحديد منطقة تبلغ مساحتها ٢٠٠ ميل حول جزر جيلبرت يقتصر حق الصيد فيها على هذه الجزر ، اعتبارا من ١ نيسان / أبريل ١٩٧٨ . واعتبارا من ذلك التاريخ أصبحت السفن الأجنبية مطالبة بالحصول على ترخيص قبل ممارسة الصيد داخل تلك المنطقة . ولا تشمل المنطقة بعد مساحات معينة في جزر لاين الشمالية وجزر فينيكس .

٨٧ - وفي عام ١٩٧٨ ، قام قسم المحصول في الاتحاد التعاوني ، بالاشتراك مع شعبة مصائد الأسماك ، بمباشرة مشروع لتسويق الأسماك في **تاراوا الجنوبية . ويجرى شراء الأسماك من الصيادين** في نقاط التجمع ، ووضعها على الثلج في **أومية** معزولة ثم بيعها في صباح اليوم التالي في أسواق بتيو .

٨٨ - وفي شهر كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ ، اعتمد مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي مشروع تقييم لموارد سمك التونة وأسماك الطعم لجزر جيلبرت ، ستقوم بتنفيذه منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو) . والأهداف الطويلة الأجل للمشروع هي توفير القدرة الاقتصادية الكافية للاقليم لتحقيق الاعتماد الذاتي من خلال مصائد الأسماك ، كبديل للصناعة المنقرضة الخاصة باستخراج الفوسفات ، وتحسين قدرة الشعبة الاقليمية للمصائد على تحقيق أهداف التنمية . وكان قد تم في البداية تنفيذ مشروع ارشادي يتضمن تجارب واستقصاءات علمية ودراسات جدوى . والمرحلة الثانية ، وهي التي يجرى تنفيذها الآن ، عبارة عن مشروع توسيع ، يتضمن انشاء ١٦ هكتارا من البرك لأسماك الطعم . وعلى الرغم من الأمطار الغزيرة المستمرة والافتقار الى الآلات المناسبة ، تم الانتهاء من انشاء هذه البرك في عام ١٩٧٨ .

٨٩ - ويجرى اعداد طلب معونة لتقديمه لبرنامج الامم المتحدة الانمائي لانشاء مركز لتلقي الكميات الواردة من الأسماك وتوزيعها حتى يتسنى للسكان المقيمين في تاراوا الحصول على كميات كافية لأسرهم . وقد وفرت دراسة استقصائية أجريت في عام ١٩٧٦ / ١٩٧٧ عن تاراوا صورة تفصيلية

Digitized by UNOG Library

للاحتياجات الاستهلاكية . وقدر أنه يتم سنويا صيد واستهلاك حوالي ٦١٠ طنا متريا من الأسماك الطازجة ، يقدر ثمنها بمبلغ ٣٣٦٠٠٠ دولار استرالي ، في تاراوا وحدها (انظر أيضا الفقرة ٧٤ أعلاه) .

زاى- هيئة تنمية جزر جيلبرت

٩٠ - **كانت هيئة** تنمية جزر جيلبرت تقوم بتنفيذ الأشغال العامة حتى عام ١٩٧٧ ، وهو العام الذى أنشأت فيه الحكومة لجنة تصفية لاجراء دراسة ووضع توصيات لتنظيم سلطة تنمية جزر جيلبرت بانشاء وحدات أصغر يكون من الأيسر ادارتها . وفيما يتعلق بشعبة الأعمال الهندسية ، أوصى تقرير لممثلي التاج للمملكة المتحدة باعادة انشاء شعبة للأشغال العامة في شهر كانون الثاني /يناير ١٩٧٨ . وفي شهر تموز/يوليه ١٩٧٧ ، اتخذت خطوات لانشاء مجلس للمرافق العامة لتولي مسؤولية شبكات الطاقة الكهربائية والمياه والمجارى . ويتألف المجلس من مدير عام ومفوضين يعينهم وزير المواصلات والأشغال والمرافق .

٩١ - ووفقا لما جاء في التقرير السنوى للدولة القائمة بالادارة ، فان تقسيم سلطة تنمية جزر جيلبرت الى وحدات أصغر كشف النقاب عن عيوب أخرى في تنظيمها وأسلوب عملها ، فاتخذ قرار بحل هذه السلطة بأكملها . وعقب انشاء مؤسسة المرافق العامة في شهر تموز/يوليه ١٩٧٧ ، أعيدت تبعية شعبة التموين الى مخازن الحكومة التابعة لوزارة المالية في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧ ، وتم تعيين مدير للقيام بتصفية بقية سلطة تنمية جزر جيلبرت التي توقفت عن العمل في ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨ (انظر أيضا الفقرة ٥٥ أعلاه) .

حاء - النقل والمواصلات

٩٢ - ان الوسيلة الرئيسية للاتصال بين مختلف جزر الاقليم هي السفن التي تملكها الحكومة الاقليمية والخطوط الجوية الداخلية التي تسيّرها شركة تونغارو للطيران (انظر أيضا الفقرة ٩٨ أدناه).

٩٣ - ووفقا للأوامر الخاصة بالجمارك والحجر الصحي فان موانئ دخول الاقليم هي بنابا ، **وتاراوا** ، وجزيرة فانتغ ، **وجزيرة كريسماس** . ولكل ميناء من هذه الموانئ مسؤول جمركي ومسؤول لشؤون الهجرة . ويوجد مسؤولون طبيون في جميع الموانئ ، باستثناء فانتغ . ويوجد في كل من بنابا وتاراوا مدير للميناء ومرشدون .

٩٤ - وتوجد المنشآت الميناثية الرئيسية في تاراوا (جزيرة بتيو الصغيرة) ، وفي بانابا . وفي تاراوا يمكن للسفن الصغيرة التي يصل غاطسها الى ٣ أمتار دخول الميناء عند بتيو ، بينما يمكن للسفن الأكبر التي يصل غاطسها الى ٨ر٥ أمتار دخول الهور أثناء المد حيث يوجد مرسى جيد ، وهناك يمكن للصنادل التي تسحبها زوارق القطر أن تخدمها . ويعتمد الاقليم في الاتصال البحرى بالبلدان

Digitized by UNOG Library

الأخرى على السفن التي تملكها أو تؤجرها المؤسسة البريطانية لمفوضي الفوسفات وعلى السفن التي يسيرها خط ناورو للملاحة وخط دايوا وخط الصين للملاحة وخط باسفيك **فوروم الجديد**. وتقـــوم ناقلات الوقود التي تؤجرها شركة موبيل أويل (الولايات المتحدة الأمريكية) بالامداد بالوقود والبترول من فيجي بصفة أساسية ، وأحيانا من نوميا وبابوا غينيا الجديدة .

٩٥ - **وخلال عـــام ١٩٧٧ ، وصلـــت موانـــئ الاقليـــم ٤١ سفينـــة ، وأفرغت فيهـــا ٢٢ ١١٢ طنـــا متريـــا مـــن** البضائع . وفي نفس العام ، تلقت ٢٧٧ سفينة خدمات فـــي بتيو (٢٢٧ في عام ١٩٧٦) .

٩٦ - وتوجد في البلاد ١٠ مطارات ، تشمل مطارين دوليين (تاروا وجزيرة كريسماس) . والمطار الموجود في جزيرة فاننغ مطار خاص مملوك لأفراد .

٩٧ - وقد تم الانتهاء من اقامة مهبط للطائرات في نيكوناو في شهر تموز/يوليه ١٩٧٨ ، وقد تكلف حوالي ٢٣٠ ٠٠٠ دولار استرالي . وقد تم منذ وقت قصير الانتهاء من اقامة مهبط آخر للطائـــرات في أونوتوا . وفي عام ١٩٧٧ ، كانت شركتان للطيران تقومان برحلات اقليمية ، حيث كانت شركـــة ايرباسفيك تقوم برحلات بين سوفا وفونافوتي وتاراوا (مرة كل أسبوعين) ، وكانت شركة ايرناورو تقوم برحلات بين تاراوا وناورو (مرتين في الأسبوع) .

٩٨ - وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ ، تأسست شركة خطوط تنفارو الجوية (وهي **هيئـــه عـــامة**) لتتولى تسيير رحلات جوية داخلية ، ولتقديم خدمات السفر في تاراوا . وفي عام ١٩٧٨ ، تولت الشركة ادارة الخدمة المحلية ، التي كانت تسيرها في الماضي شركة ايرباسفيك .

٤ - الأحـــوال الاجتماعيـــة

ألف - لمحـــة عامـــة

٩٩ - يرجع التلوث المتزايد لمهور تاراوا في الأعوام الأخيرة الى سببين رئيسيين هما : (أ) الافلاق التدريجي لممرات مياه البحر بسبب الطرق التي تبنى لتحسين المواصلات بين مختلف الجزر الصغـــيرة لجزيرة تاراوا المرجانية ؛ (ب) وزيادة حجم الفضلات البشرية والقمامة المحلية التي تدخل المهـــور، نتيجة لزيادة كثافة السكان في جنوب تاراوا .

١٠٠ - ويخشى أن يقلل تلوث المهور من دخول أنواع معينة من الأسماك التي تشكل جزءا هاما من الغذاء المحلي ، والتي تعتبر ضرورية للمشاريع الحكومية المتعلقة بأسماك الطعم . يمكن أيضـــا أن يؤدي هذا الأمر الى انتشار الأمراض ، بما في ذلك تسمم الأسماك .

١٠١ - ونتيجة لذلك ، قدمت لجنة جنوب المحيط الهادئ ، في عام ١٩٧٨ ، استجابة لطلـــب من حكومة جزر جيلبرت منحة معونة لتمويل دراسة استقصائية متعلقة بالمهور يقوم بها خبراء . وستكـــون

Digitized by UNOG Library

مهمة هؤلاء الخبراء هي تقييم الحالة الراهنة للمياه ، واستقصاء آثار التدفق القادم من المحيط ، وتقديم المشورة حول كيفية تقليل التلوث . وسيكون عليهم أيضا أن يضعوا خططا لنظام طويل الأجل للرصد ، للتحذير من أية زيادات في مستويات التلوث .

باء - حقوق الانسان

١٠٢ - تم الاتفاق في المؤتمر الدستورى ، الذى عقد في لندن في الفترة من ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر الى ٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ ، على أن يتضمن دستور جمهورية كريباس المقبلة المبادئ التي تضمن الحقوق والحريات الأساسية المتضمنة في الدستور الحالي .

جيم - الجمعيات التعاونية

١٠٣ - في عام ١٩٧٧ استمرت الحركة التعاونية تشكل الأساس لمعظم النشاط الاقتصادى في جزر جيلبرت . وفي الجزر الخارجية ، قامت الجمعيات التعاونية بدور الوكلاء الوحيدين لشراء لب جوز الهند المجفف ، وكانت تكاد تكون المورد الوحيد للسلع الاستهلاكية .

١٠٤ - وفي عام ١٩٧٧ ، أكمل الاتحاد التعاوني لجزر جيلبرت عامه الخامس في ميدان التجارة حيث بلغت جملة المبيعات ٨ر٥ ملايين من الدولارات الاسترالية ، بزيادة قدرها ٤ر١٧ في المائة ، وهذا يمثل زيادة طفيفة في التجارة عن العام السابق . وقد ضاعف الاتحاد التعاوني كذلك ، في عام ١٩٧٧ ، من قيمة شرائه للب جوز الهند المجفف ، فبلغت ١ر١ من ملايين الدولارات الاسترالية وبذلك وصلت تقريبا الى قيمة المشتريات القياسية في عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ . غير أن المبيعات من السلع العامة لم تكن طيبة بنفس القدر . فعلى الرغم من تسجيل زيادة قدرها ١٠ في المائة بالنسبة للجزر الخارجية ، فقد حدث كساد في المبيعات في جميع أنحاء الاقليم ، خصوصا اذا أخذ التضخم في الاعتبار ، وزاد الحال سوءا من وجود اتجاه الى زيادة الاعتماد على الأغذية المحلية المتوفرة بسهولة من خلال عمليات قسم المحصول المحلي في الشعبة التعاونية .

١٠٥ - وعلى الرغم من عدم تغير عدد أعضاء الجمعيات التعاونية ، فقد حصل الأعضاء الموجودون في الجزر الخارجية على أكثر من ٩٠ ألف دولار استرالي في عام ١٩٧٧ ، في شكل ارباح ، بزيادة تبلغ ٤٠ في المائة عن العام السابق . وتم دفع أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ دولار استرالي لأعضاء الجمعيات الاستهلاكية / التسويقية (بزيادة قدرها ٢٥ في المائة عن العام السابق) كأرباح مؤقتة ، غير أنه لم تتمكن الا جمعية واحدة من دفع ارباح نهائية .

دال - اليد العاملة

١٠٦ - أظهر تعداد ، أجرى في شهر كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ ، أن مجموع عدد الجيلبرتيين

Digitized by UNOG Library

الذين في سن العمل (١٥ سنة فأكثر) يبلغ ٢٦ ٣٣٠ ، منهم ١٢ ٥١٣ من الرجال و١٣ ٨١٧ من النساء . وليست هناك تقلبات موسمية في العمالة في البلاد ، على الرغم من أن تقطيع لب جوز الهند المجفف قد ازداد نتيجة لارتفاع سعره محليا (انظر أيضا الفقرة ٦٤ أعلاه) . وعلى الرغم من أن لأصحاب الأعمال الحرية في توظيف ما يريدون من يد عاملة مع مراعاة أحكام الأمر الخاص بالعمالة ، فان الحكومة تحاول ضمان عدم فقدان الجزر للسكان العاملين الضروريين لحياة كل جزيرة . وهناك حركة مستمرة للسكان من الجزر الخارجية الى تاراوا ، العاصمة ، حيث تجتذبهم فرص العمالة المؤقتة في المحال التجارية ودور السينما والحانات بالاضافة الى تساهل العادات المحلية الى درجة ما .

١٠٧ - وفي شهر آذار/مارس ١٩٧٨ ، حلت وزارة العمل واليد العاملة محل وزير الدولة ، الذى كان يعمل في مكتب الوزير الأول ، والذى كان مسؤولا في السابق عن كافة الشؤون المتعلقة بالعمل .

١٠٨ - وفي عام ١٩٧٧ ، عرض عضو في المجلس النيابي صورة قاتمة لفرص العمالة أمام من سيتخرجون من المدارس في المستقبل القريب . وذكر أنه من المتوقع أن يزداد العدد الحالي للسكان من الشباب ، والذى يبلغ ٤ ٣٥٠ شابا ، تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٩ سنة ، الى ٦ ٣٠٠ خلال الخمس سنوات القادمة .

١٠٩ - وما فتئ المستخدمون المتعاقدون مع الحكومة يعملون خمسة أيام من الأسبوع ، لمدة ٣٦ ١/٤ ساعة . أما المستخدمون غير المتعاقدين فيعملون لمدة ٤٠ ساعة في الأسبوع ، ويتراوح عدد ساعات العمل في المزارع من ٤٠ الى ٤٨ ساعة في الأسبوع . وفي ١ تموز/يوليه ١٩٧٧ ، كانت الأجور السنوية لموظفي الخدمة العامة تتراوح بين ٩٠٠ دولار استرالي للمستخدمين المستجدين و ٧ ٢٤٨ دولارا استراليا لمن هم في الرتبة ١ .

١١٠ - وعقب اضراب استمر ١٢ يوما قام به أعضاء نقابة عمال الأرصفة وتركز نشاطه الرئيسي في بتيو (تاراوا) ، تم التوصل الى تسوية مع حكومة جزر جيلبرت ، ووافق أعضاء النقابة على العودة الى العمل في ٧ تموز/يوليه ١٩٧٨ .

هاء - الصحة العامة

١١١ - تتولى وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية مسؤولية توفير الخدمات الصحية ، بما في ذلك التصحاح البيئي وامدادات المياه ومكافحة الأمراض وتنظيم الأسرة . ويرأس شعبة الصحة كبير المسؤولين الطبيين يساعده مسؤولان طبيان رئيسيان يشغلان وظيفتين اداريتين . وفي عام ١٩٧٧ ، كان عدد موظفي الشعبة ٢٤٨ (٢٧٤ في عام ١٩٧٦) .

١١٢ - وفي عام ١٩٧٧ ، كانت هناك ثلاثة مستشفيات في الاقليم تضم ٢٧٩ سريرا : ١٦٩ في مستشفى تونفارو المركزى في جنوب تاراوا ، و ١٠٠ في المستشفى العام التابع للمؤسسة البريطانية لمفوضي الفوسفات في بنابا ، و ١٠ في المستشفى الحكومي الصغير الموجود في بتيو وقد سمح

Digitized by UNOG Library

بدخول ٢٧٨ ٢ حالة الى المستشفى المركزى ، واستقبل المستشفى ٩٨٩ ٢٥ مريضا خارجيا (١٦٧٤ و ٥٦٧ ٢٦ على التوالي في عام ١٩٧٥) . ولكافة الجزر التي يوجد بها سكان مقيمون مستوصف يتكون في العادة من مبنى مركزى دائم تحيط به أبنية تتسع لعدد يتراوح ما بين ٢٠ و ٤٠ مريضا خارجيا .

١١٣ - وفي عام ١٩٧٧ ، بلغ مجموع الانفاق على مجال الصحة ٧٦٣ ٨٨٩ دولارا استراليا (٥٤٥ ٨٤٥ دولارا استراليا في عام ١٩٧٦) .

١١٤ - وفي شهرى آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٧٧ ، تعرضت جزر جيلبرت لأول وباء للكوليرا . وقد أبلغ عن ١ ٣٣٩ حالة ، وبلغ عدد الوفيات ٢١ حالة . ووفقا لما أفاد به ممثل لمنظمة الصحة العالمية تقترب الكوليرا في جزر جيلبرت من مرحلة التوطن . (السل والجزام هما المرضان المستوطنان الوحيدان اللذان تثبت وثائق كافية وجودهما في الاقليم) . وقد أوصي بتحسين التصحاح للقضاء على الكوليرا . وقدر أن استراليا والمملكة المتحدة ونيوزيلندا قد أنفقت حوالي ٠٠٠ ٨٠ دولار استرالي على لقاح الكوليرا . وفي شهر نيسان/ابريل ١٩٧٨ ، نظمت لجنة جنوب المحيط الهادئ ومنظمة الصحة العالمية حلقة دراسية عن الكوليرا في نوميا ونيوكاليدونيا دعيت جزر جيلبرت الى ارسال اثنين من الممثلين لحضورها .

٥ - الأحوال التعليمية

١١٥ - في عام ١٩٧٦ ، كانت هناك ١٠ مدارس ابتدائية حكومية و ٤١ مدرسة تديرها مجالس الجزر و ٣٥ مدرسة ارسالية معانة و ١٦ مدرسة غير معانة . ومع ذلك فمنذ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧ ، عندما تم توحيد جميع المدارس الابتدائية في جزر جيلبرت ، أصبحت كافة المدارس الابتدائية باستثناء ست مدارس ارساليات مسجلة الآن كمدارس خاضعة لرقابة وزارة التعليم والتدريب والثقافة التي تتولى المسؤولية عن التوظيف والمناهج والمعدات والأبنية الجديدة وصيانة المباني المدرسية وانشاء مدارس جديدة .

١١٦ - وتمارس الوزارة مهامها بالاستعانة بمشورة ومساعدة اللجان المعنية بالتعليم التابعة لمجلس الجزيرة واللجان المعنية بالمدارس الابتدائية والأفراد ، مع السماح بتمثيل نسبة ٥٠ في المائة من الآباء يعينها الوزير ، بعد التشاور مع المجالس الحكومية المحلية .

١١٧ - وفي بداية عام ١٩٧٧ ، ألغيت الاقساط المدرسية بالنسبة لجميع التلاميذ الذين يتابعون الدراسة في الصفوف من ١ الى ٦ في كافة المدارس الحكومية الابتدائية ، باستثناء أولئك الموجودين في جنوب تاراوا وبنابا وجزر لاين . وخلال الفترة المستعرضة ، وفرت ٧٥ مدرسة حكومية التعليم الابتدائي لـ ٣٢٩ ١٣ تلميذا ، ووفرت ٦ مدارس خاصة التعليم لـ ٥٠ ٣ تلميذا . وبلغ عدد المدرسين في المدارس الابتدائية ٤٣٥ مدرسا (٤١٧ مدرسا في المدارس الحكومية ، و ١٨ مدرسا في المدارس الخاصة) .

Digitized by UNOG Library

١١٨ - وفي شهر حزيران/يونيه ١٩٧٧ ، دخل حوالي ٢٨٠٠ تلميذ في الصفوف ٥ و ٦ و ٧ (تتراوح أعمارهم بين ١١ و ١٢ سنة) الامتحان العام للقبول ، للتنافس على ٢١٠ مكانا متوفرا في الصف ١ بالمدارس الثانوية الأكاديمية في عام ١٩٧٨ . ولكفالة تمثيل جميع الجزر في المدارس الثانوية ، تم توزيع ٢٥ في المائة من الأماكن المتوفرة ، التي بلغ عددها ٢١٠ ، على أساس نظام للحصص يعطي لكل جزيرة عددا من الأماكن يتناسب مع عدد المرشحين منها .

١١٩ - وتوفر التعليم الثانوى مدرسة حكومية موجودة في تاراوا ، وأربع مدارس ارساليات ، وهي جميعها مدارس داخلية مختلطة . وفي ١ آذار/مارس ١٩٧٧ ، بلغ مجموع عدد الطلبة المسجلين ٨٣٢ طالبا (٧٠٧ طالبا في عام ١٩٧٦) . وبلغ عدد المدرسين ٥٩ مدرسا .

١٢٠ - وشهدت سنة ١٩٧٧ أيضا انشاء أربع مدارس ثانوية مجتمعية (في ليتل وماكن ومايانا وتابيتويا نورث وتامانا) ، على أساس تجريبي . والهدف من هذه المدارس الثانوية المجتمعية ، التي تقدم كل منها دورات دراسية مدتها ثلاث سنوات ، هو توفير مزيد من التعليم والتدريب لخريجي المدارس الابتدائية الذين يعجزون عن الحصول على أماكن في المدارس الثانوية ذات الاتجاه الأكاديمي وذلك في المجالات التي تجعلهم أعضاء نافعين في مجتمعهم . وخلال العام ، تابع الدراسة في هذه المدارس ١٦٨ تلميذا وبلغ عدد العاملين فيها ١٢ . وسوف يتم في نهاية عام ١٩٧٩ تقييم هذه التجربة ، واذا ثبت نجاحها سيتم استحداث المزيد من هذا النوع من المدارس في كل جزيرة .

١٢١ - وفي عام ١٩٧٧ كان عدد المسجلين في كلية تاراوا للمعلمين هو ٦١ (٥٤ في عام ١٩٧٦) ، وهي الكلية المسؤولة عن تدريب المعلمين في جزيرة جيلبرت ، بما في ذلك دورات التدريب التي تقدم للمعلمين في أثناء الخدمة . وكان مجموع عدد المسجلين في معهد تاراوا التقني ٥٢٩ طالبا في عام ١٩٧٧ . وبلغ عدد المسجلين في مدرسة التدريب البحرى ١٩٠ متدربا كانوا يدرسون مقررات دراسية لمدة عام واحد على أساس التفرغ في موضوع الملاحة . و ٢٠٦ طالبا يدرسون مقررات دراسية قصيرة الأجل تتراوح مدتها بين أسبوع وأسبوعين .

١٢٢ - وبالاضافة الى التدريب المحلي الذى يتم في هذه المعاهد الثلاث تتوفر مرتبة ثالثة من التعليم وكذلك التدريب المتقدم أثناء الخدمة عن طريق المنح الدراسية والتدريبية ، التي تمكن الطلبة من الدراسة فيما وراء البحار . وتتولى لجنة المنح الدراسية والتدريب أثناء الخدمة مسؤولية الادارة الكاملة لبرنامج شامل للمنح الدراسية . وخلال عام ١٩٧٧ ، بلغ عدد الطلبة الجيلبرتيين الذين يدرسون فيما وراء البحار على منح دراسية ٧٧ طالبا ، وأتم ٨٨ طالبا غيرهم دورات تدريبية أو بدأوا في حضورها فيما وراء البحار في استراليا وفيجي والمملكة المتحدة ونيوزيلندا .

١٢٣ - وفي عام ١٩٧٧ ، بلغ الانفاق الحكومي على التعليم ، بما في ذلك معونة التنمية ، ٣ر٢ من ملايين الدولارات الاسترالية (٩٦ر١ من ملايين الدولارات الاسترالية في عام ١٩٧٦) .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثانـي والثلاثون*

سانت لوسيـــا

نيـل الاستقـــلال

أصبحت سانت لوسيا مستقلة في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٧٩ ، بعد أن وافق مجلسا البرلمان في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ على مشروع المرسوم لعام ١٩٧٨ بانهاء الارتباط .

---

* صدر سابقا بوصفه جزءا من الوثيقة A/34/23/Add.8 .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثالث والثلاثون*

المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ هـ من ميثاق الأمم المتحدة عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

ألف - نظر اللجنة الخاصة في المسألة

١ - نظرت اللجنة الخاصة في مسألة المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، والمسائل المتصلة بها ، في جلستيها ١١٥٣ و ١١٥٤ المعقودتين في ٧ و ٨ آب/أغسطس ١٩٧٩ .

٢ - وأخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار، لدى نظرها في هذا البند ، أحكام قرار الجمعية العامة ٣٣/٤٤ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وعلاوة على ذلك، أخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار قرارات الجمعية العامة الأخرى ذات الشأن المتعلقة بالمعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والمسائل المتصلة بذلك، ولا سيما القرار ١٩٧٠ (د - ١٨) المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ والذي نص ، فيما نص عليه، على احال لجنة المعلومات الواردة عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، ونقل بعض مهامها الى اللجنة الخاصة، والفقرة ٤ من القرار ٣٣/٣٧ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، التي تطلب الى اللجنة الخاصة أن تواصل الاضطلاع بالمهام الموكولة اليها بموجب قرار الجمعية العامة ١٩٧٠ (د - ١٨) ، وفقا للاجراءات المقررة (١) وأن تقدم تقريرا عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين .

٣ - وقد كان بين يدى اللجنة الخاصة، وهي تنظر في هذا البند ، تقرير الأمين العام (أنظر مرفق هذا الفصل) المتضمن معلومات عن المواعيد التي أرسلت فيها المعلومات المطلوبة في المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المعنية، وذلك عن السنتين ١٩٧٧ و ١٩٧٨ .

٤ - وفي الجلسة ١١٥٣ ، المعقودة في ٧ آب/أغسطس ، وجه الرئيس النظر الى مشروع قرار بشأن هذا البند (A/AC.109/L.1335) .

---

* صدر سابقا بوصفه جزءا من الوثيقة A/34/23/Add.9 .

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة عشرة، المرفقات ، المرفق رقم ٨ (الجزء الأول) (A/5800/Rev.1) ، الفصل الثاني .

Digitized by UNOG Library

٥ - وفي الجلسة ١١٥٤ المعقودة في ٨ آب/أغسطس، نظرت اللجنة الخاصة في مشروع القرار المذكور واعتمدته دون اعتراض (أنظر الفقرة ٧ أدناه) (A/AC.109/PV.1154).

٦ - وفي ٩ آب/أغسطس أحيل نص القرار (A/AC.109/585) الى الدول القائمة بالادارة للاطلاع عليه.

باء - قرار اللجنة الخاصة

٧ - فيما يلي نص القرار (A/AC.109/585) الذى اتخذته اللجنة الخاصة في جلستها ١١٥٤ المعقودة في ٨ آب/أغسطس، والذى أشير اليه في الفقرة ٥ أعلاه :

ان اللجنة الخاصة،

وقد درست تقرير الأمين العام بشأن هذا البند (٢)،

واذ تشير الى قرار الجمعية العامة ١٩٧٠ (د - ١٨) المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣، الذى طلبت فيه الجمعية الى اللجنة الخاصة دراسة المعلومات المرسلة الى الأمين العام بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة وأخذ هذه المعلومات بعين الاعتبار التام عند بحث حالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة،

واذ تشير أيضا الى قرار الجمعية العامة ٣٢/٣٧ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، الذى طلبت فيه الجمعية الى اللجنة الخاصة أن تواصل الاضطلاع بالمهام الموكلة اليها بموجب القرار ١٩٧٠ (د - ١٨)،

واذ يسوؤها أن بعض الدول الأعضاء التي تضطلع بمسؤوليات عن ادارة أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي قد توقفت عن ارسال معلومات بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق،

١ - تؤكد من جديد أنه، ما دام لم يصدر عن الجمعية العامة نفسها قرار بأن اقليما معينا من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي قد نال كامل الحكم الذاتي وفقا لأحكام الفصل الحادى عشر من ميثاق الأمم المتحدة، فان على الدولة المعنية القائمة بالادارة أن تواصل ارسال المعلومات المتعلقة بهذا الاقليم بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق ؛

---

(٢) أنظر مرفق الفصل الحالي.

Digitized by UNOG Library

٢ - ترجو من الدول المعنية القائمة بالادارة موافاة الأمين العام، أو الاستمرار في موافاته، بالمعلومات المنصوص عليها في المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق، وكذلك بأوفى المعلومات الممكنة عن التطورات السياسية والدستورية في الأقاليم المعنية، في غضون مدة أقصاها ستة أشهر من انتهاء السنة الادارية في تلك الأقاليم ؛

٣ - تقرر، رهنا بأى قرار قد تتخذه الجمعية العامة في هذا الصدد، أن تواصل الاضطلاع بالمهام الموكلة اليها بموجب قرار الجمعية العامة ١٩٧٠ (د - ١٨)، وفقا للاجراءات المقررة .

Digitized by UNOG Library

مرفـــق*

تقريـر الأميـن العـــام

المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة

١ - أورد التقرير السابق للأمين العام عن هذا الموضوع(أ) المواعيد التي أرسلت فيها المعلومات الى الأمين العام بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) مـــن الميثـــاق حتى ١٦ آب/أغسطس ١٩٧٧. ويبين الجدول الوارد في نهاية هذا التقرير المواعيد التي أرسلت فيها المعلومات عـن السنتـين ١٩٧٧ و ١٩٧٨ حتى ٢ آب/أغسطس ١٩٧٩.

٢ - والمعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق تتبع، بوجه عام، الصيغة الموحدة التي أقرتها الجمعية العامة وتتضمن معلومات عن الجغرافية والتاريخ والسكان والأحوال الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية. وفي حالة الأقاليم الواقعة تحت ادارة كل من استراليا، وفرنســا، والمملكـة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونيوزيلندا، والولايات المتحـدة الامريكيـة، تتضمـن التقارير السنوية عن هذه الأقاليم معلومات عن الأمور الدستورية أيضا. ويقدم مثلو استراليا، وفرنسا، والمملكة المتحدة، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة، معلومات اضافية عن التطورات السياسية والدستوريـة في الأقاليم الواقعة تحت ادارة حكوماتهم. وتقدم المملكة المتحدة، والولايات المتحدة أيضا معلومات تكميلية عن الأقاليم الواقعة تحت ادارتيهما.

دراسة المعلومات المرسلة بمقتضى أحكام المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق

٣ - عملا بأحكام الفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ١٩٧٠ (د - ١٨) المؤرخ في ١٦ كانـــون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ وغيره من قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وخاصة القرار ٣٣/٣٧ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، واصلت الأمانة العامة استخدام المعلومات المرسلة في تحضير ورقات العمل التي تقدمها الى اللجنة الخاصة عن كل اقليم.

---

* صدر سابقا تحت الرمز A/AC.109/58.

(أ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثـــة والثلاثـــون، الملحـــق رقم ٢٣ (A/32/23/Rev.1)، المجلد الرابع، الفصل الثالث والثلاثون، المرفق.

Digitized by UNOG Library

مواعيد ارسال المعلومات بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة عن سنتي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ (أ)

	١٩٧٧	١٩٧٨
اسبانيا (سنة تقويمية)		
الصحراء الغربية (و)		
استراليا		
جزر كوكس (كيلينغ)	٣٠ ايار/مايو ١٩٧٨ (ب)	١٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ (ج)
البرتغال		
تيمور الشرقية (هـ)		
فرنسا (سنة تقويمية)		
نيوهبريد (سيادة مشتركة مع المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)	٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨	٣٠ تموز/يوليه ١٩٧٩
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية (سنة تقويمية)		
أنتيغوا (ز)	—	—
برمودا	٧ آب/اغسطس ١٩٧٨	٢٣ تموز/يوليه ١٩٧٩
بروني (ح)	—	—
بليز	٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨	٢٣ تموز/يوليه ١٩٧٩
بيتكيرن	٧ آب/أغسطس ١٩٧٨	٢٣ تموز/يوليه ١٩٧٩
جبل طارق	٧ آب/أغسطس ١٩٧٨	٢٣ تموز/يوليه ١٩٧٩
جزر تركس وكايكوس	٧ آب/أغسطس ١٩٧٨	٢٣ تموز/يوليه ١٩٧٩
جزر فالكلاند (مالفيناس)	٧ آب/أغسطس ١٩٧٨	٢٣ تموز/يوليه ١٩٧٩
جزر فرجن البريطانية	٧ آب/أغسطس ١٩٧٨	٢٣ تموز/يوليه ١٩٧٩
جزر كايمان	١٤ حزيران/يونيه ١٩٧٨	٢٣ تموز/يوليه ١٩٧٩

(يتبع)

Digitized by UNOG Library

جدول (تابع)

	١٩٧٧	١٩٧٨
رودیسیا الجنوبية	٢٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٨	—
سانت هيلانة (د)	٧ آب/أغسطس ١٩٧٨ (ط)	٢٣ تموز/يوليه ١٩٧٩
سانت فنسنت (ز)	—	—
سان كيتس — نيفيس — أنغويلا (ز)	—	—
مونتسيرات	٧ آب/أغسطس ١٩٧٨	٢٣ تموز/يوليه ١٩٧٩
نيوهبريد (سيادة مشتركة مع فرنسا)	٢٨ آب/أغسطس ١٩٧٨	٢٣ تموز/يولية ١٩٧٩
نيوزيلندا (١ نيسان/ابريل — ٣١ آذار/مارس) (د)		
توكيلاو	٢٥ تموز/يولية ١٩٧٨	٣٠ تموز/يوليه ١٩٧٩
الولايات المتحدة الامريكية (١ تموز/يوليه — ٣٠ حزيران/يونيه) (ى)		
ساموا الامريكية (ك)	١٤ نيسان/ابريل ١٩٧٨	١ آذار/مارس ١٩٧٩
جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة	١١ نيسان/ابريل ١٩٧٨	٧ شباط/فبراير ١٩٧٩
غوام	٧ آذار/مارس ١٩٧٨	٣٠ نيسان/ابريل ١٩٧٩

(أ) للاطلاع على قائمة أولية بالأقاليم التي ينطبق عليها اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د — ١٥)، انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة عشرة، الملحق رقم ١٤ (A/5514)، الجزء الأول، المرفق الثاني.

(ب) تشمل المعلومات الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧ الى ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٧٨.

(ج) تشمل المعلومات الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٧٨ الى ٣١ ايار/مايو ١٩٧٩.

(د) تمتد الفترة من ١ نيسان/ابريل من السنة الوارد ذكرها في الجدول الى ٣١ آذار/مارس من السنة التالية.

(يتبع)

Digitized by UNOG Library

(تابع الحواشي)

(هـ) في ٦ نيسان/ابريل ١٩٧٩، أبلغ الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة الأمين العام أن الظروف التي مازالت سائدة في تيمور الشرقية والتي وضعتها البرتغال تحت نظر الأمين العام (A/33/75) وعدد من أجهزة الأمم المتحدة قد منعت الحكومة البرتغالية من الاضطلاع بمسؤولياتها عن ادارة ذلك الاقليم. وفي ظل هذه الظروف، فان الحكومة البرتغالية لم تتمكن في الواقع من ارسال أية معلومات عن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في الاقليم، بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق (A/34/311).

(و) أبلغ المندوب الدائم لاسبانيا لدى الأمم المتحدة الأمين العام في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٧٦، "أن الحكومة الاسبانية تنهي بصورة حاسمة، ابتداء من اليوم، وجودها في اقليم الصحراء وترى من الضروري أن تسجل مايلي: ... (أ) أن اسبانيا تعتبر نفسها من الآن فصاعدا في حل من كل مسؤولية ذات طبيعة دولية تتعلق بادارة الاقليم المذكور، نظرا لتوقف اشتراكها في الادارة المؤقتة المقررة للاقليم ..." (A/31/56-S/11997). للاطلاع على النص المطبوع، انظر الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الحادية والثلاثون، ملحق كانون الثاني/يناير و شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٧٦.

(ز) أعلنت المملكة المتحدة في دورات سابقة للجمعية العامة أن هذا الاقليم، بملوغه مركز الدولة المرتبطة، قد حقق "حكما ذاتيا كاملا" ومن ثم لم يعد من المناسب، في نظرها ارسال المعلومات عنها (انظر أيضا الوثائق A/AC.109/341، A/C.4/725، A/AC.109/PV.762 و Corr 1 والوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والعشرون، اللجنة الرابعة، الجلسة ١٧٥٢؛ والمرجع نفسه، الدورة الرابعة والعشرون، اللجنة الرابعة، الجلسة ١٨٦٧.

(ح) في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٢ أبلغت حكومة المملكة المتحدة الأمين العام بأن هذا الاقليم قد نال حكما ذاتيا داخليا كاملا ومن ثم لم يعد من المناسب، في نظرها، ارسال المعلومات عنه.

(ط) ارسلت المعلومات ايضا في ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٨ فيما يتعلق بترستان داكونها عن السنة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٨.

(ى) تمتد الفترة من ١ تموز/يوليه من السنة السابقة حتى ٣٠ حزيران/يونيه من السنة الوارد ذكرها في الجدول.

(ك) غيرت الحكومة الاقليمية سنتها المالية من ١ تموز/يوليه - ٣٠ حزيران/يونيه الى ١ تشرين الأول/اكتوبر - ٣٠ أيلول/سبتمبر.

Digitized by UNOG Library

كيفية الحصول على منشورات الامم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الامم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع انحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى : الامم المتحدة ،قسم البيع في نيويورك او في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York

Price: $U.S. 14.00

07069–June 1981–500

GA/OR/34, Suppl. 23, Vol. IV

Digitized by UNOG Library